

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل: D.EM/3C/02/19

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة
دكتوراه الطور الثالث
في: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

الكفاءة الاستخدامية لمؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة لمنظومة هيئات التمويل الأصغر في الجزائر-

من إعداد:
مزعاش هيبية
تاريخ المناقشة: 2024/05/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
زواق الحواس	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بوتياره عنتر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا مساعدا
عمران عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
فاروق فخاري	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
عكوش محمد أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024



ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على واقع التمويل الأصغر ومؤسساته في الجزائر، إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والمجتمع، إظهار المعوقات التي تحول مؤسسات التمويل الأصغر عن تحقيق أهدافها، إبراز المجهودات الحكومية لتنمية الإطار القانوني والمؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسعي للخروج بنتائج وتوصيات بغية تحسين ورفع كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني وتنظيمي يسيرها، وأن غالبيتها هي مؤسسات حكومية غير ربحية تعتمد على الإعانات كمصدر للتمويل، مع غياب مشاركة مؤسسات التمويل الأصغر الخاصة الأجنبية وفشل تجارب المؤسسات الخاصة القليلة المحلية، لذا كانت نتائج مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر جد محدودة ولم ترق إلى ما كان متوقع منها خاصة عند مقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة، فهي تجربة لا تزال بعيدة عن تطبيق أساسيات التمويل الأصغر المتعارف عليها عالمياً، لانحصار خدماتها في الإقراض المصغر وتهتمش باقي الخدمات المالية وغير المالية، مواجهتها للعديد من المعوقات كقلة مصادر التمويل، عدم وجود إطار رقابي على مؤسسات التمويل الأصغر، البيروقراطية، غياب الشفافية، غياب المنافسة وغيرها من المعوقات، ما تطلب منا اقتراح بعض الآليات التي يمكن أن ترفع من كفاءة استخدام هذه المؤسسات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر؛ تنمية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كفاءة.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière l'efficacité du recours aux institutions de microfinance en Algérie dans le développement des petites et moyennes entreprises, en identifiant la réalité de la microfinance et de ses institutions en Algérie, en mettant en évidence la place qu'occupent les petites et moyennes entreprises dans l'économie et la société, et en montrant les obstacles les plus importants auxquels sont confrontées les institutions de microfinance.

Afin d'atteindre ses objectifs, il met en évidence les efforts du gouvernement visant à développer le cadre juridique et institutionnel pour les petites et moyennes entreprises et cherche à formuler des recommandations afin d'améliorer et d'accroître l'efficacité de la microfinance, institutions pour le développement des petites et moyennes entreprises en Algérie.

Mots clés: microfinance; développement; petites et moyennes entreprises; Efficacité.

Abstract:

This study aims to shed light on the efficiency of using microfinance institutions in Algeria to develop small and medium enterprises, by identifying the reality of microfinance and its institutions in Algeria, highlighting the position that small and medium enterprises occupy in the economy and society, showing the most important obstacles facing microfinance institutions.

In order to achieve its objectives, it highlights government efforts aimed at developing the legal and institutional framework for small and medium enterprises and seeks to come up with recommendations in order to improve and raise the efficiency of microfinance institutions for the development of small and medium enterprises.

Keywords: microfinance; small and medium enterprise; development; Efficiency.



الشكر والعرفان:

بعد الصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صل الله عليه وسلم؛
الحمد والشكر لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله؛
أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور زواق الحواس الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، وكان عوناً
لي ولم يدخر جهداً في توجيهي ونصحي لإخراج هذا العمل على النحو المطلوب، فشكراً جزيلاً له
على جهده الحثيث وأدبه المتواصل؛
كما أتوجه بشكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول
مناقشة هذا العمل وتحملهم عناء قراءته، لمساعدتي لإتمام هذا العمل كما ينبغي؛
أيضاً أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة جامعة المسيلة وجامعة برج بوعريريج، وأخص بالذكر الأستاذ
خميسي قايدي، الأستاذ كريم جايز، الأستاذ عبد السلام عقون، الأستاذة سومية لو كيز، الأستاذة
سميرة سعيداني، الأستاذ توفيق غفصي، الأستاذ صالح سراي، الأستاذ فريد صغور؛
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة برج بوعريريج التي احتضنتني في طور الليسانس والماستر وإلى
جامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها في طور الدكتوراه؛
شكراً جزيلاً لكل من شجعني وشد أزمي ولو بكلمة طيبة.





الإهداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرها؛

إلى إخوتي فوزية، نوال، سميرة، وتوأمي ساعد؛

إلى أخي المتوفي رحمه الله؛

إلى صديقاتي أسماء، أمينة، رانيا؛

إلى جميع الزملاء؛

إلى كل من ساعدني لإتمام الأطروحة؛

إلى كل من أعرف، ولكل من لديه حلم الدكتوراه.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	ملخص
-	الشكر والعرفان
-	الإهداء
III-I	فهرس المحتويات
X-IV	فهرس الجداول، الأشكال والملاحق
أ- ر	مقدمة
78-1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفلسفة تنميتها في الجزائر
02	تمهيد الفصل الأول
31-3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17-3	المطلب الأول: مفهوم وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20-17	المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
26-20	المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31-26	المطلب الرابع: استراتيجيات وسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
58-32	المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية معالجتها
34-32	المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
38-34	المطلب الثاني: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة في قرار منحه للتمويل
54-39	المطلب الثالث: أساليب ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
58-54	المطلب الرابع: العقوبات والمخاطر التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
77-59	المبحث الثالث: فلسفة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
63-59	المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
68-63	المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
77-68	المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
78	خلاصة الفصل الأول
157-79	الفصل الثاني: كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
80	تمهيد الفصل الثاني
96-81	المبحث الأول: الخلفية النظرية للتمويل الأصغر
85-81	المطلب الأول: تعريف التمويل الأصغر وتطوره التاريخي
88-85	المطلب الثاني: خصائص، أهمية وأهداف التمويل الأصغر
91-88	المطلب الثالث: مبادئ ومعايير التمويل الأصغر
96-91	المطلب الرابع: سياسات ومقاربات التمويل الأصغر
119-97	المبحث الثاني: التأصيل النظري لكفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
100-97	المطلب الأول: مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر
107-100	المطلب الثاني: تركيبة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر
114-107	المطلب الثالث: أنواع مؤسسات التمويل الأصغر وآلية عملها

119-114	المطلب الرابع: معايير تقييم عمل مؤسسات التمويل الأصغر وإدارتها للمخاطر
156-120	المبحث الثالث: تجارب رائدة حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
132-120	المطلب الأول: تجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية
138-133	المطلب الثاني: تجربة أوروبا حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
156-139	المطلب الثالث: تجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
157	خلاصة الفصل الثاني
249-158	الفصل الثالث: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
159	تمهيد الفصل الثالث
234-160	المبحث الأول: كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وترقية مساهمتها في الاقتصاد الوطني
166-160	المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر
210-167	المطلب الثاني: كفاءة البرامج الحكومية المعتمدة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر
224-210	المطلب الثالث: المبادرات الخاصة للتمويل الأصغر في الجزائر
234-224	المطلب الرابع: كفاءة برامج التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
248-235	المبحث الثاني: الآليات المقترحة لتحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
239-235	المطلب الأول: موقع التجربة الجزائرية من التجارب الدولية في كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
240-239	المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر
246-241	المطلب الثالث: آليات تحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
248-246	المطلب الرابع: الآليات الأخرى المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
249	خلاصة الفصل الثالث
255-250	الخاتمة العامة
281-256	المصادر والمراجع
289-282	الملاحق

فهرس الجداول، الأشكال والملحق

أولاً: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	10
02	تطور عدد المشاريع، قيمة الاستثمارات ومناصب الشغل المحدثّة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2021	69
03	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية والمنشأة في إطار مراكز التسهيل ومناصب الشغل المتوقعة منها خلال الفترة 2011-2021	74-73
04	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية والمنشأة من قبل مشاتل المؤسسات ومناصب الشغل المتوقعة منها خلال الفترة 2011-2021	76-75
05	مقارنة بين المقاربة الاجتماعية والمؤسسية للتمويل الأصغر	95
06	التصنيفات الأساسية للمخاطر التي قد تتعرض لها مؤسسات التمويل الأصغر	117-116
07	مؤشرات التمويل الأصغر في بنغلاديش /الوحدة: مليون تاكا	125
08	تطور محفظة التمويل الأصغر في بوليفيا /الوحدة: مليون بوليفي	132
09	مؤشرات التمويل الأصغر في مصر	143
10	مؤشرات التمويل الأصغر في المغرب	147
11	مؤشرات التمويل الأصغر في الأردن / الوحدة: مليون دينار أردني	151-150
12	مؤشرات التمويل الأصغر في السودان / الوحدة: مليار جنيه سوداني	155
13	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي المتاحة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	168
14	عدد المشاريع الممولة من قبل لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021	170
15	إجمالي التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021 / الوحدة: مليون دج	171
16	مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021	172
17	المستوى الأول للتمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	175
18	المستوى الثاني للتمويل الثنائي لدى المستوى الأول للتمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	175
19	المستوى الأول للتمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	175
20	المستوى الثاني للتمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	175
21	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2003-2021	178-177
22	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 2005-2021	179
23	إجمالي التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 2021-12-31	180

24	دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2004-2021	181-180
25	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي المتاحة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	183
26	توزيع عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس إلى غاية 31-12-2022	184
27	عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2006-2022	186-185
28	تطور عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل خلال الفترة 2005-2022	187
29	عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية إلى غاية 31-03-2023	188
30	عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المستوى التعليمي إلى غاية 31-03-2023	189
31	حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة للنفقات الخاصة إلى غاية 31-3-2023	190
32	المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31-03-2023	191
33	تطور عدد الوظائف المحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2005 إلى 31-03-2023	192
34	الملفات المعالجة من طرف صندوق Fgar للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء وتوسع خلال الفترة 2004- جوان 2021 / الوحدة: مليون دج	196-195
35	عدد الملفات المضمونة من قبل حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2007-2022	197
36	التوزيع الجغرافي لعدد الملفات المضمونة من قبل الصندوق خلال الفترة 2007-2022	198
37	تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل صندوق الزكاة / الوحدة: مليون دج	202
38	توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات، البلديات و جنس المستفيد لغاية 31-12-2009	206-205
39	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لغاية 31-12-2009	206
40	توزيع مبالغ القروض الممنوحة والمسددة لغاية 31-12-2011 / الوحدة: مليون دج	207
41	صيع التمويل الإسلامي الأصغر على مستوى بنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها	212-211
42	تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014	213
43	تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري حسب الجنس لغاية 31-12-2014	214
44	المؤشرات التي يقوم عليها مشروع باب رزق	217

217	توزيع عدد المشاريع ومبالغ إقراضها حسب قطاع النشاط لغاية 31-12-2019	45
219-218	التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها مشروع باب رزق إلى غاية 31-12-2019	46
222	عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب المنطقة خلال الفترة 1997-2011	47
222	عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 1997-2011	48
223	طبيعة المشاريع الممولة وعددها لدى الجمعية إلى غاية 31-12-2011	49
225-224	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	50
226	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم خلال الفترة 2007-2021	51
227	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2003-2021	52
229-228	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2003-2021	53
230-229	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2021	54
231	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة 2003-2021	55
232	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2021 / الوحدة: مليار دج	56
233	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان التجاري خلال الفترة 2002-2021 / الوحدة: مليون دولار أمريكي	57

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد المشاريع الممولة من قبل لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021	170
02	إجمالي التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021 / الوحدة: مليون دج	171
03	مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2021	172
04	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 200-2021	178
05	عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 2005-2021	179
06	دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2004-2021	181
07	توزيع عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس إلى غاية 2022-12-31	185
08	عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2006-2022	186
09	تطور عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل خلال الفترة 2005-2022	187
10	عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية إلى غاية 2023-03-31	188
11	عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المستوى التعليمي إلى غاية 2023-03-31	189
12	حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة للفئات الخاصة إلى غاية 2023-3-31	190
13	المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 2023-03-31	191
14	تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل صندوق الزكاة	203
15	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لغاية 2009-12-31	207
16	توزيع مبالغ القروض الممنوحة والمسددة لغاية 2011-12-31	208
17	تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014	213
18	تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري حسب الجنس لغاية 2014-12-31	214
19	المؤشرات التي يقوم عليها مشروع باب رزق	217
20	توزيع عدد المشاريع ومبالغ إقراضها حسب قطاع النشاط لغاية 2019-12-31	218
21	التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها مشروع باب رزق إلى غاية 2019-12-31	219

222	عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب المنطقة خلال الفترة 2011-1997	22
223	عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 2011-1997	23
224	طبيعة المشاريع الممولة وعددها لدى الجمعية إلى غاية 2011-12-31	24
227	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2021-2003	25
229	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2021-2003	26
230	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2021-2002	27

ثالثاً: فهرس الملحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	283
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	283
03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط	283
04	الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	284
05	الوثائق المتحصل عليها من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	285
06	الإحصائيات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	286
07	الإحصائيات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	286
08	حصيلة انجازات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fgar إلى غاية 2021-06-30	287
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	287
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري	288
11	الإحصائيات الخاصة بصندوق الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	288
12	الإحصائيات الخاصة بصندوق الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	288
13	المصادقة على طلب الحصول على المعلومات من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	289

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المواضيع التي تم تناولها ولا تزال لحد الآن محط اهتمام وبحث، خاصة وأن الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق مستويات متقدمة من التنمية سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة في ظل الأزمات والتحديات التي يشهدها العالم اليوم والتي انعكست سلباً على انخفاض مستوى معيشة الأفراد وجعلتهم يواجهون الفقر وبضغوط على حكوماتهم لكي توفر لهم الحلول التي يمكنهم من الخروج من الأزمة، الأمر الذي حتم على الدول خوض معارك عديدة في سبيل السعي إلى ضرورة الحفاظ على مستويات متقدمة من التنمية، من خلال السعي إلى التخلص من سيطرة قطاع واحد أو سيطرة نوع واحد من المؤسسات وتحقيق التنوع في الاستثمارات بغية زيادة العوائد، تخفيف المخاطر، ضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوظيف أكبر قدر من أفراد المجتمع في المجالات التي يبدعون فيها، ما جعل العديد من الدول تحاول تخفيف تركيزها على المؤسسات الكبيرة في تلبية حاجاتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتجاه نحو ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي جذبت خصائصها الاهتمام الكبير، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة، القدرة على الدخول والخروج من السوق، قدرتها على التكيف مع المحيط والعديد من المزايا الأخرى التي جعلت منها الحل الأمثل الذي تلجأ إليه الدول في سبيل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، زيادة مناصب شغل وامتصاص البطالة وترقية الصادرات... الخ.

لكن بالرغم من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى أي بلد إلا أنها تعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون تنميتها وتحقيقها الأهداف المتوقعة منها، ولعل أهم عائق يواجه هذه المؤسسات هو العائق التمويلي، فبالنظر لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية المتطلبات والشروط التي يفرضها عليها النظام المالي الرسمي من ضمانات ومعدلات فائدة أصبحت تواجه تحديات في مختلف مراحل حياتها، لذلك سعت الدول وحاول الخبراء والباحثين إيجاد الحلول المناسبة لهذه المؤسسات وكان اللجوء إلى ما يعرف بالتمويل الأصغر من أهم الحلول المقترحة في هذا المجال، والذي ظهر كمفهوم في سبعينات القرن الماضي واعتبره البعض بمثابة طوق نجاة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن النتائج الباهرة التي حققها التمويل الأصغر في موطنه الأصلي بنغلاديش جعلت من الدول تتسابق نحو نقل هذه التجربة إلى بلدانها لتطبيقها واستخلاص الجانب الإيجابي منها، حيث تعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم جملة من الخدمات التي تمكن العملاء وأصحاب الأفكار الذين لا يمتلكون التمويل أو الذين لا يمتلكون التعليم المالي أو الخبرة اللازمة لبدء مؤسسات خاصة بهم تدر عليهم دخلاً يحسن من مستوى معيشتهم ويساهم في دعم الاقتصاد والمجتمع، بشروط ميسرة يمكن لذوي الدخل الضعيف أو عديمي التمويل توفيرها وتحقيقها.

الجزائر هي الأخرى وفي ظل سعيها لمواجهة الأزمات التي عرفتها أو تعرفها منذ الاستقلال على غرار البطالة، الفقر، تدني مستوى المعيشة، وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق عمدت منذ تسعينيات القرن الماضي وبناءً على التوجهات الاقتصادية الجديدة إلى تبني العديد من الإصلاحات من بينها توجيه الاهتمام نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال ضبط القوانين التي توطرها، أو تأسيس الهيئات والهيكل التي توفر التمويل المناسب لها وتقديم لها الدعم المعنوي وتشجيع المبادرات الهادفة إلى إنشاء هذا النوع من المؤسسات، هذا ومن بين المؤسسات والهيئات المحدثة لتنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يصطلح عليها بمؤسسات التمويل الأصغر التي سعت إلى تكييف خدماتها مع الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

I. الإشكالية:

انطلاقاً مما سبق، تبرز ملامح إشكالية البحث في التساؤل التالي:
"ما مدى كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟"

II. الأسئلة الفرعية:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية وتعميق البحث أكثر في الموضوع، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:
 _ فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي أهم السياسات المتبعة لتنميتها وتمكينها من مواجهة التحديات التي تعيق نموها؟
 _ ما هي أهم المقاربات التي تتبناها مؤسسات التمويل الأصغر في العالم؟ وما مدى كفاءتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 _ ما هي أهم المقاربات التي تبنتها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؟ وما مدى كفاءتها في تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة؟ وما هي آليات تحسين كفاءتها؟.

III. الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث وما تفرع عنها من أسئلة الفرعية، انطلقنا من الفرضيات التالية:
 _ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
 _ تتميز مؤسسات التمويل الأصغر بكفاءة عالية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 _ ساهمت مؤسسات التمويل الأصغر بمختلف مقارباتها بكفاءة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع، نذكر:
 _ الرغبة في التعرف على أهمية مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد نجاح العديد من التجارب دولياً وعربياً؛
 _ الرغبة في تسليط الضوء على مؤسسات التمويل الأصغر كأحد الطرق الفعالة التي يمكن اللجوء إليها لدعم محدود الدخل وخريجي الجامعات في الجزائر؛
 _ التحديات العديدة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛
 _ أهمية تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع يعتمد عليه للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتخفيف العبء على القطاع العام.

V. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة التي تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:
 _ إبراز مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات وسياسات تطويرها وتنميتها؛
 _ إبراز المقاربات والكفاءة الاستخدامية النظرية لمؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 _ إبراز مقاربات وكفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر؛
 _ تقديم مقترحات بشأن آليات زيادة كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر.

VI. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ما يلي:
 _ دور خدمات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي؛

أهمية منظومة التمويل الأصغر في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
 الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحتله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول
 وبغض النظر عن درجة تقدمها.

VII. الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

بالنسبة للإطار الزمني للدراسة فقد تفاوتت الفترة الزمنية بسبب تباين فترات نشاط هيئات التمويل الأصغر في الجزائر بالنظر إلى اختلاف تواريخ نشأتها لكن على العموم كانت ما بين سنة 2001 وسنة 2023، أما بالنسبة للإطار المكاني فقد ركزت الدراسة على الحالة الجزائرية مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية الرائدة والتي عرفت كفاءة عالية في استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

VIII. الدراسات السابقة:

سيتم التعرض لبعض الدراسات السابقة في الموضوع بغية إثرائه وتحديد موقع دراستنا من هذه الدراسات:

1. الدراسات السابقة باللغة العربية:

أهم هذه الدراسات:

أ. عبد الكريم الطيف، إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع دراسة لحالتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2014؛

هدفت هاته الدراسة إلى:

التعرف على مكانة ومدى تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، بناء على السياسات المتخذة في سبيل دعم وتطوير هذه المؤسسات؛

التعرف على مناخ الاستثمار وتحليله في الدول النامية وفي الجزائر خاصة، للتعرف على تأثيره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

السعي إلى تقديم التوصيات التي من شأنها المساهمة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية للعديد من المعوقات التي حالت دون تنميتها كالفساد، البيروقراطية، غياب الشفافية، نقص التمويل المقدم لها والعديد من المعوقات الأخرى؛
 نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يجعلها عاجزة على إحداث تغيير مناسب ومناهج تسييرية حديثة؛

عدم وجود سياسة وطنية واضحة تشجع تبني البحث العلمي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق بينها وبين جامعات ومراكز البحث.

ب. عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف -، الجزائر، 2016؛

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعريف بالدور الاستراتيجي للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر في سبيل التصدي للفقر والبطالة المتزايدان من سنة إلى أخرى في مختلف دول العالم؛

توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتمويل المتناهي الصغر على مستوى الأهداف التنموية للألفية الثالثة؛

توضيح إمكانية زيادة حصول الأفراد من المجتمع الجزائري على الخدمات المالية المتنوعة والمتكاملة ليصبحوا أفراد فعالين في تنمية المجتمع، واقتراح الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها في سبيل ذلك بالاستفادة من تجربة بنك غرامين.

هذا ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة من خلال تحليل وتقييم تجربة بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 بالاعتماد على التقارير الرسمية، وفي نفس الوقت تجميع المعلومات والبيانات من الإدارات الخاصة بتنفيذ برامج تمويل المتناهي الصغر في الجزائر بغية تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

— هناك أربع نماذج أساسية لممارسة التمويل الأصغر هي نموذج بنك القرية، نموذج بنك غرامين، نموذج الاتحاد الائتماني ونموذج جماعات العوم الذاتي؛

— يواجه التمويل المتناهي الصغر عدة تحديات في سبيل إثبات إمكانية التعامل المالي مع الفقراء المستبعدين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية، منها تحدي تحقيق المؤسسات العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر لمستويات هامة من الاستدامة المالية والوصول إلى أكبر عدد من الفقراء بالإضافة إلى التحديات الحكومية؛

— بالرغم من حداثة تجربة التمويل المتناهي الصغر في الجزائر إلا أنه يمكن اعتبارها تجربة هامة على مستوى مؤسسات النظام المالي الرسمي.

ت. محمد رشدي سلطاني، الهاشمي بن واضح، المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلد 02، العدد 03، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017؛

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لمختلف المؤسسات والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء أجهزة الدعم المالي، أو أجهزة الدعم التقني وتحفيز الاستثمار.

توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ الثمانينيات أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، ما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقادرة حقيقية للنمو الاقتصادي ما توجب على الحكومة الجزائرية إنشاء منظومة مؤسسية مهمتها متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير التمويل اللازم لها، بإعداد آليات مالية جديدة تستفيد منها هذه المؤسسات كإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع واستخدام الأدوات الحديثة في مجال للتسيير.

ث. دراسة صالحى ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2019؛

تطرقت هاته الدراسة إلى دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بالتعرض إلى التنمية الاقتصادية والتمويل المتناهي الصغر كمفاهيم، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والتطورات التي مر بها التمويل المتناهي الصغر، المنهج التاريخي لسرد المراحل التي مر بها هذا التمويل لمعرفة الظاهرة أكثر وتفسيرها ومنهج دراسة الحالة من خلال تحليل الاستبيان، لأجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في الوصول إلى إستراتيجية ناجحة لكسب رهان التنمية في الدول النامية خاصة منها الجزائر، التعمق في دراسة مفهوم التمويل المتناهي الصغر وزراعته كفكرة في عقول الشباب وحاملي الشهادات الجامعية والدراسات العليا وترشيد السياسات الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

— ينعكس التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرته على الوصول لأكبر عدد من الفقراء وأكثر ضررا منهم، بغية تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتمكين المرأة من المشاركة في التنمية؛

— تعتبر تجربة بنغلاديش كأول تجربة رائدة عالميا ومصر أول تجربة رائدة في الدول النامية، من أجل إبراز أهمية التمويل المتناهي الصغر في الجزائر وما مدى نجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

تعتمد الجزائر على جملة من الآليات لدعم وتحفيز المؤسسات المصغرة كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي بالرغم من تصدرها في نسبة القروض المصغرة المقدمة إلا أن دورها غير فعال في تمويل المؤسسات المصغرة ومتابعتها ومرافقتها.

ج. الحواس زواق، مساهمة التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2021؛

هدفت هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغرض الإحاطة بالمفاهيم النظرية للتمويل المصغر والمنهج التحليلي لتقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

توصلت هاته الدراسة إلى أن:

التمويل المصغر يساهم بشكل كبير في إحداث وتنمية المؤسسات المصغرة، لما له من دور في توفير التمويل اللازم للراغبين في إقامة مشاريع مدرة للدخل، تخفض من الفقر والبطالة؛

يتم تطبيق التمويل الأصغر في الجزائر على نطاق ضيق تقدم فيه خدمات الإقراض فقط دون الخدمات الأخرى، الأمر الذي يجعله غير قادر على مواكبة تطور صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي؛

تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في سبيل القيام بعملها العديد من التحديات بالرغم من تمويلها لعدة شرائح من المجتمع وقدرتها على توفير مناصب شغل لكن في إطار محدود.

ح. دحمان سمراني، بلال زنايني، واقع التمويل الأصغر ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة العربي تبسي - تبسة، الجزائر، 2023؛

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم واقع التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، للوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه صناعة التمويل المصغر بالجزائر ومحاولة إيجاد الحلول والمقترحات على ضوء التجارب الدولية الرائدة، للنهوض بهذه الصناعة بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغرض الإحاطة بالمفاهيم النظرية للتمويل المصغر والمنهج التحليلي لتقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

توصلت الدراسة إلى أنه رغم النتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتمويل القرض المصغر في الحد من البطالة، والمساهمة في التشغيل والتخفيف من حدة الفقر، إلا أن التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر لازالت بعيدة عن نتائج التجارب الدولية، ما يحتم اعتماد إستراتيجية لتنظيم وتطوير سوق التمويل المصغر بالجزائر، بإعداد الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتطوير هذا السوق، فتح المجال أمام المبادرات الخاصة والقطاع الخاص للاستثمار من أجل خلق روح المنافسة والابتكار في منتجات التمويل المصغر.

2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

من بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تم الاستفادة منها نذكر:

A. Ahmed SMAHI, *Microfinance et Pauvreté: Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen*, Thèse de doctorat en science économique, Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, Algérie, 2010;

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمات التمويل الأصغر وفائدته في عملية التنمية في البلدان النامية وفي الجزائر خصوصا، وكيفية تأثير التمويل الأصغر على الفقر في الجزائر بالرغم من التحديات الكبيرة المرتبطة به، بدراسة فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تلمسان.

توصلت الدراسة إلى أن:

الإجراءات التي أطلقتها السلطات العمومية في الجزائر والبرامج التنموية قد ساهمت بطريقة نسبية في دعم السكان المحرومين والمعدومين، إلا أنها تظل غير كافية ومقتصرة على برامج المساعدة؛

- ضرورة تمكين الفقراء من خلال مؤسسات التمويل الأصغر؛
- تطوير ثقافة إشراك الأفراد والفقراء بشكل خاص في السياسات التي تهمهم؛
- ضرورة اتخاذ أحكام تنظيمية للإشراف على تنفيذ الإقراض الأصغر وتجنب التجاوزات؛
- ضرورة إشراك السكان في تحديد احتياجاتهم وإدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لإخراجهم من تهميشهم الاجتماعي.

B. YASSINE MIMOUNI, LE DÉVELOPPEMENT DES PME ET LA BONNE GOUVERNANCE «CAS filIALE TRANS-CANAL/OUEST SPA UNITÉII RELIZANE, Thèse de Magister En gouvernance d'entreprises, Université Abou-Bakr BELKAÏD -Tlemcen-, Algérie, 2012;

هدفت الدراسة إلى التعرض إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر إلى التجارب الدولية في هذا المجال، من أجل تحسين قدرتها التنافسية وتعزيز العدالة والشفافية فيها لتحسين عمل القطاع، وفي نفس الوقت السعي إلى تطبيق مفهوم الحوكمة بغرض تحقيق أهدافه. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أهمها:

— تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العديد من المعوقات والعراقيل التي تبطئ تنميتها، سواء فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية أو الاجتماعية، وتتعلق المجموعة الثانية من العوامل بآليات عمل الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية كاملة، ويمكن تلخيص القيود التي تبطئ تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يسمى "الإطار المؤسسي غير الكافي"، كما يعاني وضع الاستثمارات غير المحروقات في الجزائر والصادرات غير المحروقات من عدة اختلالات معظمها على المستوى الإداري؛

— تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية وتثبت أنها أداة فعالة لتحقيق التوازن الإقليمي واستقرار تدفقات الهجرة للسكان، لذلك جعلت الولايات المتحدة منها أداة أساسية في سياستها التنموية لمكافحة البطالة، كون أن الدراسات أظهرت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق خمسة أضعاف فرص العمل لكل وحدة من رأس المال المستثمر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

— تلعب مبادئ الحوكمة دورا حاسما في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ يجب عليها أن تتخلى عن قواعد الإدارة غير الرسمية والشخصية لتكرس نفسها للممارسات القائمة على القواعد وزيادة دورها في الاقتصاد والمجتمع؛

— لتحسين البيئة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات العمومية بإنشاء مؤسسات وهياكل لتعزيز ودعم وتنمية هذه المؤسسات ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تتعرض لها؛

— يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اعتماد مبادئ الحوكمة التي تهدف إلى تحسين احترام مبادئ العدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة، وهي وثيقة أساسية للمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة التي ترغب في تحسين أدائها وقدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والأجنبي.

C. Icíar García-Pérez and others, Microfinance Institutions Fostering Sustainable Development by Region, Sustainability Journal, Vol 12, N 07, Department of Finance and Accounting, Law and Economics Faculty, Jaume I University, Spain, 2020;

تمثل الهدف الرئيسي لهاته الدراسة في استكشاف إلى أي مدى تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتعزيز التنمية المستدامة، بإجراء تحليل لبيانات مؤسسات التمويل الأصغر التي أبلغت عن بياناتها طوعا على موقع MIX MARKET في كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا.

تم التوصل إلى أن المنطقة الآسيوية تعتبر الأكثر نضجا في مجال التمويل الأصغر، والأكبر عرضا للمنتجات والخدمات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى توفر المنطقة على أكبر قدر من الخدمات البنكية الإسلامية التي تؤثر على سياق مؤسسات التمويل الأصغر بالإيجاب، لكن لابد من توخي الحذر في هاته المنطقة من تأثير الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والاهتمام في سبيل ذلك ببعد الاستدامة.

أما عن مؤسسات التمويل الأصغر في أفريقيا وأنشطتها فنظرا لنقص التقارير السنوية وانخفاض مستوى الشفافية في هذه المنطقة، الذي كان له تأثير سلبي مباشر على المعلومات التي يتلقاها المانحون والمستثمرون، مما يقوض بشكل مباشر إنشاء آليات جيدة لتخصيص الأموال في هذه المنطقة ويؤثر على مستوى الاستدامة فيها.

هذا وعن مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لا تعلن عن تنفيذ إجراءات لها تأثير إيجابي على البيئة، إلا أن الأبحاث تبدأ في الحديث عن التمويل الأصغر الأخضر، وتجسيد المنتجات والخدمات المالية لحماية محفظة عملائها من نقاط الضعف والمخاطر المحددة الناجمة عن تغير المناخ التأثيرات، كما وعلى عكس أفريقيا فإن درجة الشفافية في هذه المنطقة مرتفعة تقدم فيها المؤسسات تقاريرها بمعايير عالية الجودة بمستوى أعلى بكثير من المتوسط في الدول الأخرى.

كما ويعتبر وزن التمويل الأصغر في أوروبا هو الأقل يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر في سبيل تطويره.

D. Nawel BOUAZIZ, Amar KADDOURI, Le fonds de garantie FGAR, un partenaire public au service des acteurs du financement de la PME, Arsad Journal for Economic and Management Studies, Vol 3, numero spicial, Université 20 Août 1955 de -Skikda-, algerie, 2020;

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما هو دور "FGAR" كهيئة عامة مهمتها تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المشاركة في تقاسم مخاطر عدم ملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنك عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت الدراسة إلى أن تدخل الدولة يتجسد في إنشاء أدوات ومؤسسات تسهل الوصول إلى الائتمان البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل "FGAR"، من خلال المشاركة في تقاسم مخاطر عدم ملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنك، وبالتالي ضمان نسبة معينة من الائتمان البنكي سواء في إطار الإنشاء أو التوسع أو التطوير.

لكن يواجه "FGAR" بعض القيود كونه يفتقر إلى تقييم مفصل يتعلق بتأثير عدد الملفات المضمنة في كل بنك شريك.

ثانيا: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

كتعقيب على الدراسات السابقة يمكن القول بأن تم الاستفادة من هاته الدراسات في سبيل إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية، فالدراسات السابقة تعرضت لأحد متغيرات الدراسة الحالية أو تعرضت لهما معا (التمويل الأصغر ومؤسساته، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما تم الاستفادة منها في الجانب التطبيقي منها لمتغيرات الدراسة.

إلا أن الدراسة الحالية تعد -على حد علم الطالبة- من الدراسات العربية القليلة التي تناولت كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

- دراسة الأستاذ عبد الكريم الطيف تختلف عن الدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة فركز الأستاذ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تنميتها في الدول النامية وفي الجزائر خصوصا إلى غاية سنة 2013 وكيفية تأثير مناخ الاستثمار على هذا النوع من المؤسسات، أما الدراسة الحالية فحاولت السعي إلى البحث في كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر وباقي الهياكل الأخرى في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2021-2022؛

- دراسة الأستاذ عمران عبد الحكيم اختلفت عن دراستنا في الإطار الزمني، فالدراسة السابقة توقفت في سنة 2013 أما الدراسة الحالية فاستمرت إلى سنة 2021-2022، كما اهتمت هذه الدراسة بعرض تجربة بنك غرامين وتقييمها في مجال تقديم خدمات التمويل الأصغر وكيفية نقل هذه التجربة وتطبيقها في الجزائر، أما الدراسة الحالية فقامت بعرض تجارب عدة دول في مجال التمويل الأصغر وكفاءة استخدامهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية الاستفادة منها في الجزائر؛
- دراسة الأستاذان محمد رشدي سلطاني والهاشمي بن واضح بحثت في المنظومة المؤسساتية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما الدراسة الحالية فبالإضافة إلى تطرقها للمنظومة المؤسساتية من حيث التحليل والتقييم سعت إلى التطرق إلى الإطار القانوني الذي ينظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي نفس الوقت البحث عن كيفية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر بتحليل الإحصائيات الخاصة بهذه المؤسسات واقتراح الآليات التي تحسن من كفاءتها؛
- دراسة الأستاذة صالحي ناجية، بالإضافة إلى اختلاف الإطار المكاني فهي تختلف عن دراستنا من حيث اختلاف متغيرات الدراسة والمؤسسات التمويل الأصغر المدروسة، فهي تبحث عن دور التمويل الأصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بناء على تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أما الدراسة الحالية فتبحث عن كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة الإطار المؤسساتي المقدم للتمويل الأصغر في الجزائر، هذا واعتمدت الدراسة السابقة على استخدام الاستبيان أما الدراسة الحالية فاعتمدت على تحليل الإحصائيات المتحصل عليها من الجهات الرسمية بغية اقتراح آليات لرفع كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛
- دراسة الأستاذ الحواس زواق ركزت على دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة انطلاقاً من تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفقط أما الدراسة الحالية فتسعى إلى معرفة كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعرض لمختلف مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر بالإضافة إلى اختلاف الإطار الزمني حيث توقفت الدراسة السابقة في 2019 أما الدراسة الحالية فقد استمرت لغاية 2021-2022؛
- دراسة الأستاذان دحماني سمراني وبلال زنايتي ركزت اهتمامها على واقع التمويل الأصغر بناء على دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومقارنتها بتجربة بنك جرامين، أما الدراسة الحالية فحاولت التعرض إلى جميع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الجزائر بدراسة واقعها لمعرفة كفاءة استخدامهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التعرض إلى التجارب الدولية في نفس المجال؛
- تختلف دراسة SMAHI Ahmed عن الدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة حيث ركزت الدراسة السابقة على ربط التمويل الأصغر بالفقر أما الدراسة الحالية فقد ربطت التمويل الأصغر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما اختلفت من حيث مؤسسات التمويل الأصغر المدروسة فالدراسة السابقة تناولت فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تلمسان، أما الدراسة الحالية فكانت على المستوى الكلي بتناول مختلف مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛
- تختلف دراسة YASSINE MIMOUNI عن الدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة حيث ركزت الدراسة السابقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالحوكمة أما الدراسة الحالية فقد ركزت على ربط تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل الأصغر ومؤسساته؛
- تختلف دراسة García-Pérez Iciar والباحثون الآخرون عن دراستنا من ناحية المتغيرات فالدراسة السابقة سعت إلى تبيان علاقة التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة أما الدراسة الحالية فتبحث عن مدى كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث الإطار المكاني فالدراسة السابقة تطرقت إلى مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في كل من آسيا وأفريقيا وأوروبا بالحصول على بياناتها من الموقع

MIX MARKET، أما الدراسة الحالية فقط ركزت على دراسة مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر بتحليل البيانات المتحصل عليها من الجهات الرسمية؛

– تختلف دراسة BOUAZIZ Nawel عن الدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة حيث أن الدراسة السابقة ركزت على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى تمويلها كما عملت على دراسة مختلف المؤسسات العاملة في الجزائر التي تهدف إلى تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر.

IX. المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة من خلال التعرض إلى الإطار النظري الخاص بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر ومؤسساته، وكذا استخدام التحليل في الجانب التطبيقي بالتطرق إلى الإحصائيات الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لتحليلها وتقييمها والتعرف على مدى كفاءة استخدامها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

X. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول نوجزها على النحو التالي:

تناول الفصل الأول التأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول منهم لعرض مفاهيم عامة حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تناول المبحث الثاني عرضاً لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات معالجتها، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة فلسفة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بينما تناول الفصل الثاني من الدراسة البحث في كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تعرض المبحث الأول للتأسيس النظري للتمويل الأصغر، أما المبحث الثاني فقد تعرض إلى التأسيس النظري لكفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تناول المبحث الثالث تجارياً دولية رائدة لاستخدام مؤسسات التمويل الأصغر بكفاءة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد خصص لدراسة كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تقسيمه إلى مبحثين، تعرض المبحث الأول منهما لكفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وترقية مساهمتها في الاقتصاد، أما المبحث الثاني فعملنا من خلاله على اقتراح آليات لتحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفلسفة
تتميتها في الجزائر

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر العمود الفقري لاقتصاديات الدول، بغض النظر عن درجة تقدم هذه الدول، وذلك لقدرة هذه المؤسسات على الجمع بين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد من خلال تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

لأجل ذلك كان لا بد من إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الذي تنتمي إليه أهمية كبرى من خلال العمل على توفير كل متطلبات نجاحها وتنميتها وتزويدها بمختلف الأساليب العملية والتمويلية والخطط الفعالة التي تضمن لها تحقيق النجاح ومواجهة تغيرات البيئة التي تنشط فيها وتحقيق الاستقرار في أداء مهامها.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست حكرًا فقط على القطاع العام وأصحاب الأموال بل هي وسيلة فعالة لإظهار إبداعات المبادرات الفردية والقطاع الخاص وما يحتويه من إمكانيات وقدرات، كما أن قيام مثل هذه المؤسسات لا يحتاج إلى ضخ رؤوس أموال كبيرة أو استخدام تقنيات معقدة يصعب الحصول عليها، فهي ذات خصائص يمكن إلى حد كبير تحقيقها داخل أي دولة بغض النظر عن تقدمها، واستغلالها لتحقيق التقدم والنمو والخروج من دائرة الدول الفقيرة (إن كانت تعاني من ذلك) إلى دائرة الدول المنتجة المدرة للدخل في مختلف المجالات والقطاعات.

إلا أنه على الرغم من الأهمية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجهها أنواع عدة من المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف عائقًا أمام حصولها على التمويل الكافي وتحقيق التنمية التي تطمح إليها.

هذا ما سنحاول إبرازه من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات معالجتها؛
- المبحث الثالث: فلسفة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق من خلال هذا المبحث للمفاهيم العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدء من التطرق إلى مفهومها، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات وأهم السبل المتخذة لمعالجة هذه المعوقات من خلال السياسات الاستراتيجية المقترحة في الجزائر وغيرها من الدول.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت المفاهيم والتعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الهيئات والباحثين، كما تنوعت خصائصها والأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بها هذه المؤسسات مع مرور الوقت.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهتم هذا الفرع بالتعرض إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من التعرف على أهم المعايير المعتمدة في بناء تعاريف هذه المؤسسات.

أولاً: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنوعت المعايير الكمية والنوعية المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، نلخص البعض منها فيما يلي:

1. المعايير الكمية:

يمكن تعريف المعايير الكمية على أنها:

" مجموعة المعايير والمؤشرات التي تتميز بالطابع الكمي، يتم الاعتماد عليها من قبل الباحثين والمختصين في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي توضح حجم المؤسسة وتفرقها وتميزها عن غيرها من المؤسسات، كما تتميز بأنها معايير ذات طابع محلي بمعنى أنها تختلف في قيمها من دولة إلى أخرى وفي بعض الأحيان قد تختلف داخل نفس الدولة. ومن أهم هذه المعايير نذكر:¹

أ. **مقياس العمالة:** يعتبر من المعايير الأكثر استخداماً في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، نظراً لتمييزه عن باقي المعايير بسهولة الحساب والتحديد داخل أي مؤسسة، الثبات النسبي، توفر البيانات، التجرد من التأثيرات الخارجية أي أنه لا يتأثر بالتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وحجم الاستثمارات.

لكن ما قد يعاب على مقياس العمالة أنه في حال وجود بطالة مقننة (توظيف العمال بشكل يفوق احتياج المؤسسة) قد يؤثر سلباً على تحديد الحجم الحقيقي للمؤسسة؛

ب. **مقياس معامل رأس المال:** أو كما يطلق عليه المقياس الثنائي أو المقياس المزدوج أو المركب، يعتبر من بين المعايير الكمية الأساسية التي تستخدم في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدرته على تحديد الطاقة الإنتاجية، كونه يجمع بين المعيارين رأس المال الثابت والعمالة الذين تم جمعهما بعد الانتقادات التي وجهت لكلاهما نتيجة وجود بعض جوانب القصور فيهما، كما أن هذا المقياس يختلف من دولة لأخرى؛

ت. **مقياس رأس المال المستثمر:** يعد أحد المعايير الأساسية في التمييز بين أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كونه يمثل عنصراً هاماً في تحديد الطاقة الإنتاجية بحيث لا يتجاوز رأس المال المستثمر الحد الأقصى المحدد في دولة معينة.

لكن ما يعاب على مقياس رأس المال المستثمر عدم استخدامه لوحده في المقارنة بين أنواع المؤسسات نظراً لاختلاف قيمة النقود من دولة إلى أخرى بل حتى داخل الدولة الواحدة حسب معدل التضخم والحالة الاقتصادية؛ علاوة على عدم تحديده لرأس المال، هل هو رأس المال الثابت فقط؟ أم

¹ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص 29-31.

أنه رأس المال المتغير (العامل)؟ أو رأس المال الكلي الذي يجمع بينهما؟ ما أدى إلى وجود عدة اتجاهات في هذا الإطار ، لكن الأغلبية تميل إلى استخدام رأس المال الثابت لاعتبارات عدة منها:
 _ وجود بعض المؤسسات الصناعية التي تقل فيها أهمية رأس المال الثابت عن رأس العامل المتغير، ما يعني أن إضافة هذا الأخير إلى رأس المال الثابت سوف يخرج المؤسسات من دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

_ العناصر التي يتكون منها رأس المال المتغير (العامل) تختلف بشكل كبير من مؤسسة أو من صناعة إلى أخرى، وهو ما يتوقف على كفاءة وهيكل الإدارة، معدل دوران رأس المال وعوامل أخرى معظمها لا تتمتع بالثبات النسبي الكافي ما يجعل من استخدام رأس المال الثابت هو الأصح¹؛
ث. معيار رقم الأعمال: أحد المعايير الكمية الحديثة المستخدمة للترقية بين أنواع المؤسسات، يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، فاعتمادا عليه تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يربط في الكثير من الأحيان هذا المعيار بالمؤسسات ذات الطابع الصناعي ويستعمل بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. إلا أن معيار رقم الأعمال تشوبه عدة نقائص منها عدم تعبيره بدقة عن أداء المؤسسة فالارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة أو الخدمات المقدمة يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن رقم الأعمال المحقق راجع لتطور أداء المؤسسة، لكن في حقيقة الأمر راجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المقدمة، لذلك يستخدم الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال الحقيقي وليس الاسمي²؛

ج. معيار حجم الإنتاج: أو كما يعرف بمعيار قيمة الإنتاج، يستخدم في العادة للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، ذلك لأن المؤسسات التجارية، الخدمية أو متعددة المنتجات لا يمكنها اعتماد هذا المعيار نظرا لصعوبة تقييم مخرجاتها. لكن ما يعاب على هذا المعيار هو تأثير القيمة بالأسعار ما قد ينتج عنه نتائج مضللة في حال حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار؛

ح. معيار القيمة المضافة: يتم تطبيق معيار القيمة المضافة (صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير) عادة في مجال النشاط الصناعي دون المجالات الأخرى لصعوبة إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، بجانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة³؛

بعد تناول أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا القول أن أهم ما يميز المعايير هو اعتمادها الطابع العددي في التفرقة بين المؤسسات، ما يجعل تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعايير الكمية سهل نوعا ما مقارنة مع المعايير الأخرى، يمكن من خلالها لأي شخص سواء من داخل المجال أو من خارجه استخدامه، لكن المطلوب مواكبة التطور الحاصل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر لأن أي تغير طفيف قد يغير من تصنيف المؤسسة كليا.

هذا ولأهمية المعايير الكمية تعتمد عليها أغلب الدول والمنظمات في تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى سبيل المثال البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول كفرنسا، تركيا، الجزائر، العراق، الأردن...الخ.

¹ هبة بوعيد الله، التمويل غير المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2016، ص 03-04.

² حبيبة عامر، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2016، ص 32.

³ نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر، 2016، ص 14.

2. المعايير الوصفية:

يمكن تعريف المعايير الوصفية بأنها تلك المعايير أو المؤشرات التي تعتمد الطابع الكيفي أو النوعي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل تلك المعايير المكملة للمعايير الكمية. أهم المعايير الوصفية نذكر:¹

أ. **معيار الاستقلالية:** أي استقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن أية تكتلات اقتصادية، فمالك المؤسسة أو المسير هو صاحب المسؤولية الكاملة والمباشرة في اتخاذ القرارات دون أي تدخلات خارجية أو الرجوع إلى سلطة أعلى منه، فهو يتولى كافة المهام الإدارية والمتخصصة ويتحمل المسؤولية الكاملة عن التزامات المؤسسة اتجاه الغير، بخلاف المؤسسة الكبيرة التي تقوم على ما يعرف بالتخصص الوظيفي؛

ب. **معيار الملكية:** بحسب معيار الملكية تكون أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، إلا أن نسبة منها تكون في صورة مؤسسات فردية عائلية يلعب مالكوها دورا كبيرا في تسييرها وإدارتها، كما قد تكون ملكية هذه المؤسسات عامة كمؤسسات الجماعات المحلية أو في بعض الأحيان تكون ذات ملكية مختلطة بين القطاعين العام والخاص؛

ت. **معيار الحصة السوقية:** يهتم معيار الحصة السوقية بتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، فكلما كانت الحصة السوقية كبيرة وحظوظها وافرة اعتبرت المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل من السوق وتنشط في مناطق ومجالات محدودة لا يمكنها التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة فتدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ث. **معيار محلية النشاط:** يقتصر نشاط المؤسسة حسب هذا المعيار على مكان واحد تكون فيه المؤسسة معروفة محليا دون أن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، كما تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه، لكن هذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمؤسسة إلى مناطق أخرى سواء كانت في الداخل أو في الخارج؛

ج. **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة، حجم رأس المال المستثمر وطريقة التمويل المتبعة، ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد، المشروعات العائلية والتضامنية، شركات التوصية بالأسهم، الوكالات، الحرف، المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية مثل الورش، المحلات التجارية، المطابع، الأسواق المركزية، المزارع، المكاتب السياحية، السخريات، الشحن والمهن الحرة... الخ، كما أن المسؤولية القانونية الإدارية تقع بالكامل على عاتق مالك المؤسسة وحده، فهو المسؤول والمتصرف الوحيد الذي لديه سلطة اتخاذ القرارات وتحديد نمط العمل وطريقة التنظيم المتبعة؛

ح. **المعيار التنظيمي:** حسب هذا المعيار فإن المؤسسة تصنف في خانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر مما يلي: الجمع بين الإدارة والملكية؛ قلة مالكي رأس المال؛ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛ صغر حجم الطاقة الإنتاجية المحلية إلى حد كبير؛ الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأس المال؛

خ. **المعيار التكنولوجي:** يسعى هذا المعيار إلى نفي الاعتقاد السائد القائل بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا أقل تعقيدا وفنون إنتاجية ضعيفة، حيث أن التكنولوجيا المستخدمة في الكثير من المؤسسات الكبيرة أصبحت تسمح بتجزئة العمليات إلى مراحل إنتاجية مختلفة يتم إتمام المراحل النهائية منها في مؤسسات مستقلة صغيرة الحجم تغذي المؤسسة الكبيرة.²

لكن عادة ما لا يتحقق ذلك في الدول النامية التي تتميز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنقص التكنولوجيا المستخدمة نظرا للكثافة النسبية في عدد العمال وقلة رأس المال المستخدم؛

¹ محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، 2015، ص 34-35.

² نفس المرجع السابق، ص 36-37.

د. **معيار المسؤولية:** يجمع هذا المعيار بين خاصيتي الإدارة والملكية، ويضع المسؤولية المباشرة والنهائية على عاتق المالك الذي يكون صاحب القرار في كل الحالات والمؤثر على طبيعة وتنظيم وأسلوب الإدارة، نظرا لقيامه بمختلف الوظائف كالإنتاج، الإدارة، التمويل والتسويق، والتي عادة ما توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص، وهذا ما يظهر الفرق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى وإن استخدم مالك أو مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعض المساعدين كمحاسب أو رئيس.

تعطي العديد من الدول والمنظمات المعايير الوصفية أهمية كبرى في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالبنك الاحتياطي الفيدرالي وفرنسا.¹

بعد عرض المعايير النوعية أو المعايير الوصفية يمكن لنا القول أن المعايير النوعية لا تتضمن الجانب العددي في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تميل إلى البحث في كل ما هو وصفي أو في الخصائص التي تقوم عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تحتاج شخص متمكن للفرقة بين المؤسسات بناء على هذه المعايير، إلا أن المعايير الكمية تبحث في تحديد حجم المؤسسة بناء على القيم العددية وهي الأكثر استخداما بالمقارنة مع المعايير النوعية خاصة معيار العمالة الذي يعتبر معيار سهل الحساب وتتوفر في الغالب البيانات الخاصة به. لذلك يعطي دمج المعايير الكمية والنوعية معا تعريف أكثر دقة وشمولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: صعوبات إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها على المستوى المحلي والعالمي، إلا أن الاتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتحقق لحد الآن نتيجة مجموعة من العوامل التي حالت دون الوصول إلى تعريف موحد، أهم هذه العوامل نذكر:

1. **العوامل الاقتصادية:** تتمثل أهم العوامل الاقتصادية التي تدرج ضمن العوامل المعيقة لإيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:²

أ. **التباين في درجة النمو الاقتصادي:** حيث أن اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، فنجد مثلا أن المؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو في أي بلد مصنع تعتبر مؤسسة متوسطة أو حتى مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر بالنظر إلى حجم الإمكانيات وعدد العمال، كما نجد أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي هي الأخرى تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة لتغيير معايير التقييم أو تراجع أداء المؤسسة، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات ويعكس التفاوت في المستوى الاقتصادي، الأمر الذي حال دون إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ب. **اختلاف النشاط الاقتصادي:** تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الاقتصادي الذي تمارسه يعتمد على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل الذي تطور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة كالصناعة والتجارة، لكن التقسيم الأساسي أصبح يتم وفق ثلاث قطاعات رئيسية هي:

– قطاع أولي يشمل مجموع المؤسسات التي تستخدم عنصر أساسي من عناصر الطبيعة كالزراعة، الصيد واستخراج الخامات؛

– قطاع ثاني يضم المؤسسات التحويلية مثل التصنيع، البناء والأشغال العمومية؛

– قطاع ثالث يمثل قطاع الخدمات كالنقل، التوزيع، التأمين والتعليم.

فاختلاف النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسات، فلو قمنا بالمقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري نجد أن الأولى تتميز بشكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي، فتتعدد مراكز اتخاذ القرار فيها وتتطلب عددا كبيرا من

¹ محي الدين مكاحلية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2018، ص 03-04.

العمال ورؤوس الأموال والمعدات الضخمة، عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة هيكلها التنظيمي في أغلب الأحيان، ما يجعل تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري أمر ممكن نظرا لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها.

ما دفع بعض الدول إلى التفرقة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب المؤسسات العاملة في كل نشاط، فعامل اختلاف النشاط الاقتصادي يعتبر عائق يحول دون إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط بين الدول وإنما حتى داخل الدولة الواحدة؛

2. العوامل التقنية: تمثل العوامل التقنية مستوى الاندماج داخل المؤسسات، فإذا كانت المؤسسة أكثر اندماجا أصبحت عملية الإنتاج أكثر توحدًا وتمركزًا وهذا يمنع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويدفع بحجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد كبير من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

3. العوامل السياسية: تعكس العوامل السياسية مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديمها للمساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض ترقيتها ودعمها، وتخضع هذه السياسة إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون القطاع داخل أي دولة.¹

مع تعدد العوامل التي حالت دون إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسعى الدول والقطاعات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تكثيف الجهود والاهتمام بهذه المؤسسات والتي في بعض الأحيان تكون جهود مشتركة أو متعددة الأطراف، وهو ما يعتبر أمر إيجابي يساعد في تقليل الصعوبات التي حالت دون تحقيق التعريف الموحد، كما قد يؤدي إلى تقارب في التعاريف المعطاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أهمية وجود التعريف الموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:²

1. تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 2. تبني مفهوم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي والإسهام في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
 3. تنسيق الجهود بين مختلف الجهات للتأكد من توجيه البرامج لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنع تعارضها، ذلك أن عدم تنسيق البرامج قد يؤدي إلى عدم الكفاءة وخلق برامج تتنافس وتتعارض مع بعضها البعض وتؤثر سلبا على تنمية القطاع؛
 4. توضيح المؤسسات الخاضعة للتعريف، إذا كان الغرض إضافة بعض المسؤوليات والحقوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويلزم التعريف إذا كان هناك غرض من تقديم معاملة ضريبية تفضيلية مثلا؛
 5. تعريف وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة، لتسهيل عملية الرقابة وتقييم أثر الإصلاح التنظيمي، سياسات التأهيل، الإجراءات التمويلية وغير التمويلية، وحتى يمكن تحليل التكاليف والأرباح بكل دقة واقتراح إجراءات التصحيح؛
 6. تيسير جمع البيانات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل عقد مقارنات دولية وإقليمية واستخدامها في إعداد تقارير عن التقدم في التنمية الاقتصادية للأطراف المهتمة، تقديم الاستشارات للمؤسسات حول الفرص، العقبات والاتجاهات الجديدة التي يمكن للقطاع الدخول فيها.
- من خلال ما سبق نجد أن أهمية إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتضح من خلال إتاحة الفرصة لإجراء تقييم شامل لعمل هذه المؤسسات، التأكد من مدى كفاءة السياسات التي تنتهجها الدول في سبيل تطوير القطاع الذي تنتمي إليه، كما تتضح الأهمية أيضا من خلال إمكانية نقل

¹ فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² علي غريباون، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2015، ص 65-66.

وتكثيف تجربة ناجحة في دولة ما إلى دولة أخرى يتعرض فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من العقبات.

رابعاً: التعاريف المقدمة من قبل الهيئات والدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف المعايير المعتمدة في تعريف هذه المؤسسات، اختلاف الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تقدم القطاع في كل بلد، من بين هذه التعاريف نذكر:

1. التعاريف المقدمة من قبل المنظمات والهيئات الدولية:

ساهمت عدة هيئات ومنظمات دولية وإقليمية في محاولة وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من هذه التعاريف، نذكر ما يلي:

أ. **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتماد معيار العمالة على النحو التالي: المؤسسات الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عامل، المؤسسات المتوسطة تشغل ما بين 20 عامل إلى 99 عامل، أما المؤسسات الكبيرة فيفوق عدد عمالها 99 عاملاً؛¹

ب. **تعريف البنك الدولي:** بناء على معيار العمالة، عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظف أقل من 100 عامل، وتصنف المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بأنها مؤسسات مصغرة، أما التي يعمل بها من 10 إلى 50 عامل فهي مؤسسات صغيرة، في حين أن التي توظف من 50 إلى 100 عامل هي مؤسسات متوسطة؛

ت. **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرف صندوق النقد الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار العمالة، وبناء على ذلك فإن المؤسسات التي تستخدم أقل من 05 عمال هي مؤسسة صغيرة، في حين أن تلك التي تستخدم ما بين 05 و 09 عمال فهي مؤسسات متوسطة؛²

ث. **تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على بعض المعايير النوعية والكمية، لذا ترى اللجنة ضرورة تمتع هذه المؤسسات بمعيار الاستقلالية، وتصنف المؤسسات على النحو التالي:³

- المؤسسة المتوسطة يعمل بها أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون يورو؛
- المؤسسة الصغيرة هي التي بها أقل من 50 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 07 مليون أورو ميزانيتها التقنية لا تتعدى 05 مليون أورو؛
- المؤسسة المصغرة هي التي توظف أقل من 10 عمال؛

ج. **تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي:** عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة مستقلة في الملكية والإدارة تستحوذ على نصيب محدود من السوق؛⁴

ح. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد):** عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معيار العمالة، فالمؤسسات التي تشغل من 20 إلى 100 عامل هي مؤسسات صغيرة، أما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين 101 و 500 عامل فهي مؤسسات متوسطة؛⁵

خ. **تعريف الاتحاد الأوروبي:** عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالإضافة إلى أنها تعتبر:¹

¹ ياسمينه لحواسنية، سليمة ياسية، التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الواقع والأفاق-، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 05، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2017، ص 185.

² عباس خيضر، أحمد الندوي، تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2021، ص 70.

³ مباركة عثمان، مصطفى بحقينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -واقع وتحديات-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 35، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، 2018، ص 285.

⁴ أمينة حنيفي، لخضر بريكتي، عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري-، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 07، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2018، ص 179.

⁵ أمينة مولاي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، 2020، ص 117.

- مؤسسة مصغرة إذا كان عدد عمالها أقل من 10 ورقم أعمالها لا يتجاوز 02 مليون يورو أو مجموع الميزانية أقل من 02 مليون يورو؛
- مؤسسة صغيرة إذا كان عدد عمالها لا يفوق 50 عامل ورقم أعمالها أقل من 10 مليون يورو أو مجموع الميزانية أقل من 10 مليون يورو؛
- مؤسسة متوسطة إذا كان عدد عمالها أقل من 250 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 50 مليون يورو سنوياً.

ما يلاحظ من التعاريف التي قدمتها المنظمات والهيئات الدولية استخدامها للمعايير الكمية بشكل كبير في وضع التعريف خاصة معيار العمالة الذي قد لا يكاد يخلو تعريف من وجوده، وهذا لا يمنع إثراء التعريف بالمعايير النوعية مثل ما هو واضح في تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي.

2. التعاريف المقدمة من قبل الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- من بين التعاريف المقدمة من قبل الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر ما يلي:
- أ. **تعريف بريطانيا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا بأنها تلك المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل كحد أقصى ولا يزيد مبلغ الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار؛
 - ب. **تعريف اليابان:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما التي تشغل أقل من 20 عامل فهي مؤسسات مصغرة، مع الإشارة إلى أن التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف بحسب نوع الصناعة؛²
 - ت. **تعريف الصين:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين كونها تلك المؤسسات التي توظف 2000 عامل كأقصى حد، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان كحد أقصى، كما يجب أن لا تتجاوز الأصول الكلية لهذه المؤسسات 400 مليون يوان؛³
 - ث. **تعريف فرنسا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بأنها تلك المؤسسات التي يتولى ملاكها شخصياً مباشرة المهام والمسؤوليات المالية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة؛⁴
 - ج. **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل ويمكن في بعض الأحيان أن يصل عدد عمالها إلى 1500 عامل، هذا ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 09 ملايين دولار؛⁵
 - ح. **تعريف تركيا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا على أنها تلك المؤسسات المصغرة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال وتحقق مليون ليرة تركية في رقم الأعمال أو الميزانية العامة، أما المؤسسات الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من 50 عامل وتحقق مليون ليرة تركية في رقم الأعمال أو الميزانية العامة، في أن المؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها أقل من 250 عامل وتحقق 25 مليون ليرة تركية في رقم الأعمال أو الميزانية العامة؛⁶

¹ عيسى قروش، شعبان بعبطش، الابتكار وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلته مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يوم 19 ديسمبر 2017، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، ص 103.

² أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، مداخلته مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، ص 04.

³ علي بخيتي، سليمة بوعويضة، آثار الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر-، الصين والإمارات العربية المتحدة-، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أحمد درارية -أدرار-، الجزائر، 2021، ص 270.

⁴ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁵ خولة مسراتي، نور الهدى دريوش، ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بليدة-، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، عدد خاص، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمودين مختار -إيليزي-، الجزائر، 2021، ص 85.

⁶ عبد الحق بوقفة وآخرون، الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 03، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2017، ص 08.

خ. تعاريف الدول العربية:

فيما يخص التعاريف التي قدمتها العديد من الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	المعيار	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
الأردن	عدد العمال	-	20-5	100-21
	المبيعات (مليون دينار أردني)	-	أقل من 01	من 01 إلى 03
السودان	عدد العمال	-	من 01 إلى 10	من 10 إلى 50
المغرب	المبيعات (مليون درهم مغربي)	-	من 03 إلى 10	من 10 إلى 175
مصر	عدد العمال	من 01 إلى 10	من 11 إلى 200	أكثر من 200
	المبيعات (مليون جنيه مصري)	أقل من مليون	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200
السعودية	عدد العمال	من 01 إلى 05	من 06 إلى 49	من 50 إلى 249
	المبيعات (مليون ريال سعودي)	حتى 03	من 03 إلى 40	من 40 إلى 200
العراق	عدد العمال	من 01 إلى 02	من 03 إلى 09	من 10 إلى 24
عمان	عدد العمال	أقل من 05	من 06 إلى 25	من 26 إلى 99
	رأس المال (ألف ريال عماني)	100	من 100 إلى 500	أقل من 03 مليون ريال عماني
فلسطين	عدد العمال	من 01 إلى 04	من 05 إلى 09	من 10 إلى 19
	المبيعات (ألف دولار أمريكي)	حتى 20	من 20 إلى 200	من 200 إلى 500
قطر	عدد العمال	من 01 إلى 10	من 11 إلى 50	من 51 إلى 250
	المبيعات (مليون ريال قطري)	أقل من مليون	من 01 إلى 20	من 20 إلى 100
الكويت	عدد العمال	-	04-01	50-05
	رأس المال (ألف دينار كويتي)	-	لا يزيد عن 250	لا يزيد عن 500
لبنان	عدد العمال	من 01 إلى 09	من 10 إلى 50	من 50 إلى 100
	المبيعات (ليرة لبناني)	لا تتجاوز 500 ليرة	من 500 ألف إلى 05 مليون	من 05 إلى 25 مليون
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10	10 فما فوق	-
	رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50 إلى 200	-
الإمارات	عدد العمال	من 01 إلى 05	من 06 إلى 50	من 51 إلى 200
	المبيعات (مليون درهم إماراتي)	أقل من 02 للتجارة/أقل من 03 للخدمات	من 02 إلى 50 للتجارة/من 03 إلى 50 للخدمات	من 50 إلى 250 للتجارة والخدمات معا
البحرين	عدد العمال	من 01 إلى 10	من 11 إلى 50 (حتى 100 للعقارات)	من 51 إلى 250 (حتى 400 للعقارات)
	رأس المال (دينار بحريني)	حتى 100 ألف	أكثر من 100 ألف حتى مليون	أكثر من مليون حتى 05 مليون
تونس	عدد العمال	أقل من 06	من 06 إلى 49	من 50 إلى 199
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها 15 مليون دينار أخذاً بالاعتبار استثمارات التوسعة		

المصدر: * المعهد العربي للتخطيط، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، تقرير التنمية العربية، الكويت، 2019، ص 20؛

* هبة عبد المنعم وآخرون، تقرير حول النهوض بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 10.

بعد التطرق إلى جملة من التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل كل من له شأن أو علاقة بهذا القطاع، كالبلدان التي تعتبر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الهامة لديها سواء من حيث المساهمة في الاقتصاد الوطني بمختلف متغيراته أو من خلال خدمة الطبقات محدودة الدخل في المجتمع، ما يضمن تحقيق الاستقرار ومحاربة الفقر، أو تعريفها من قبل الهيئات والمنظمات التي تسعى هي الأخرى جاهدة لتوفير بيئة عمل مناسبة لهذه المؤسسات على مستوى الدول المنتسبة إليها لضمان استقرارها ومساهمتها في تطوير الاقتصاديات الوطنية للدول.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي أنواع المؤسسات الأخرى وتعطي لها الطابع الخاص بها، من بين أهم هذه الخصائص نذكر:¹

1. سهولة الإدارة والتسيير: نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب غير المعقدة لا تحتوي على اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، فالإدارة تجسد في معظم الأحيان في شخصية مالِكها، تتميز بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبله، ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛

2. سهولة التأسيس: نتيجة انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، كونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات معينة ضمن النشاط الاقتصادي، فضلا عن سهولة الإجراءات الإدارية وانخفاض تكاليف تأسيسها نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، بالإضافة إلى عدم احتياج مؤسسها لقدرات ومؤهلات علمية عالية لأداء مهامه فيها؛

3. قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلّة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين، لأنها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل من خلال الممارسة اليومية لنشاط المؤسسة، ما يكسب العامل المزيد من المعرفة حول العمل، دون استخدام تقنيات عالية ومتطورة تتطلب تدريب العاملين من قبل مختصين أو إرسالهم لعمل دورات خارجية مدفوعة تتحمل المؤسسة تكاليفها؛

4. نمط الملكية الفردية أو العائلية: يرتبط الانخفاض في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال معينة لمليكتها التي تكون في غالب ملكية فردية أو عائلية، وفي حالات نادرة تكون الملكية لأشخاص كثر؛

5. إمكانيات محدودة في التوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الخاصية من أهم نواتج نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن تنمية هذه المؤسسات، كما نجد أن هذه المؤسسات تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة والموارد البشرية المؤهلة لكون بعض منها لا يتطلب استثمارات كبيرة، فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ولا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية مثل صناعة النسيج وتفصيل الملابس؛

6. إحداث التوازنات المكانية بين المناطق: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدة، ولقدرتها كذلك على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم والتخصص، الأمر الذي يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان فيها وتحقيق التوازن المكاني؛²

7. المرونة الكبيرة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في نشاطها، ويتجلى ذلك من خلال قدرتها على التكيف مع التغيرات التي قد تحدث على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، مثل التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة كبيرة،

¹ فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 127-128.

² نفس المرجع السابق، ص 129-130.

وتتحقق هذه المرونة نتيجة العمالة القليلة داخل المؤسسة، ما يسهل توجيهها إلى المسار الذي تريده المؤسسة وامتلاكها لتنظيم بسيط يساعد على سرعة التكيف؛¹

8. غلبة الطابع المحلي: تلبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجات المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط ويحكمها في ذلك:

— مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب سوقا صغيرة تلبي من خلالها رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك المعتمدة فيه؛

— امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على إشباع حاجات العديد من المستثمرين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين؛²

9. التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة، نتيجة سبب امتلاكها لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وحرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح؛

10. سهولة الدخول والخروج من السوق: درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة خاصة تلك المتعلقة بمخاطر السوق، فنقص نسبة الموجودات الثابتة إلى الموجودات الكلية في أغلب الأحيان يجعل سهولة الدخول والخروج منه ممكنة؛³

11. تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض عن طريق توفير السلع والخدمات منخفضة التكلفة، عكس أغلب المؤسسات الكبيرة التي تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل المرتفع نسبيا مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى توفير الخيار للمستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات؛

12. الكفاءة والفاعلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها منبعا فعالا للموارد البشرية والمادية نظرا لتوفر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفاعلية بدرجات أعلى من المؤسسات الكبيرة، ويتحقق ذلك عن طريق قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا، سهولة الاتصال بالعملاء والموردين، بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسات على الحفاظ عليها بما يكفل نجاحها وحقوقها؛⁴

13. المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق: يتميز سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحدودية النسبية بناء على خاصية غلبة الطابع المحلي، لذلك فالمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم، احتياجاتهم التفصيلية، تحليلها ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الرغبات والاحتياجات عن طريق دراسة السوق والحصول على البيانات التي تسهل عملية اختيار الاستراتيجيات والسياسات الملائمة.⁵

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص الأخرى التي من بينها:
— اعتماد نشاطها بشكل كبير على البيئة التي تنتمي إليها، إذ أنها مجبرة على التكيف معها ومع التغييرات التي تحدث فيها ومواجهتها؛

¹ ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات -، مجلة نماء للاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد صديق بن يحيى -جامعة جيجل-، الجزائر، 2018، ص 219.

² ياسمين حواسنية، سليمة ياسية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

³ أمينة مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

⁴ أحمد بن قطاف، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2016، ص 75-76.

⁵ حوارية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشراكة الأوروبية للمساهمات-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2012، ص 28-29.

- اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات هو من اختصاص المالك فقط الذي يعمل على صنع القرار من خلال نموذج "الحدس - القرار - العمل"¹؛
- يتميز نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه خارجي بسيط يعتمد على أسلوب الاتصال المباشر؛
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكل تنظيمي مسطح قليل المستويات الإدارية؛
- قلة التدرج الوظيفي اعتبارا لعدد العاملين بها، ما يساعد على اتخاذ القرارات بسهولة وسرعة؛
- القدرة على القيادة والتوجيه وإقناع العاملين بالأسس والسياسات التي تحكم وتنظم العمل في المؤسسة؛
- غياب إستراتيجية واضحة وصريحة، فأغلب المؤسسات تعتمد في تسييرها على الخبرة، التقدير وتغيرات البيئة الخارجية؛
- الانخفاض النسبي في حجم التكاليف الرأسمالية، ما ينعكس على تكلفة خلق فرص العمل التي تكون منخفضة نسبيا مع المؤسسات الكبيرة.²

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأدوات الأساسية المحركة لاقتصاديات الدول، فهي تساهم في زيادة التشغيل، النمو الاقتصادي وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن تحقيق التنمية المحلية، واجتماعيا يمكن اعتبارها أحد أهم آليات رفع الغبن والمعاناة عن الشرائح الاجتماعية محدودة أو معدومة الدخل، فهي أداة لتخفيف معدلات الفقر، الحد من المشكلات الاجتماعية، تقوية الروابط الاجتماعية، خدمة المجتمع وتعزيز إحساس الأفراد بالمسؤولية، يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال ما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتطوير أي اقتصاد لا بد من تحفيز جميع القطاعات العاملة ضمنه بمختلف أنواعها، خاصة تلك التي تمس الطبقات الفقيرة والمتوسطة الأقل دخلا في المجتمع، من أهم هذه القطاعات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تتضح أهميته الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

1. **توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق وتوفير مناصب شغل أكثر وفرة واستمرارية، ناهيك عن التخفيف من حدة البطالة بأقل تكلفة، إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في المؤسسات الكبرى، خاصة في الدول النامية التي تستخدم كثافة عمالية كبيرة كون أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها لا تحتاج إلى مهارات إدارية كبيرة.³ هذا وتشير الإحصائيات إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في التشغيل في الدول المتقدمة بنسبة تزيد عن 65%، وتوفير أكثر من 67% منصب شغل في دول الاتحاد الأوروبي خلال الألفية الثالثة؛⁴

2. **الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:** من خلال قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد، الجمعيات، الهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الأخرى، ما يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك النهائي، وبالتالي المساهمة في زيادة الادخار دون تحمل تكاليف كبيرة، لأن إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى أموال

¹ Rony Germon, *Sécuriser le capital immatériel des petites et moyennes entreprises: vers un outil d'aide à la décision*, thèse pour obtenir le grade de doctorat, Spécialité DEVELOPPEMENT DURABLE, UNIVERSITE DE TECHNOLOGIE -TROYES-, France, 2013, p:49.

² عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017، ص 20-21.

³ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -القاهرة-، الطبعة الثالثة، مصر، 2010، ص 23.

⁴ عبد الرحمن ياسر، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -حالة ولاية جيجل-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2014، ص 77.

طائلة ولا تحمل المستثمر مخاطرة كبيرة بل هو إعادة تدوير فوائض الأموال والمدخرات التي يحوز عليها صغار المدخرين لإبراز كفاءتهم في إدارتها والمحافظة على استقلاليتهم المالية؛¹

3. الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبرى: فهي تحقق بذلك فائدة مزدوجة، إذ أنها تقلل الاستيراد من جهة وتساهم في الحد من هدر الموارد القابلة للاستغلال من جهة أخرى؛

4. تعظيم الفائض الاقتصادي والكفاءة الإنتاجية: يعتقد البعض أن المؤسسات الكبرى هي الأكثر قدرة على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الفائض الاقتصادي لتمتعها بوفرات الحجم، تعدد مصادر تمويلها وارتفاع إنتاجية العمل فيها، إلا أن الدراسات أثبتت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتمتع بقدرات أكبر تسمح لها بتعظيم الفائض الاقتصادي والكفاءة الإنتاجية بمستوى لا يقل عن المؤسسات الكبرى بل حتى يزيد عنها.

فعلى سبيل المثال إذا قامت مؤسسة تنتج السلع الاستهلاكية بتقسيم مؤسسة تضم 1200 عامل إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة، فقد يترتب عن ذلك ازدياد الإنتاجية بشكل كبير، وقد ثبت من التجربة العملية أن صغر حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية العمالية نتيجة التخصص الدقيق، تقليل البيروقراطية، تقصير خطوط الاتصال التي زادت وتعقدت إلى حد كبير نتيجة ضخامة حجم المؤسسات الكبرى، تحسن العلاقات بين العمال والإدارة بشكل يفوق المؤسسات الكبرى التي يكون فيها ضعف الصلة بين المستويات الإدارية العليا والقاعدة العمالية ما ينعكس سلبا على المؤسسات.²

كما يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال قدرتها الكبيرة على استخدام الموارد النادرة وإعادة تدويرها بطرق أكثر كفاءة وبأساليب مبتكرة؛

5. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج احتياجات ومستلزمات المؤسسات الكبرى فهي تعتبر مؤسسات مغذية لها، ونظرا لأن المؤسسات الكبرى تعمل في ظل منافسة قوية طرح التخصص كوسيلة أساسية للاحتفاظ بمكانتها في السوق، ونظرا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمزايا من حيث تعزيز التكامل الاقتصادي، سهولة إنشائها فهي الأقرب لتلبية الحاجة إلى المنتجات الوسيطة للمؤسسات الكبيرة من خلال التكامل بينهما، كما أنها تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي والوطني وحتى الدولي.

على سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30 ألف مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50 ألف مورد من هذه المؤسسات؛³

6. القدرة على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة مقارنة مع المؤسسات الكبرى، حيث أن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في فترة الانتعاش الاقتصادي، وفي حالة الركود الاقتصادي تكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

هذا ويرجع تركيز استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل حجما، وبالتالي تكون هي الأقل تأثرا بالأزمات المالية وقلّة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات؛

7. القدرة على تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات ما ينتج عنه حالة من الاستقرار، النهوض بالأنشطة الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الدولة من خلال تدفق النقد الأجنبي، حيث أن التوسع في عملية تصدير

¹ عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

² مصطفى يوسف الكافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 41-42.

³ Nawel BOUAZIZ, Amar KADDOURI, Le fonds de garantie FGAR, un partenaire publique au service des acteurs du financement de la PME, Arsad Journal for Economic and Management Studies, Vol 03, spicial issue, University of 20th August 1955 -Skikda-, Algeria, 2020, P: 360.

المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد عالميا، فالعديد من الدول عملت على تنمية وتطوير اقتصادياتها بالاستناد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

فجد مثلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في زيادة صادرات العديد من الدول حيث تساهم بأكثر من 50% في إيطاليا، 40% في الدانمارك، 46% في سويسرا، 30% في فرنسا، 66% في ألمانيا و40% في كوريا خلال سنة 2000، ما يعود ايجابيا على وضعية ميزان المدفوعات في مختلف هاته الدول؛²

8. المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول، توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي العام نتيجة التجديد والابتكار، بالإضافة إلى مساهمتها في مواجهة الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الناتج المحلي وتنوعه بشموله على العديد من المنتجات البديلة والمكملة.³

هذا ونجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة تتراوح بين 50% و60% في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنسبة 33% في البلدان النامية خلال سنة 2017؛⁴

9. المساهمة في عملية التنمية المحلية: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق توسيع تشكيلة منتجاتها، زيادة وحدات الإنتاج أو البيع بتعدد المناطق الجغرافية، الانتقال من المؤسسات الحرفية إلى مؤسسات الإنتاج أو البيع، أو تطبيق تكنولوجيا جديدة في الإنتاج أو البيع بناء على قرار المسير في المؤسسة.

كما يمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة أشكال منها تنمية المناطق المحلية بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة وتكاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تعتبر الأسلوب الأمثل لتحقيق تنمية محلية بفضل سهولة تكيفها مع المحيط وقيامها على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على اليد العاملة بشكل كبير، الأمر الذي يحد من البطالة مثل ما تم توضيحه سابقا في الجزئية الخاصة بخلق فرص العمل والحد من البطالة؛⁵

10. خلق روح الابتكار وريادة الأعمال: يحظى الجانب الابتكاري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير اليوم في عصر العولمة لتقديمه كعامل نجاح في التصدير، بالإضافة إلى ذلك يُنظر إليها على أنها تقدم إطارا أفضل لتعزيز ريادة الأعمال، أي تحفيز رواد الأعمال المحتملين على التعرف على فرص استخدام الموارد من أجل تطويرها والحصول على عائد أعلى، لذلك غالبا ما يتم التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة روح الابتكار وريادة الأعمال خاصة وأنه في الواقع لا يُعتبر رائد الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما صانع قرار فحسب بل يُعتبر أيضا مبتكرا ومبدعا؛⁶

¹ عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد - وهران، الجزائر، 2019، ص 39.

² نصيرة سعدي، محمد ميلود قاسمي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2018، ص 63.

³ محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2015، ص 44.

⁴ دلال عجالي وآخرون، تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية دراسة قياسية للفترة ما بين 2002-2019، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 1638.

⁵ صابر زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، 2017، ص 34.

⁶ Ondel ansek Kay, Les contraintes de financement des PME en Afrique: le rôle de registres de crédit, thèse pour obtenir le degré de doctorat en économie appliquée, Faculté des études supérieures, l'Université de Montréal, Canada, 2010, P: 23.

11. حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي: يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجانب الاجتماعي، كون أن هذه المؤسسات غالبا ما ترتبط بالعائلات وترتبط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو أفضل بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى، بالإضافة إلى أنها منتشرة في القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء في جميع البلدان النامية على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى، ومنه فإن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الإقليمي كما هو على المستوى الكلي.¹

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تطوير المجتمع ورقية، فهي تعمل على التأثير في سلوك الأفراد وعاداتهم والتغيير من سلوكهم الاجتماعي، ما يجعلهم مسئولين اجتماعيا وتمكنهم من الاعتماد الكلي على استثماراتهم دون اللجوء إلى التوظيف الحكومي وزيادة العبء على القطاع العام، لذلك تتبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجتماعيا في النقاط التالية:²

1. التخفيف من المشكلات الاجتماعية ومعدلات الفقر: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل والتخفيف من البطالة له أثر اجتماعي كبير، فضلا على ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، الأمر الذي يساهم في إيجاد علاقات للتعامل ويزيد الإحساس بأهمية التأزر والتآخي في المجتمع؛

2. المساهمة في التوزيع العادل للدخل: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم تعمل في ظل تنافسية واحدة وتشغل أعدادا هائلة من العمال تتحقق العدالة في توزيع الدخل المتاحة، علما أن هذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل تواجد عدد قليل من المؤسسات الكبيرة، كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد في توزيع الدخل على هذه الأقاليم.³

كما وقد أظهرت الأبحاث التي أجرتها منظمة العمل الدولية أن بالرغم من تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاجية متدنية ومنحها أجور متدنية مقارنة بالمؤسسات الكبرى، إلا أنها تساهم بشكل كبير في التوزيع العادل للدخل؛⁴

3. تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين والمجتمع: بحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قريبة من المستهلكين وتعمل في وسط الفئات ذات الدخل المتوسط، تسعى جاهدة إلى اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات المطلوبة من قبلهم، حيث توجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك، ما يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة في المؤسسات الكبيرة؛

4. خدمة المجتمع وإشباع رغبات الأفراد: قد يتحقق الإشباع عن طريق تحقيق المردود والأداء المالي بالنسبة للمالكين من الرواد أو عن طريق إشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو إشباع باقي فئات المجتمع المتعاملين بشكل مباشر أو غير مباشر مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن العائد على حقوق الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يكون مرتفع نظرا لأن هذه المؤسسات تمتاز بمرونة عالية في الاستجابة السريعة بتكاليف أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهكذا تكون نسبة التغير في المنتجات والعمليات والأسواق أسرع؛

¹ إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2017، ص 73.

² محي الدين مكاحلية، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

³ سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014، ص 154.

⁴ مكتب العمل الدولي، تقرير حول مجال الأهمية البالغة بشأن الإنتاجية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جنيف، سويسرا، 2014، ص 02.

5. **تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية:** وجود علاقة الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمالها في ظل جو يسوده الرخاء، الود، التآلف، العمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة، لأنه في العادة يكون عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل ما يسهل التعامل الاجتماعي ويزيد من الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع؛¹

6. **زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية:** تعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية، الشعور بالحرية المطلقة في العمل بدون قيود أو شروط وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسات والسهر على ضمان استمرارية نجاحها؛²

7. **تحقيق الاستقرار الاجتماعي:** تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للفئات المهمشة في المجتمع لأن تصبح قوة عاملة عبر إقامة وتأسيس مؤسساتهم، فهذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية والأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الحصول على وظيفة أو إقامة مؤسسات كبيرة، ما يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، لذلك تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية، ما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، وهذا ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛

8. **رفع مشاركة المرأة في الاقتصاد والمجتمع:** يساعد تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القرى والأقاليم الريفية على رفع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الأعمال التقليدية من خلال استغلال طاقتهن، الاستفادة من أوقات الفراغ، رفع مستوى معيشتهم ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء وتدعيم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي والحد من بطالتهم؛

9. **المساهمة في تحقيق التنوع الثقافي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه.

على سبيل المثال تعمل الأقليات العربية في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في الغالب في ظل مشاريع صغيرة تلبي احتياجاتها وتوفر لأبنائها مجالا لممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع باقي سكان البلد منافستهم فيه، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنوع الثقافي في المجتمع وبنوع من اقتصاده.³

المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل الدول كافة نظرا لفائدتها على الاقتصاد والمجتمع، لكن بالرغم من ذلك فإنها تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المبتغاة منها، تتمثل أهم هذه المعوقات في:⁴

أولاً: المعوقات المالية

تتركز أهم المعوقات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1. **تعد صعوبة الحصول على التمويل من أكبر المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يدفع بالكثير من الدول لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**

2. **المعوقات المرتبطة بصعوبة الحصول على النقد الأجنبي الذي وإن تمكنت من الحصول عليه فهي تحصل عليه بسعر مرتفع خاصة في دول النامية؛**

3. **صعوبة فتح الاعتماد المستندي واستخدام التسهيلات الائتمانية لتسهيل عملية التصدير، ما يؤثر على قدرتها الإنتاجية والتنافسية سواء في السوق المحلية أو الدولية؛**

¹ سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² حورية قشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

⁴ بيان حرب، علي خضر، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الكتب والمطبوعات - دمشق، بدون طبعة، سوريا، 2003، ص 153.

ثانيا: المعوقات التسويقية

ترتبط المعوقات التسويقية بـ:

1. فرض المستهلك لسيطرته على السوق وفقا لاحتياجاته ورغباته، ما يجعل سوق يتجه لرغبات المستهلك؛
2. التغير في سلوك المستهلك ورغباته يحدد طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويجعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق؛
3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لمنافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تكون غير شريفة، ما يجعل من الشأن التسويقي إحدى المعوقات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعنيين بها بوضع حلول لتجاوزها والسيطرة عليها؛
4. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفقر إلى القدرة على إجراء بحوث السوق، الحصول على المعلومات اللازمة حول المنافسين، الموردين، التكنولوجيا وأسواق التصدير... الخ؛
5. كساد الإنتاج نظرا لانخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير النزيهة أحيانا للإنتاج المستورد؛ قصور قنوات وشبكات التسويق المحلية؛
6. نقص المعلومات المتوفرة عن الأسواق الداخلية والخارجية؛
7. ضعف علاقات التشابك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأجنبية؛
8. صعوبة النفاذ لمجال التوريد الحكومي؛
9. عدم وجود قاعدة معلومات عن فرص الاستثمار المتوفرة وبدائلها؛
10. تعقد وصعوبة البحث عن أسواق التصدير لعدم قدرة الدول خاصة النامية منها على حماية منتجاتها ودعمها؛
11. الخضوع لسعر محدد من طرف الدولة لبعض المواد الأساسية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في القدرة الشرائية لكافة أفراد المجتمع الذي قد يكون أقل من سعر التكلفة.¹

ثالثا: المعوقات الفنية والإنتاجية

تنتج هذه المعوقات عن:

1. عدم تأهيل وتدريب العاملين بما يتلاءم مع الجديد المتعلق بالتقنيات الحديثة؛
2. عدم القدرة في كثير من الأحيان على الحصول على التكنولوجيا المتطورة بشكل ميسور لأسباب قد تكون مالية أو فنية أو ضعف تكوين الموارد البشرية بشكل جيد للتعامل مع هذه التقنيات؛
3. عدم القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم بشكل ملائم لضعف القدرة المالية أولا وضعف القدرة على الإنتاج ثانيا؛

رابعا: المعوقات التشريعية والقانونية

ناتجة عن إمكانية وجود قوانين وتشريعات تعرقل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تكون هذه القوانين متعلقة بالتشريع الضريبي، قوانين الاستيراد والتصدير، والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛

خامسا: المعوقات الثقافية

عدم تطور ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف الميل لريادة الأعمال في مقابل الميل للعمل في مؤسسات القطاع العام، كما أن حصر إدارة هذه المؤسسات في عائلة واحدة ما يشكل عائقا أمام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن التسيير يصعب عندما تكون العائلة²؛

سادسا: معوقات السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية

أهم هذه المعوقات نذكر:³

¹ عبد الرحمان كاسب عامر، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة 01، مصر، 2016، ص 201.

² بيان حرب، علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

³ عبد الرحمان كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

1. الاهتمام البالغ بالمؤسسات الكبيرة باعتبار أنها مؤسسات عمومية على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أغلبها ملك للقطاع الخاص في معظم الدول النامية؛
2. عدم قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نقل شكاويهم أو توصيل وجهة نظرهم إلى كبار المسؤولين في الإدارات الحكومية كونهم ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية البسيطة جدا ليست بالأهمية ذاتها على المستوى السياسي، بخلاف المؤسسات الكبيرة التي تملك دوائر مختصة لمتابعة التشريعات وممارسة الضغط السياسي للتأثير فيها لجعلها أكثر ملائمة لحاجاتها؛
3. بسبب تأثير التضخم يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل الملائم لارتفاع نسبة الفوائد والشروط القاسية، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل ما يؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، في المقابل تكون هذه المؤسسات غير قادرة على رفع الأسعار لتغطية هذه التكاليف بسبب منافسة المؤسسات الكبيرة؛
4. عدم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتحادات ترعى مصالحها ما يجعلها تعمل بشكل فردي، ويقلل من فرصتها التنافسية؛

سابعا: معوقات مرتبطة بالعقار

ترتبط هذه المعوقات ب:¹

1. عدم استقرار وتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، ما يفتح المجال لانتشار البيروقراطية والفساد؛
2. التوزيع غير المدروس للأراضي حيث يبقى العديد منها غير مستغل، في حين يوجه بعضها الآخر إلى نشاطات غير إنتاجية ما يحرم المستثمر الحقيقي (خاصة المستثمر الصغير) من الاستفادة منها؛
3. سوء وضعية الهياكل والبنية التحتية التي تعد عاملا مهما وأساسيا لتطوير وتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل مبادلاتها التجارية؛

ثامنا: معوقات تتعلق بالموارد البشرية

تتمثل أهم هذه المعوقات في:²

1. نقص الخبرات، العمالة المؤهلة والإمكانيات المحدودة ينعكس سلبا على القدرات الإنتاجية والتنظيمية؛
2. ارتفاع معدل دوران العمل نتيجة انخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة أو عدم توفر ظروف العمل المناسبة أو عدم وجود الضمانات المناسبة للعاملين؛
3. تأثير الثقافة السائدة في المجتمع التي تتصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي؛
4. سوء اختيار العمال وفق أسس صحيحة ما ينتج عنه عدم الاستفادة من خدماتهم ومهاراتهم بأفضل شكل ممكن؛

تاسعا: معوقات تتعلق بالمواد الأولية

من ضمنها:³

1. عدم كفاية وانتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك الخاضعة لطلب عالي وعرض محدود، أو لعدم توفرها في السوق المحلي؛
2. ارتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تشتريها بكميات كبيرة؛
3. عدم القدرة على ضمان مستوى جودة المواد الأولية لضعف قدرتها على السيطرة والتفاوض مع الموردين لمحدودية الكميات المشتراة؛

¹ عبد الرحمن كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² عبد الرحمن كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 201-202.

³ عبد الرحمن كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 202.

عاشرا: معوقات تتعلق بنقص المعلومات والبيانات

تعاني أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات نتيجة افتقارها لنظام معلومات جيد يمكنها من الحصول على المعلومات المتعلقة بمحيطها الخارجي وما يحمله من فرص وتهديدات، ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في ظل محيط غامض المعالم يجعلها معرضة للأزمات في أي وقت وتؤثر على بقائها واستمراريتها في السوق؛

حادي عشر: معوقات تنظيمية وإدارية

تشمل بدورها:

— نقص المهارات والكفاءات الإدارية التي ترجع إلى خاصية عدم الفصل بين الملكية والإدارة؛
— التخوف من التجديد والتغيير في أساليب العمل والميل لتفضيل عنصر الحيلة والحذر على المبادرة؛

— عدم تبني أنظمة إدارية حديثة وتدني المستوى التعليمي والتكويني للمديرين؛
— قلة الوقت المخصص للإدارة نتيجة عدم تفرغ المدير لإدارة المؤسسة وتدخله في الأعمال التنفيذية؛

— عدم وجود تنظيم واضح يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف فليست هناك إجراءات عمل مكتوبة لغياب هيكل تنظيمي واضح يساعد على تدفق المعلومات وتحديد السلطات والمسؤوليات؛
— عدم تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فقد توكل للفرد عدة مهام تكون متباينة ولا علاقة بينها ما يصعب عليه التركيز؛

— إهمال التخطيط الاستراتيجي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا اعتقادها بعدم ضرورته لها ولعدم وضوح الأهداف وعدم معرفة الإمكانيات الحقيقية للمؤسسة.¹

المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت فكرة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سيرورة التنمية والتطوير الاقتصادي في نهاية سنوات الأربعينات من القرن الماضي (1940)، حيث تم تطوير مفاهيم جديدة ساعدت في خلق جملة من الدوافع والأسباب لتنمية هذه المؤسسات وساهمت في ابتكار آليات لدعمها، ويمكن إيجاز أهم الدوافع ومتطلبات التي تحكم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

الفرع الأول: دوافع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة العمل بشكل أو بآخر على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ونقلها إلى مستوى أفضل ضمن المجال الذي تنشط فيه، ومن أهم هذه الدوافع:²

أولاً: تطوير البيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية التي قد تطرأ على مستوى البيئة الخارجية للمؤسسة والتي من شأنها إحداث تغيرات في عمل المؤسسة ومواردها، وبالتالي لا بد من مواجهة تلك التغيرات بتطوير البيئة الداخلية للمؤسسات حتى تستطيع التماشي وفق متطلبات البيئة الخارجية وتحقيق التنمية المطلوبة؛

ثانياً: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الوسائل التنظيمية ومختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، بالإضافة إلى العمل على تحسين جودة المنتج أو الخدمة التي تقدمها لتتلاءم أكثر مع المعايير الدولية؛

ثالثاً: ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل والمحافظة على مكانتها في السوق الداخلية كمرحلة أولية واقتحام السوق الخارجية لاحقاً؛

¹ عبد الرحمن كاسب عامر، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² سمية بلعيد، واقع تطبيق الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر جباتنة، الجزائر، 2018، ص 126.

رابعاً: تدعيم مؤهلات رأس المال البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة إنتاجيته من جهة، وتدعيم القدرات التسييرية للمؤسسات من جهة أخرى لتتلاءم مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛
خامساً: ابتكار طرق وأساليب حديثة لتسهيل تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى الإبداع فيها؛

سادساً: مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار، التوسع، النمو والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمستهلك المحلي والأجنبي في مراحل متقدمة؛

سابعاً: تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في ظلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يسمح بزيادة مخرجاتها ودخلها الحقيقي ومنه تحسين نوعية الاستثمارات التي تقوم بها، وهو ما يؤثر مباشرة وبشكل ايجابي على تخفيض معدل البطالة في المجتمع؛

ثامناً: فتح باب الاستثمار في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلبية لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين وتدعيم الطاقات الشبابية للتوجه نحو إنشاء مؤسسات خاصة بهم؛

تاسعاً: تشجيع وتنمية التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ما يعطي دفعة قوية للاقتصاد ويقلل من الاستيراد بشكل كبير.¹

الفرع الثاني: متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها توفر جملة من المتطلبات والإجراءات التي قد تكون على مستوى بيئتها الداخلية أو على مستوى بيئتها الخارجية:

أولاً: متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البيئة الداخلية

تتمثل أهم المتطلبات والإجراءات التي لا بد من اتخاذها على مستوى البيئة الداخلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1. اعتماد التسيير الاستراتيجي: يعتبر التسيير الاستراتيجي أداة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التنبؤ بالمستقبل والعمل على منع حدوث انحرافات في الخطط المستقبلية التي قد تحدث في محيط المؤسسة الداخلي ما يشجع ويسمح بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أي مورد مرن تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية يسمح بتدعيم مركزها التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية سواء منها الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف أيضاً إلى تحسين المردودية وإعداد أدوات التسيير التي تسمح بتكثيف خدماتها ونشاطاتها طبقاً لاحتياجات السوق والزبائن؛

هذا ومن أجل تحقيق التسيير الاستراتيجي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب الاعتماد على التخطيط وفق المراحل التالية:²

أ. مراحل بناء الخطة: من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من المرور بمرحلة بناء الخطة عن طريق القيام بما يلي:

– تشخيص القطاع ودراسة حالته وواقعه، بحيث يتم تحديد المشكلات وتجميع البيانات التي على ضوءها يتم تحديد نواحي الاختلال فيه؛

– تحديد الأهداف المراد الوصول إليها، عن طريق وضع تصور للاحتتمالات المختلفة للموقف الاقتصادي والاجتماعي المقبل؛

– تحديد وإحصاء مختلف الوسائل البديلة الممكنة، التي تمكن من الوصول إلى الأهداف المبتغاة على أن يشترط فيها الصلاحية والتوازن، بالإضافة إلى تفضيل البديل الذي يحقق الأهداف بأقل التكاليف؛

¹ سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

² جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر جباتنة، الجزائر، 2011، ص 115-116.

- المتابعة والتنفيذ، أين يتم تنفيذ الخطة بعد مرورها بالمراحل السابقة، على أن توكل متابعة التنفيذ إلى أجهزة عديدة تؤدي كل منها وظيفة محددة؛
- ب. استعمال الأساليب الفنية للتخطيط:** باستخدام ما يعرف بالموازن التخطيطية من أجل ضمان تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان التعادل بين الموارد والاستخدامات، ضمن هذه الموازن يتم استعمال نموذج المدخلات والمخرجات كأسلوب فني من أجل تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يساعد على حل الكثير من المشاكل خاصة تلك التي تعترض تخطيط السياسة الائتمانية؛
- 2. الإدارة الرشيدة:** تعتبر الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها، ما يمكنها من حماية استقلاليتها¹؛
- 3. التكوين والتطوير:** يعد الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بامتلاك المكانة السوقية عبر تحسين القدرات الإنتاجية، الكفاءات التشغيلية، الميزات التنافسية، بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي تعتبر القيمة المضافة الأساسية التي تخلق مكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة هذا من ناحية، من ناحية أخرى الربط بين المؤسسة ومراكز البحث العلمي والتطوير التقني سواء ضمن القطاع العام أو الخاص، وأهم هذه المراكز نجد المخابر، مراكز التقنيات الصناعية، الوكالات التكنولوجية، حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى الجامعات والمؤسسات التعليمية حيث يتم التركيز فيها على:
- تحديد دعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلال وإيجاد الحلول المنطقية لها؛
- تحديد إشكاليات البحث وتطوير المشاريع الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشكيل فرق للبحث والتطوير التقني؛
- متابعة وتقييم النتائج وتثمينها؛
- التأكيد على التنسيق والشرابة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراكز والهيئات الناشطة في مجال البحث و التطوير²؛
- 4. إتقان الإنتاج وتسويقه:** يعتبر الإنتاج والتسويق من الوظائف الأكثر أهمية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبران أهم الانشغالات بها، ولتدعيمهما يجب العمل على³:
- الاستفادة من التقدم التقني في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات، الالتزام بالموصفات العالمية، والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها؛
- توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات، التعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين، إقامة علاقات متجددة مع العملاء والمؤسسات الكبيرة بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية؛
- بناء أجهزة قوية لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع سياسات تسويقية وتطويرها بما يتناسب ويتلاءم مع رغبات المستهلكين واحتياجاتهم؛
- تنشيط مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية، ما يدعم ويسهل تحقيق التطور في نشاط المؤسسة وانتشارها محليا، وبالتالي تنميتها؛
- 5. تنمية المورد البشري:** يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية أساس تحقيق مزايا تنافسية وزيادة الإنتاجية، لذلك يتوجب اتخاذ التدابير والإجراءات لتنمية العنصر البشري خاصة على مستوى المؤسسة، حيث يجب العمل على:

¹ جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2017، ص 35-36.

³ إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة العمال لاكتساب التقنيات في جميع المجالات كالتيشير، الإنتاج، التسويق، التسيير المالي الخ...؛
 - القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء والتهميش واللامساواة؛
 - الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من خبراتها ومعارفها؛
 - تكريس ثقافة التقاسم وبعث روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات؛
 - إيجاد السبل الكفيلة لتنمية وإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية للموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- للإشارة فإن العمل على تنمية المورد البشري يعد إجراء ذو أهمية كبيرة في عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن قيمة هذا المورد تزداد بتقدمه عكس باقي الموارد نظرا لاكتسابه الخبرة والقدرة على معالجة المشاكل التي قد تحدث في مثل هذه المؤسسات¹؛
- 6. العمل بمعايير وقياسات نوعية:** أو كما يعرف بالجودة والمصادقة، فحتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة تخص مواصفات السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بيعها، حيث لا يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية في غياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف².
- ما يساهم في ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمكانها في السوق لتمييز منتجاتها أو خدماتها، ما يكسبها ثقة العملاء ويسمح بتنميتها؛
- 7. التجديد والإبداع التكنولوجي:** يجب الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التكنولوجية كأحد الإجراءات الضرورية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن التكنولوجيا اليوم أصبحت الثروة التي تبحث عنها المؤسسات، وتوفرها أصبح ضرورة للرفع من قدرة المؤسسة على مختلف الجوانب، سواء الإدارة، المنتجات، التنظيم والموارد البشرية، زيادة على ذلك فإن تجسيد الإبداع والتجديد التكنولوجي يركز على ما يلي:
- التشخيص التكنولوجي الذي ينقسم إلى التشخيص الساكن المتمثل في جرد الممتلكات التكنولوجية وتقييمها لتحديد نقاط القوة والضعف، معرفة أهمية الاستخدام التكنولوجي في سيرة الإنتاج وتقييمه لتحديد درجة التحكم فيه؛ التشخيص الديناميكي الذي يسمح بمتابعة التطور التكنولوجي ودراسة كيفية إدماجه؛
 - تحديد العوامل المساعدة على اختيار المتاح من التكنولوجيات الحديثة المناسبة لعمل المؤسسة ولأهدافها؛
 - التعرف على التكنولوجيات الجديدة وطرق الحصول عليها، سواء عن طريق اتفاق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية، البحوث والتطوير عن طريق التعاون، كما يمكن الحصول عليها من خلال تكوين علاقات مع الجامعات؛
 - تطوير الابتكار التكنولوجي داخل المؤسسة عن طريق تطبيق إستراتيجية التنافس، حيث تحدد إستراتيجية التنافس من خلال ثلاث نقاط أساسية هي طريقة التنافس؛ حلبة التنافس؛ أساس التنافس³.
- ثانيا: متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البيئة الخارجية**
- تتطلب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضافر جملة من الجهود على مستوى البيئة الخارجية التي تنشط فيها، نتيجة تغير معايير مناخ الاقتصاد الكلي للمؤسسات، المنافسة وتغير السوق، تغير شروط الوصول المالي، التغير في الاستقرار السياسي والقانوني، ومجموعة هذه المعايير ناتجة

¹ إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² سليمة غدير أحمد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية -دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2017، ص 106-107.

³ حنان جودي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

عن تكامل مختلف عناصر البيئة الخارجية الخارجة عن سيطرة المؤسسة من المجتمع، التكنولوجيا، الاقتصاد، السياسة، العوامل القانونية.¹

أهم متطلبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البيئة الخارجية نذكر:

1. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: أصبحت اليوم التكنولوجيا شيء لا يمكن الاستغناء عنه كونها وسيلة مهمة لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأرباح والمراد من هذه المؤسسات، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال التكنولوجيا الحديثة في الإبداع والابتكار، تقليل تكاليف الإنتاج واختصار الوقت والجهد وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على جزء منها؛

2. الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للحكومات دور كبير في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم من خلال العمل على خلق البيئة المناسبة لعمل هذه المؤسسات، فالحكومة التي تولي الاهتمام القليل لهذه المؤسسات تجعله عرضة للمعاناة ما قد يدفع بالعديد من المؤسسات للخروج من السوق، ولا يتوقف الضرر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب بل يؤثر كذلك على التنمية الاقتصادية في البلد التي قد تشهد نموا سلبيا.

فالبينة التي تنشئها الحكومة من حيث إطار الأجور، الضرائب، التراخيص، الفرص، الدعم التكنولوجي والبنية التحتية تمهد الطريق لنجاح أو فشل هذه المؤسسات، وقد تعرقل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة عن طريق النظام الضريبي غير المواتي، المنافسة غير العادلة، القواعد واللوائح المعقدة والبيئة العقابية²؛

3. الامتياز التجاري: يعتبر الامتياز التجاري³ استنساخ للمؤسسات الناجحة وتطبيقاتها بنفس الأسلوب الذي نجحت به، كما أن عامل الاسم التجاري الناجح له تأثير كبير لجذب المستهلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعامل معها، إذ يترتب عن نظام الامتياز التجاري العديد من الفوائد يجنيها مانح الامتياز والحاصل عليه، فمن وجهة نظر مانح الامتياز فإن فوائد تطبيق الامتياز التجاري تتمثل في توسيع قاعدة نشاطه ومضاعفة وحدات البيع بأقل تكلفة وأقل مخاطرة، أما من وجهة نظر الحاصل على الامتياز (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) فإن فوائد تطبيق الامتياز التجاري تتمثل في الحصول على الخبرة ومشاركة مانح الامتياز القوة الاقتصادية، التسويقية والطموح لتحقيق أرباح أكثر من بدء العمل بشكل مستقل.

فالامتياز التجاري له أثر إيجابي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعالج معظم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات في المجالات المختلفة ويقضي على عنصر التردد فيها عند بدء نشاطها ويزودها بالثقة في السوق، بالإضافة إلى كونه أداة ذات أهمية بالنسبة للدولة إذ تستخدمها لتدعيم قطاع ما أو تحقيق أهداف معينة؛

4. العناقد الصناعية: يمكن تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقد الصناعية⁴ عن طريق:

تعزيز التواصل والتشابك حيث تصبح نشاطاتها أيسر وقابلة للاستدامة ضمن تجمعات جغرافية وقطاعية تواجه نفس الفرص والتهديدات، وتحقيق ذلك يكون عن طريق تدفق المواد الخام والمكونات بالإضافة إلى توافر العمالة الماهرة، التعليم، التدريب، التمويل، البحث العلمي والتطوير؛

¹ Tiep Le Thanh and others, **Determinants for competitiveness in the context of international integration pressure: Case of small and medium enterprises in emerging economy**, journal of Cogent Business & Management, Volume 08, issue 01, Vietnam, 2021, page 07.

² Samuel Muiruri Muriithi, **AFRICAN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMES) CONTRIBUTIONS, CHALLENGES AND SOLUTIONS**, European Journal of Research and Reflection in Management Sciences, Vol 05, No 01, Progressive Academic Publishing, The United Kingdom, 2017, P: 42.

³ الامتياز التجاري: هو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين يكون الأول مانح الامتياز أي الذي يعبر اسمه وعلامته التجارية ونظام العمل الخاص به إلى الطرف الثاني المستفيد من الامتياز الذي يدفع رسوم الامتياز إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته مقابل حصوله على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل مانح الامتياز في منطقة محددة لفترة محددة في العقد المبرم بين الطرفين.

⁴ العناقد الصناعية: هي نظام يربط بين كيانات خاصة وعامة تتألف من مجموعات من المؤسسات والموردين ومقدمي الخدمات المختلفة من نقل وشحن وتسويق وتمويل وغيرها مبنية على الروابط الخلفية والأمامية في نشاط اقتصادي سلمي أو خدمي معين.

خلق أنشطة داعمة للخدمات الفنية أو الإدارية أو المالية، بالإضافة إلى العمل على التفاعل مع بيئة الأعمال القائمة ودفعها نحو تطوير مختلف أوجه التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموردين، القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ما يسمح بتعزيز التعلم الجماعي بالممارسة والابتكار والبحث العلمي ويساعد على تحريك النمو وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة التفاوتات الجهوية¹؛

5. **التعاونيات**²: تساهم التعاونيات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

- توفير بيئة مناسبة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر التعاونيات الحاضنة الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية وتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمخاطر كبيرة فإن احتمالية تعرض الكثير من الاستثمارات لمخاطر كبيرة تؤدي إلى خروجها من السوق، مما يجعل الولوج إلى النشاط التعاوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا نافعا، فهو يحفظ لأصحابها رؤوس أموالهم واستثماراتهم ويقيهم من المخاطر؛
- وضع الاستراتيجيات، السياسات والخطط طويلة المدى الهادفة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- التوفيق بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القوى العاملة واحتياجات السوق؛
- نشر شبكات من الصناعات المغذية للصناعات الرئيسية تستطيع توفير أفضل الفرص للاستخدام وتوفير فرص عمل لائقة باستخدام التعاونيات³؛

6. **ترقية المناولة الصناعية والشاركة**⁴:

تؤدي المناولة الصناعية والشاركة دورا هاما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال⁵:

- الترويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة للمؤسسات الكبيرة؛
- العمل على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التخصص، التركيز والتخفيض في التكلفة؛
- الاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيات الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة عند التعاقد مع المؤسسات الكبيرة؛
- زيادة الإمكانات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات.

7. **تنمية المحيط الإداري والقانوني**: تتطلب تنمية المحيط الإداري تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط، والسرعة والكفاءة في حل المشاكل التي تواجهها، يتأتى ذلك بإرفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

أما تنمية المحيط القانوني فتكون بمراجعة النصوص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيطها سواء تعلق الأمر بتعريفها أو بطرق إنشائها وسبل دعمها وتنميتها.

¹ وليد عبد مولا، تطوير العناقد الصناعية، سلسلة دورية خاصة بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 156، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2022، ص 02.

² التعاونيات: هي جمعيات مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا طوعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيا، تعمل في جميع القطاعات الاقتصادية، تتميز بالعضوية الطوعية الاختيارية؛ الإدارة الديمقراطية من جانب الأعضاء؛

³ عسري بلعيري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، 2020، ص 72-76.

⁴ يمكن تحقيق المناولة الصناعية والشاركة عن طريق إبرام عقد بين مؤسستين تدعى فيه المؤسسة الأولى "الأمرة" والثانية "المنفذة" التي عادة ما تكون مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم، تلزم كل منها بشروط توضع مسبقا في إطار التعاون الصناعي، بحيث توكل المؤسسة "الأمرة" المؤسسة "المنفذة" بإنتاج أو تصنيع أجزاء أو قطع أو تقديم خدمات، من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، تعظيم المكاسب، تحسين الجودة والتخصص في العمل، وتعود الفائدة على المؤسسات المنفذة من خلال نقل التكنولوجيا، تحسين القدرة التنافسية، الحصول على الدعم المالي وتحقيق وفورات الحجم.

⁵ محمد بن الدين، دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشاركة ناجية الوسط، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، جامعة أحمد درارية - أدرار، الجزائر، 2010، ص 174-175.

لهذا فان تنمية المحيط الإداري والقانوني أمر ايجابي يساهم في خلق منظومة إدارية قانونية داعمة تركز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتمي بها وتساعد على تحقيق التنمية المطلوبة؛

8. إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أدت التطورات الحديثة إلى زيادة الحاجة إلى معلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات والأنشطة التي تقوم بها، بالتالي فإن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة وفعالية ومن ثم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود القطاع بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان والزمان المناسبين كما يعكس التفاعل بين بيئة هذه المؤسسات الداخلية والخارجية، فتجمع ما بها من مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتقنية تساهم في زيادة قدرة القطاع والمؤسسات في رسم الخطط والسياسات الصحيحة والنجاح في تحقيقها وإيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل المختلفة المساهمة في تنميتها؛

9. تدعيم البنية التحتية: يساعد تدعيم البنية التحتية في تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية لهذه المؤسسات، ما يكسبها مزايا تنافسية ويساهم في تنميتها؛¹

المطلب الرابع: استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات التي تساهم في تحقيق ذلك، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل إستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحلقة لدمج جميع أصحاب المصلحة والأنشطة، من خلال الاستجابة لمتطلبات التغيير التي تنبثق من بيئتها ومواجهتها وإجراء العديد من التغييرات على الاستراتيجيات المتبناة التي تدعو إلى شكل معين من التنظيم داخل هذه المؤسسات، والتي تعد عامل من عوامل زيادة القدرة التنافسية وترتبط بشكل وطيد مع أداء المؤسسة، وحجمها وعمرها.²

هذا وتختار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار الاستراتيجي لها الذي يعتبر كرد الفعل للتكيف مع البيئة التي تنتمي إليها، تعتمد في ذلك وضع تصور للتغييرات القادمة ضمن أفق التخطيط، وغالبا ما تكون الإستراتيجية نشطة تؤكد الطابع التدريجي لرائد الأعمال، كما أنها تدريجية بطبيعتها وتعتمد على رؤى المالك، تقوم على نهج تدريجي في اتخاذ القرارات والإجراءات في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا تتماشى مع فترة التخطيط.³

أولا: أنواع الاستراتيجيات المتاحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا توجد إستراتيجية واحدة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق التنمية التي تسعى إليها وإنما هناك جملة من الاستراتيجيات التي تضمن لها تحقيق ذلك، أبرز هذه الاستراتيجيات نذكر:⁴

1. إستراتيجية التمايز والتركيز: بالنسبة للتمايز فعني به القدرة التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء أو تقديم عرض يختلف عن عرض المنافسين، من خلال جملة من المداخل تتمثل في خلق مزايا فريدة في أداء المنتج عن المنتجات المنافسة؛ تخفيض درجة المخاطر

¹ صابرين زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² KWANE BEBEY Giscard Léon, LE COMPORTEMENT STRATEGIQUE DES PME DANS UN ENVIRONNEMENT INCERTAIN, thèse pour obtenir le degré de doctorat Sciences de Gestion, Université d'Artois, France, 2017, p: 52.

³ René Gélinas et autres, Les caractéristiques et les spécificités de la PME: favorables ou défavorables au juste-à-temps?, Revue internationale P.M.E, Vol 09, N 02, l'Université du Québec, Canada, 2021, P: 91.

⁴ شريف غياط، محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل دورها التنموي "دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 05، العدد 02، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 13-14.

والتكلفة التي يتحملها المستهلك عند شراء السلعة؛ جعل عملية الصيانة أسهل وأقل تكرارا؛ مرونة المنتج لتلبية حاجات المستهلك وتقديم منتج أو خدمة جديدة في السوق؛
أما بالنسبة لإستراتيجية التركيز أي تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نشاط محدد أو أنشطة محددة لتقديم مزيج محدود أو ضيق من المنتجات والخدمات لقطاع سوقي معين أو فئة متميزة من المستهلكين.

كما تعتمد إستراتيجية التركيز على إمكانية قيام المؤسسة بخدمة سوق مستهدف وضيق بشكل أكثر فاعلية وكفاءة مقارنة بخدمة السوق ككل، أين يتم تنمية وتوسيع سوق منتجات المؤسسة للحصول على أكبر حصة في السوق الحالي أو الدخول إلى أسواق جديدة على المستوى العالمي؛ أو عن طريق تنمية المنتج عن طريق التركيز على إجراء تحسينات وتغييرات على منتجات المؤسسة بما يضيف مزايا جديدة للمنتج أو بما يوثق صلة المستهلك بالمنتجات المتاحة في السوق الحالي؛

2. إستراتيجية التقاؤل: تركز هذه الإستراتيجية على تطوير وتنمية الكفاءات في إطار تنظيم وتنسيق العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسرع وقت ممكن وبطرق أفضل من المنافسين عن طريق الإبداع، وتوضيح تركيب العمل المخطط له وأنشطة التقاؤل الممكنة، فهي مصدر لعمليات اتخاذ القرار الإستراتيجي للمسير أو مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

3. إستراتيجية التموقع: تتمثل هذه الإستراتيجية في المتابعة المستمرة لتغيرات واضطرابات المحيط والإبداع المخلة بالتوازن التنافسي وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من مواردها المستقلة، والمؤسسة التي تتبنى هذه الإستراتيجية تسعى دائما للبحث عن الحفاظ على استقرارها الداخلي وتركيز أنشطتها حول مجموعة محدودة من المهن وتبني منطق التنويع، ما يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو إتباع إستراتيجية تركز على المعرفة الجيدة بالمهنة؛

4. إستراتيجية المقاطعة: يكمن جوهر هذه الإستراتيجية في بناء مجالات تنافسية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرار حصولها على العوامل الأساسية للنجاح واكتسابها ميزة تنافسية واحتلالها مكانة رئيسية في السوق، كما يعد الاستعداد إلى التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة للمحيط عامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

5. إستراتيجية التدويل: تركز هذه الإستراتيجية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو بطريقة غير مدروسة، بل لابد من وجود تمرين لذلك أما عن طريق الخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص مقاربة جغرافيا ونفسيا من السوق المحلي أو من طرف وسطاء أو وكلاء، فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية ما يسمح بتنميتها؛¹

6. إستراتيجية المرونة التنظيمية: أي تكيف القدرات الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها على مقاومة تغيرات المحيط والدفاع عن نفسها والتكيف معها بسرعة وبأقل التكاليف، من خلال توجيه مواردها، القيام بالتوقعات المستقبلية الطويلة المدى، الاستفادة من التقنيات المرنة الجديدة، تدريب العمال وتطويرهم، تجديد وتحديث المعدات لتلبية الطلب المتنوع والشخصي بشكل متزايد، فتعمل هذه الإستراتيجية على تنمية الميزة التنافسية الدائمة والتخلص من ضغط المحيط والتعلم لمواجهة؛²

7. إستراتيجية التحالف: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع كفاءتها عبر التحالف مع مؤسسات أخرى من نفس حجمها تحظى بكفاءة مكملتها، لمواجهة اضطرابات، تعقيدات المحيط والتكيف معها، وتحقيق ذلك لا يكون إلا من خلال العمل الجماعي بدل العمل الفردي الذي قد يعطي

¹ حمزة العوادي، نحو تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار إستراتيجية الجودة الشاملة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي علي كافي -تندوف-، الجزائر، 2018، ص 69.

² Radia AIT SI SAID, La mise à niveau des PME maghrébines Étude comparative: Algérie, Tunisie et Maroc, thèse pour obtenir le degré de doctorat Sciences économiques, Université Mouloud MAMMERI - Tizi Ouzou-, Algérie, 2018 ; pp 102-103.

تأثيرات ضارة عن طريق انحراف التغذية العكسية غير المراقبة، وتكون كذلك من خلال تحالفات الجودة المعنية أساسا بالوظائف اللوجستية كالنقل، التخزين والإنتاج؛

8. إستراتيجية الشبكة والنمو الجماعي: بناءا على هذه الإستراتيجية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى إلى توفير الموارد اللازمة وإنشاء هياكل خاصة تسمح لها بتحقيق التنمية مع الحفاظ على المرونة والقدرات الإبداعية، كما أن تنفيذها مهم كونه يسمح للمؤسسات بالابتعاد عن المخاطر المرتبطة بنمو الحجم، التبعية، التنوع، تزايد التنافسية، القدرة على تعبئة الموارد الخارجية، زيادة رقم الأعمال والمردودية، تخفيض مخاطر فقدان المرونة والرقابة، فقدان السيطرة على التطور. كذلك اختيار النمو والارتقاء بإمكانيات المؤسسة؛

9. الإستراتيجية التنافسية: تتعلق هذه الإستراتيجية بتحديد كيف ستميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن منافسيها في السوق المرغوبة، فتم وضع هذه الإستراتيجية بالتوافق مع تطوير مفهوم التسويق حيث تتيح الميزة التنافسية للمؤسسة ممارسة القوة السوقية، ومنه توليد القدرة إما للدفاع عن موقعها الجذاب ضد القوى التنافسية الأخرى (الحركات الدفاعية) أو التأثير عليها بشكل إيجابي (الحركات الهجومية) من أجل تحسين أداءها.

كما ولا بد من إجراء تكييف مناسب بين الموارد المتاحة للمؤسسة (المهارات الأساسية) ومتطلبات أنشطة السوق المرتبطة بإستراتيجيتها التنافسية.¹

ثانيا: مجالات تطبيق استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تطبيق استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أحد المجالات التالية:²

1. تطبيق استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التمويل: يكون ذلك من خلال مدخلين هما:

تنمية المؤسسات المانحة للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية أو البنوك أو حتى من خلال الصناديق، وزيادة فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها؛

العمل على ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق جملة من المحفزات والتسهيلات كتقديم التمويل بمختلف أنواعه وأجاله بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة، إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في هذه المؤسسات حيث أن سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من الاقتراض، زيادة على العمل على اقتراح استراتيجيات للتنبؤ المسبق والمبكر بالعقبات التمويلية التي قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على الحد منها؛

2. تطبيق إستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشريع والتنظيم: من خلال وضع إطار قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال التنمية، يسهل عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع، كذلك من حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل مشاكل القطاع؛

3. تطبيق إستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الدعم الفني: من خلال العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءا من التدريب والتأهيل الإداري والفني، إقامة الدراسات التسويقية الاستشارية، إنشاء فروع متخصصة لتسويق منتجات وخدمات هذه المؤسسات وتنشيط التسويق الإلكتروني للاستفادة من الجانب الإيجابي

¹ محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2006، ص 65-66.

² إيمان بوضرسة، تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 68-69.

للتكنولوجيا، إقامة المعارض الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، التعريف بهذه المؤسسات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، تشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

الفرع الثاني: سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر السياسات عن الجهود التي ينبغي للدولة انتهاجها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه السياسات نذكر ما يلي:¹

1. وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فوضع إطار قانوني يحكم معاملات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى، حيث لا بد من: سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني، من خلال توفير وتوحيد الأطر التشريعية التي تحدد حقوق وواجبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل سن قوانين سهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية؛

تطبيق أساليب ضمانات حديثة؛

مراجعة القوانين التجارية والتعاقدية، قوانين الإفلاس والعجز عن السداد، قوانين التأسيس والعمل، قوانين الضرائب والتأمينات... الخ؛

إزالة كل القوانين غير الضرورية التي قد تعيق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. توفير المعلومات والبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المتعلقة بحجم وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها، نقاط القوة والضعف فيها، الفرص والتهديدات التي تواجهها في بيئة الأعمال التي تنتمي إليها، الحصول على معلومات حول بيئة نشاطها وكيفية سير عملها عن طريق عقد ملتقيات دورية يشارك فيها جميع الأطراف ذوي الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشخيص الصورة الكاملة عنها؛

3. تبني خطة إستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يجب أن تهدف الخطة الإستراتيجية إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات العملاقة والكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعات الغذائية والصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبني قاعدة صناعية عامة يتحقق من خلالها أكبر استغلال للمواد المتاحة، فضلا عن وضع إطار تنظيمي يهدف إلى تشجيع وتحفيز أصحاب المؤسسات الناجحة في السوق؛

4. تسهيل التسويق وتنمية الصادرات: ينبغي الاعتماد على المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية، وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في البلدان الأجنبية، إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء مؤسسات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقنوات توزيع وتصدير منتجاتها والعمل على تشجيع إقامتها في التجمعات العمرانية الجديدة؛

5. تحسين مناخ الأعمال لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال:²

عمل الحكومة على خلق مناخ ملائم يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجاوز عقبات البيروقراطية ويحسن من أداء هذه المؤسسات، ويجعل من هذه المؤسسات محركا للإستراتيجيات الابتكارية والتنموية؛

إزالة كافة الأعباء غير الضرورية على الأنشطة الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ محمد ناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تيسة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2008، ص 39.

² نفس المرجع السابق، ص 39.

- تسهيل الإجراءات في مختلف مراحل دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير الإعفاءات التنظيمية والقانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف الأعباء الضريبية والقواعد المحاسبية؛
- زيادة عدد هيئات الدعم اللامركزية للقطاع، وتحسين جودة خدمات هيئات الدعم الحكومي وزيادة توجهها السوقي؛
- تطوير الأعمال المحلية، وتحسين البنية التحتية التي تشمل العقارات التجارية، مراكز التكنولوجيا، حاضنات الأعمال، حدائق العلوم، وكذا إعادة هيكلة المناطق الصناعية لصالح هذه المؤسسات¹؛

6. تسهيل الحصول على التمويل: تسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط، إنما هو مسؤولية مشتركة بين الجهات الحكومية ومختلف الجهات غير الحكومية كالجمعيات التعاونية، جمعيات التضامن وغيرها من الصيغ الأخرى التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، فمن الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة، تخفيف إجراءات منح القروض، تسديدها على أساس جداول سداد واقعية بفترات سماح معقولة وأسعار فائدة مناسبة، إنشاء مؤسسات إقراض متخصصة في منح الاعتماد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.

فحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها، حيث أنه من الصعب عليها الحصول على ائتمان طويل الأجل للاستثمار بأسعار فائدة معقولة، أو الحصول على قرض بالعملة الأجنبية من شأنه خلق عدم تطابق عملة محفوف بالمخاطر مع آثار سلبية على الاقتصاد ككل، لذلك عادة ما تسعى السلطات داخل أي بلد إلى تطبيق سياسات تستطيع من خلالها خلق مصدر مالي أو تطبيق نظام يتناسب مع تكوين واحتياجات هذه المؤسسات التي تسعى بدورها هي الأخرى إلى فهم الإجراءات والقرارات المتعلقة بالتمويل ومجاراتها²؛

7. سياسات تعزيز نشر المعرفة ودعم شبكات المعرفة: في ظل تنامي اقتصاد المعرفة تزداد القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير المنتجات كثيفة المعرفة، ما يتطلب تعزيز نشر المعرفة من خلال الربط الشبكي بين هذه المؤسسات ومقدمي المعرفة (الجامعات، معاهد البحث والتطوير والخدمات الداعمة...).

تركز هذه السياسات على تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في:

- دعم شبكات الابتكار؛
 - ترقيّة العناقيد الصناعية؛
 - تعزيز الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدمي المعرفة؛
 - دعم التحالفات الدولية للعناقيد وشبكات الابتكار؛
 - تعزيز المناولة من الباطن؛
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البحوث الأكاديمية؛
 - تحسين جودة التعليم المقاولاتي في مؤسسات التعليم العالي، المعاهد والمدارس³؛
- 8. التعليم المهني:** الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية تحتاج إلى تعليم مهني حيث أن زيادة المستوى المهني للقوى العاملة بما في ذلك المهارات الإدارية يعد

¹ محمد ناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² Sharmilee Sitharam, Muhammad Hoque, **Factors affecting the performance of small and medium enterprises in KwaZulu-Natal, South Africa**, Journal of Problems and Perspectives in Management, Vol 14, No 02, Ukraine, 2016, P: 278.

³ فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.

أحد ركائز تنمية هذه المؤسسات، بناءً على ذلك يمكن أن يكون نظام التعليم المهني بمنهجه التدريب في المؤسسات والالتحاق بالمدارس العامة نموذجاً مثالياً¹.
بعد عرض أهم السياسات المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن التوصل إلى:

— تتجسد السياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل على تسهيل برامج الحصول على التمويل، حيث تشمل هذه البرامج أنشطة تأمين الضمانات، التعاون البحثي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات البحث والتطوير، دعم التمويل بمختلف مصادر التمويل الحديثة؛
— تسهيل الوصول إلى الخدمات الاستثمارية من خلال تركيز هذه البرامج على تدعيم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات غير المالية والاستشارية لتطوير الأعمال التي تتضمن خدمات معلومات السوق، تحسين المنتج والعمليات والتدريب، تقديم المشورة التقنية وغيرها من الخدمات غير المالية والاستشارية؛

— دعم وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق جديدة؛
— تحسين كفاءة استخدام الموارد والإنتاج، ما يساهم في تخفيض تكاليف التشغيل، الحد من التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن اكتساب التكنولوجيا المتطورة؛
— تعزيز التعاون بين مختلف مراكز البحث الأكاديمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل نشر المعرفة؛

— العمل على تبني الطرق الجديدة للتسويق والحرص على توفير الشفافية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم القطاعات التي تعول عليها الدول في عملية التنمية وبناء الاقتصاد والمجتمع، لكن تحقيق ذلك يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف ذات المصلحة حتى تتحقق التنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون على استعداد لتوليد قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، هذا وقد يتحقق تضافر جهود مختلف الأطراف من خلال تحديد الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لعمل هذه المؤسسات، وضع آليات، صياغة استراتيجيات وسياسات يمكن تبنيها وتطبيقها من قبل المؤسسات للحصول على مكانة متميزة في السوق، تنمية المورد البشري في هذه المؤسسات وإعطائه الفرصة الابتكار والإبداع، إنشاء مؤسسات متخصصة ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة حياتها.

لكن بالرغم من السعي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه معوقات تحول دون تحقيق ذلك، ما ينبغي العمل على التقليل منها ومعالجتها في وقت مبكر حتى لا تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمة هذه العقبات نجد مشكلة تمويل هذه المؤسسات والتي ستكون موضوع تحليل في المبحث الموالي.

¹ Zeynep Mualla and others, **The role of small and medium-sized enterprises in development: What can be learned from the German experience?**, Working Paper, NO 53, The Global Labour University-Berlin-, Germany, 2018, P: 27-28.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات معالجتها

يعتبر التمويل أحد العوامل الحيوية داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها أو نشاطها، فهو الذي يمكنها من تلبية احتياجاتها الدائمة والمؤقتة ويدفع بها للاستمرار والتقدم، غير أن حصول المؤسسات على التمويل قد تعترضه بعض العقبات والصعوبات كما قد يكلف المؤسسة ويعرضها لمخاطر عديدة خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن لنا توضيح مفهوم التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى تعريف التمويل في هذه المؤسسات، التعرف على أهميته، خصائصه وأهم المبادئ التي يقوم عليها.

الفرع الأول: تعريف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التمويل لغة على أنه تزود بالمال وهو مشتق من المال ومولته أي أعطيته مالا، والتمويل عند علماء الاقتصاد يشمل مصدر الأموال وتكلفتها وكيفية استعمالها، وفي القاموس الاقتصادي عندما تريد المؤسسة زيادة طاقتها الإنتاجية وإنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين المادية التي تعني حصر جميع الوسائل الضرورية لإنجاح المؤسسة، والناحية المالية التي تتضمن تكلفة، مصدر الأموال وكيفية استخدامها لتنفيذ البرنامج المسطر.¹

أما بخصوص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن الإشارة إلى التعاريف التالية:

التعريف الأول: يعرف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه: "إمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدر الكافي من الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي سواء باستخدام الموارد الذاتية أو الخارجية، إنشاء مشروعات استثمارية، وتكوين رؤوس أموال جديدة وبناء طاقات إنتاجية".²

يركز هذا التعريف على أهمية ودور مختلف مصادر الأموال المتاحة في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من إحداث استثمارات جديدة.

التعريف الثاني: يقصد بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمدادها بالأموال في أوقات الحاجة إليها.³

يركز هذا التعريف على دور الوقت في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل. من خلال ما قدم من تعاريف للتمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الباحثين يمكن لنا التوصل إلى أن:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني: إمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأموال اللازمة لها في الوقت المناسب، سواء أكانت هذه الأموال من مصادر ذاتية أو خارجية، لزيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج طاقة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، حتى تكون قادرة على تنفيذ استثماراتها بأفضل الطرق ومن أجل سد العجز الذي قد تتعرض له؛

الفرع الثاني: أهمية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحثل التمويل أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن نوعها وحجمها، وقد تزداد أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى أهمية هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول، حيث يساهم في:

تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

¹ عبد الرحمن إبراهيم الشيخ، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، المركز الديمقراطي العربي - برلين، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2020، ص 98.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 293.

³ حسن حامد، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 35.

- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج من حالة العجز المالي، المحافظة على سيولة، الحماية من خطر الإفلاس والتصفية؛¹
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو خارجها؛
- المساهمة في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان السير الحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير احتياجات التشغيل وزيادة الدخل بإنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة؛²
- مساهمة امتلاك المال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها، الأمر الذي يرجع بالإيجاب على الاقتصاد المحلي للدولة والاقتصاد العالمي؛
- توفير مصادر تمويل خارجية تمول أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال الذي يساعدهم في تنفيذ مشاريعهم وأعمالهم لمواجهة نفقاتهم المعيشية؛³
- يساهم التمويل في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في نشاطها؛
- يساعد التمويل في تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأنظمة التكنولوجية الحديثة؛
- توفير التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من تبني هذه المؤسسات للأنظمة التسويقية الحديثة؛
- توفر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة نفقات البحث والتطوير وتكوين العنصر البشري، ما يعود بالإيجاب عليها؛
- توفر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على الدخول إلى أسواق جديدة محلية أو أجنبية.

الفرع الثالث: مبادئ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من المبادئ، أهمها:⁴

أولاً: الاستحقاق

يعني أن الأموال المحصل عليها لها تاريخ استحقاق معين ويجب تسديدها فيه؛

ثانياً: الحق في الدخل

يعني أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على جزء من النتائج التي تحققها المؤسسة، حيث الأولوية لأصحاب الديون ثم أصحاب الأموال الخاصة؛

ثالثاً: الحق في الأصول

في حالة عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تسديد التزاماتها اتجاه مصادر التمويل، لهذه المصادر الحق في الحصول على مقابل التنازل عن الأصول حسب الأولوية؛

رابعاً: الملائمة

تنوع مصادر التمويل وتعددتها يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة اختيار مصدر التمويل الملائم الذي يناسبها من حيث التوقيت والشروط والتكلفة والحجم؛

خامساً: ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد

¹ سليمة هالم، هينات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2017، ص 67-68.

² سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2015، ص 29.

³ صفية بخلف، علي سايج جبور، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017، ص 64-65.

⁴ محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2016، ص 99.

حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية؛

سادسا: الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، حيث أن الدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن قد يكون أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، لذلك تنص القاعدة على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا؛

سابعا: الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية

عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو مسيرها (أو المسير المالي إن وجد) الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية على هذا القرار، بمعنى أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.

المطلب الثاني: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة في قرار منحها التمويل

لتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور المنوط بها فهي بحاجة إلى مصادر تمويل متعددة ومتنوعة تختلف باختلاف المرحلة التي تتمر بها، لكنها في نفس الوقت تتأثر بجملة من العوامل الكمية والنوعية تصعب وصولها لمختلف مصادر التمويل والتحكم فيها بشكل كلي ودائم.

الفرع الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أسباب نشوء الحاجة للتمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:¹

- إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة لمواجهة الاحتياجات المتنامية للاقتصاد والمجتمع؛
- الرغبة في توسيع مستوى النشاط الإنتاجي والخدمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مواكبة التطورات التكنولوجية؛
- تطور أنماط وأساليب الاستهلاك؛
- ارتفاع الأسعار وزيادة الأعباء العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاحتياج لنوعان من رأس المال هما:

- **الاحتياج لرأس المال الثابت:** تظهر الحاجة إلى رأس المال الثابت لشراء الموجودات الثابتة للعمل مثل الأراضي، المباني والمعدات، غير أن المبالغ المستثمرة في هذه الموجودات تصبح جامدة لا يمكن استخدامها في أغراض أخرى؛
- **الاحتياج لرأس المال العامل:** تظهر الحاجة إلى رأس المال العامل بسبب الفجوات التي قد تنشأ عن أنشطة الاستغلال (شراء، تخزين، بيع) وحركات السيولة المرتبطة بها (تحصيل-تسديد).

علاوة على ما سبق الإشارة إليه، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمر بنفس مراحل التطور التي عادة ما يشار إليها بمصطلح "دورة حياة المؤسسة"، غير أن الاختلاف الموجود بينها يتمثل في متطلبات وخصوصية كل مرحلة، ما يفرض على صاحب المؤسسة أن يكون على دراية بكيفية تطور المؤسسة، احتياجاتها التمويلية وكيفية وضع الخطط المستقبلية التي تؤهلها للانتقال إلى المرحلة الموالية، فكل مرحلة متطلباتها والاحتياجات الخاصة بها نظرا لتغير المردودية واختلاف المخاطر التي تواجه كل مرحلة.

نميز بين خمس مراحل أساسية لدورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكل مرحلة منها الاحتياجات التمويلية الخاصة بها كما يلي:²

أولا: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الإنشاء إلى:

¹ رامي حريد، مرجع سبق ذكره، ص 33.
² سماح طلحي، دور البدائل التمويلية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-، الجزائر، 2014، ص 82.

1. تمويل طويل الأجل يسمى بالرأسمال الإنشائي أو الأولي الذي يخصص لتغطية نفقات إعداد فكرة المؤسسة؛
2. القيام بعمليات البحث والتطوير ودراسات السوق؛
3. وضع النماذج الأولية وخطة العمل التفصيلية؛
4. تحديد التدفقات النقدية المستقبلية؛
5. دراسة مدى قابلية الفكرة للتجسيد؛
6. تحديد مجال نشاط المؤسسة والشكل القانوني المناسب لها.

عادة ما نجد عددا قليلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها تخطي هذه المرحلة والاستمرار بعدها بنجاح نظرا للتدفقات النقدية السالبة التي تكون بصدد تحقيقها لارتفاع تكاليفها، انخفاض عوائدها وارتفاع حجم المخاطر.

كما أنه من الطبيعي أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة صعوبات كثيرة في الحصول على التمويل اللازم من المصادر الخارجية لتخوف المستثمرون الممولون من عدم قدرتها على سداد ديونها، فيقومون بفرض شروط قاسية كرفع معدلات الفائدة أو فرض تقديم ضمانات بما لا يتوافق وإمكاناتها، ما يجعل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتفون بالمصادر الذاتية والأموال المتحصل عليها من الأقارب والأصدقاء أو اللجوء إلى رأس المال المخاطر أو الحصول على الدعم من مؤسسات التمويل الحكومية؛

ثانيا: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانطلاق

تمثل هذه المرحلة فترة دخول المؤسسة بمنتجاتها للسوق لأول مرة لذلك تكون بحاجة إلى موارد مالية معتبرة للانطلاق في التصنيع والبيع ومواجهة التكاليف الإعدادية وشراء الأصول الثابتة كالآلات، المعدات، تسديد التكاليف التشغيلية إلى أن تتمكن عوائد التشغيل من تغطية التكاليف الإدارية والتشغيلية المتكررة، حيث تكون نتائج المؤسسة في هذه المرحلة في أغلب الأحيان سالبة نتيجة التكاليف الثابتة التي تتحملها، الأمر الذي لا يسمح لها بتكوين مصدر تمويل داخلي، فتضطر إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية بالرغم من الظروف غير المواتية الناتجة عن ضعف شهرتها (انتشارها)، نتائجها السيئة وحالات عدم التأكد التي تواجهها والمتعلقة بتطورها المستقبلي.

كما تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة تعتمد على نفس المصادر التي استخدمتها في المرحلة الإنشاء بالإضافة الاعتماد في اقتناء الموجودات الثابتة على التمويل التأجيري أو البيع بالنسيئ للزود بالمواد الأولية من الموردين، في حين تكون بعيدة عن التمويل البنكي كونها لا تستجيب لمقتضياته من ضمانات، أقساط وفوائد ويبقى الخيار هنا لمؤسسات الضمانات التي تساندها الحكومات والمنظمات غير الحكومية¹

ثالثا: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة إلى ما يسمى برأسمال النمو الذي يدعم الأموال الخاصة التي تتوفر عليها المؤسسة لتمويل نموها وتوسعها، ونظرا للتحسن في الوضعية المالية في هذه المرحلة فإن درجة المخاطرة تنخفض، الأمر الذي يقلل من مشكلة التمويل حيث يجد المدير المالي فرصة لتوفير الموارد المالية من خلال:²

1. احتجاز جزء من الأرباح؛
2. الاعتماد على المصادر الخارجية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الحكومية والخاصة، صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال المخاطر نظرا لتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جميع عناصر جذب الاستثمار في رأس المال، أما البنوك ومؤسسات الإقراض فتكون انتقائية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم بتقييم التسهيلات التي تطلبها هذه المؤسسات بالاعتماد على تقييم المخاطر المؤسسة والصناعة التي تعمل بها، كما يمكن تحقيق أكبر استفادة من القيد في البورصة نظرا لإمكانية طرح سندات أو أسهم جديدة لزيادة رأس مال.

¹ نفس المرجع السابق، ص 83.

² سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

كما أن من المتوقع أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة في أفضل حالاتها سواء من حيث التنظيم، وجود هيكل تنظيمي وإداري واضح وعمليات داخلية منظمة أو من حيث التزام بالقواعد التنظيمية واللوائح الحكومية الأمر الذي يؤهلها للوفاء بمتطلبات القيد في البورصة بصفة منتظمة؛

رابعاً: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النضج

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة بالنضج سواء من حيث نمو المبيعات والأرباح أو من حيث استقرار نمو التدفقات النقدية، كما أنه من المتوقع في هذه المرحلة أن تصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:¹

1. هيكل تمويلي مناسب يوازن بين حقوق المساهمين وحقوق الدائنين؛
2. تميز نشاطات المؤسسة بدرجة عالية من الكفاءة والتنظيم؛
3. التغلب على الظروف الصعبة التي قد تواجهها من خلال مراجعة إستراتيجيتها، إعادة ترتيب أولوياتها الاستثمارية سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو الأسواق من حيث الاستمرار في خدمتها أو الخروج منها؛
4. تبني وضعية دفاعية من أجل الحفاظ على حصتها السوقية؛
5. التركيز أكثر على تلبية الحجم المطلوب من الإنتاج، وفي حال ظهور أية مستجدات سياسية أو إنتاجية أو تجارية تعمل على تطوير منتجاتها الحالية أو إدخال منتجات جديدة؛
6. مواجهة متطلبات المنافسة وتفادي الدخول في مرحلة الانحدار والتدهور وما يترتب عنها من آثار سلبية؛
7. القدرة على تغطية جميع التكاليف والأعباء الثابتة الأمر الذي يمكنها من توفير مصادر تمويل ذاتية هامة.

فمن أهم واجبات الإدارة خلال هذه المرحلة:

- كسب السوق والاقتراب من العملاء؛
 - تحسين الجودة؛
 - السيطرة على التكاليف؛
 - الاهتمام والتركيز على التجديد؛
 - الابتكار والتنوع في المنتجات والخدمات من خلال الإنفاق على عمليات البحوث والتطوير.
- كما أن ما يميز هذه المرحلة وجود مشاكل أقل في التمويل مقارنة بالمراحل السابقة نظراً لانخفاض الكبير الذي ستعرفه احتياجاتها التمويلية الإضافية، إذ تكون بحاجة لتمويل رأس المال الاستثماري من أجل اقتناء آلات ذات تكنولوجيا عالية ومواجهة تكاليف التأهيل الإداري والعمالة بالاعتماد على القروض البنكية الطويلة الأجل أو مساعدات بعض المؤسسات المالية الحكومية أو المساهمات المتحصل عليها من طرف بعض المؤسسات الكبيرة، بالإضافة لحاجتها المستمرة لتمويل رأس المال العامل الذي يشمل كلا من تمويل المخزون، تسديد التكاليف الإدارية والتسويقية، مواجهة نقص النقدية ومشاكل تسويق المنتجات، والحاجة إلى تمويل المبيعات الآجلة ومنح الائتمان التجاري للعملاء حيث يعمل المدير المالي على تمويل هذه الاحتياجات بلجوء للقروض البنكية القصيرة الأجل؛

خامساً: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانحدار

يمكن إرجاع أسباب وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرحلة الانحدار إلى:

1. عدم توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعلومات الكافية والخبرة اللازمة التي تؤهلها للاستمرار والنجاح، خاصة عند دخولها في مجالات جديدة وأنشطة حديثة غير موجودة من قبل في السوق؛
2. عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير احتياجاتها التمويلية وتنويعها بما يتناسب ونوعية استثماراتها؛

¹ سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

3. فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدبير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات التمويل الإضافي، الأمر الذي يعرضها لمخاطر مالية تؤدي بها إلى الفشل وتسرع بوقوعها في مرحلة الانحدار؛

4. نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وازدهارها يشجع قيام مؤسسات منافسة، الأمر الذي يهدد بضياح حصتها السوقية وانخفاض حجم مبيعاتها في مقابل ارتفاع حجم خسائرها، ما يؤدي بها إلى الوقوع في عجز مالي يجعلها غير قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه الغير.

لكن إذا تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجديد في هياكل الإدارة والتكنولوجيا وابتكار منتجات أو خدمات جديدة تنافسية أو دخول أسواق جديدة تلبي أذواق المستهلكين وتشبع رغباتهم، فإنها ستضمن لنفسها الاستمرار والعودة مرة أخرى إلى بداية دورة جديدة يطلق عليها عادة "مرحلة التجديد والابتكار".

أما بالنسبة للاحتياجات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة فهي نفس الاحتياجات التمويلية التي تواجهها المؤسسات حديثة النشأة، فقط تختلف عن هذه الأخيرة في أنه يمكنها الحصول على التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الاستثمارية والتشغيلية من مصادر خارجية من خلال الاعتماد على تقديم أصولها الثابتة كضمانات لاسيما عند محاولة طرح منتج جديد وما يرافق هذه العملية من تمويلات معتبرة ما يزيد من احتياجها إلى تمويل إضافي.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في قرار منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك جملة من العوامل والمحددات التي يتوقف عليها حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من مصادره المختلفة، يمكن تصنيف هذه العوامل كالتالي:

أولاً: العوامل ذات الطابع الكمي

تتمثل أهم العوامل ذات الطابع الكمي المؤثرة في قرار منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1. **الربحية:** ارتفاع ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعطيها قدراً أكبر من المرونة لتغطية التزاماتها المالية وزيادة استخدام الديون كمصدر للتمويل، لكن قد يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ربحية هي الأقل استخداماً للديون كون مستويات الأرباح فيها مرتفعة ما يعني وفرة الأموال، بالتالي سوف تستخدم الأموال الداخلية قبل الأموال الخارجية؛²

2. **معدل النمو:** يعتبر معدل النمو الأكثر تأثيراً على نسبة الاستدانة في الهيكل التمويلي، حيث استعملته أغلب الدراسات التجريبية التي بحثت في العوامل المؤثرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن المؤسسات التي تتميز بنسبة تركيز عالية في الملكية من المتوقع أن النمو المرتفع لها يتطلب المزيد من التمويل الخارجي، كما أن المؤسسات تنمو عبر مراحل مختلفة تتطلب تغييراً في مصادر التمويل بناءً على تغير احتياجاتها مثلما ذكرنا سابقاً، فتلجئ المؤسسات للاستدانة من أجل التمويل ومواكبة فرص النمو المحتملة؛³

3. **حجم المؤسسة:** يعكس حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموارد المتاحة لها، حيث تؤثر الموارد على النشاط الاقتصادي وقدرة المؤسسة على الاستفادة من البيئة المحيطة بها بأكثر فعالية، وتستطيع هذه المؤسسات أن تحقق نمواً في حجمها إما عن طريق عمل استثمارات رأسمالية جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة؛

4. **هيكل الموجودات:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالموجودات الثابتة تعيش لفترة طويلة خاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكد إلى حد كبير تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة بدرجة كبيرة، أما التي تكون غالبية موجوداتها متداولة تتوقف قيمتها على

¹ سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

² ونيس محمد أحمد البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها -دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2014، ص 70.

³ نجمة بوفليسي، العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، الجزائر، 2016، ص 345-348.

استمرار تحقيقها للأرباح فتعتمد بصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل حتى وإن كانت تستخدم القروض طويلة الأجل بدرجة محدودة.

كما أنه في حالة وجود نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة يعني هذا أن التكاليف مرتفعة أيضا بسبب حجم تكاليف الإهلاك، كذلك يعني أن المؤسسة تتمتع بدرجة رافعة تشغيل مرتفعة وأرباحها شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات، في هذه الحالة يكون التمويل بالاقتراض عاملا لزيادة التقلب وعدم استقرار الأرباح، كما يجعل المؤسسات التمويلية تتردد عند إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا ضمن حدود ضيقة لئلا تساهم في زيادة مخاطر تقلب الأرباح وتحمل النتائج السلبية؛¹

5. المركز الضريبي: أحد الأسباب التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من خلال القروض هو الرغبة من الاستفادة من الوفر الضريبي، حيث أن الاقتراض بفوائده يعتبر تكلفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مقابل ذلك في بعض الحالات قد لا تحقق المؤسسة أي وفر ضريبي كونها غير مطالبة بدفع الضريبة لتمتعها بالإعفاء الضريبي أو بسبب تكبدها خسائر رأسمالية أدت إلى انخفاض ربحيتها؛

6. السيولة: تُعبر السيولة عن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة عند استحقاقها، من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، كذلك من خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.

إذ أن السيولة تسمح بتعزيز ثقة المتعاملين بالمؤسسة، تساعد على الوفاء بالتزاماتها، تعطيها المرونة في اختيار المصدر الملائم للحصول على الموارد اللازمة، محاكاة متطلبات النمو، التوسع ومواجهة الأزمات الطارئة عند وقوعها.²

ثانيا: العوامل ذات الطابع الكيفي

بالإضافة إلى العوامل ذات الطابع الكمي هناك عوامل كيفية تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهم هذه العوامل:³

1. الملائمة: بمعنى مدى توافق وملائمة أنواع الأموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة استخدامات الموجودات والعمليات التي تقوم الأموال بتمويلها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2. المرونة: قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات في الحاجة للأموال.

المطلب الثالث: أساليب ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل حياتها للبحث عن التمويل الملائم لها من خلال الجوء إلى عدة مصادر إن أمكن ذلك وابتغاء أحد أساليب التمويل المتاحة بالرغم من الظروف الصعبة التي قد تواجهها، تفصيل ذلك أكثر يكون من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف النشاط الاقتصادي، عمر المؤسسة، الغرض من التمويل، مدته، مقداره وإن كانت هناك إمكانية الحصول عليه، أهم هذه الأساليب:⁴

¹ عبد المجيد تيماري، نحو بناء نظري لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2014، ص 109-113.

² سليم مجلح، وليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، 2019، ص 121.

³ نفس المرجع السابق، ص 123-124.

⁴ رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 97-98.

أولاً: حسب مدة التمويل

بحسب هذا الأسلوب يكون التمويل قصير الأجل لا يتراوح السنة الواحدة أو متوسط الأجل أو طويل الأجل لسنوات عديدة.

ثانياً: حسب الغرض من التمويل

يمكن توضيح أساليب التمويل حسب الغرض من التمويل كالتالي:

1. **تمويل الاستغلال:** يتمثل في الحصول على قدر من الموارد المالية يتم استعمالها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وينصرف هذا التمويل لمواجهة النفقات التي تتعلق بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام، دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري؛

2. **تمويل الاستثمار:** بمعنى الحصول على التمويل الذي يكون الغرض من استخدامه الإنتاج، أي لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ك شراء الآلات أو الأراضي.

ثالثاً: حسب طريقة التمويل

يمكن تقسيم أساليب التمويل بحسب طريقة التمويل إلى:

1. **التمويل المباشر:** الذي يعبر عن العلاقة بين المقرضين والمقترضين دون تدخل وسيط مالي أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، هذا التمويل له عدة صور كما أنه يختلف باختلاف المتعاملين من مؤسسات، أجانِب وحكومات؛

2. **التمويل غير المباشر:** يتم عن طريق الوسطاء الماليين حيث تحول الأموال من المقرضين إلى المقترضين عن طريق الوسطاء الماليين، فيقوم الوسيط المالي باقتراض الأموال من الأشخاص الذين لديهم فائض في السيولة (المقرضين) وإقراضها للأشخاص الذين يعانون نقص سيولة (المقترضين)، فللوساطة المالية أهمية لا تقتصر على كونها تعمل على إقراض الأموال لمدة طويلة بل تقوم أيضاً بالتحويل البنكي أي تقبل تعبئة السندات عند طلب البنوك، ما يُمكن من التوفيق بين إرادتين يعجز التمويل المباشر على التوفيق بينهما، كما أن مؤسسات الوساطة المالية تقوم بعمليتين منفصلتين في عمليات تدفق الأموال بين وحدات العجز ووحدات الفائض ولا يشترط تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما الكلية أو دفعاتهما الجزئية، فهي تقوم بشراء أو قبول أدوات مالية مباشرة (أدوات أولية) من الوحدات ذات العجز مقابل منحها الأموال التي تحتاجها، في نفس الوقت تقوم بإصدار أدوات مالية خاصة بها (أدوات غير مباشرة ثانوية) التي تبيعها إلى الوحدات ذات الفائض بالمبالغ المتفق عليها.¹

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سبيل قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنشطتها الاستغلالية والاستثمارية وتحقيق أهدافها لا بد من توفر تشكيلة من مصادر التمويل لتغطية حاجياتها وسد العجز الذي قد تقع فيه، هذه المصادر يمكن أن تكون من داخل المؤسسة وهي ما تعرف بالمصادر الذاتية، وفي حال عدم كفايتها أو عدم استيفائها للشروط اللازمة تلجأ المؤسسات إلى ما يعرف بالمصادر الخارجية لتوفير التمويل، ونظراً لتعدد مصادر التمويل الذاتية والخارجية واختلاف شروط كل منها سيتم تناولها واحدة بواحدة.

أولاً: التمويل الذاتي كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل الذاتي أحد أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي على أنه:

¹ نفس المرجع السابق، ص 98-99.

التعريف الأول: هو ذلك الفائض النقدي الذي تولده المؤسسات وتحفظ به على المدى الطويل لضمان تمويل أنشطتها، بمنحها حرية الخيارات الاستثمارية وتحسين ربحيتها من خلال تقليل عبء الرسوم المالية.¹

ناقش هذا التعريف احتفاظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفائض النقدي المتولد عن نشاطها، لغرض استخدامه لاحقا في خلق أنشطة جديدة أو توسيعها بناء على الخيارات المتاحة لها والتي تولد لها أفضل ربحية ممكنة.

التعريف الثاني: هو مصدر تمويل مرن لقدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية وجاهزيته عند الطلب، فهو يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية وتكاليف المؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والإهلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.²

تعرض هذا التعريف إلى قدرة التمويل الذاتي وجاهزيته لمواجهة مختلف المخاطر المستقبلية التي قد تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعريف الثالث: يعني قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل نفسها بنفسها، وتغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية المستقبلية.³ ناقش هذا التعريف المقدرة الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل نفسها بنفسها بغرض توسيع أو خلق استثمارات جديدة.

استنادا إلى ما سبق يمكننا تعريف التمويل الذاتي على أنه: عبارة عن الفائض النقدي المتولد على المدى الطويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمكنها من تمويل نفسها بنفسها ومواجهة احتياجاتها التمويلية والمخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها أثناء مزاولة نشاطها.

2. مزايا وعيوب التمويل الذاتي: للتمويل الذاتي العديد من المزايا كما ينطوي على عدة عيوب:

أ. مزايا التمويل الذاتي: يحظى التمويل الذاتي بعدد المزايا التي تجذب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليه، وأهم هذه المزايا:⁴

— السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق؛

— ربح الوقت في عدم اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى ما قد يترتب عن ذلك من إجراءات و ضمانات؛

— يعتبر التمويل الذاتي ذو تكلفة مالية متدنية فهو لا تترتب عنه أعباء (فوائد) ولا ضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر في حالة عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة؛

— اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الراغبة فيها يكون بكل حرية، بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية، وعدم التقيد أيضا بمدة التسديد التي قد تكون تعجيزية؛

ب. عيوب التمويل الذاتي: تتمثل عيوب ونقائص التمويل الذاتي فيما يلي:

— عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل الفرص الاستثمارية الموجودة؛

— استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر هو ذو تكلفة منخفضة مقارنة بالمصادر الأخرى؛

— انخفاض أسعار الأسهم في المؤسسات ذات الأسهم بسبب بيع المساهمين لأسهمهم وذلك لتفضيل مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها على المساهمين.

¹ Fadoua Anairi, Saïd Radi, **Sources De Financement Des Petites Et Moyennes Entreprises (PME) Et Contraintes De Survie**, European Scientific Journal, Vol 13, No 25, Spain, 2017, P: 321.

² عبد الحكيم سعيح، مريم محصر، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلية مقدمة في إطار المنتدى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، ص 07.

³ عمر بن عبد الرحمان، أمانة قاجية، **دور مؤسسات التمويل الخاص في تمويل المشاريع الريادية: دراسة حالة صندوق خليفة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي الوشريسي - تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 247.

⁴ شهرزاد برجى، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012، ص 93.

3. **أهداف التمويل الذاتي:** تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الذاتي بغية تحقيق هدفين أساسيين يتمثلان في البقاء والنمو، ويمكن توضيح ذلك، كما يلي:¹
- أ. **التمويل الذاتي للبقاء:** تضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقائها واستمرارها بواسطة مخصصات الإهلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للاستثمارات، بالتالي ضمان الموارد الضرورية للاستثمار في النشاط الأساسي، أما مخصصات المؤونات فهي اعتمادات مالية تحتفظ بها المؤسسات لمواجهة تدهور الموجودات؛
- ب. **التمويل الذاتي للنمو:** يتحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية قبل توزيع الأرباح حيث تمول استراتيجيات النمو التي تتمثل في الاندماج، التنويع، التمييز والتدويل...الخ.
4. **الفرق بين التمويل الذاتي والأموال الخاصة:**
- يعرف التمويل عن طريق الأموال الخاصة بأنه تلك المدخرات الشخصية التي يحوز عليها مالك المؤسسة ويستخدمها في إنشاء مؤسسته، دون اللجوء إلى المحيط القريب منه كالعائلة أو الأصدقاء أو الأقارب لتفادي المخاطرة بأموال الغير عند البداية.
- يختلف التمويل الذاتي عن التمويل عن طريق الأموال الخاصة في أن التمويل الذاتي يتم اللجوء إليه بعد مرحلة التأسيس والانطلاق، أما التمويل عن طريق الأموال الخاصة يكون عند بداية تأسيس المؤسسة.
5. **مكونات التمويل الذاتي:**
- أهم مكونات التمويل الذاتي في:
- 1.5 **التمويل عن طريق العائلة والأصدقاء:**
- يعتبر رأس المال الذي يحصل عليه المالك من عائلته وأصدقائه في المراحل الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المصادر في التمويل، فقد يكون حتى شرطاً مسبقاً للحصول على أنواع أخرى من التمويل الخارجي أو في حال عدم إمكانية استخدام مصادر خارجية خاصة في بداية حياة المؤسسة.²
- أ. **أهداف ودوافع التمويل عن طريق العائلة والأصدقاء:**
- تفادي الإجراءات الإدارية الطويلة والبيروقراطية عند اللجوء مصادر التمويل الأخرى؛
- صعوبة الحصول على التمويل من الجهات الرسمية نتيجة المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ممارسة الأنشطة بطريقة غير رسمية، دون الالتزام بإجراءات التسجيل القانوني للمؤسسة، بالرغم من خطورة ذلك نظراً لعدم إتباع قوانين الدولة والتعرض للمساءلة القانونية.³
- ب. **مزايا التمويل عن طريق العائلة والأصدقاء ما يلي:**
- تمويل غير رسمي يساعد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها؛
- في أغلب الأحيان يمنح التمويل عن طريق العائلة والأصدقاء بدون فوائد؛
- المعرفة الشخصية بين صاحب المؤسسة والممول، ما قد يوفر قدراً كبيراً من الضمانات والثقة؛
- تقليل التكاليف والوقت اللازم للحصول على التمويل؛
- وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل، حيث أن بعض جهات التمويل تشترط شروطاً معينة قبل الموافقة على إعطاء القرض؛

¹ أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي حالة ولاية جيجل-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2014، ص 90.

² Alexandra Moritz, **Financing of Small and Medium-Sized Enterprises in Europe -Financing Patterns and 'Crowdfunding'**, DISSERTATION zur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften, Fachbereich Wirtschafts und Sozialwissenschaften der, Universität Trier, Deutschland, 2015, P 12.

³ موقع تمويلي، متاح على الموقع www.tamweely.org، تم الإطلاع عليه يوم 11-07-2023، على الساعة 11:00.

توفير المصاريف مثل إعداد العقود، ودراسات الجدوى واستخراج الأوراق الرسمية التي تطلبها البنوك أو جهات التمويل الأخرى.

ت. سلبيات التمويل عن طريق العائلة والأصدقاء:

صغر المبالغ الممنوحة في معظم الأحيان، والتي قد لا تكفي للوفاء بالاحتياجات التمويلية لفترة طويلة؛

قد يتسبب هذا التمويل في مشاكل شخصية بين صاحب المؤسسة ومناح التمويل نتيجة تدخل الاعتبارات الشخصية في القرارات الخاصة بالإدارة والعمل.¹

2.5 الأرباح المحتجزة:

تعد الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف الأرباح المحتجزة:

تعرف الأرباح المحتجزة على أنها: الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد استقطاع الاحتياطات والمخصصات، ويتم ضمها إلى أرباح السنوات السابقة أو توزيعها على شكل أسهم بموجب قرار الجمعية العامة.²

أو يمكن القول بأنها: الرصيد التراكمي لأرباح المؤسسة (قد تكون كلها أو جزء منها) إذا قررت عدم توزيعها على أصحاب المصلحة بغرض إعادة استثمارها، تقوية المركز المالي للمؤسسة، توفير التمويل اللازم لسد الاحتياجات وتحقيق النضج اللازم، وهي تتأثر في مراحل متقدمة من حياة المؤسسة أي بعد تحقيقها للأرباح.

ب. أهمية الأرباح المحتجزة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهمية الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل الذاتي في:³

تزيد الأرباح المحتجزة من القدرة الانتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برنامج لتسديد القروض وفوائدها للتخلص من تكاليف الاقتراض ومخاطر الاستدانة الخارجية؛

إعادة استثمار الأرباح المحتجزة في تمويل عمليات النمو والتوسع بدلا من الاقتراض، ما يؤدي إلى زيادة ربحية الأموال الخاصة، زيادة عوائد الأسهم العادية وقيمتها السوقية ومن ثم ارتفاع قيمة المؤسسة؛

استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على قرارات الإدارة ولا على التوجهات المستقبلية لها، بالإضافة إلى إمكانية استخدام المؤسسة لهذا المصدر التمويلي كلما حققت نتيجة موجبة؛

الحصول على الأرباح المحتجزة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يحتاج إلى جهد أو وقت كما لا يتطلب ضمانات أو رهن أصول، ولا يحتاج إلى الإجراءات أو المعاملات أو التزام ينبغي تسديده في وقت معين؛

الاحتفاظ بجزء من الأرباح المحققة يسمح بتجديد معدات وتجهيزات المؤسسة الأمر الذي يتطلب توفر مبالغ مالية معتبرة تفوق مخصصات الإهلاك؛

الأرباح المحتجزة أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى في غالب الأحيان، لكن قد تكون تكلفتها أعلى من غيرها وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة لاستثمار تلك الأموال في مجالات أخرى خارج المؤسسة.

ت. عيوب استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

استخدام الأرباح المحتجزة تشوبه العديد من العيوب التي يمكن تعدادها في الآتي:⁴

اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتجاز الأرباح بدلا من توزيعها قد يدفع بالمساهمين إلى بيع أسهمهم، ما قد يعرض أسعار أسهم المؤسسة إلى الانخفاض مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها؛

¹ موقع تمويلي، متاح على الموقع www.tamweely.org، تم الإطلاع عليه يوم 11-07-2023، على الساعة 11:23.

² محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية - بنغازي، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010، ص 91.

³ سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁴ أمين كعواش، مرجع سبق ذكره، ص 93.

قد ينزع العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من احتفاظها بالأرباح، لأنه كان بالإمكان الاستفادة من هذه الأرباح في شكل زيادات في الأجور والمكافآت؛
عدم توفر الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل الذاتي في بداية حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا إذا كانت منتجاتها تتعرض إلى منافسة شديدة.

3.5 الإهلاك:

يعد الإهلاك أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف الإهلاك:

يعرف الإهلاك بأنه: تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي أو لأي سبب آخر، هذه المبالغ ليست مصاريف إنما هي تسجيل محاسبي لتدني قيمة الموجودات المادية.¹

أو هو عبارة عن إعادة التكوين التدريجي لقيمة الأصول من خلال توزيع تكلفتها على العمر الإنتاجي لها، بحيث يتم تخصيص سنويا جزء من الإيرادات لتعويض الاستخدام المتكرر لها، تقادما وإحلال محلها أصولا أخرى أحدث تكنولوجيا منها وتفوقها في الأداء.

ب. أهمية الإهلاك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للإهلاك أهمية بالغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجزها في النقاط التالية:
المحافظة على رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استرداد كل ما تنفقه من أموال لشراء الموجودات تدريجيا من الإيرادات المحققة، لاسيما أن العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة غالبا ما يكون طويلا؛

إظهار تكاليف الإنتاج على حقيقتها خاصة أن الإهلاك يعتبر من أهم عناصر التكاليف وتجاهله يؤدي إلى عدم صحة ودقة التكاليف، حيث ينعكس ذلك باحتمال احتسابها بأقل ما تكون عليه في الحقيقة؛

إمكانية تحديد الربح بدقة، فإهمال الإهلاك يؤدي إلى اختلال المركز المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنه لا يعتبر خسارة بمفهومها الدقيق، فهو تكلفة مالية تهدف إلى تعويض إهلاك الأصل؛

تحقيق وفورات ضريبية حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة أقساط الإهلاك من أجل التمكن من الاحتفاظ بأكثر قدر ممكن من الأرباح؛

إظهار الموجودات الثابتة بقيمتها الحقيقية في الميزانية، فحساب الإهلاك يؤدي إلى إثبات النقص الذي طرأ على قيمة الموجودات في نهاية السنة المالية.

ثانيا: التمويل الخارجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقصد بمصادر التمويل الخارجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المصادر التي تلجأ إليها هذه المؤسسات لتمويل نفسها سواء في بداية نشأتها أو في مراحل متقدمة من حياتها.²
تتعدد مصادر التمويل الخارجي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي أحد المصادر الخارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه: تلك القروض التي يحصل عليها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك ويلزمون بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة.
فالقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة.¹

¹ كاتبة بوروية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2019، ص 63.

² عبد الله السني، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي - صنعاء، الطبعة الثانية، اليمن، 2013، ص 242.

ب. العوامل المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل العوامل المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة الأسس والعناصر التي تؤثر في القرار الائتماني من حيث حجم، أجل التسهيل الممنوح للعملاء وسعر الفائدة، تتعلق هذه العوامل بالعمل نفسه وبالبنك المقرض،² من هذه العوامل نذكر:

السمات الشخصية للعميل: أي تلك العناصر التي مثل حجم المؤسسة، نوع النشاط، طبيعة المنتج، الحصة السوقية، مدى استقرار الطلب على المنتجات، هيكل الإدارة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى لشخصية العميل مثل الأمانة، النزاهة، السمعة، الالتزام وتاريخ تعامل مع البنوك؛

المركز أو الوضع المالي للعميل: مجموعة من العناصر أهمها رأس مال العميل الذي يتمثل في موجودات وممتلكات العميل مطروح منها الالتزامات والمطلوبات التي بذمتها، كما يمثل ضمان إضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد القرض وتوليد عوائد متوقعة تكفي لسداد ما عليه من التزامات مستحقة للبنك الدائن؛

السياسة الائتمانية للبنك: أي الإطار العام الذي يتضمن العوامل التي تعتمدها إدارة البنك بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، فلكل بنك سياسة مكتوبة تعتبر مرشد يعتمد عليها في إدارة وظيفة الائتمان، بهدف تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يضمن ربحية البنك، يخدم أهدافه ويمكنه من إدارة المخاطر؛

ت. معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي:

يواجه حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي مجموعة من المعوقات يتمثل أهمها في:

ضعف الضمانات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكاليف الفائدة على القروض وتكاليف المعاملة المصرفية بسبب انخفاض مبلغ القرض والإجراءات الإدارية المعقدة ولتعويض درجة المخاطرة العالية؛

ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يدفع بالبنوك إلى استخدام النسب والمؤشرات المالية لتحديد الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات التي تحقق في الغالب نتائج سلبية، كما تفتقد العديد من هذه المؤسسات للخبرة والمقدرة على إعداد ملف ائتماني تقدمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم يدفع بالبنوك للعزوف عن تمويلها، كذلك عدم استيعاب البنوك لجدوى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن ربحية هذا القطاع ينتج عن قيام البنك بتقديم كافة المنتجات البنكية للعميل دون التركيز على منح التمويل فقط؛

استخدام البنوك لنماذج إقراض أو استراتيجيات لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات؛³

افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرات الفنية والتخطيط المستقبلي، عدم اعتمادها على القوائم المالية في أداء نشاطها، الافتقار للموازنات تقديرية وإحصاءات تجارية وتسويقية بما يعقد عمليات التأكد من مطابقة تلك المؤسسات للشروط التي يضعها البنك للإقراض، بالإضافة إلى افتقار أغليبيتها لنظام محاسبي يؤمن ويضمن سلامة الهيكل المالي للمؤسسة؛

افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للهياكل الإدارية واعتمادها في الغالب على شخص وحيد في الإدارة ما يضعف استمراريتها، ويعرض أموال البنك للمخاطر في حالة تغيب المالك أو توقف المؤسسة لأي سبب؛

ضعف الثقافة البنكية لدى قاعدة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

¹ سالم صلال الحناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مؤسسة دار صادق الثقافية - القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 42.

² ياسر أحمد محمد سباعي، تقييم دور آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة الدولية للدراسات متعددة التخصصات حول الإدارة والأعمال والاقتصاد، المجلد 04، العدد 01، مصر، 2021، ص 42.

³ أحمد بوساق، عثمان خلف، معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريش، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، جامعة الجليلي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2021، ص 538-539.

وجود العديد من المعوقات التي تمنع حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي شجع على ابتكار وإنشاء مؤسسات تمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراعاة خصوصياتها، ولعل من أهمها مؤسسات التمويل الأصغر.

2. الائتمان التجاري:

يعد الائتمان التجاري أحد مصادر التمويل الخارجي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري على أنه: تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية، ولتلبية احتياجات المؤسسة من مصادر خارجية في حال عدم حصولها على القروض مع رغبة المورد في بيع البضاعة بالأجل أو انخفاض تكلفة هذا الائتمان؛

كما يعرف على أنه: تمويل تتحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين بقيمة البضاعة الآجلة بهدف إعادة بيعها أو تصنيعها في حال عجزها عن إيجاد مصادر تمويل أخرى.²

ب. مزايا استخدام الائتمان التجاري كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم المزايا التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استخدام الائتمان التجاري نذكر:³
انخفاض تكاليف التمويل باستخدام الائتمان التجاري خاصة في حالة استفادة المشتري من فترة الخصم الممنوحة في شروط البيع أو إذا كان الائتمان بدون شروط تسديد، أو قد يعود إلى قبول الموردين لمخاطر أكثر من المؤسسات المالية، فهدف هذا الائتمان هو جذب المزيد من العملاء والاحتفاظ بالعملاء الحاليين؛

سهولة الحصول على الائتمان التجاري مقارنة بالائتمان المصرفي؛

الائتمان التجاري لا يتضمن إجراءات متعددة وروتينية مثل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، يتم منحه بوسائل الاتصال المتاحة ويعتمد على فاتورة البيع لضمان الحصول على قيمة الائتمان تقديم أية وثائق؛

المرونة في التعامل بالائتمان التجاري؛

يتميز الائتمان التجاري بالاستمرارية؛

3. القروض الموسمية: ترتبط ببعض المواسم التي يزيد فيها الطلب على الإنتاج ما يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبها من البنك لسد احتياجاتها التمويلية المؤقتة ومواجهة الزيادة في الطلب؛⁴

4. التمويل بضمان المخزون: يعني الحصول على تمويل برهن كل أو جزء من المخزون لصالح المقرض لتحديد نسبة الأموال التي يقرضها مقارنة بالمخزون سواء بالنسبة للتكلفة أو القيمة السوقية، ويعد مصدرا هاما للحصول على التمويل قصير الأجل مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية المخزون موضوع الرهن الذي تتحكم فيه جملة من العوامل كدرجة نمطيته، قابليته للتسويق ومدى استقرار أسعاره، وهي في نفس الوقت محددات تكلفته؛

5. قروض متوسطة الأجل: أي مجمل القروض التي تتحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مدة استحقاقها ما بين الاقتراضين قصير وطويل الأجل على التوالي، موجهة لتمويل اقتناء التجهيزات والآليات المختلفة، كما يمكن أن تكون من شكلين هما القروض القابلة للتعبئة أو القروض غير القابلة للتعبئة، أو تتخذ الأنواع التالية قروض المدة أو قروض التجهيزات؛⁵

¹ ناصر المهدي، أحمد بزارية، منور أوسيرير، معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر، 2018، ص 230.

² جمال يوسف، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، بدون طبعة، سوريا، 2017، ص 298.

³ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع -عمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 941.

⁴ سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 25-26.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 26-27.

6. القروض طويلة الأجل:

تعد القروض طويلة الأجل أحد مصادر التمويل الخارجي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف القروض طويلة الأجل:

يمكن تعريف القروض طويلة الأجل على أنها: تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية والمؤسسات المالية لفترات زمنية طويلة تتجاوز السنة وقد تصل حتى 20 سنة، تسدد غالباً على شكل دفعات نقدية محددة متفق عليها بين طرفي عملية التمويل. حتى تتم على أكمل وجه وتتطلب وجود ضمانات تقدمها المؤسسة طالبة التمويل بما يتناسب وقيمة القروض ومدة الاستحقاق الطويلة، قد تكون هذه الضمانات عقارات أو تجهيزات أو أي نوع من الموجودات ذات القيمة المعتمدة، كما قد تصل إلى وجود كفيل ذو سمعة جيدة يضمن طالب التمويل.

توجه هذه القروض لتمويل الموجودات الثابتة من تجهيزات ومباني وما غير ذلك من الموجودات ذات القيمة المعتمدة في إطار عمليات استثمار جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة تتطلب أموالاً ضخمة قد يصعب الحصول عليها من مصادر تمويلية أخرى.

ب. مميزات وعيوب القروض طويلة الأجل:

تتميز القروض طويلة الأجل بالعديد من المزايا التي تقدمها فهي:
_ تكلفتها أقل نسبياً مقارنة بتكلفة الأسهم بأنواعها بسبب الوفورات الضريبية المتاحة؛
_ الحصول على القروض طويلة الأجل لا يمنح مؤسسة التمويل الحق في التصويت في الجمعية العمومية وبالتالي بقاء أولوية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة في حوزة إدارتها.
إلا أن من عيوبها:

_ تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإفلاس والتصفية في حالة عدم قدرتها على سداد قيمة هذه القروض في آجالها المحددة، الأمر الذي يتطلب دوماً الاحتفاظ بنقدية جاهزة لضمان السداد؛

_ اللجوء إلى التمويل بالقروض طويلة الأجل يؤثر سلباً على الاستقلالية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرهن حظوظها في الحصول على قروض جديدة ما قد يؤثر على تقدم نشاطها؛

_ صعوبة الحصول عليها والالتزام بشروط ذلك سواء من حيث الضمانات أو أسعار الفائدة المرتفعة المتناسبة مع حجم المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹
تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل بواسطة القروض طويلة الأجل للصعوبات التي تواجهها في إصدار أسهم جديدة أو عدم إمكانيتها في الحصول على مصدر تمويل مناسب، وفي بعض الأحيان يكون هذا النوع من الاقتراض أقل تكلفة من المصادر الأخرى على اعتبار أن الفائدة على القرض والعمولة المدفوعة تخفض من الربح الخاضع الضريبية أي توفر الميزة الضريبية، مع الإشارة إلى وجود عوامل محددة لمبلغ القرض وخاصة في حالة عدم توفر الضمانات الكافية لتغطية مبلغ القرض أو لمحدودية قدرة المقترض على تسديد الالتزامات المترتبة عليه.²

ثالثاً: مصادر تمويلية أخرى متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لعل أهم هذه المصادر نذكر:

1. التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل الإسلامي مصدر تمويل خارجي متاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ سوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.
² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص 218.

1.1 تعريف التمويل الإسلامي: يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه تلك العلاقة التي تربط بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، باستخدام أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.¹

2.1 أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتضح أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ. التمويل باستخدام صيغة المضاربة: أي تقديم الأموال اللازمة لتمويل عملية تجارية معينة يتعهد فيها شخص آخر بالعمل سواء كان التمويل يغطي كل العملية أو جزء منها، وتقسم نتيجة العملية من الربح أو الخسارة بين (البنك والمودع والعمل) حسب النسب المتفق عليها.

فالتمويل بهذه الصيغة يعتبر من أبرز وسائل التمويل الإسلامية من حيث التنظيم الواضح للعلاقة العادلة بين رأس المال وجهد الإنسان، فالأول يقدم رأس المال والثاني الجهد البشري القائم على الخبرة والإدارة مقابل نسبة من الدخل المتوقع من ذلك المشروع للأطراف المشتركة فيه متفق عليها بينهم.²

تتجلى أهمية صيغة المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:³

إتاحة المال الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على توفير المال اللازم لإنشائها واستمرار نشاطها؛

تعمل صيغة المضاربة على تخفيض التكاليف الاستثمارية التي يتحملها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات التي تنتجها؛

اقتسام المخاطر والأرباح بين الممول وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ب. التمويل باستخدام صيغة المشاركة: تقوم هذه الصيغة على اتفاق بين البنك وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على في رأس المال والعمل اللازمين، على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق أما الخسارة فبنسبة مشاركة كل شريك، قد تكون المشاركة ثابتة منتهية تنتهي بانتهاء الشراكة؛ أو تكون متغيرة منتالية بنتالي المساهمات التي تتغير بتغير الاحتياجات فهي تعتبر بديل لتوفير السيولة النقدية؛ أو تلك التي تنتهي بالتمليك التي تعتبر طويلة الأجل يتناقص فيها حق أحد الشركاء لصالح الشريك الآخر لينتهي عقد الشراكة بتملك أحد الأطراف للمؤسسة بنسبة 100%؛⁴

تتجلى أهمية صيغة المشاركة في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقت الحاجة إليه وتقاسم البنك للمخاطر والأرباح مع صاحب المؤسسة.

أهم ما يميز هذه الصيغة هو إمكانية وجود أكثر من مشارك بالمال عكس المضاربة التي تشترط طرفاً واحداً؛

ت. التمويل باستخدام صيغة المراجعة: بواسطة هذه الصيغة يقوم البنك بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية وموجودات إنتاجية، حيث يكشف البائع للمشتري عن تكلفة المبيع ويتم الاتفاق بينهما على إضافة ربح محدد إلى هذه التكلفة فيكون بيع المراجعة، أو يبيعه بالتكلفة فيكون بيع التولية أو يبيعه أقل من التكلفة بقدر معين يتفق عليه فيكون بيع الوضعية ويقابل هذه الأنواع الثلاثة بيع المساومة، حيث لا يكشف البائع للمشتري عن تكلفة المبيع ويتساومان على سعر البيع الذي قد تكون نقداً أو بأجل.⁵

تتجلى أهمية صيغة المراجعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:⁶

توفير التمويل الجزئي لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ مريم كلاش، نور الدين بهلول، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المنظور الإسلامي دراسة حالة مصرف السلام، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بوقرة جومرداس-، الجزائر، 2020، ص 18.

² صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص 11.

³ عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة، مداخل مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان آليات دعم ومساعدة نشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد خلال الفترة 03-05 ماي 2011، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2011، ص 10.

⁴ حمزة ضويبي وآخرون، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2020، ص 138.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 139.

⁶ عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على السلع المنتجة، المواد الخام، الآلات والمعدات سواء من داخل الوطن أو خارجه؛

التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ث. التمويل باستخدام صيغة الاستصناع: تقوم هاته الصيغة على أن يُطلب من الصانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنعها وتسليمها تتم حالة بيع الاستصناع، لكن لإتمام هذا البيع يجب أن يكون السعر محددا باتفاق الطرفين وتكون مواصفات السلعة مطابقة لما تم الاتفاق عليه بينهما. يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية ممارسة نشاطها في مجال عقد الاستصناع باعتبارها مستصنعا، كما يمكن أن تمارسه باعتبارها صانعا، فبغض النظر عن ذلك فهي تمارس عملية التمويل بتوظيف كل ما لديها من أموال.¹

تساهم هاته الصيغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير السلع والمعدات والآلات التي تحتاجها، وفي نفس الوقت القضاء على ركود السلع وتصريفها حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها؛²

ج. التمويل باستخدام صيغة التأجير: هو عقد إيجار بين طرفين الطرف المؤجر (البنك) الذي يحتفظ بحق الملك للأصل الرأسمالي المؤجر والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع باستخدام الأصل لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة بعوض (الأجرة).

تساهم هذه الصيغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الاحتياجات من المعدات والآلات وغيرها عن طريق تأجيرها لها نظير عقد معين، ما يفتح المجال للمؤسسات التي لا تجد ضرورة لشراء بعض الآلات والمعدات التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعها لمحدودية استخدامها أو لعدم توفر الموارد المالية اللازمة لشرائها؛³

ح. التمويل باستخدام صيغة السلم: أي تعجيل الثمن وتأجيل المثلث، فهو اتفاق ما بين البنك وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقا على أن تسلم السلعة في تاريخ لاحق محدد، فيقوم البنك بدفع ثمن الشراء عند توقيع العقد أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة.⁴

تكون أهمية هذه الصيغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشاط في المجال الزراعي التي تكون بحاجة للأموال قبل نضوج منتجاتهم لتوفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها، مقابل شراء البنك لجزء من المنتج النهائي سلما بتعجيل الثمن وتأخر تسليم المنتج؛⁵

خ. التمويل باستخدام القرض الحسن: تقديم البنك التجاري مبلغا من المال لأحد عملائه الذي هو في أمس الحاجة إلى التمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق الشروط التي يحددها البنك، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تؤكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي دون تحميل العميل المقترض أية فوائد أو مبلغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح بل يكفي البنك أن يسترد أمواله فقط، وهو دفع المال إلى ما ينتفع فيه بغير عوض على أن يردده في وقت محدد؛⁶

د. التمويل باستخدام الزكاة: الزكاة ركن من أركان الإسلام ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم، يرتبط وجوب دفعها بأمر أداء الصلاة كما ورد في سورة التوبة، والزكاة هي فعل توزيع المال على المستحقين الشرعيين عند بلوغه النصاب بحسب الأصناف المذكورة في القرآن الكريم، تمكن المسلمين

¹ بومدين بوغرارة، ناصر صلاح الدين غربي، مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفتار اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، ص 158-159.

² عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ كريمة العادي أبو شعالة، استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي حول ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 21 سبتمبر 2019، جامعة مصراتة، ليبيا، ص 293.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 294.

⁵ عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁶ سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2018، ص 101-102.

من تنقية ثرواتهم وتطهير أرواحهم وإفادة أنفسهم والآخرين و الحصول على عائدات في الحياة والآخرة.¹

يساهم القرض الحسن والزكاة في توفير التمويل من أجل إنشاء أو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير احتياجات هذه المؤسسات خلال مراحل حياتها المختلفة وتخفيض التكاليف الاستثمارية التي قد تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عموما يمكن القول أن أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إبرازها من خلال:

تقديم تقنيات تمويل فريدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضمن العدالة لكلا الطرفين في العقد؛

تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
التركيز في التمويل الإسلامي على المعاملة نفسها بدلا من تقييم الجدارة الانتمائية للشريك، فيمنح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويل دون إلزامهم بتقديم ضمانات صارمة أو ضمانات غالبا ما تفتقر إليها؛

تقاسم الأرباح والخسائر، محاربة الاحتيال أو التهرب من السداد؛²
حل مشكلة التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يحسن أدائها؛
التأثير الإيجابي على رفاهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زيادة الفرص المتاحة لها وقدرتها التنافسية.³

كما أن منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له آثار ايجابية حتى على المؤسسات المانحة للتمويل من خلال جملة التحسينات الكبيرة التي تحدثت في صافي هامش الربح ورأس المال مقارنة بالتمويل التقليدي، بشكل أكثر ملائمة من حيث تسهيل متطلبات الضمانات المشروطة الذي يعزز الابتكار والاستدامة.⁴

2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام رأس المال المخاطر:
يعد التمويل برأس المال المخاطر أحد طرق التمويل الحديثة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف التمويل برأس المال المخاطر:
يمكن تعريف التمويل برأس المال المخاطر على أنه: رأس مال خارجي يساهم في تكوين وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام تقنيات مستحدثة تهدف إلى تحقيق نمو، وتوفير إمكانية تحقيق مكاسب عالية كتعويض عن المخاطر التي قد تواجهها هذه المؤسسات.⁵
ب. مراحل أو أشكال دخول رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
تدخل مؤسسات رأس المال المخاطر في أحد المراحل التالية:¹

¹ MUHAMMAD IZLAWANIE, **FACTORS THAT INFLUENCE BUSINESS ZAKAT COMPLIANCE AMONG SMALL AND MEDIUM ENTREPRENEURS**, The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research, Vol 13, No 01, University of Sains Islam, Malaysia, 2016, P: 86.

² Abdulaziz Abdulsaleh, **Bank Financing for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Libya**, A thesis submitted to in according with the requirements of degree of Doctor of Philosophy, Department of Accounting, Finance and Economics, Griffith Business School, Griffith University, Australia, 2016, P: 58.

³ Adelekan Saidi Adedeji, **Islamic Financing Effects on Small and Medium Enterprises Competitiveness**, Journal of Islamic Economic and Business Research, Vol 01, No 01, Department of Sharia Economics, Faculty of Islamic Studies, University of Muhammadiyah Yogyakarta, Malaysia, 2021, P: 103.

⁴ Khaled Alhabashi, **FINANCING FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES: THE ROLE OF ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS IN KUWAIT**, A thesis submitted to in according with the requirements of degree of Doctor of Philosophy, Business school, The University of Gloucestershire, Angleterre, 2015, P: 56.

⁵ EMERAH Ajevata Apollos and others, **VENTURE CAPITAL AND PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES IN NIGERIA**, Journal of Management Sciences, Vol 04, No 02, Federal University Otuoke, Nigeria, 2020, P: 78.

رأس المال البذري: يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل هذه المرحلة بتوفير الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن رأس المال البذري نشاط تمويلي عالي المخاطرة بسبب احتمالات النجاح غير مؤكدة فإن تأمينه صعب جداً، فهو لا يجذب اهتمام المستثمرين إلا الذين هم ذو معرفة عن قرب بالصناعة وما قد ينتج عنها، فلا يمكن تصور تقديم رأس المال البذري إلا من خلال مصدرين أحدهما غير رسمي كالأفراد والأصدقاء وملانكة الأعمال والثاني رسمي من السلطات العمومية عن طريق الصناديق.

بانتهاج هذه المرحلة تكون المؤسسات قد أعدت خطة عمل لإقناع المستثمرين على تمويل مرحلة الانطلاق؛

رأس مال الانطلاق: يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل مرحلتي الإنشاء والنمو الأولى، حيث يوفر الأموال اللازمة لاستكمال تطوير المنتجات التي لا تزال في طور الاختبار أو الإنتاج التجريبي، كما يوفر أيضاً الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المبدئية.

أما في مرحلة النمو الأولى (السنتين الأولى والثانية) تكون المؤسسة قد انتهت من تطوير منتجاتها ودخلت في مرحلة البدء في التصنيع وتحويل الابتكار إلى نشاط تجاري والبدء في وضع إستراتيجية تسويقية لمنتجاتها؛

رأس مال النمو: هو رأس مال محجوز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية التي بلغت نقطة التعادل أو عتبة المردود وأصبحت بحاجة للأموال لتمويل نموها؛

رأس مال التحويل: يسمى أيضاً رأس مال الاستئناف، تدخل المخاطر برأس المال في هذه المرحلة لتقديم المساعدة للفريق المسير أو للعمال أو للفريق المسير الجديد من أجل شراء المؤسسة؛

رأس مال التصحيح: يخص رأس مال التصحيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة التي تعاني من صعوبات مالية أو تشغيلية بهدف تقويمها وتمكينها من تحسين أدائها، من خلال الاستحواذ على رأس مال المؤسسة أو على حصة الأغلبية منه، من ثم حقن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة الإنعاش أو التقويم للحفاظ على مناصب العمل الموجودة وإدخال إصلاحات وتعديلات على أقسام المؤسسة، ويستمر تواجد رأس مال التصحيح في المؤسسة حتى تعيد ترتيب أمورها وتستقر من جديد في السوق وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح.

ت. فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:²
يعد رأس المال المخاطر مصدراً وأداة تمويلية هامة لتوفير الغطاء التمويلي اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواعدة بالنمو التي تفتقر إلى مصادر تمويلية أخرى بسبب معدل المخاطر العالية المرتبطة به؛

تمويل يقوم على مشاركة مؤسسة رأس المال المخاطر في الأرباح والخسائر من خلال تمويل أصحاب الأفكار الريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى العالية التي تتطوي على أرباح كثيرة ولكن تفتقر إلى رؤوس الأموال للبدء؛

يسهل التمويل برأس المال المخاطر ويمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من تحقيق المزيد من الأرباح؛

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم على الإبداع والابتكار؛

تحسين فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع عوائدها الاستثمارية بما يساعد في تحقيق عوائد عالية في أغلب الأحيان تتناسب مع المخاطر التي تعرضت لها؛

المساهمة في تخفيض التكاليف وتسهيل نمو الإنتاجية والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ رامي حريد، سارة سلامة، صناعة رأس المال المخاطر مصدر تمويلي بديل للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة شركة Sofinance-، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2020، ص 103-105.

² عبد الله بلعدي، رأس المال المخاطر نمط تمويل بديل ومعاصر للمؤسسة "التجربة الجزائرية نموذجاً"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، الجزائر، 2020، ص 82-83.

لا يتنافى التمويل برأس المال المخاطر مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل هو مستنبط من أحد الصيغ التمويل الإسلامية المتمثلة في المضاربة، لذا فلا يتوقع أن تكون له آثار سلبية كما هو الحال بالنسبة للتمويلات الأخرى.

3. التمويل عن طريق الأسواق المالية:

يكون تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الأسواق المالية من خلال السوق الأولية أو الثانوية.

1.3 التمويل عن طريق السوق الأولية (سوق الإصدار):

تختص السوق الأولية بالتعامل في الإصدارات الجديدة لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسع في مؤسسات قائمة بزيادة رأس مالها أو مديونيتها، أي المؤسسات التي تحتاج إلى الأموال يمكنها إصدار عدد من الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب سواء العام أو الخاص لإعطاء الفرصة للجميع للمشاركة عن طريق مدخراتهم، ما ينشئ علاقة ما بين مقدمي الأموال (المكتتبين) وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

2.3 التمويل عن طريق السوق الثانوية (البورصة):

يعد التمويل عن طريق اللجوء إلى البورصة أحد الطرق الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف البورصة على أنها تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المؤسسات الكبيرة. أو هي سوق منظمة للأسهم العادية التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية فيها كمبدأ يحكم عملها وعملياتها.²

ب. مزايا بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المزايا سواء بالنسبة للمؤسسات نفسها أو بالنسبة للاقتصاد الكلي، من هذه المزايا نذكر:³

- تتيح البورصة مصادر تمويل إضافية محلية وأجنبية بعيدا عن صعوبات التمويل البنكي؛
- تسمح البورصة بدخول مستثمرين جدد ليصبحوا شركاء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يحسن من كفاءة الإدارة ويوفر إمكانية حدوث عمليات اندماج مع المؤسسات الأخرى بهدف خلق كيانات أكبر وأكثر الاستحواذ؛
- تتيح البورصة فرصة كبيرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوسع في مشروعاتهم؛
- يساعد قيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة على تقوية وضعها التفاوضي عند الاقتراض؛
- الالتزامات التي تتحملها المؤسسة بسبب القيد في البورصة ترفع من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لها؛
- تحديد قيمة عادلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيم السوقية لأسهمها في البورصة؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. التمويل التاجيري:

يعد التمويل التاجيري أحد طرق التمويل الحديثة التي توفر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بورصة الجزائر-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 06، العدد 01، جامعة حسيبة بن بو علي -الشلف-، الجزائر، 2014، ص 61.

² الحبيب ميكاي، كريمة بابا حمد، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017، ص 202.

³ سميحة بن معاوي، جميلة الجوزي، أهمية ومتطلبات إنشاء بورصة عربية موحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2020، ص 307.

أ. تعريف التمويل التأجيري:

تم تعريف التمويل التأجيري بأنه: عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير (المؤجر أو الممول) مؤهلة قانونا لذلك بوضع أصلا رأسماليا سواء كان آلات أو معدات أو أية موجودات مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار لفترة زمنية محددة، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها مقابل أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.¹

ب. مزايا التمويل التأجيري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمويل التأجيري عدة مزايا تميزه عن غيره من مصادر التمويل الأخرى، من بين هذه المزايا ما يلي:²

— تختار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودات التي تريدها مع وضع خصائص تركيبها وشروط الشراء التي تريدها؛

— آجال التأجير عادة تتمثل في مدة الإهلاك الجبائي للموجودات أو في الحياة الاقتصادية حسب هدف العقد؛

— خلال مدة العقد لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنازل عن العقد؛

— عند انتهاء عقد الإيجار يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرجاع الموجودات المؤجرة في حالة الانتهاء من استعمالها، أو إعادة تجديد العقد لكن بسعر ضئيل لأن الأصل قد أهلك، أو حيازة الأصل بسعر محدد عادة ما يمثل القيمة المتبقية للأصل.

ت. فعالية التمويل التأجيري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يظهر التمويل التأجيري فعالية كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الأسباب التالية:³

— تستطيع مؤسسات التأجير التمويلي توفير وشراء أي وحدة إنتاجية وتملكها ثم تعيد تأجيرها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع احتفاظها بالملكية وفي حالة تأخر تلك الوحدات عن السداد يمكن استرجاعها؛

— يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون حاجة إلى تخصيص جزء من أموالها لشرائها مما يتيح لها سيولة أكبر وبالتالي فرصة أوسع في توظيف أموالها في أوجه نشاطها؛

— حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من آثار التضخم خاصة إذا طالت مدة التأجير وكانت الأجرة محددة؛

— يقدم التمويل التأجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويلا كاملا لقيمة الموجودات الرأسمالية؛

— يقدم التمويل التأجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويلا ذا تكلفة مناسبة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة أساليب التمويل الأخرى، لوجود مزايا تتمتع بها مؤسسات التأجير التمويلي كالمزايا الضريبية التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل ومن ثم تخفيض قيمة الإيجار الذي قد تتحمله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ ZAIDA Housseem, **The leasing as a financing tool for small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria A case study of the Agricultural and Rural Development Bank**, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Vol 13, No 01, Ecole des hautes études commerciales - Alger-, Algérie, 2020, P: 63.

² طارق رقاب وآخرون، **الانتمان الإيجاري كبدل لمصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، المنعقد يومي 04-05 فيفري 2019، جامعة محمد بوضياف - المسلية، الجزائر، ص 11-12.

³ سليم جابو، نوال بن عمارة، **نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر-**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2017، ص 26.

— يعتبر التمويل التاجيري بديلا جيدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التوسع لعدم حاجة المؤسسة لزيادة عدد ملاكها أو طرح أسهم جديدة وما يصاحب ذلك من صعوبات ومصروفات مختلفة؛

— تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة جيدة لبرمجة نفقاتها المستقبلية والتعرف عليها سلفا مع عدم تحميلها لمشكلات الاستهلاك والمخصصات؛

— تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع أفضل بالنسبة لإمكانية الحصول على احتياجاتها التمويلية.

10. التمويل عن طريق عقد تحويل الفاتورة:

يعد التمويل باستخدام عقد تحويل الفاتورة أحد طرق التمويل الحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. تعريف عقد تحويل الفاتورة:

يسمى كذلك بعقد تحصيل الديون التجارية، يعرف بأنه: عملية تلتزم في إطار اتفاقها مؤسسة متخصصة بتسيير حسابات المؤسسات عن طريق تلقي وضمان ديونها وتحمل الخسائر المحتملة في حالة رفض الوفاء من طرف المدينين المعسرين، ما يمكن المؤسسات المُسيّرة من تحسين ميزانيتها وتخفيض مصاريف التسيير.¹

ب. أهمية عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:²
— عقد تحويل الفاتورة يعد من التقنيات المالية المصنفة ضمن عمليات الائتمان قصيرة الأجل التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخلص من متابعة حقوقها وتحصيلها باعتباره أكثر شمولية؛

— يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاقاتها بزبائنهم أن تتخلص من حقوقها تجاههم بتحويل الدائنية إلى مؤسسة بنكية مختصة في شراء الفواتير المستحقة جزئيا أو كليا، لتتخلص بذلك من عملية تسيير، متابعة، تحصيل حقوقها لدى زبائنهم وتخفيض تكلفتها المتعلقة بتمويل الاستغلال؛
— تنمية عمليات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر لإمكانات إدارية قوية لتصريف منتجاتها؛

— يوفر عقد تحويل الفاتورة إمكانية الحصول على التمويل في مرحلة الإنشاء، إذ أنه بإبرام العقد يكون بوسعها تلافى الاعتماد على القرض البنكي عند تنفيذ إحدى الصفقات ما يحسن من حالة خزائنها، يخفض وتقلص مصاريف التسيير ويوجه اهتمامها لإقامة المزيد من الاستثمارات المنتجة.

المطلب الرابع: العقبات والمخاطر التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى جاهدة للبحث عن التمويل المناسب لها منذ أول مرحلة في حياتها، إلا أنها في إطار ذلك تواجه العديد من العقبات والمخاطر التمويلية التي سيتم تناولها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: العقبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهم العقبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1. **عقبات التمويل البنكي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من العقبات عند رغبتها في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المنظم لعل أهمها:

— **إحجام البنوك التقليدية على التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ترى البنوك عدم جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض بسبب ضالة معاملاتها وارتفاع درجة مخاطر فيها؛¹

¹ عبد الحفيظ ميلاط، النظام القانوني لتحويل الفاتورة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012، ص 26.

² زهير موساسب، ملانمة عقد تحويل الفاتورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2012، ص 194-199.

2. إشكالية عدم تماثل المعلومات: من أكثر العقبات التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبحسب نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي أن المقرض يملك معلومات أكثر من المقترض فيما يخص المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه، إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، فترى البنوك بأن المعلومات المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية لمنح القرض، فيما ترى هذه المؤسسات أن البنوك مجحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة التي لا تراعي خصوصيتها.

هذا وتظهر ردة فعل البنوك تجاه نقص المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما من خلال فرض أسعار الفائدة مرتفعة لتعويض المخاطر الذي تتوقعها عند تعاملها معها أو القيام برفض تمويلها، فكلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله نتيجة تخوفه من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبتها في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل اللازم؛

3. عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذه المؤسسات: تتزايد حدة العقبات التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية لافتقارها للمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات، التي حتى وإن وجدت فهي ذات قدرات مالية محدودة وشروط صعبة تفرضها عند منح التمويل؛

4. عدم القدرة على اللجوء للأسواق المالية: تمثل البورصة بديل تمويل فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن معظم هذه المؤسسات غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لعدم توفرها على شروط طرح أسهمها للاكتتاب من جهة وعدم وجود أسواق مالية متخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الكثير من البلدان النامية، أو أن أغلب قنوات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إصدار الأوراق المالية لا تزال بحاجة إلى تحسين التشريعات الخاصة بالمعاملات المالية فيها والتي تتصف بقلّة المرونة؛²

5. الإطار القانوني المؤسسي والتنظيمي: تحتوي العديد من الدول على أطر تنظيمية ومؤسسية لا تساعد على تطوير البيئة التمويلية التي تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجعل العديد من المؤسسات المالية تسعى لتطوير سوق هذه المؤسسات كمصدر للربح فقط، حيث أن الإطار الاقتصادي والتجاري غير المدروس قد ينقل إشارات اقتصادية وقانونية تدفع مؤسسات التمويل إلى العزوف عن منح فرص تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة انعدام الثقة بها، لذلك يجب أن يكون النظام القانوني قوي لحماية حقوق الملكية بما في ذلك حقوق الدائن ويكون فعالا مرنا في حل قضايا الدفعات المتأخرة والإفلاس ويشجع على العمل بشفافية؛

6. عدم ملائمة السياسات الضريبية والمالية: تختلف الأنظمة المالية والضريبية اختلافا كبيرا بين الدول، وتؤثر العلاقة بين نوعية السياسات المالية والضريبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها على الاستفادة من مختلف مصادر التمويل المتاحة، ففي ظل وجود عوائق تحول دون حصول هذه المؤسسات على متطلباتها التمويلية من المصادر التقليدية، عمقت بعض هذه السياسات حجم هذه المشكلة بحيث أعاق وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المصادر البديلة والحديثة؛³

7. عقبات التمويل الداخلية: يظهر هذا النوع من العقبات نتيجة لعدم الفصل بين الذمة المالية للمالك وللمؤسسة كشخصية معنوية مستقلة، ما يسمح لأصحاب هذه المؤسسات بتغطية العجز في الميزانيات الخاصة بهم من خلال السحب من ميزانية المؤسسة، يؤدي ذلك أيضا إلى إرباك الوضع المالي فيها، إضافة لعدم احتفاظ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة من الأرباح يضعف احتياطاتها المالية ومصادر ذاتية للتمويل، كذلك ضعف الوعي المحاسبي لأصحاب المؤسسات الصغيرة

¹ أحمد بوساق، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2021، ص 28.

² نفس المرجع السابق، ص 31-32.

³ حكيم بوحرب، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لمحددات التمويل برأسمال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2015، ص 97.

والمتوسطة إما لعدم معرفتهم بقواعد المحاسبة أو لنقص خبرتهم واضطرابهم للجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية يجعلهم يتحملون نفقات إضافية تكبد المؤسسة المزيد من التكاليف، إلى جانب تفضيل هذه المؤسسات لسوق الائتمان غير الرسمي كمصدر بديل للتمويل الرسمي ما يؤدي إلى حصولهم على التمويل بتكلفة عالية وشروط غير ملائمة، كما أن عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم دراسات جدوى مقنعة تبرهن على تمتع المؤسسة بالكفاءة والجدارة الائتمانية التي تؤهلها للحصول على القروض، و عدم قدرتها على تقديم الضمانات مقابل القروض البنكية.¹

الفرع الثاني: المخاطر التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينتج عن عملية بحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن التمويل اللازم لها تعرضها لجملة من المخاطر قد تؤدي بها للانحراف عن تحقيق الأهداف المسطرة، قد تكون هذه المخاطر ناشئة من البيئة الداخلية لها تتسبب فيها خصائص هذه المؤسسات كما قد تكون نابعة من البيئة الخارجية التي تعمل فيها.

من هذه المخاطر نذكر:²

1. **المخاطر المتعلقة بالمقترض:** تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها على النحو التالي:

- أ. **أهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض:** أي أهليته القانونية من حيث الحق في تمثيل المؤسسة؛ امتلاك سلطة الاقتراض والتعاقد؛ حدود صلاحيته للاقتراض؛ الشكل القانوني للمؤسسة؛
- ب. **السمعة الائتمانية للمقترض:** سمعة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجيدة مؤشر يدل على مدى جدية التزامهم بالعقد، كما أن مقدرتهم المالية تعطي الاطمئنان لتوفير الأموال اللازمة لانجاز المشروع خاصة أن البنك الممول عادة ما يحرص على ذلك بحكم أنه مصدر وفاء بالنسبة له، كما أن من ضمن الشروط الواردة في عقد التمويل تعهد صاحب المؤسسة بالتنفيذ وتقديم جزء من أمواله الخاصة في حال ارتفاع التكاليف عن ما هو مقدر؛
- ت. **المركز المالي للمقترض:** كدراسة القوائم المالية الخاصة بالمقترض؛ توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة؛ سيولة الأصول؛ تطور نشاط المؤسسة؛ حجم أعمال المؤسسة؛ معدل أرباح المؤسسة مقارنة بالسوق؛

ث. **المقدرة الإنتاجية للمقترض:** كمدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة؛ الأسلوب المتبع في الإنتاج؛ التنظيم الداخلي للمؤسسة؛ خبرة العاملين؛ مدى جودة الإنتاج وقبول السوق له؛ انتظام العملاء في السداد؛ خطط المؤسسة بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط مستقبلاً؛

2. **مخاطر النشاط الذي يزاوله المقترض:** من خلال دراسة النشاط الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كان نشاط تجاري؛ صناعي؛ زراعي؛ خدمي؛

3. **مخاطر العمليات الممولة:** تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها، فترتبط هذه المخاطر أساساً بمدى كفاءة أصحاب المؤسسات وخبرتهم سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في الصفقات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقاً للبرامج الموضوعة لذلك دون التضحية بمستوى الأداء، الأمر الذي يعرض صاحب المؤسسة لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة؛

4. **مخاطر الظروف العامة:**

تتضمن بدورها:³

أ. **المخاطر الاقتصادية:** تخرج عن إرادة المقترض وتأثيره، من أمثلتها نجد أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما تتطلبه من استصدار للقرارات الاقتصادية

¹ ونيس محمد أحمد البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2014، ص 52-53.

² حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 85-87.

³ حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 88

والمالية والنقدية؛ اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل؛

ب. **الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:** تتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، من أمثلتها الظروف الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية وما قد ينجم عنها من مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، صدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون البنكية الممنوحة للعملاء أو تؤثر على توزيع الدخل؛

5. **المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:** تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع أنظمة كفيلة بدعم رقابتها على القروض، إلا أنه قد تنشأ عدة مخاطر نتيجة عدم متابعتها لأحكام اتفاقيات القروض بدقة أو عدم متابعة تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات أو عدم المطالبة بسداد أو تحديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها؛

6. **المخاطر الناجمة عن فعل الغير:** تؤثر هذه المخاطر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوفاء بالتزاماتها، من أمثلتها نكد إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات مغلوطة تفيد بسوء مركزه المالي تكون نتيجتها قيام البنوك المتعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها ما يؤثر سلبا على سير نشاطها؛

7. **المخاطر الناجمة عن دراسات الجدوى:** يتم تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظر الممول إلى عدة أمور منها توفر المواد الخام اللازمة بالكميات والأسعار المناسبة والشكل الذي يمكن المؤسسة من تحقيق الأرباح؛ توفر المعرفة الفنية والإدارية ذات القدرات المناسبة؛ توفر السوق اللازمة لاستيعاب الإنتاج بأسعار مجزية.

من أهم المخاطر المرتبطة بدراسة الجدوى التي تؤثر على المؤسسة ومصالح المساهمين والدائنين ما يلي:

أ. **مخاطر بناء المشروع:** تتضح من خلال إمكانية إقامة المشروع بالموصفات الفنية المطلوبة؛ إمكانية إنهاء المشروع في الوقت المحدد؛ إمكانية إنجاز المشروع بالتكلفة المقدرة دون زيادة؛ هل سيكون باستطاعة المؤسسة عند الانتهاء إنتاج الحجم المتوقع بالتكلفة المتوقعة وهل ستواجه عقبات؛

ب. **خطر زيادة التكاليف:** تنشأ هذه المخاطر عادة نتيجة الخطأ في تقدير التكاليف؛ مشاكل فنية؛ مشاكل النقل؛ مشاكل عمالية؛ زيادة تكلفة المواد المستخدمة؛

ت. **الانحراف السلبي في التدفقات النقدية المتوقعة:** من أسباب حدوث الانحراف انخفاض تقدير نفقات التشغيل؛ انخفاض إنتاجية العمال؛ الخطأ في تقدير نوعية وجودة المواد الخام؛ استبدال الآلات بدرجة أسرع من المتوقع؛ تغيرات في أسعار صرف العملات؛ التدخلات الحكومية؛

ث. **مخاطر التغير في السوق:** قد يؤدي دخول مؤسسات أخرى لتلبية النقص الحاصل في الإنتاج إلى وجود منافسة قد تقود إلى الاضطرار للبيع بأسعار أقل مما كان متوقعا، لذا يجب أن يكون هناك تقدير سليم لقدرة المؤسسة على البيع بسعر مناسب لتغطية مصاريفها وخدمة الدين خلال مراحل حياتها الإنتاجية المتوقعة؛

8. **المخاطر السياسية والتنظيمية:** تشمل هذه المخاطر المصادرة والتأميم؛ عدم تحويل العملات؛ التدخل الحكومي في عمل المؤسسة؛ ارتفاع الضرائب والرسوم؛ فرض بعض المشتريات من السوق المحلي؛ التأخير في التنفيذ بسبب طول إجراءات الحصول على الموافقات الرسمية؛¹

9. **مخاطر عدم كفاءة التشغيل:** من أمثلة ذلك عدم كفاءة التشغيل عدم مناسبة طريقة الإنتاج المستعملة كأن تحتاج لكمية أكبر من المواد الخام لأجل إنتاج الحجم المتوقع من المواد الجاهزة، الأمر الذي يترك آثار سلبية على المؤسسة وتدفقاتها النقدية وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛

10. **المخاطر البيئية:** هذا النوع من المخاطر في تزايد مستمر بسبب الضغوط الاجتماعية التي تمارسها الجهات المهتمة بالبيئة والسلامة العامة، لذا يجب تقدير احتمالات قيام الحكومة بفرض القيود التي قد يكون لها أثر مادي سلبي على وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المالي وتدفقاتها النقدية؛

¹ حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 89-93.

11. مخاطر سعر الصرف للعملة الأجنبية: تحدث نتيجة عدم ملائمة عملة الدخل وعملة التسديد، لذلك على إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على الملائمة إلى أقصى حد بينها، كما قد تجد المؤسسة نفسها أمام مخاطر التذبذب في سعر الصرف، أو احتمال عدم سماح الحكومة بالتحويل في حال واجهت مشكلة توفر العملات الأجنبية.¹

ما يمكن التوصل إليه أن المخاطر التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعددة لكن يمكن لها التحكم فيها أو بالأصح ضبطها والتقليل منها من خلال العمل على الحفاظ على سمعة جيدة في السوق، اختيار العملاء ذوي الملاءة المالية الجيدة أو الموثوق فيهم، وضع خطط واستراتيجيات احتياطية تراعي تغير البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات، متابعة التطور الحاصل في التشريعات القانونية والاقتصادية والسياسية باستمرار، الاختيار الجيد للعملاء بناء على قدراتهم ومهاراتهم وليس بناء على المعرفة الشخصية وتدخل الوساطة.

هذا وكتعقيب عن ما ورد في هذا المبحث نستطيع القول بأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم المواضيع التي يمكن التطرق لها ومناقشتها، حيث أن تمويل مثل هذه المؤسسات قد يكون ذاتي بناء على المقدرة الذاتية لأصحاب هذه المؤسسات أو قد يكون تمويل خارجي باللجوء إلى المؤسسات المالية المتخصصة، تحقق ذلك يكون بناء على الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل حياتها وبالاعتماد على جملة من العوامل التي قد تؤثر في قرار منح التمويل ودراسة المخاطر التي قد تعترض نشاط هذه المؤسسات، لكن هناك العديد من العقبات التمويلية التي قد تكبح تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالعديد منها تفشل في السنوات الأولى لبداية نشاطها بسبب عدم قدرتها على تغطية احتياجاتها المالية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات في أجهزتها البنكية إضافة إلى ضعف البدائل التمويلية المتاحة لها.

¹ حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 93.

المبحث الثالث: فلسفة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اهتمت الجزائر أيضا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحرصت على تنميتها، فعملت على الإطار القانوني، التنظيمي والمؤسسي الذي يسهل عمل هذه المؤسسات ويدفع بها للأمام.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تطورات تبعا للتطورات التي شهدتها هذه المؤسسات.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قبل تقديم السلطات الجزائرية لتعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت هناك عدة محاولات من قبل المختصين والناشطين بغية إعطاء تعريف لهذه المؤسسات يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والإمكانات البشرية والمادية التي يتوفر عليها البلد وفي نفس الوقت تدارك تهميش السلطات العامة لهذه المؤسسات وكان من أهم هذه المحاولات:¹

المحاولة الأولى: المحاولة التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُعد من قبل وزارة الصناعة والطاقة، وبحسب هذه المحاولة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا، تشغل أقل من 500 عامل، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، يتطلب إنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دينار جزائري، قد تأخذ شكل مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) وفروع المؤسسات الوطنية أو مؤسسات مختلطة أو المؤسسات خاصة؛

المحاولة الثانية: قدمت في إطار الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL)، يقوم هذا التعريف على استخدام معيارين كميين تمثلا في معيار اليد العاملة ورقم الأعمال، فبحسبه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري؛

المحاولة الثالثة: اقترحت أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي قدمها السيد رابح محمد بلقاسم بعنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي"، بحيث ارتكز تعريفه على المعايير النوعية إذ أنه ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة"، كما يشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب الوحدات والخدمات الصناعية وحدات الانجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة، النقل والتأمين).

لكن بالرغم من الجهود المبذولة محليا من قبل بعض الوزارات أو الباحثين لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها كانت محاولات غير كاملة نظرا لكونها لم تبين النقاط التي تفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى بالإضافة لعدم تبني أحد هذه التعاريف رسميا من قبل السلطات المسؤولة.

مع تطور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي التي أفرزت إصلاحات هيكلية عميقة على مختلف الأصعدة والجوانب، شملت إعطاء القطاع الخاص المزيد من الاهتمام ومنحه الدور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق وما نتج عنه من انفتاح الاقتصادي وعولمة، فتأثر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايجابيا ونال اهتمام السلطات وترجم ذلك في تشكيل وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على ترقيتها وتطويرها عرفت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وأنشأت رسميا في 1994 واستبدلت بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2013.

¹ عبد القادر فطيم، إستراتيجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2011، ص 10-11.

كما عمل المشرع الجزائري هو الآخر على تقديم تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، بعد الانضمام إلى المشروع الأوروبي والمتوسطي والتوقيع على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 (ميثاق بولونيا)، واستنبط المشرع الجزائري تعريفه من تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1996.¹

فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسميا على أنها:

"مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية 500 مليون دينار جزائري، مهما كانت طبيعتها القانونية وتستوفي معيار الاستقلالية".²

ليتم تعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 من قبل المشرع الجزائري بحسب القانون 02-17 كما يلي:³

تعد المؤسسة المصغرة مهما كانت طبيعة المؤسسة القانونية وبالحفاظ على معيار الاستقلالية، كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل ما بين 01 و 09 عمال، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج؛

المؤسسة الصغيرة مهما كانت طبيعتها القانونية وبالحفاظ على معيار الاستقلالية، هي كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل ما بين 10 و 49 عامل، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دج؛

المؤسسة المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية وبالحفاظ على معيار الاستقلالية، هي كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل ما بين 50 و 250 عامل، رقم أعمالها السنوي يتراوح ما بين 400 مليون و 04 ملايين دج أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دج إلى مليار دج.

يندرج ضمن أحكام القانون 02-17 المؤسسات التي تحترم الحدود التالية:⁴

الأشخاص المستخدمين: عدد الأشخاص المقابل لعدد وحدات العمل السنوية أي عدد العاملين الدائمين في السنة، ويعتبر العمل المؤقت أو الموسمي من وحدات العمل السنوية؛

فترة تحديد عدد الأعمال أو مجموع المنتجات هي آخر نشاط تم إغلاقه لمدة اثني عشر شهرا؛
الاستقلالية: أي مؤسسة لا يتجاوز رأسمالها 25% أو أكثر من مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تعتمد سنة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آخر نشاط محاسبي مغلق؛

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدابير الدعم المنصوص عليها في القانون 02-17، حيث تمتلك هذه المؤسسات رأس مال بنسبة 49% من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

كما يهدف القانون 02-17 إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، تحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير، ويكلف بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثه فضلا عن تنفيذ إستراتيجية التنمية المصاحبة للتنمية الشاملة في البلاد.⁵

¹ حنان جودي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الجزائر، ص 05.

³ القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الجزائر، المؤرخ في 11 جانفي، 2017، ص 06.

⁴ laid Gherbi, soufiane Khedir, **Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en œuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie**, Revue des Science Administratives et Financieres, Vol 02, N 01, Université de Hamma Lakhdar -El Oued-, Algerie, 2018, p: 495.

⁵ Khaidher Khenfri and others, **Small and Medium Enterprises as a Strategic Choice for Development Case Study of Algeria**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol 0 9, Issue 03, Pakistan, 2019, P: 91.

الفرع الثاني: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العديد من التطورات وعبر العديد من المراحل نلخصها في التالي:

أولاً: المرحلة الأولى (1963-1982)

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخطط الذي وضعته السلطات الفرنسية والمعروف بمخطط قسنطينة، بهدف تطوير الصناعات المحلية لتحقيق امتيازات للاقتصاد الفرنسي ومنحها دوراً مساعداً لنشاط المؤسسات الفرنسية الكبرى، حيث كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك المعمرين الفرنسيين، أما النسبة المتبقية المملوكة من طرف الجزائريين فكانت محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة.

لكن مع استقلال الجزائر حدث فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد بسبب رحيل المسيرين الأجانب وانخفضت الحركية الاقتصادية، ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي (الأمر رقم 02-62 الصادر بتاريخ 21-08-1962) المتعلقة بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، المرسوم رقم 38-62 الصادر بتاريخ 22-11-1962 المتعلقة بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، ليبقى القطاع الخاص في هذه الفترة قطاعاً ثانوياً مهمشاً لا يلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، ومنح الدور الأكبر للقطاع العام تماشياً مع الإيديولوجيات التي كانت سائدة التي كانت تميل آنذاك إلى الاقتصاد الاشتراكي وإعطاء الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم خاصة في الصناعة، واقتصرت القطاع الخاص في هذه الفترة في المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية.

إحصائياً انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1964 ليصل إلى 2501 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1969، حيث كانت هذه الأخيرة موزعة كما يلي:

المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال 1095 مؤسسة؛ المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 19 عامل 573 مؤسسة؛ المؤسسات التي تشغل من 20 إلى 49 عامل 483 مؤسسة؛ المؤسسات التي تشغل من 50 إلى 99 عامل 204 مؤسسة؛ المؤسسات التي تشغل من 100 إلى 499 عامل 146 مؤسسة.

بحلول فترة السبعينات وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف أكثر من 05 عمال إلى حوالي 1482 مؤسسة عام 1970، منها 525 مؤسسة تعمل في قطاع الصناعة والنسيج، 287 مؤسسة تشغل في قطاع الصناعات الغذائية، بينما وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1977 حوالي 7466 مؤسسة منها: 817 مؤسسة تعمل في قطاع الطاقة والمياه؛ 2233 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ 1265 مؤسسة في قطاع الصناعة والنسيج.¹ أما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فقد انتهجت بشأنها سياسة اللامركزية وكان ينظر إليها على أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة أي أنها مكمل للصناعات الأساسية، فقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها خاصة خلال الرباعي الثاني (1974-1977)، كما وضعت برنامجين استثماريين لتنميتها خلال الفترة (1979-1967):

أ. البرنامج الأول (1967-1973): كان من المنتظر أن يتم خلاله إنشاء 150 مؤسسة صناعية، واستفادة من غلاف مالي قدره 3886 مليون دج؛

ب. البرنامج الثاني (1974-1979): استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 03 ملايين دج، لإنجاز 744 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

¹ خالد بن مكرولوف، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -بين الواقع والأفاق-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البلدية-، الجزائر، 2017، ص 116-118.

غير أنه في سنة 1978 تم تسجيل إنجاز 130 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط، ما يدل على الضعف الكبير في عمليات الإنجاز، وحسب وزارة الداخلية فإن هناك سببين لذلك هما النقص المسجل على مستوى البنوك فيما يخص إجراءات التمويل وضعف دراسات الجدوى للمشروعات بسبب ندرة مكاتب الدراسات.¹

ثانيا: المرحلة الثانية (1982-1988)

مع بداية الثمانينات بدا واضحا أن السياسة المنتهجة في الفترة السابقة قد حققت نتائج متواضعة نسبيا، حيث أن الاستثمارات الضخمة التي أنجزتها الجزائر في المرحلة السابقة لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة، ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية والزراعة والصناعة الخفيفة.

هذا وقد تميزت هذه المرحلة بصدر المرسوم 242-80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، المتمثل في تفتيت هياكل كل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وعددها 150 مؤسسة عمومية إلى 480 مؤسسة عمومية ولائية و1079 مؤسسة بلدية، بهدف تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية للتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للكفاءات والموارد المالية، وقد شكل هذا المرسوم أولى بوادر اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة إلى وحدات أصغر لكنها تابعة للقطاع العمومي، ما شكل عائقا أمام قيام تلك المؤسسات بدورها كاملا وتحقيق معدلات الكفاءة الاقتصادية المطلوبة.²

بالإضافة إلى إصدار قانون جديد للاستثمار من خلال القانون رقم 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الذي وضع بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية، الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد دون دفع.

إلا أنه بالرغم من الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص بفضل القانون رقم 82-11 واجه عقبات وعوائق منها الاعتماد الإلزامي لكل المشاريع الاستثمارية، وضع حد أقصى للتمويل الذي تقدمه البنوك والمقدر بـ30% من قيمة الاستثمارات، القيود الموضوعة على بعض الأنشطة أو المناطق وهذا لتوجيه الاستثمارات نحو مناطق محددة للضرورة التنموية وضمان التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام؛ منع امتلاك الفرد الواحد أعمال كثيرة (أكثر من نشاط) واشتراط الإقامة بالجزائر للمستثمرين المستفيدين من امتيازات هذا القانون.

هذا وللاشراف على هذه السياسة وتجسيد أهدافها تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنمية الاستثمارات الخاصة، غير أن التدابير التي جاء بها لم تخلف أثرا إيجابيا ملموسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة منها.³

ثالثا: المرحلة الثالثة (من سنة 1988 إلى يومنا هذا)

عرفت هذه المرحلة عدة تطورات لعل أهمها:⁴

بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 التي نتجت عنها بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة، اتجهت الحكومة الجزائرية نحو اقتصاد السوق، من خلال تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الرامية إلى تحرير السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الصدد كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة الدفع القوي لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، حيث تضمن هذا القانون العديد من التعديلات

¹ خالد بن مكرلوف، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² خالد بن مكرلوف، مرجع سبق ذكره، ص 118-120.

³ خالد بن مكرلوف، مرجع سبق ذكره، ص 120-121.

⁴ آدم بن مسعود، ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البلدية-، الجزائر، 2016، ص 172-174.

مقارنة بالقانون السابق فتم إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد (الرخصة) الذي يعتبر إجراء بيروقراطيا لعرقلة مبادرات الاستثمار خاصة لصغار المستثمرين، إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمارات، إلغاء شروط الإقامة بالجزائر، بالإضافة إلى تلك التعديلات الهامة فقد حدد هذا القانون المجال المخصص للقطاع الخاص حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الاقتصادية الخاصة بالنشاطات الإستراتيجية المتمثلة في المناجم، المحروقات، الصناعة القاعدية للحديد والصلب، النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية.

علاوة على ذلك اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توالى التشريعات والإجراءات لتهيئة المناخ الاقتصادي الجديد الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، كما تزامنت هذه المرحلة مع بداية تطبيق برامج التثبيث والتعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف إلى تحرير الاقتصاد عموما، إلا أن هذه البرامج أدت إلى نتائج اجتماعية سلبية لتسريح العمال وزيادة البطالة، ليتم الاعتماد على برامج أخرى لمواجهة الوضع وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سيتم التطرق لها في المطالب القادمة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الإطار القانوني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن التعرف على التطور في الإطار القانوني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ما يلي:¹

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال

اعتمدت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل القوانين الفرنسية ماعدا التي تمس بالسيادة الوطنية، ولقد أقرت الحكومة أول قانون يتعلق بحرية الاستثمار وهو القانون رقم 63-277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي ينص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب في إطار النظام العام وقواعد التأسيس، بعدها جاء قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 الذي استهدف سد الثغرات التي تشوب القانون 63-277، وحدد الإطار الذي ينظم تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

وأطرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966، إلا أن هذه المرحلة تميزت بتوجه السياسات نحو دعم القطاع العام وتهميش القطاع الخاص، كما تميز جو الاستثمار في القطاع الخاص بثقل الضرائب، صعوبة تشريعات العمل إضافة إلى غلق أبواب التجارة الخارجية، لذلك كانت هذه العوامل من بين أهم العوائق أمام ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص خلال هذه المرحلة.

ثانيا: مرحلة الثمانينات

خلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وظهر ذلك جليا في المادة 11 من القانون رقم 11-82 المؤرخ في 11 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، حيث تبين هذه المادة الميادين التي يجوز أن تنمو فيها أنشطة القطاع الخاص الوطني وهي على الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القانون تضمن بعض العقبات التي تقف حاجزا أمام تطور القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها:

— إجبارية الاعتماد المسبق، حيث يمنح هذا الاعتماد المسبق والإجباري بموجب رسم نظامي يحرر بعد أخذ الرأي المطابق للجنة الوطنية التي يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية

¹ دنيا شبلي، تقييم سياسات الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2018، ص 125.

أو اللجان الولائية التي يترأسها الولاية، فتشترط اللجنة الوطنية أن يفوق مبلغ الاستثمار 03 ملايين دج في حين لا يتجاوز 30 مليون دج، أما اللجان الولائية أن لا يتجاوز مبلغه 03 ملايين دج؛
- عدم إمكانية تجاوز المشاريع الاستثمارية 10 ملايين دج عند تأسيس مؤسسات فردية أو بالتضامن، و30 مليون دج لإنشاء شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات بأسهم؛
كما عرفت مرحلة الثمانيات من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والخماسي الثاني 1985-1989، تقسيم المؤسسات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدتها، ما يؤكد زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزامن ذلك مع صدور القانون رقم 88-15 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والخاص بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وتحفظه على بعض الأنشطة الاقتصادية.

لكن بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية والإجراءات لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي وعدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، وما يؤكد ذلك أن ما تم إنجازه لم يتعدى 373 مشروعا وهو ما يمثل نسبة 10% من مجموع المشاريع المعتمدة.¹

ثالثا: مرحلة التسعينات

تميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، وتجلّى ذلك في العديد من القوانين، فجاء القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض في مادته 183 بمبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي، حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر بغرض تمويل أية نشاطات اقتصادية وغير مخصصة للدولة، كما هدف إلى توجيه عمل البنوك وتحديد دور البنك المركزي إضافة إلى القانون 90-19 الصادر في 19 فيفري 1990 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والهادف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية والمنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات والغير مخصصة للدولة أو لفروعها، كما تضمن الجوانب التالية:

1. إنشاء وكالة ترقية، دعم ومتابعة الاستثمارات، وتعتبر أول الهيئات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2. المساواة بين المتعاملين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمارات؛
3. تهيئة المناخ الاقتصادي الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة جملة من القطاعات نذكر منها: النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من سنة 1992 والهادفة إلى تحرير عمل البنوك، تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداء من سنة 1998، القطاع الجبائي، حيث شهد تعديلات كبيرة تجلت في قوانين المالية للسنوات 1992، 1997 و1998، والتي تضمنت امتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تدابير تشجيعية من خلال تقديم إعفاءات كلية أو جزئية، قانون الخصخصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، من خلال قانون 1995 الذي عدل بقانون 1997، والثاني كان من أهمه اتفاقات التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1998؛
4. إنشاء العديد من الهيئات المختصة في تسيير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، وابتداء من سنة 1993 تحولت وأصبحت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

5. مراجعة القانون التجاري وفق المرسوم التشريعي رقم 93-08 سنة 1993 المتعلق بتوسيع الأشكال القانونية للمؤسسات وإدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريد والتمويل الإيجاري.

كما اتخذت الدولة خلال هذه الفترة بعض الإجراءات المالية لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع وتحفيز المستثمرين الخواص على تعبئة مواردهم، من خلال تسهيل عملية

¹ دنيا شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 125-127.

الاستفادة من القروض إلى جانب ضمان قدرة النظام المالي والبنكي على تقديم الخدمات على أحسن وجه ممكن.¹

رابعاً: مرحلة الألفيات

تبنت الحكومة الجزائرية بداية من سنوات 2000، سياسة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في إطار التعاون الأورو متوسطي والالتزام ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، من خلال القوانين التالية:

1. القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار:

جاء هذا القانون بمستجدات والمتمثلة في:²

أ. تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات؛

ب. إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المكلفة بضمان ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات؛

ت. إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يهتم بتطوير الاستثمار وأولوياته من خلال حله وتشجيعه على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار؛

ث. إنشاء شبك وحيد ضمن وكالة تطوير الاستثمار يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

تميز هذا القانون بفتح الباب أمام أي شكل من أشكال الاستثمار سواء تعلق الأمر باستحداث مشاريع جديدة أو بإعادة تجديدها أو إعادة هيكلتها أو توسعة ما هو منجز وقائم فعلاً، كما حمل معه إيجابيات تعود على العمل الاستثماري من خلال دور الحكومة المحفز بكل ما تحمله من أجهزة وضمانات.

2. القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أنشئ بموجب القانون 18-

01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: يمكن لنا عرضه فيما يلي:³

لم يتعرض المشرع الجزائري في القانون التجاري إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه خصص لها قانوناً خاصاً بها وهو القانون رقم 01-18، وجعلها تنظيمياً قائماً بحد ذاته نظراً لطبيعتها المتميزة بسهولة تسييرها وإنشائها، ورغم أنه عززها بعنصر الاستقلالية لكنه لم يعترف لها بالشخصية القانونية.

فالقانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، ذكر التدابير اللازمة والمساعدة لدعمها للمشاركة في التنمية الاقتصادية وهو ما نصت عليه المادة 11 من نفس القانون، ولأنها وحدة إنتاج السلع والخدمات يتعين عليها القيد في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية... إلخ، كذلك الخضوع بصفة أساسية للقانون التجاري والقانون المدني، أيضاً عمل القانون على وضع سياسة تنمية جديدة لها تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل زيادة تنافسيتها.

فالقانون 01-18 يعد منعرجاً حاسماً في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي لهذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وتنميتها، حيث تهدف تدابير المساعدة والدعم حسب المادة 11 من القانون 01-18 إلى:

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛ تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية قادرة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ دنيا شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 127-130.

² دنيا شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 130-132.

³ مهدي جابر، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة، الجزائر، 2016، ص 245.

ترقية إطار تشريعي وتنظيمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛ تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أثر القانون 01-18 إيجابيا على هذه المرحلة فزادت وتيرة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تميزت هذه الفترة بظهور مجموعة من الهيئات والهيكل الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات.

3. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ بموجب القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017:

هدف هذا القانون إلى تعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، كما حدد هذا القانون بعث النمو الاقتصادي؛ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها؛ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛ ترقية ثقافة المقولة؛ تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

للإشارة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حضيت منذ سنة 2001 بمكانة خاصة ضمن الخطط التنموية الداعمة والمنعشة للاقتصاد الوطني التي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي أعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وركز البرنامج على الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي، فخصص له مبلغ مالي قدره 1.216 مليار دج، ثم جاء البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 في إطار مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط،¹ خصص هذا البرنامج لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غلاف مالي بـ 4 مليار دج من أجل إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز وتجهيز مراكز لتطويرها، دراسة وإنجاز هيئات للدعم (غرف للصناعات التقليدية والحرف)، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير نشاطاتها في المناطق الريفية.²

أما فيما يخص البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 فقد خصص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 100 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص غلاف مالي ضخم لدعم مناخ الأعمال والمساهمة في التشغيل ومحاربة البطالة من خلال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية.³

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالإضافة إلى القوانين سابقة الذكر التي تم تشريعها بهدف تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم أيضا إنشاء أجهزة تتكفل بالجانب التنظيمي لهذه المؤسسات أهمها:

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار

قامت الحكومة الجزائرية سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211، المؤرخ في 18 جويلية 1994، ثم إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في سنة 2003-274، وفي سنة 2010 تم دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

¹ مهدي جابر، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

² مهدي جابر، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

³ دنيا شيلي، مرجع سبق ذكره، ص 144-146.

مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في وزارة واحدة باسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010، المزودة بمصالح خارجية على مستوى كل ولاية تتمثل في المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.¹

هذا وقد تم في سنة 2021 تغيير اسم الوزارة إلى وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، التي تضم مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.² ليتم في سنة 2022 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

ثانيا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الهياكل المساندة في تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

1. تعريف المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC):

بناء على ما ورد في القانون 01-18 وما ورد في المرسوم التنفيذي 03-80 تم تعريف المجلس الوطني على أنه: مجلس استشاري مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، لاقتراح سياسات واستراتيجيات لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقره مدينة الجزائر.

2. مهام المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- لعل من أهم المهام المساندة للمجلس الوطني الاستشاري ما يلي:
- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات جديدة؛
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف لجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المجلس الوطني لترقية المناولة (المقاولة من الباطن): تعتبر المناولة الصناعية وسيلة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من مهامها اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني، تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة، ترقية عملية الشراكة مع أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب، تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهم.⁴

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحظى الجزائر بإطار مؤسسي داعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن لنا تبيانها من خلال ما يلي:

¹ أم الخير ملال، تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2019، ص 169.

² مرسوم تنفيذي رقم 21-516 مؤرخ في 25 ديسمبر 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 96، المؤرخ في 26 ديسمبر 2021، ص 14.

³ المرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003، ص 22.

⁴ عمر جنيته، أمينة بلغيث، استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنويع الاقتصادي في الجزائر -تجربة الجزائر وتجربة إيطاليا (دراسة مقارنة)، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2018، جامعة لونيبي علي -البلدية-، الجزائر، ص 06.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

في الفترة الممتدة من 1993 إلى سنة 2000 تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، وهي عبارة عن شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، المكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء التكاليف اللازمة لإنجاز استثماراتهم في فترة وجيزة، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة، السهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة، تقديم جملة من الإعفاءات، الامتيازات الجبائية والتدابير التشجيعية لصالح المستثمرين، وتسخير كافة القوانين والهيئات التي من شأنها المساهمة في تطوير الاستثمار، وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة.¹

لكن بصور الأمر 03-01 تم التخلي عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في نص المادة 35 منه،² وعوضت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي استمرت في نشاطها إلى يومنا هذا، والتي يمكن تقديمها على النحو التالي:³

أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يمكن تعريفها على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة ولها هيكل لا مركزي على المستوى المحلي، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الوصاية عليها.

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالعديد من المهام التي من بينها:

1. تشجيع كل وسائل الإعلام والاتصال التي تسمح بوصول المستثمرين للمعطيات الاقتصادية وفرص الأعمال المتاحة؛
2. التعرف على كل العقبات التي تواجه المستثمرين واقتراح التدابير القانونية والتنظيمية لعلاجها؛
3. ترقية التعاون بين مختلف الهيئات العمومية والخاصة سواء كانت داخل الجزائر أو خارجها بغية تحسين المحيط العام للاستثمار في الجزائر؛
4. تنظيم لقاءات، ملتقيات وأيام دراسية حول الاستثمار وتطويره، بالإضافة إلى الحضور والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج؛
5. مرافقة المستثمرين، توجيههم والتكفل بهم؛
6. منح الامتيازات والحوافز ضمن القوانين المعمول بها والتي من شأنها المساهمة في تطوير الاستثمار؛
7. المراقبة الدائمة للاستثمارات المنجزة ومدى تقدمها ومدى تقيد المستثمرين بالاتفاقيات المبرمة.

ثالثاً: الحصيلة الإحصائية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يمكن لنا تبين الحصيلة الإحصائية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال ما يلي:

1. تطور عدد المشاريع، قيمة الاستثمارات ومناصب الشغل المحدثّة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

يمكن لنا تبين تطور عدد المشاريع، قيمة الاستثمارات ومناصب الشغل التي ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تجسيدها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المشاريع، قيمة الاستثمارات ومناصب الشغل المحدثّة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار خلال الفترة 2002-2021

البيان	عدد المشاريع المصرح بها	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	مناصب الشغل
2002	3 109	368 882	29586
2003	7 211	490459	34618
2004	3.484	386402	74173

¹ المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 10 أكتوبر 1993، ص 05.

² الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، المؤرخ في 22 أوت 2001، ص 09.

³ المرسوم التنفيذي رقم 06-365 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 11 أكتوبر 2006، ص 13-16.

78 951	511529	2 255	2005
123 583	707730	6975	2006
-	-	-	-
140110	1378177	7.803	2011
91415	815545	7714	2012
148943	1716135	8890	2013
150 641	2 192 530	9 903	2014
143 330	1 473 414	7 950	2015
164414	1839044	7185	2016
167 618	1905207	5057	2017
143044	1673943	4124	2018
77389	797 138	3029	2019
-	-	-	-
46 711	526 027	1 877	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2002-2021؛

من خلال المعطيات المبينة في الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أ. بالنسبة لعدد المشاريع المصرح بها: شهد عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تذبذبا خلال الفترة المدروسة نظرا لغياب المتابعة من قبل الوكالة للمشاريع وعدم وجود التقدير الفعلي لعددتها، فنجد أنها عرفت تزايدا خلال السنوات 2003، 2006، 2007، 2013 و 2014 لعدم اشتراط الخبرة لإنشاء المشاريع، سعي الوكالة لجذب أكبر عدد من المنتسبين بتوفير المناخ الاستثماري المناسب لهم وعمل الوكالة على توفير الامتيازات الجبائية للمستثمرين شجع توافد المستثمرين إليها.

أما باقي السنوات فقد عرف فيها عدد المشاريع المصرح بها انخفاضا لجملة من الأسباب لعل أهمها الإجراءات الإدارية المعقدة التي ترهق أصحاب المشاريع، وجود البيروقراطية في معالجة الملفات، إجبار أصحاب المشاريع الأجانب على توطيّن أعمالهم في البنوك الجزائرية، توجه المستثمرين لهيئات الدعم الأخرى التي تتناسب مع متطلباتهم ونقص الحملات التعريفية بالوكالة، فالكثير يجهل هذه الوكالة والخدمات التي تقدمها في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. بالنسبة لقيمة الاستثمارات: عرفت تكلفة الاستثمارات المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تذبذبا خلال فترة الدراسة، فنجد أنها ارتفعت خلال السنوات 2003، 2005، 2006، 2011، 2013، 2014، 2016 و 2017 نظرا لفترات البجوحة المالية التي شهدتها الجزائر خلال 2003-2006 وكذلك رغبة الوكالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم المالي للمشاريع التي تتقدم للوكالة، أما عن الانخفاض المسجل في باقي السنوات فيمكن إرجاعه سنة 2012 إلى تخوف المستثمرين من إخفاق مشاريعهم لانتشار بما يعرف بثورة الربيع العربي وإمكانية وصولها للجزائر وتأثيرها السلبي على المشاريع الجديدة، انخفاض أسعار البترول سنة 2014 الذي أثر على ميزانية سنة 2015 التي عرفت تقييد للنفقات، أما سنوات الأخيرة فسببها أزمة كورونا التي أدت إلى تخوف المستثمرين من إنشاء مشاريع وتعرضها للفشل نتيجة الإجراءات المتخذة في سبيل الحد من الوباء.

ت. بالنسبة لمناصب الشغل المحدثة: ساهمت الوكالة في توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة من خلال المشاريع التي تم إنشائها في إطار الوكالة لكن بشكل متذبذب خلال الفترة 2002-2021، فزاد عدد المناصب المحدثة من 29586 منصب سنة 2002 إلى 46 711 منصب سنة 2021، وتعتبر سنة 2017 هي السنة التي تم فيها توفير أكبر عدد من مناصب الشغل، هذا ونرجع سبب تذبذب مناصب الشغل المستحدثة إلى تذبذب عدد المشاريع المنشأة عن طريق الوكالة.

هذا وقد حلت محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي يمكن التعرف عليها أكثر بزيارة الرابط <https://aapi.dz>.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)

يمكن التعريف بالوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، تتولى وزارة الصناعة الوصاية عليها، مقرها مدينة الجزائر العاصمة ويمكن إنشاء هيكل محلية للوكالة في أي مكان من التراب الوطني.¹

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

أولت للوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار نوعين من المهام لعل أهمها:²

1. المهام التجارية: تتمثل أهم هذه المهام في:

تسيير، ترقية الوساطة، الضبط العقاري للأموال الخاصة للدولة الموجودة في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات أو في كل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي، تولي مهمة الوساطة العقارية لحساب كل المالكين؛

تهيئة الأوعية العقارية لإنجاز مناطق صناعية ومناطق النشاطات وكل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي وتسييرها، وإنجاز بنايات ذات طابع صناعي، تجاري، حرفي ومكاتب؛

تولي مهمة صاحب المشروع المنتدب لتهيئة المناطق الصناعية أو مناطق النشاطات أو فضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي، مع أخذ المساهمات وإبرام كل شكل من الشراكة المتصلة بمجال نشاطها.

2. مهام الخدمة العمومية: تتمثل أهم هذه المهام في:

أ. وضع بنك معطيات للعرض العقاري الوطني المخصص للنشاط الاقتصادي، رصده وترقيته؛

ب. إعداد ونشر جداول أسعار دورية للعقار المخصص للنشاط الاقتصادي والعقار الصناعي، مع تقدير الطلب الوطني عليه؛

ت. إعداد ونشر مذكرات دورية متعلقة بتوجهات السوق العقارية المخصصة للنشاط الاقتصادي؛

ث. وضع وتحيين أنظمة معلوماتية تتعلق بالخطائر الصناعية ومناطق النشاطات وكل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي؛

ج. ضبط سوق العقار المخصص للنشاط الاقتصادي، إعداد ونشر كل دراسة تتعلق بالعقار المخصص للنشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)

يمكن تقديم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 165-50 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي تمثل أداة للدولة لتنفيذ سياساتها.

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بالمهام الآتية:³

1. تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

2. تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها؛

3. متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء النشاط، توقيفه وتغييره؛

¹ المرسوم التنفيذي 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، المؤرخ في 25 أبريل 2007، ص 03.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، متاح على الرابط www.aniref.dz، تم الاطلاع عليه يوم 26-04-2022، على الساعة 12:21.

³ صندرة سايبى، المقاولاتية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة وميلة وجيجل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة-، الجزائر، 2014، ص 262.

4. إنجاز دراسات حول فروع النشاط والتوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
5. ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمالات تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة؛
6. جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة واستغلالها ونشرها.

ثالثا: استراتيجيات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)

- تتمثل إستراتيجيتها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:¹
1. تنمية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التيسير، من خلال إنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 2. إصدار مناشير المعلومات، ترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف المرافق التي تمنحها السلطات العمومية الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم الدولي؛
 3. تدعيم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكات التي تقوم بها هذه الأخيرة؛
 4. تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز دراسة للفروع وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 5. تطوير منهج الجوارية والاستماع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق التقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف اجتماعاتها ومناقشتها مع الجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية؛
 6. تعزيز المشاورات الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ورفع مستواها.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار (AND-PME-PI)

بناء على ما ورد في المرسوم التنفيذي 170-18 يمكن تعريف الوكالة وتحديد مهامها بالشكل التالي:²

أولا: تعريف الوكالة

هيئة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصاية عليها، مقرها الجزائر العاصمة ومزودة بمراكز دعم واستشارة ومشاتل المؤسسات على المستوى المحلي، تهتم بتنفيذ استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء، الديمومة وتنميتها، بما في ذلك تحسين الجودة والنوعية، ترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تمويل الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.

ثانيا: مهام الوكالة

من أهم مهام الوكالة نذكر:³

1. التشجيع على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع أجهزة دعم إنشاء الأنشطة، لاسيما من خلال نشر الثقافة المقاولاتية، مرافقة حاملي المشاريع، احتضان وإيواء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء ومرافقتها لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
2. دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. دعم وترقية المناولة؛
4. التشجيع ظهور بيئة ملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة مختلف شبكاتها، ترقية الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز الدراسات الاقتصادية؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 263.

² المرسوم التنفيذي 170-18 المؤرخ في 26 جوان 2018 المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، المؤرخ في 04 جوان 2018، ص 11.

³ نفس المرجع السابق، ص 12.

5. القيام بكل عمل يتعلق بالتحسيس والإعلام لدى الهيئات العمومية، بغية ترقية وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطلبات العمومية؛
6. دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراسة؛
7. مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى تعزيز مواردها البشرية، بالتنسيق مع المنظومة الوطنية للتكوين وأجهزة الإدماج المهني؛
8. وضع منظومة إعلام اقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
9. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات بسبب نقائص في مجال التنظيم والتسيير المالي أو التوقع في السوق.

ثالثا: الأجهزة التابعة للوكالة

الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، هي:

1. مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن لنا عرض مراكز التسهيل من خلال ما يلي:

أ. تعريف مراكز التسهيل:

بناء على ما ورد في المرسوم التنفيذي 79-03 تعرف مراكز التسهيل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصاية عليها من خلال نشاط الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.¹

ب. أهداف مراكز التسهيل:

تتأط بمراكز التسهيل تحقيق الأهداف التالية:²

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به، علاوة على تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- البحث على تئمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تئمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛

نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ومرافقتها للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ت. مهام مراكز التسهيل:

تتولى مراكز التسهيل في إطار تطبيق الأهداف المناطة بها القيام بالمهام التالية:³

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم خاصة أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛

¹ المرسوم التنفيذي 79-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003، ص 18.

² نفس المرجع السابق، ص 18.

³ المرسوم التنفيذي 79-03، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع؛
 - تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - دعم تطوير القدرة التنافسية، والمساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.
 - ث. تحليل نشاط مراكز التسهيل في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- يوضح الجدول الموالي عمل مراكز التسهيل في سبيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتوفير مناصب شغل.

الجدول رقم (03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية والمنشأة في إطار مراكز التسهيل ومناصب

الشغل المتوقعة منها خلال الفترة 2011-2021

الوضعية السنوات	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة	مناصب العمل المتوقعة
2011	742	109	360
2012	2052	587	1544
2013	1455	366	2190
2014	1735	675	3128
2015	1550	957	3418
2016	1256	148	4315
2017	1152	-	-
2018	863	204	3477
2019	711	185	1663
2020	321	75	432
2021	903	215	-
2022	1544	331	711

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2011-2022؛

يبين الجدول أن مراكز التسهيل عملت على استقبال أصحاب المشاريع حاملي الأفكار بغية تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع وتيسير إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فضلا عن تهيئة المراكز وتطوير إستراتيجية العمل بغية تطوير الأفكار الاستثمارية للمنتسبين لها، عقد اتفاقيات مع العديد من الجهات على غرار المركز الأوروبي للأعمال والابتكار لتبادل الخبرات، القيام بالأيام التحسيسية والتكوينية في سبيل التنديد بدور المراكز.

إلا المشاريع المحتضنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من خلال مراكز التسهيل عرفت تذبذبا وانخفاضا في عدد المؤسسات المنشأة بالمقارنة بالمشاريع المحتضنة، قد يعود ذلك لحدثة فكرة مراكز التسهيل، عدم تحلي الموظفين بالخبرة الكافية لتعامل مع المشاريع المنتسبة خاصة أن هناك بعض المشاريع تتميز بالحدثة والابتكار ولا بد لها من أشخاص ذوي خبرة لتجسيدها على أرض الواقع في الجزائر، التكاليف العديدة التي تقع على عائق أصحاب المشاريع الذين قد لا يمتلكون المال الكافي لتسديدها.

كما ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في استحداث مناصب شغل التي عرفت تزايدا من سنة إلى أخرى بالرغم من تذبذب المشاريع، ما عدا الانخفاض المسجل سنة 2020 نتيجة التأثير بوباء كورونا، إلا أن عدد مناصب الشغل المسجل خلال الفترة المدروسة يعتبر قليل ما يدل أن أغلب المؤسسات التي تم إنشائها من خلال مراكز التسهيل هي مؤسسات مصغرة لا تساهم في التشغيل بشكل كبير.

2. مشاتل المؤسسات:

يمكن لنا تقديم مشاتل المؤسسات من خلال ما يلي:¹

أ. تعريف مشاتل المؤسسات:

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصاية عليها من خلال عمل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

كما يمكن أن تتأخذ مشاتل المؤسسات شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

ب. أشكال مشاتل المؤسسات:

تكون مشاتل المؤسسات في أحد الأشكال التالية:

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة والمهن الحرفية؛

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميادين البحث.

ت. أهداف مشاتل المؤسسات:

تسعى مشاتل المؤسسات إلى القيام بالمهام التالية:

تطوير التأزر مع المحيط المؤسسي؛

المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛

تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛

تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛

تشجيع المؤسسات على تقديم الأفضل ضمن البيئة التي تعمل فيها؛

العمل على أن تصبح المؤسسات المنشأة على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

ث. مهام مشاتل المؤسسات:

في إطار سعي مشاتل المؤسسات إلى تحقيق الأهداف المناطة بها، تقوم بالمهام التالية:²

استقبال، احتضان ومرافقة أصحاب المشاريع والمؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة؛

تسيير وإيجار المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع، ووضعها تحت تصرف أصحاب المشاريع؛

تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع؛

توفر المشاتل بناء على طلب المؤسسات المحتضنة عدة خدمات كاستقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛ توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق؛ استهلاك الكهرباء والغاز والماء؛

تقديم الاستشارات للمؤسسات المرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعد إنشائها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة في الميدان القانوني، المحاسبي، التجاري، المالي وتلقين أصحاب المشاريع مبادئ تقنيات التسيير؛

فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛

إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛

دراسة واقتراح وسائل وأدوات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة؛

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛

دعم المؤسسات المحتضنة عن طريق توفير الأثاث المكتبي، التجهيزات المكتبية، الإعلام الآلي والاتصال؛

¹ المرسوم التنفيذي 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003، ص 13-15.

² المرسوم التنفيذي 20-331 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020، ص 12.

تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛
توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الصعوبات والمسجلة ضمن نظام الدعم؛

القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية؛
تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛
تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لخدمة المؤسسات الكبيرة لاسيما الصناعية منها، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.
كما أنه من جدير بالذكر التنويه إلى أن المشرع الجزائري أخذ بمشاكل المؤسسات ومراكز التسهيل على أنها تجسيد لمفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر.

ج. تحليل نشاط مشاتل المؤسسات في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
الجدول الموالي يبين نشاط مشاتل المؤسسات في سبيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب عمل.

الجدول رقم (04): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية والمنشأة من قبل مشاتل المؤسسات ومناصب الشغل المتوقعة منها خلال الفترة 2011-2021

الوضعية	عدد المشاريع المستتففة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المحتملة
2011	33	19	68
2012	29	28	363
2013	37	37	375
2014	134	104	1025
2015	135	84	397
2016	158	70	576
2017	161	83	546
2018	186	93	539
2019	85	61	463
2020	79	41	169
2021	135	72	423
2022	278	114	634

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2011-2022؛

يبين الجدول أن مشاتل المؤسسات عملت خلال الفترة 2011-2022 على المساهمة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المزايا التي تقدمها للمنتسبين إليها، إلا أن الجدول أعلاه يبين أن عدد المشاريع المحتضنة يفوق عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، وقد يعود سبب ذلك إلى أن بعض المشاريع تواجه العديد من الصعوبات التي تعرقل إنشائها كتطلبها التمويل الضخم، التكاليف العالية التي يعجز أصحاب المشاريع عن توفيرها والبيروقراطية، ضعف الإمكانيات التي تحتاجها بعض المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، تراجع أصحاب المشاريع بسبب العراقيل التي تواجههم وغياب التحفيز، عدم مراعاة بعض المشاريع المحتضنة للبيئة.

أما فيما يخص مناصب الشغل التي يتم توفيرها فهو في تذبذب تماشيا مع عدد المؤسسات المنشأة، كما أن عدد مناصب الشغل التي توفرها مشاتل المؤسسات يعتبر ضئيل جدا، قد يعود سبب ذلك إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشائها والتي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة أو قد يعود إلى رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سيطرة على التكاليف التي يتحملونها.
كتقييم لعمل مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات نجد أنها تعد تجربة حديثة في الجزائر، ولا زالت بعيدة بشكل كبير عن ما يجب أن تكون عليه فعدد مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات لا يكفي لتغطية

الخدمات التي قد يحتاجها المتقدمين لها نظرا لعدم انتشارهما جغرافيا عبر التراب الوطني وعددها الحالي لا يكفي لاستيعاب الراغبين في الانضمام إليها، ضف إلى ذلك قلة التوعية بدور مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأغلب الجزائريين يجهلون بهذه المؤسسات ودورها في مرافقة المؤسسات التي قد ينشئونها بالإضافة إلى غياب ثقافة التوجه لمثل هذه المؤسسات، علاوة على ضعف تكوين موظفي مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات للتعامل مع المشاريع المحتضنة حتى تتجسد على أرض الواقع.

3. مراكز الدعم والاستشارة:

تتولى مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة الدعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، المحددة من طرف الهياكل المركزية للوكالة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضمان المرافقة.

تكلف مراكز الدعم والاستشارة ب:¹

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين على المستوى المحلي، في مجال عصرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني، دعم الابتكار والرقمنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها وتطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- في حال عدم وجود مشئلة في الولاية يتكلف مركز الدعم والاستشارة بضمان مهام الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء تقديم خدمات الإيواء.

الفرع الخامس: بورصة المناولة والشراكة

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، لذلك كرس القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تئمين سياسة الترقية والتطوير التي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أنشئ المجلس الوطني لترقية المناولة سنة 2003 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003 المتضمن تشكيل المجلس الوطني لترقية المناولة، تشكيله وسيره، ضمن القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من جملة المهام المنوطة ببورصة المناولة والشراكة نذكر ما يلي :

- اقتراح التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
 - تشجيع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية؛
 - ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا محليين أم أجانب.
- أما فيما يخص شبكة بورصات المناولة التي تهدف بدرجة الأولى إلى ضمان توافق الطلب والعرض لخدمات الإنتاج، وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذي يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمقاولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة، فقد بدأت بالعمل سنة 1991 مع إنشاء أول بورصة المناولة بالجزائر تطبيقا لمشروع «UNIDO» ثم تبعتها ثلاثة فروع أخرى موزعة على شبكة وطنية مشكلة من أربع بورصات للمناولة منتشرة على النحو التالي:

— بورصة الشرق الجزائري التي مقرها بولاية قسنطينة وأنشأت سنة 1993؛

¹ المرسوم التنفيذي 331-20 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020، ص 12.

- بورصة الغرب الجزائري التي مقرها بولاية وهران وأنشأت سنة 1998؛
 - بورصة الجنوب التي مقرها ولاية غرداية وتم إنشائها سنة 1999.¹
- بعد دراسة الإطار المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نستطيع القول بأن الحكومة الجزائرية سخرت العديد من المؤسسات لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها كل الصلاحيات في سبيل تنمية هذه الأخيرة، لكن في ظل اعتماد أغلب المؤسسات الداعمة على إعانة الخزينة العمومية، اعتمادها المركزي في اتخاذ قراراتها، اعتمادها على توجه الدولة حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، عدم وجود تأطير كافٍ للموظفين ونقص الخبرة لدى أغلب المؤسسات الداعمة في التعامل مع طالبي التمويل المتقدمين لها أضعف من مساهمتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع السادس: مؤسسات وهيئات أخرى لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تضم منظومة المؤسسات التي منها شأنها تقديم بعض أو كل خدمات التمويل المصغر والتي ستكون موضوع تحليل ودراسة لاحقا ضمن محاور هذه الدراسة.

في نهاية هذا المبحث يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت اهتماما كبيرا من قبل السلطات المسؤولة سواء من ناحية منحها تعريف رسمي أو من ناحية توفير الإطار القانوني، التنظيمي والمؤسسي الذي يسيرها.

¹ سعيدة حجلة جازم، آمال بوسواك، دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 06 و07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 07.

خلاصة الفصل:

لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والهيئات الإقليمية والعالمية، نظرا لتعدد المعايير المعتمدة في وضع هذه التعاريف والتي قد تكون معايير كمية أو معايير نوعية أو قد يتم المزج بينهما، غير أن اختلاف أو صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يمنع اتفاق الجميع على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات فاعلة في الاقتصاد والمجتمع بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بفضل ما تتميز به من الخصائص التي تسهل قيامها بالدور المناط بها، فهي سهلة التأسيس، تقوم على الاستخدام المنخفض للتكنولوجيا، تتميز بالمرونة العالية، التجديد والابتكار، سهولة الدخول والخروج من السوق وتلبي طلبات المستهلكين، بالرغم من المعوقات التي قد تقف في طريقها كالمعوقات المالية، الإدارية، القانونية والمعوقات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية.

كما تتنوع الأسس النظرية المتعلقة بتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتحقيق هذه الأخيرة للتنمية المبتغاة يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، علاوة على تبنيها جملة من الاستراتيجيات كاستراتيجية التمايز، إستراتيجية التقاؤل وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى، بالإضافة إلى تبني سياسات كوضع إطار تشريعي قانوني يحدد عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين مناخ الأعمال للقطاع وتسهيل وصولها للتمويل، باعتبار أن هذا الأخير يعد أحد أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورة حياتها التي تحتاج في كل مرحلة منها إلى تمويل قد يختلف من مرحلة إلى أخرى لتغير المردودية والمخاطر، ما يدفعها للبحث عن مصادر تمويلية خارجية بالإضافة إلى المصادر الذاتية فقد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات المالية أو المؤسسات المتخصصة في التمويل أو اللجوء إلى السوق المالي، ما يعرضها إلى مخاطر عديدة كالمخاطر الائتمانية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر الناتجة عن فعل الغير ومخاطر النشاط.

الجزائر هي الأخرى اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد والمجتمع الجزائري، وسعت إلى وضع الإطار القانوني، التنظيمي والمؤسساتي الذي تسعى من خلاله إلى تنمية هذه المؤسسات، كما سعت إلى توفير التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وقد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما إلى طلب التمويل والدعم إلى مؤسسات أخرى تسمى بمؤسسات التمويل الأصغر التي تعتبر كبديل للنظام المالي الرسمي بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

في ظل سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على مصادر تمويلية ملائمة لها من القطاع المالي الرسمي أو من المؤسسات التمويلية المتخصصة لتمويل أنشطتها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة تواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك، منها صعوبة توفيرها للضمانات المطلوبة، إشكالية عدم تماثل المعلومات، صعوبة تلبية متطلبات وشروط هذه المؤسسات بالإضافة إلى المخاطر المحاطة بتمويلها، الأمر الذي حتم على معظم الدول التي تؤمن بأهمية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد والمجتمع، السعي جاهدة لإيجاد بديل للقطاع المالي الرسمي يسهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل معه، ولأن التمويل الأصغر في عمله يحقق ما تسعى إليه مختلف الدول اعتبر أحد الحلول الذي تبنته العديد من الدول والهيئات وقدمت له المساعدة المالية والمعنوية لكي تتمكن مؤسساته من ممارسة أنشطتها بكل كفاءة دون الوقوع في أي عجز يحد من قدراتها.

إلا أن تحقيق مؤسسات التمويل الأصغر للنتائج الإيجابية يتطلب توافر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات المالية، التمويلية، الاقتصادية والاجتماعية التي يجب عليها تبنيها عند تقديم خدمات التمويل الأصغر والسهر على ضمان كفاءتها في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتمويل الأصغر؛

المبحث الثاني: التأصيل النظري لكفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: تجارب رائدة حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتمويل الأصغر

توسع مفهوم التمويل الأصغر بين الدول وتعددت مسمياته بين التمويل المصغر، الأصغر، متناهي الصغر والتمويل الميكروي، إذ لا يمكن ضبط مفهومه الدقيق، فهو يختلف من بلد إلى آخر نتيجة تغير جملة العوامل التي تحكمه وتؤثر فيه، غير أنه يُمكن فهم الغرض أو الأساس منه والطبقة التي يوجه إليها هذا النوع من التمويل.

المطلب الأول: تعريف التمويل الأصغر وتطوره التاريخي

قدم جملة من الباحثين والهيئات عدة تعاريف للتمويل الأصغر وعملوا على التأريخ له منذ أن ظهر.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر

مصطلح التمويل الأصغر هو مزيج كلمتان تعنيان دفعة صغيرة أو قرض صغير، تأتي البادئة المصغرة من الكلمة اليونانية "mikros" التي تعني "صغير" أو "قسم"، أما مصطلح التمويل فهو مشتق من الكلمة اللاتينية "Finanre" التي تعني حسب موسوعة Hachette "تحديد تعويض" أو "غرامة" أو حتى "ما يجلب المال" أو يتعلق "بدفع مبلغ معين" مبلغ من المال".¹

أولاً: التعاريف المقدمة للتمويل الأصغر من قبل مجموعة من الباحثين

من بين أهم التعاريف المقدمة للتمويل الأصغر نذكر هو:

1. عملية تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر (أصحاب الدخول المتدنية) وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف مساعدتهم على بدء أنشطتهم الإنتاجية أو تنمية مؤسساتهم لتوفير فرصة الخروج من دائرة البطالة، الفقر، الجوع، خلق فرصة للطلب على السلع والخدمات الغذائية، التعليمية، الرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية... الخ؛²
 2. تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية كالقروض المصغرة، الادخار المصغر، التأمين المصغر، التحويلات المالية، المدفوعات، التدريب والاستشارات للفقراء النشطين اقتصادياً حتى يتمكنوا من بناء موجودات خاصة بهم وحماية أنفسهم ضد المخاطر التي قد يتعرضون لها؛³
 3. فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصاؤهم من النظام المالي الرسمي، بغية تمويل وإنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية الخاصة بهم؛⁴
 4. القطاع الذي يقدم الخدمات المالية وغير المالية للأشخاص من ذوي الدخل المنخفض، بهدف توسيع دائرة الوصول المالي لهم، ما يتيح لهم الوصول بشكل دائم إلى خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة من أجل تمويل الأنشطة المدرة للدخل، الادخار، تجميع الموجودات، تحقيق الاستقرار في إنفاقهم الاستهلاكي وحمايتهم من المخاطر.⁵
- هذا وللإشارة فقد تم إعطاء تعريف للتمويل الأصغر في الاقتصاد الإسلامي من قبل الباحثين حيث اعتبر بأنه مجموعة الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية المبنية على أساس أحكام الشريعة

¹ Mamadou Ndione, **Déterminants de la performance des institutions de micro-crédits: UEMOA et BRICS**, thèse pour l'obtention du doctorat en Sciences de gestion, Centre de recherche en gestion des Organisations, Université Bourgogne Franche-Comté, France, 2019, P: 19.

² محمد عبد الباقي شادي، أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع "دراسة ميدانية في محافظة الدقهلية"، مجلة الزراعة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 08، جامعة منصور، مصر، 2016، ص 838.

³ هشام بن عزة، عبد الحميد بن الشيخ، التمويل الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة - نماذج عالمية ناجحة-، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 118.

⁴ فريدة موهوب، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 1512.

⁵ Rocheny Sifrain, **Does Psychometric Testing in Microfinance Actually Work?-The Case of Sogesol**, Journal of Financial Risk Management, Vol 09, No 03, Scientific Research Publishing, chine, 2020, P: 284.

الإسلامية كمنح التمويل، التأمين التكافلي، التسويق، التدريب وغيرها من الخدمات التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية.¹

ثانياً: التعاريف المقدمة للتمويل الأصغر من قبل الهيئات والمنظمات

تعددت التعاريف المقدمة للتمويل الأصغر من قبل المنظمات والهيئات الدولية التي تنشط في أماكن مختلفة من بقاع العالم وتخدم دول مختلفة، أهمها نذكر:²

1. **بنك التنمية الآسيوي:** عرف هذا البنك التمويل الأصغر على أنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع، القروض، خدمات الدفع، التحويلات المالية والتأمين للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض لتنمية مؤسساتها؛

2. **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):** عرفت التمويل الأصغر بأنه تزويد الأسر الفقيرة بخدمات الإقراض، الادخار، التأمين وما إلى ذلك من خدمات، لمساعدتهم على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية أو تنمية أعمالهم التجارية الصغيرة؛

3. **صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF):** التمويل الأصغر جزء آخر من سوق الخدمات المالية؛

4. **برنامج الخليج العربي للتنمية:** التمويل الأصغر آلية فعالة تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل للتخفيف من الصعوبات التي يواجهونها، تحسين ظروفهم، تحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعاتها.³

انطلاقاً من التعاريف السابقة للتمويل الأصغر من قبل الباحثين والهيئات يمكن القول بأنه: التمويل الأصغر هو ذلك التمويل الذي يفتح الطريق للأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي للحصول على الخدمات المالية وغير المالية على غرار القرض المصغر، الادخار المصغر، التأمين المصغر، التحويلات المالية، التدريب والاستشارات، بغية مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم، رفع دخولهم، القضاء على الفقر، خلق مناصب شغل، خلق مكانة لهم داخل المجتمع والتحوط ضد المخاطر التي يواجهونها.

كما يمكن استنتاج بأن التمويل الأصغر هو:

— تمويل موجه لخدمة فئات محددة أهمها الأشخاص من ذوي الدخل المحدود والفقراء المستبعدين من النظام المالي الرسمي؛

— تمويل يهدف لتلبية طلب الفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي التي لا تتوفر فيها شروطه؛

— تمويل يركز في تقديم خدماته على مراعاة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في وقت واحد لمواجهة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي؛

— التمويل الأصغر لا يقتصر على منح التمويل المالي فقط بل يسعى إلى تقديم الخدمات غير المالية هي الأخرى مثل التعليم المالي للفقراء وتقديم الاستشارات؛

— تمويل يدعم أصحاب الأفكار من الطبقات محدودة الدخل الذين لا يمتلكون الدعم المالي الكافي لإقامة أفكارهم؛

— تمويل يمكن من خلاله انتشار الأفراد من الظروف الصعبة التي قد يواجهونها وخلق فرص ذهبية أمامهم للاستثمار، الحصول على مناصب شغل، زيادة دخولهم ومواجهة المخاطر التي قد يتعرضون لها.

¹ عبد الله علي محمد بابكر، البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قرى محلية شرق سنار نموذجاً، مجلة التمويل الأصغر، العدد 04، السودان، 2019، ص 10.

² Thu Trang BUI, Les facteurs influant sur le développement de la micro finance au Vietnam, a thesis submitted to obtain a doctoral degree in Economics and Finance, Université Sorbonne Paris Cité, France, 2017, p: 36-37.

³ عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 10.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتمويل الأصغر

قبل التطرق للتطور التاريخي الذي شهده التمويل الأصغر لابد لنا أولاً التعرف على أسباب أو مبررات التي أدت بالدول والمؤسسات والأفراد باللجوء إليه.

أولاً: أسباب ومبررات اللجوء إلى التمويل الأصغر

تتضمن أبعاد مسألة الحصول على التمويل مسألة صعوبة حصول الفقراء وذوي الدخل المنخفض على التمويل من النظام المالي الرسمي، نظراً لما يرضه من شروط يصعب على الكثير من الفئات الفقيرة وذوي الدخل المنخفض تحقيقها الأمر الذي يبقوهم خارج سوق الائتمان، كما أن العديد من هؤلاء الفقراء لا يستطيعون الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل المتخصصة كالمؤسسات المعنية بتمويل القطاع الصناعي أو الزراعي وغيره لنفس الأسباب، علاوة على ذلك هناك العديد من الأسباب التي تحد من حصول الفئات السابقة على التمويل، أهمها:¹

1. ضعف مستوى المنافسة بين البنوك خاصة في الدول النامية؛
2. تدني حجم رأس المال المؤسسات التمويلية غير البنكية؛
3. ضعف الثقافة الائتمانية ونقص المعلومات المتوفرة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقترضين؛
4. ضعف دور مؤسسات الدعم الفني وتدني مستوى الشمولية في تقديم الخدمات لاسيما الموجهة منها لتسيير عملية الحصول على التمويل؛

5. عدم اكتمال منظومة الإصلاحات المتعلقة بالبنية التحتية لنظم الاستعلام الائتماني؛
 6. زيادة نسبة المؤسسات المتعثرة وحجم محفظة القروض المتعثرة نسبياً في بعض الدول النامية؛
 7. عزوف البنوك التجارية عن تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لارتفاع مخاطر فيها، صعوبة تقديم الضمانات المطلوبة، صعوبة تقييم الوضع المالي فيها لعدم وجود سجلات محاسبية منتظمة، صعوبة شروط ومعايير منح الائتمان التي لا تراعي طبيعة هذه المؤسسات، عدم وجود شفافية فيها، ارتفاع التكاليف الإدارية للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لذلك ونظراً لاستمرار زيادة وتراكم الطلب على التمويل من قبل مختلف الفئات (زيادة فجوة التمويل)، ولأهمية الحصول على التمويل على المستوى الفردي والكلي كان من الضروري وجود مصادر أخرى لتمويل احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذوي الدخل المنخفض على وجه التحديد، بحيث يساعد ذلك في زيادة قدراتهم الإنتاجية ويقلل من فرص البقاء خارج سوق الائتمان وخارج قطاع الأعمال والإنتاج بالكامل، ومن أجل الاستجابة إلى طلب الخدمات التمويلية من قبل الأفراد ذوي الدخل المتدني والمنتشرين بشكل أكبر في الدول النامية والفقيرة وتوفير مصادر أخرى للتمويل تلبي احتياجاتهم وإقصائهم من النظام المالي الرسمي، بدأت بعض الخدمات المالية وغير المالية بالظهور في العديد من الدول النامية تحت مسمى التمويل الأصغر الذي يمكن توضيح تطوره التاريخي في النقطة الموالية.²

ثانياً: مراحل تطور التمويل الأصغر

يرجع البعض بواحد ظهور التمويل الأصغر إلى مئات السنين وفي مختلف بقاع العالم من غانا إلى المكسيك، الهند وفي أوروبا اعتباراً من القرن الخامس عشر، من أمثلة ذلك الفقراء من أفريقيا وآسيا ومناطق أمريكا اللاتينية الذين كانوا يعملون في ذلك الوقت على تكوين مجموعات الادخار والإقراض بشكل مبسط وغير منظم.

كما بدأت أولى ملامح التمويل الأصغر بشكله البدائي تظهر من خلال عمل السكان المحليون في البحث عن وسائل تعوضهم عن نقص الخدمات المالية المتاحة لهم من المؤسسات المالية الرسمية في المناطق التي يقطنونها، فقامت جماعات من ضعيفي الدخل بتكوين مجموعات غير رسمية تضم الأصدقاء والأقارب والجيران يتبادلون فيما بينهم أدوار المقرض والمقترض فيها، ما جعل الملامح

¹ إيهاب مقابلة، محمد عواودة، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة قضايا التنمية في الدول العربية، العدد 152، الكويت، 2020، ص 05.

² نفس المرجع السابق، ص 06.

الأولى للتمويل الأصغر تظهر وترسم مستقبل هذه الصناعة التمويلية إلا أن عادة ما كانت تنتهي تلك القروض بالتخلف عن السداد وضياع نسبة كبيرة منها بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأسر الريفية الفقيرة المقترضة.¹

كما أرجع البعض ظهور فكرة التمويل الأصغر إلى إنشاء صناديق الادخار المحلية سنة 1963 برعاية أحمد النجار في محافظة الدقهلية في قرى ريف مصر بالتحديد بمنطقة بميت غمر، فصمم نظام صناديق الادخار المحلية لينمي المدخرات ويجذب ودائع صغار الفلاحين دون دفع فوائد فيشارك المودعون في عائد استثماراته تبعاً لحجم الوديعة ومدتها، كما يتم تقديم القروض للمدخرين دون فوائد لتساعدهم على زيادة إنتاجهم في نشاطاتهم المختلفة.

من بين أنشطة هذه الصناديق جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشتركة، إلا أن هذه الفكرة أخفقت سنة 1967 لتنتقل إلى دول الخليج في السبعينات.²

لكن الأغلبية تؤرخ للتمويل الأصغر انطلاقاً من سبعينيات القرن الماضي عندما أصيب الخبير الاقتصادي محمد يونس أستاذ الاقتصاد بجامعة شيئاغونغ بخيبة أمل من المجاعات المنتظمة في بنغلاديش، إذ بدأ بزيارة القرى المحلية فوجد مجموعة من 42 امرأة يصنعن مقاعد من الخيزران، ولأنهم يفتقرون إلى الأموال اللازمة لشراء المواد الخام فقد تم تقييدهم في دائرة من الديون مع التجار المحليين الذين كانوا يقرضونهم المال مقابل المواد بموجب الاتفاق على بيع المقاعد بسعر أعلى بقليل من المواد الخام، الأمر الذي صدم محمد يونس عندما اكتشف أن احتياجات الاقتراض لـ 42 امرأة بلغت ما يعادل 27 دولاراً أمريكياً، فقام بإقراضهم المال من جيبه الخاص دون فائدة ما مكنهن من بيع منتجاتهن بسعر معقول والهروب من دورة الديون، ما جعل الحل يبدو واضحاً فرأس المال كان يعتبر هو المشكلة الرئيسية، بمعنى أن منح الفقراء إمكانية الوصول إلى رأس المال في شكل قروض مصغرة يُمكنهم من تنمية أعمالهم التجارية ويسمح برفع مستويات المعيشة لديهم.³

بناءً على هذه الفكرة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي حدثت نقطة تحول في تاريخ التمويل الأصغر ومؤسساته بفضل بنك غرامين في بنغلادش، وشهدت سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نمواً متسارعاً في عدد المؤسسات التمويلية المخصصة للقروض المصغرة والمتناهية الصغر، فتحول بذلك قطاع التمويل الأصغر إلى قطاع مالي له مكانته الاقتصادية ودوره الواضح في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة فضلاً عن توفير خدمات الادخار والتأمين والمرتببات التقاعدية، كما عززت المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال من أهمية التمويل الأصغر أبرزها مؤتمر واشنطن سنة 1977 الذي أعلن عن خطة عمل تهدف إلى بدء حملة عالمية لتوفير القروض المالية لأكثر من 100 مليون أسرة فقيرة في العالم من أجل مزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى إذ عني المؤتمر بتنسيق الجهود لكل المهتمين في العالم للتأكيد على أهمية القروض المصغرة.⁴

بحلول سنة 2005 بدأت أولى التجارب في البرازيل، المكسيك، بوليفيا واندونيسيا بتسليم القروض المصغرة إلى الفقراء والنشطين اقتصادياً للاستثمار في مشاريع صغيرة، فأثبتت تجارب التمويل أن الفقراء كانوا أكثر موثوقية من غيرهم حيث أنهم يسددون مبلغ التمويل في آجاله، ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات وقد قامت كثير من الدول بإنشاء

¹ راجع بوعراب، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2017، ص 158.

² حازم أحمد فروانة، رمضان إبراهيم أبو جزر، أثر النواذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المراجعات دون الفوائد في البنوك الربوية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2022، ص 242.

³ Alexander Newman and others, **Microfinance and Entrepreneurship: An Introduction**, international small business journal: researching entrepreneurship, Vol 35, No 07, Kingston University, London, 2017, P: 02.

⁴ علياء حيدر عبد عون، التمويل المتناهي الصغر ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص 10.

مؤسسات التمويل الأصغر حتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، كما اعترف برنامج الأمم المتحدة للتنمية بقدرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على محاربة الفقر.¹

هذا ويمكن توضيح المراحل الأساسية التي مر بها التمويل الأصغر كما يلي:²

1. المرحلة الأولى (قبل عام 1950): في هذه المرحلة تم الاعتماد على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر وقيام التجار بالدور الأساسي في توفير التمويل مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المالي بدور أقل؛

2. المرحلة الثانية (1950-1970): تم الاعتماد في هذه المرحلة على برامج الائتمان التي يدعمها ويقدمها المانحون، مع قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر في ظل المشاركة المحدودة للجمعيات التعاونية؛

3. المرحلة الثالثة (1970-1995): في هذه المرحلة تم التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على أسس التجارية وقيام البنوك بتجارب ناجحة في مجال التمويل الأصغر في مختلف دول العالم، ومن أهم البنوك النشطة في هذه المرحلة نجد بنك غيرامين وبنك راكيات سول، في ظل قيام المؤسسات غير البنكية والمنظمات التطوعية بدور أقل في هذه المرحلة؛

4. المرحلة الرابعة من 1996 إلى 2006: في هذه المرحلة اكتسبت مؤسسات التمويل الأصغر مكانة واعتراف عالمي نظرا للدور الفعال الذي تقوم به تجاه الأفراد والمؤسسات، فسعت أغلب الدول إلى دمج التمويل الأصغر في برامجها الاقتصادية وأنشأت برامج تابعة للحكومات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أطلقت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء مشروع بوابة التمويل الأصغر سنة 2000 لتصبح مصدرا أساسيا للأفراد والمنظمات العاملة من أجل النهوض بالشمول المالي،³ كما تحصل محمد يونس في هذه المرحلة على جائزة نوبل للسلام عام 2006 تكريما واعترافا بالمعروف الذي قدمه بنك غرامين؛

5. المرحلة الخامسة ما بعد سنة 2006 إلى يومنا هذا: عرفت مؤسسات التمويل الأصغر اهتماما كبيرا من قبل الصحافة ما زاد في نشر ثقافته، كما أقيمت مؤتمرات علمية كثيرة حول التمويل الأصغر وعرف تطورات عديدة من أهمها الشكل الرقمي لمؤسساته، بالإضافة لظهور تجربة التمويل الإسلامي الأصغر وانتشارها في عدد من الدول الإسلامية والعربية.⁴

زيادة على ظهور الأزمة الصحية (وباء كورونا) التي انقسم الباحثين بشأن انعكاسها على قطاع التمويل الأصغر ما بين من يعتبرها فرصة لبروز دور هذه المؤسسات في تمويل الفقراء وأصحاب الدخل المتدني وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الذين أثرت عليهم الأزمة وبالتالي انتشارها بشكل أكبر من السابق، والبعض الآخر توقع أن تتكبد مؤسسات التمويل الأصغر خسائر كبيرة نتيجة القروض التي منحتها للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة والتي قد يعجز أصحابها عن سدادها بسبب الظروف غير المواتية التي يعيشونها.

المطلب الثاني: خصائص، أهمية وأهداف التمويل الأصغر

التمويل الأصغر مثل غيره من المفاهيم يقوم على مجموعة من المزايا والخصائص التي تجذب الأفراد والمؤسسات إليه لأهميته وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق جملة من الأهداف.

¹ إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وآخرون، التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي -دراسة حالة بعض مدن ولاية غرب كردفان السودان خلال الفترة 2009-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية -غزة-، المجلد 01، العدد 07، فلسطين، 2017، ص 16.

² حكيم صيفاوي، بسمه عوملي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 وآفاق تطويره -دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد الخاص، جامعة أمحمد بوقرة جومرداس-، الجزائر، 2021، ص 188-189.

³ الشمول المالي: نعني به ضمان وصول الأشخاص غير المشمولين ماليًا للخدمات المالية الرسمية عند الحاجة إليها، ضمن إطار تشريعي قانوني ملائم وتكلفة مناسبة بغرض تحقيق تنمية اقتصادية، القضاء على الفرد وتحسين المستوى الاجتماعي.

⁴ صبرينة محنان، تطوير دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية -دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2018، ص 31-31.

الفرع الأول: خصائص التمويل الأصغر

- إن ما يميز التمويل الأصغر وبرامجه هو توافره على جملة من الخصائص، التي نذكر منها:¹
1. تقديم القروض المصغرة قصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل على دفعات قد تكون أسبوعية أو شهرية تصرف بسرعة بعد توفر الشروط اللازمة في المقترض؛
 2. التقييم البسيط والسهل لاستثمارات العملاء؛
 3. استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
 4. إمكانية حصول العملاء على خدمات جديدة بناء على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
 5. الدفع المبسط لأقساط القرض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
 6. ارتفاع معدلات التحصيل الأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
 7. استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
 8. يقوم التمويل الأصغر على فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
 9. يقدم التمويل الأصغر خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة، التوقيت والقيمة؛
 10. تقدم خدمات التمويل الأصغر للفئات محدودة الدخل أو تلك التي تعاني من الفقر بغرض الرفع من نشاطها الإنتاجي وتحسين وضعيتها المالية والاجتماعية ما ينعكس إيجابا على المجتمع والرفاهية فيه؛
 11. لا تقتصر برامج التمويل الأصغر على الخدمات المالية فقط بل هناك الخدمات غير المالية تقدمها المؤسسات والهيئات قائمة عليه للطالبين لها؛
 12. توجيه خدمات التمويل الأصغر للفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي أو التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على الخدمات المالية وغير المالية من المؤسسات المالية التقليدية.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الأصغر

يمكن شرح أهمية التمويل الأصغر من خلال التعرض إلى أهميته المالية، أهميته الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الأهمية المالية للتمويل الأصغر

تتجلى أهمية التمويل الأصغر المالية من خلال:²

1. تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية من خلال الاستراتيجيات الإبداعية التي يتبناها كأسلوب الإقراض بضمان المجموعة وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛
2. تقديم خدمات مالية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدة من النظام المالي الرسمي؛
3. مساعدة الأفراد على إنشاء أو بدأ مؤسساتهم وبالتالي توفير مصدر يدر دخلا؛
4. تحقيق الاستقلال المالي للأفراد الحاصلين على خدمات التمويل الأصغر والحد من الضعف المالي؛
5. تقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء النشطين اقتصاديا؛
6. استقطاب الموارد المالية بمختلف أنواعها المحلية والخارجية؛

¹ فتيحة بوهرين، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2018، ص 149.

² أسامة فراج، رحمة عبد العزيز، التمويل الأصغر ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني نموذجا، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي تبسي خبسة، الجزائر، 2021، ص 137.

7. رفع الوعي البنكي والادخاري؛

8. المساهمة في انسياب الموارد المالية من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للتمويل الأصغر

تتجلى أهمية التمويل الأصغر فيما يلي:¹

1. تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال البدء في مؤسسات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل؛
2. تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة؛
3. تأثير التمويل الأصغر على النمو الاقتصادي: يرى البعض أن التمويل الأصغر من شأنه التأثير على فرص التوظيف الذاتي وليس فرص الاستثمار، فهو يفتح المجال لعمليات التوظيف الذاتي للأفراد الذين لم يكن لديهم الفرصة للعمل بأجر لدى الهيئات أخرى، كما أنه يساهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس المال في الأجل الطويل، الحد من مستويات عدم العدالة عن طريق زيادة دخول الفقراء والتقليل من دخول الطبقات العليا بزيادة الدخل التي يمنحها المنظمون للعاملين؛
4. تأثير التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية: انخفاض الدخل والمستوى المعيشي لعملاء التمويل الأصغر يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية ويبطئ النمو والتنمية الاقتصادية، حيث أن تهميش إنتاجية الفقراء يضعف اقتصاد البلد بلا شك، لكن في حال زيادة مستوى الدخل للفقراء بإنشاء مؤسسات خاصة بهم فإن ذلك يحفز الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتج من الغذاء والملابس والسلع والخدمات الضرورية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلية، فدم الفقراء ومحدودي الدخل يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركون في تحقيق التنمية الاقتصادية.²

ثالثاً: الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر

- يمثل الجانب الاجتماعي المرأة العاكسة للدور الإيجابي الذي يلعبه التمويل الأصغر، من خلال تأثير التمويل الأصغر على أهم الجوانب الاجتماعية كما يلي:³
1. لا تقتصر خدمات التمويل الأصغر على القروض فقط بل يتعدى الأمر ذلك، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط لإنشاء مؤسساتهم للخروج من الفقر، لكن يستفيدون منها لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية مثل ارتفاع استخدام اللقاحات، التعليم والتعامل مع الطوارئ المنزلية، الوفاء بالاحتياجات النقدية التي يواجهونها وإرسال عدد كبير من الأبناء للمدارس لفترات أطول؛
 2. يعد الاستثمار في تعليم الأبناء من بين أول الأشياء التي يقوم بها الفقراء عند حصولهم على دخل جديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئونها، فالدراسات تبين أن أبناء عملاء برامج التمويل الأصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدارس والبقاء فيها لمدة أطول، كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء التمويل الأصغر، لذلك تقوم العديد من برامج التمويل الأصغر حالياً على إعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية؛
 3. تستهدف برامج التمويل الأصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملاتها من خلال العمل على تمكينهن، فكثيراً ما أثبتت السيدات أنهن أقدر على تحمل المسؤولية بالإضافة إلى أن احتمال استثمار أموالهن لزيادة دخل منازلهن ورفاهية أسرهن، وللإشارة فإن النساء تشكل مالا يقل عن نصف سكان المناطق الريفية وتزداد أعدادهن في تلك المناطق التي عرفت مستويات عالية من هجرة الذكور وارتفاعاً في عدد الأسرة التي تترأسها النساء، فهن يشكلن الأغلبية الساحقة من المجموعة المستهدفة في أي خطة من خطط التمويل الأصغر؛

¹ أصيلة العمري، هشام عامر، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للتقليل من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2017، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 00، جامعة شاذلي بن جديد -الطارف-، الجزائر، 2018، ص 12.

² ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سعيد-، الجزائر، 2014، ص 52.

³ Rosalie Sagna Marie, **Impact de la micro finance sur l'empowerment des femmes et la lutte contre la pauvreté dans la région de Ziguinchor**, une Thèse de Doctorat en sociologie, université de Laval, Québec, Canada, 2015, P:25.

4. نقص الاستثمار من طرف النساء والفتيات يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتوسع الذي شهده التمويل الأصغر منذ التسعينات أدى إلى زيادة كبيرة في فرص وصول النساء إلى خدماته؛

5. تحسين وضع المرأة داخل الأسرة والمجتمع وتعزيز احترام ذاتها أو حتى قدرتها على التنظيم وبالتالي القدرة على التعبير والمطالبة بحقوقهن، فالوصول على خدمات التمويل الأصغر قد يمكن النساء من بدء و/أو تطوير أنشطة مدرة للدخل، يؤثر إيجابيا على الظروف المعيشية للأسرة من خلال وجود صلة بين تحسين القدرة الاقتصادية للمرأة وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرار داخل الأسرة والاقتصاد والمجتمع (فاعل اقتصادي واجتماعي نشط).¹

الفرع الثالث: أهداف التمويل الأصغر

تتمثل الأهداف الرئيسية للتمويل الأصغر في:²

1. **تقوية وتمكين الفئات الفقيرة:** الأمر الذي يجعل منه فكرة جذابة خاصة أنه يوفر المال للكثير من ذوي الدخل المحدود من أفراد وأصحاب المشاريع لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية بإنشاء أعمال خاصة بهم، والواقع أن مانحي التمويل الأصغر يركزون على مسألة الدخل فيرون أن زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض نسب الفقر، لكن في الحقيقة هناك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر فليس من الضروري أن تؤدي زيادة الدخل إلى تخفيف نسب الفقر، المهم هو كيف يتصرف الفقراء في الدخل الزائد هل ينفقون على أسرهم مثل الغذاء، التعليم، الصحة وإنشاء مؤسساتهم أم أنهم يوجهونه إلى إشباع حاجاتهم غير الضرورية لذا فإن التركيز على الدخل وحده ليس كاف؛

2. **توفير فرص العمل:** بتقديم التمويل الأصغر خدماته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعيتها من خلال توفير فرص العمل بما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، كذلك التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل على توسيعه بالاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية؛

3. **تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أنشطتها:** نتيجة توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال، فالكثير من خدمات التمويل الأصغر تستخدم من أجل الاستهلاك عوضا عن الاستثمار، لذلك يجب أن لا يكون هناك توقع من التمويل الأصغر على أنه يؤثر بشكل ملحوظ في النمو وتنمية الأعمال الناجحة إلا إذا استغلت على أكمل وجه.

المطلب الثالث: مبادئ ومعايير التمويل الأصغر

يقوم التمويل الأصغر على العديد من المبادئ والمعايير التي ينبغي التطرق لها.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء³ بمساعدة أعضائها المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر وصادقت عليها، كما تم التصديق عليها من قبل مجموعة الثمانية في اجتماع رؤساء تلك الدول بولاية جورجيا الأمريكية في يونيو 2004.

تمثلت أهم هذه المبادئ في:⁴

1. **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية:** يحتاج الفقراء مثلهم مثل الآخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة وبأسعار معقولة، ولا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل حتى إلى تعليم واستشارة كل حسب أوضاعه؛

¹ Op-cit, Rosalie Sagna Marie, p 26.

² عمر الله جابو عمر مصطفى، التمويل الأصغر ودوره في حفز مشاريع الشباب المنتجة تجربة المصارف السودانية فترة ما بعد الانفصال (2010-2017)، مجلة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 2019، ص 06-07.

³ جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر تتألف من 31 هيئة تنمية عامة وخاصة تعمل سويا لتوسيع نطاق حصول الفقراء على خدمات التمويل الأصغر، فهي تتصور عالما يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بالوصول الدائم للخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة عن طريق قنوات توصيل متنوعة، وعلى أنهم من العملاء المحوريين والشرعيين للأنظمة المالية في بلدانهم.

⁴ محمد غانم، واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2010، ص 19.

2. **التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** الحصول على خدمات التمويل الأصغر يمكن الفقراء من زيادة الدخل، تكوين الموجودات، تقليل الصدمات الخارجية، كما يمكن للأسر الفقيرة من الانتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة إلى التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحتهم وتعليم أطفالهم؛
3. **التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** أغلبية الفقراء في الدول النامية يفتقرون للقدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية، وفي بلدان كثيرة مازال ينظر للتمويل الأصغر على أنه قطاع هامشي و أنه اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية بصورة رئيسية، ولتحقيق إمكاناته لا بد أن يصبح التمويل الأصغر جزء لا يتجزأ من القطاع المالي؛
4. **الاستمرارية المالية ضرورة للوصول إلى عدد كبير من الفقراء:** تعني قابلية استمرار قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها، فهي تجعل من الممكن استمرار عملها واستمرار تقديمها للخدمات للفقراء، وهذا لأن تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض خدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من النظام المالي الرسمي؛
5. **التمويل الأصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة:** تمويل الفقراء يتطلب إنشاء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها بشكل مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى، وتطورها يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية؛
6. **لا يقدم التمويل الأصغر الحلول دائما فهو لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف:** فالأفراد المعدمين الذين لا دخل لهم ولا مقرة لهم على السداد يحتاجون لأنواع أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام الخدمات المالية بشكل جيد، ففي الكثير من الأحيان هناك خدمات أخرى غير مالية تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة؛ التوظيف وبرامج التدريب؛ تحسين البنى التحتية؛
7. **تحديد سقف أسعار الفائدة يضر بالفقراء ويصعب حصولهم على القروض:** تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض المصغرة أعلى من إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم، فمقدمو القروض المصغرة لا يستطيعون تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي يفرضه النظام المالي الرسمي، وإلا نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، كذلك فإنه يجب تجنب تحديد أسعار فائدة متدنية وفي الوقت ذاته يجب ألا يعمل مقدمو القروض المصغرة على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين إلى تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض؛
8. **دور الحكومة يكون في تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:** تساهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات التي تحفز تطوير خدمات التمويل الأصغر مع حماية مدخرات الفقراء، ومن ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل الأصغر: الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تجنب رفع أسعار الفائدة والامتناع عن تشويه السوق ببرنامج إقراض مدعومة عالية التأخر في السداد وغير قابلة للاستمرار؛¹
- تستطيع الحكومات أن تساعد في تقديم خدمات التمويل الأصغر للفقراء من خلال تحسين بيئة الأعمال لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمع الفساد، تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية، وفي أوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل الأصغر مبررا للافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل؛
9. **يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه:** يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل الأصغر بصيغة الدعم الذي يجب أن يكون مؤقتا يستخدم لبناء

¹ محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

قدراته وتطويره، وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين لذلك يجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل الأصغر في النظام المالي، والاستعانة بالخبراء عند تصميم وتطبيق المشاريع، ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل وأن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع يصل فيها إلى نقطة لا يعد عندها بحاجة إلى دعم الممولين؛

10. العقبة الأساسية للتمويل الأصغر هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: ميدان التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال البنكية التي لها أهداف اجتماعية وبين الاحتياج للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، وبدءاً من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة يجب أن تركز معظمها على بناء القدرات؛

11. يعمل التمويل الأصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه: المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، إذ تتضمن كل من:¹

- المعلومات المالية مثل نسبة الفوائد، تسديد القروض، واسترداد التكاليف؛
- المعلومات الاجتماعية مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ولمستوى فقرهم؛
- المتبرعين والمستثمرين؛
- مشرفي البنوك.
- الحاجة لهذه المعلومات من أجل الحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

الفرع الثاني: معايير التمويل الأصغر

يقوم التمويل الأصغر على جملة من المعايير المختلفة التي تتمثل أهمها في:²

أولاً: معيار السلامة المالية

يهدف هذا المعيار إلى: التعرف على مقدرة العميل المالية؛ قوة مركزه المالي؛ التعرف بدقة على حالة السيولة والتدفقات النقدية؛

ثانياً: معيار الخبرة الكافية في مجال النشاط وسوابق الأعمال

يهدف هذا المعيار للتأكد من خبرة ومقدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدارة مؤسساتهم بكفاءة وفعالية بشكل يضمن استمراريتها؛

ثالثاً: معيار الضمانات المناسبة

يهدف هذا المعيار إلى التطرق لمجموعة من العوامل أهمها:³

1. تحليل الشخصية: الشخصية المناسبة لمستحق التمويل؛
2. الضمان: التركيز على الضمانات التي تحفظ حقوق الطرفين؛
3. المقدرة: التأكد من مقدرة العميل على السداد ورغبته في السداد؛
4. الكفاءة: التأكد من كفاءة العميل في كيفية إدارة مؤسسته؛
5. الظروف الاقتصادية والسياسية: مراعاة الأسعار عند منح التمويل تحوطاً من التضخم.

رابعاً: معايير تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب أن تتوفر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعايير التالية حتى يتم تمويلها:⁴

1. الربحية التي تتناول الجدوى المالية والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي السنوي؛
2. معدل العائد على الاستثمار؛
3. معدل العائد الداخلي؛
4. القيمة الحالية الصافية؛

¹ محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

² سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 67.

³ نفس المرجع السابق، ص 68.

⁴ سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

5. الاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المعروفة في مجال التحليل المالي؛
6. السيولة التي تتضمن طرقاً متنوعة للتعرف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في حالة منح التمويل، من أهمها التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها من النسب؛ أما في حالات الاستثمار المباشر فيتم التعرف على التدفقات الداخلة والخارجة وإعداد الموازنات النقدية للتعرف على السيولة التي توفرها المؤسسة.

المطلب الرابع: سياسات ومقاربات التمويل الأصغر

يقوم التمويل الأصغر على جملة من السياسات والمقاربات التي سوف يتم تناولها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: سياسات التمويل الأصغر

تم تحديد سياسات في دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر التي أقرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وتهدف إلى تحديد عوامل نجاح التمويل الأصغر وصياغتها على شكل إرشادات وتوجيهات إقليمية قابلة للتنفيذ بمساندة مجموعة من المناهج والآليات، حيث أن عوامل النجاح الرئيسية للتمويل الأصغر تكون من خلال تحديد سياسات السوق الصحيحة ومبادئ التشغيل الرئيسية ومعدل التمويل الأصغر، إذ يتعين على مشغلي التمويل الأصغر ضمان استدامتهم وربحياتهم في بيئة تنافسية بشكل متزايد من خلال التركيز على مجموعة من السياسات لتقديم الخدمات.¹

أهم سياسات التمويل الأصغر نذكر:

أولاً: سياسات التمويل الأصغر على المستوى الكلي

تعرف سياسات التمويل الأصغر على المستوى الكلي بأنها تلك السياسات التي تعمل على وضع التشريعات، اللوائح التنظيمية، الإشراف، الرقابة على التمويل الأصغر، والحكومات هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي يمكنها ضمان بنية السياسات التي تشجع المنافسة بين الجهات المقدمة للخدمات المالية وحماية المستهلك من الممارسات غير السليمة، من خلال بناء أنظمة مالية قوية متطورة وفعالة كالبنك المركزي ووزارة المالية، اللذان يقع على عاتقهما تطوير النظام المالي للتمويل الأصغر، التأكد من سلامة الأنظمة والقوانين والتشريعات الإشرافية والمساندة، بالإضافة إلى البحث عن كيفية تطوير الأنظمة والسياسات الكلية للتمويل الأصغر.²

تتجلى أهمية سياسات التمويل الأصغر على المستوى الكلي في:³

- المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تحديد أسعار الفائدة تشجع توجه الفقراء للحصول على الخدمات التمويل الأصغر؛
- تشجيع شرعية الأنظمة المالية الشاملة للجميع؛
- إتاحة الموارد التمويلية أو الضمانات لمؤسسات مالية جيدة التسيير والإدارة، في نفس الوقت غير قادرة الحصول على التمويل الكافي من أسواق رأس المال المحلية لاسيما تلك التي تعمل في مناطق يصعب الوصول إليها؛
- تشجيع تعديل السياسات والقوانين المنظمة لتخفيض حواجز دخول المؤسسات الجديدة إلى السوق لزيادة المنافسة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء؛
- منح المؤسسات غير البنكية تفويضا قانونيا صريحا للقيام بعمليات الإقراض ومنحها الترخيص لممارسة خدمات التمويل الأصغر وفقا للتشريعات والقوانين التي تساعد في عمليات الإشراف والرقابة الإدارية لهذه المؤسسات؛

¹ H.M.W.A. HEARTH, **MICROFINANCE Theory and Practice**, Published by S. Godage & Brothers (Pvt) Ltd First Edition, Colombo, Sri Lanka, 2018, P: 26.

² سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 110-108.

بناء القدرات الفنية والتشغيلية للموظفين ورفع قدرات الإشراف والمراقبة وتقوية آليات منح التمويل الأصغر؛

تشجيع تطوير الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والشفافية سواء في جانب الحكومات أو الهيئات الأخرى المعنية بتسهيل قيام المؤسسات المالية بأبحاث السوق.

ثانياً: سياسات التمويل الأصغر على المستوى الوسيط

أي البنية الأساسية للنظام المالي والخدمات التي تحتاج إليها الجهات المقدمة للتمويل الأصغر على المستوى الجزئي، حيث يمكن لمحدودية أو الافتقار إلى البنية الأساسية للسوق إعاقة أو تقييد عمل التمويل الأصغر، كما نجد أن الجهات الفاعلة المنخرطة على المستوى الوسيط تعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي حتى على الصعيد الدولي.

تشمل مرافق البنيات الأساسية للأسواق على وجه التحديد أنظمة المدفوعات الخاصة؛ مرافق البنية الأساسية للمعلومات بما في ذلك مؤسسات التصنيف والخدمات التعليمية (شركات الأبحاث والجامعات، ومقدمو التدريب والمساعدات الفنية الاستشارية)؛ اتحادات المؤسسات المقدمة للخدمات المالية المتعاملة مع الأفراد والمؤسسات الأخرى المشاركة في أنشطة التمويل الأصغر ونشر المعلومات؛ مختلف المؤسسات العاملة على منح التمويل (آليات الجهات المتعاملة مع المؤسسات والجهات الرسمية مثل البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى)؛ الأسواق المالية (صناديق الاستثمار).¹

تتضح أهمية سياسات التمويل الأصغر على المستوى الوسيط من خلال:²

الامتثال للممارسات القائمة طبقاً لتعريف خدمات تطوير أنشطة التمويل الأصغر بغرض تحفيز، تنمية، تطوير الأسواق والبنيات الأساسية لهذا التمويل؛

بناء القدرات اللازمة لتقديم خدمات تستند إلى السوق ومدفوعة باعتبارات الطلب من خلال تكاتف الأنظمة والسياسات الوسيطة للتمويل الأصغر، بالإضافة إلى تفادي خلق هياكل مساندة لا تلاءم مستوى أنشطته؛

مساندة أنشطة البحوث والتطوير المعينة باستخدام التكنولوجيا وتجنب ازدواجية جهود مراكز تقديم الخدمات وآليات التحويلات والدفع ومراكز المعلومات الإقراض، من خلال وضع معايير تبادل التكنولوجيا وإدارة المعلومات؛

تأهيل الموارد البشرية عبر برامج التدريب والمساندة لضمان توفر القدرات على المدى الطويل؛

إنشاء مؤسسات إقراض رئيسية على المستوى الوسيط للتمويل الأصغر تتطلب تحليلاً مالياً مماثلاً لعمليات المؤسسات الرئيسية، تقوم على تركيز استراتيجي قوي وجهاز إداري ذو مهارات عالية؛

وضع مؤشرات أداء من أجل الجهات المقدمة للخدمات على المستوى الوسيط لقياس مدى نجاحها وأثرها، ولتشجيع خلق معايير مالية عن طريق وضع تقارير وعمليات مراجعة وترقية موحدة؛ تعزيز شفافية أنشطة التمويل الأصغر ومعدلات الانتشار المتعلقة بالجهات المقدمة ونشر ذلك في قاعدة مركزية لقطاع التمويل الأصغر مثل مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر.

ثالثاً: سياسات التمويل الأصغر على المستوى الجزئي

تعمل هذه السياسات على تشجيع ومساندة المؤسسات القوية المتكاملة لتلبية الطلبات على خدمات التمويل الأصغر من قبل الخارجين عن النظام المالي، لذلك لابد الاستناد إلى القدرات القوية المتخصصة للوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء لاسيما الذين يقطنون في المناطق الريفية، خاصة من خلال تحقيق العائد الاجتماعي والاستدامة المالية.³

تتضح أهمية سياسات التمويل الأصغر على المستوى الجزئي في:⁴

¹ سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

² سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

³ سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

⁴ سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 114-116.

- تعزيز الاستشارة بين الجهات المعنية والجهات الاستثمارية على المستوى الجزئي فيما يتعلق بتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق الاستدامة؛
- ضرورة مواكبة مراحل التطور المؤسسي للتمويل الأصغر على المستوى الجزئي لاحتياجات مختلف مراحل التطور خاصة في مرحلة البدء والنمو والانتشار، مع مراعاة عدم مساندة المؤسسات التي تتطلب أدوات وقدرات ليس بإمكان الجهة المانحة أو الجهات الاستثمارية تقديمها؛
- مساندة الجهات المقدمة للخدمات المالية لتصبح تدريجياً صناديق تجارية بسيطة أو صناديق إيداع ضمن حدود القانون المعني بذلك، دون أن تحل محل الأسواق المحلية لأسهم رأس المال أو القروض، وفي نفس الوقت مساندة المؤسسات غير الرسمية كتعاونيات الادخار والإقراض التي لها سجل أداء في تقديم الخدمات المالية ذات نوعية وبشكل مستدام لعملائها، مع ضرورة تجنب تقديم تسهيلات ائتمانية إلى المؤسسات التي قد تفقد التوازن بين المدخرين والمقرضين بها؛
- السماح بوضع مساهمات التسعير الخاصة بالتمويل الأصغر وتشجيع شفافيتها؛
- إجراء تقييم دقيق للجهات المقدمة للتمويل الأصغر على المستوى الجزئي كالنظر لرؤية المؤسسة، الرسالة، الإستراتيجية، هيكل الملكية، نظام الإدارة، قدرات الموارد البشرية ونوعية، تنوع الخدمات، نطاق الوصول، الكفاءة، الأداء المالي ومدى سلامة محافظ الاستثمار؛
- هيكلة أدوات الضمان مثل ضمانات البنوك التي تعيد إقراض المبالغ لمؤسسات التمويل الأصغر مع منح حوافز لإقامة صلات دائمة بين الطرفين في المستقبل وتقاسم المخاطر بينهما؛
- تشجيع العلاقة بين مختلف جهات التمويل الأصغر بهدف زيادة الوصول وإتاحة مزيج واسع النطاق من المنتجات إلى العملاء، كذلك تشجيع عمليات الدمج في البلدان التي لديها عدد كبير من المؤسسات المالية مقارنة بحجم الطلب في السوق.

الفرع الثاني: مقاربات التمويل الأصغر

قاد سعي التمويل الأصغر إلى تحقيق أهدافه المالية والاجتماعية إلى وجود تيارات فكرية متباينة، تتفق على الهدف الرئيسي من وراء التمويل الأصغر والمتمثل في الحد من الفقر من خلال توفير مجموعة من الخدمات للعملاء الفقراء لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، لكن قد تتعارض أهداف التمويل الأصغر فيما بينها ما يؤدي إلى وجود نوعين من المقاربات هما مقارنة الرفاهية أو مثل ما يسميها البعض بأنصار مكافحة الفقر أو مقارنة الرعاية الاجتماعية، والمقارنة المؤسساتية أو مثل ما تعرف لدى البعض بأنصار الاستدامة.

يمكن التعرف أكثر على هذين المقاربتين كما يلي:

أولاً: مقارنة الرفاهية

يعتمد أنصار مقارنة الرفاهية على نظرية المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء من أجل تلبية توقعاتهم، عن طريق تقييم أداء التمويل الأصغر من وجهة نظر العميل بقياس النطاق الاجتماعي وتحليل الأثر.

كما أن أغلب العاملين في التمويل الأصغر ضمن هذه المقاربة هم مؤسسات التضامن (المنظمات غير الحكومية أو التعاونيات)، ومن خلالها يعتبر التمويل الأصغر وسيلة رئيسية للحد من الفقر بين أفقر الفئات من خلال التشجيع على خلق مؤسسات تدر دخلاً على الرغم من إصرارها على الإدارة الرشيدة للموارد، كما يسعى التمويل الأصغر من خلالها إلى توفير الخدمات المالية بأسعار فائدة منخفضة نسبياً للفقراء النشطين اقتصادياً باستخدام الإعانات الممنوحة لها على نطاق واسع.

حسب مقارنة الرفاهية يقدم التمويل الأصغر خدماته لأفقر الأشخاص أي الذين يقل دخلهم عن خط الفقر بنسبة 50% (دولار واحد للفرد في اليوم)¹، والفقير الذي يكون دون الحد الأدنى من الرفاه الاقتصادي.

¹ Joseph NZONGANG et autres, LA MESURE DE L'EFFICACITÉ FINANCIÈRE ET SOCIALE DES INSTITUTIONS DE MICROFINANCE DU RÉSEAU MC² AU CAMEROUN, journal de Mondes en développement, vol 04, No 160, France, 2012, P: 101-102.

أي أن مقارنة الرفاهية تفترض أن التمويل الأصغر يجب أن يخدم الأشخاص الذين يعانون من معدلات فقر مدقع، وأن خدماتها يجب أن تحسن من ظروفهم المعيشية بسرعة لذلك يوصي أنصار هذه المقاربة باستخدام الإعانات حتى على المدى الطويل، فتكون مؤسسات التمويل الأصغر غير ملزمة بتوليد العوائد لكي لا تتجاوز رسالتها الاجتماعية وتهتم فقط بالربحية، نظرا لأن البحث عن الجانب المالي يمكن أن يبطئ القدرات الابتكارية للتمويل الأصغر لمحاربة الفقر.¹

صحيح أنه لا يمكن فقط للتمويل الأصغر أن تكون مستدام اجتماعيا دون أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية، لكن لا يجب أن يكون السعي إلى الاكتفاء الذاتي بأي ثمن هدفا رئيسا، نظرا لأن البحث عن الربحية المالية سيؤدي حتما إلى التأثير على المهمة الاجتماعية وفي بعض الأحيان محوها.²

كما يستند أنصار مقارنة الرفاهية على حجة تتعلق بجودة المانحين، فبحسبهم المستثمرين الاجتماعيين الذين يدعمون التمويل الأصغر ليسوا بالضرورة أن يكونوا مدفوعين بالسعي الشخصي لتحقيق الربح المالي، ولكن بالأحرى بدافع الرغبة في المساهمة في الحد من الفقر، فالمانحون قبل كل شيء يسعون إلى تحقيق عائد اجتماعي أو "جوهري" من خلال العمل على تحقيق الرفاهية العامة، فهم يتوقعون أن يولدوا عوائد مالية أقل من تلك الخاصة بصناديق المؤشرات ويقبلون الأداء الضعيف للتمويل الأصغر كنظير للعائد الاجتماعي أو الجوهري الذي تم الحصول عليه في الواقع.³

ثانيا: المقاربة المؤسساتية

تهدف المقاربة المؤسساتية إلى إنشاء مؤسسات مالية مخصصة لخدمة العملاء الذين لا يتم خدمتهم أو الذين لا يتلقون خدمات كافية من قبل النظام المالي الرسمي من خلال إنشاء نظام مواز للوساطة المالية لخدمة الفقراء، لكن بحسب هذه المقاربة فإن التمويل الأصغر مهما كان فعاليته لن يحدث فرقا حقيقيا في المستوى العام للفقر في العالم إذا كانت عملياته تعتمد على تمويل المانحين فقط، حيث أن رأس المال المطلوب لإحداث فرق يفوق بكثير ما يرغب المجتمع الدولي أو حتى قادرا على تقديمه، كما أن التمويل المتاح مهما كان مستواه فهو غير مستقر ويتصف بالندرة، والجهات المانحة لا يمكن التنبؤ بها لأنها يمكن أن تسحب دعمها وفقا لأهدافها ولمصالحها المتغيرة.

لذلك يجب أن يطمح التمويل الأصغر إلى تحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي أي أن يقوم بتغطية تكلفة عملياته بالدخل الذي ينتجه، وإلا فإنه لن يدرك أبدا الوعود الذي قطعها ولن يحقق رسالتها الاجتماعية، كما يجب بحسب هذه المقاربة أن تكون أولوية التمويل الأصغر الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء وليس الوصول إلى أفقر السكان.⁴

كما يجب على التمويل الأصغر جذب رأس المال الخاص لتمويل احتياجاته التمويلية، وأن يعمل بكفاءة ويدار بشكل جيد حتى يكون مربح يفي بمتطلبات المانحين.⁵

لأقت المقاربة المؤسساتية الدعم من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، ويرى أنصارها أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى الغالبية العظمى من الفقراء دون الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية هي زيادة حركة التمويل الأصغر من خلال اندماجه في النظام المالي

¹ Afef Tlili, **Evaluation de la performance des institutions de microfinancement (IMF): étude de cas des IMF de la région MENA**, papier de Les archives personnelles RePEc de Munich, Université de Munich, Allemagne, 2019, P: 04.

² Christine NOEL, AYI AYAYI, **L'autosuffisance des institutions de micro finance est-elle une nécessité? Contributions à un débat clef de l'économie financière**, journal d'HUMANISME & ENTREPRISE, vol 02, No 292, France, 2009, P: 67.

³ AYI AYAYI, Christine NOEL, **Défis et perspectives de la recherche en micro finance**, 5ème Congrès de l'ADERSE: Transversalité de la Responsabilité sociale de l'Entreprise, Jan 2008, Grenoble, France. p: 14-15.

⁴ SÉBASTIEN DUGAS-IREGUI, **DÉBAT ENTRE INSTITUTIONNALISTES ET WELFARISTES EN MICROFINANCE, LA RÉALITÉ DU TERRAIN ARGENTIN**, thèse PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, Canada, 2010, P: 12-13.

⁵ Ibrahim ROBLEH, **Micro finance et réduction de la pauvreté: le cas de Djibouti**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, ECOLE DOCTORALE DE SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES, l'Université de PICARDIE JULES-VERNE, France, 2015, P: 66.

الرسمي، بالتالي يسعى المؤسسون إلى تضمين التمويل الأصغر في السوق المالي من خلال الإصرار على الرغبة في إنشاء مؤسسات تمويل أصغر مستدامة ماليا تعمل بمعدلات فائدة مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى ضرورة وجود إدارة صارمة شفافة وفعالة¹.

هذا ويمكن توضيح الاختلاف بين المقاربتين أكثر من خلال المعايير التالية:

الجدول رقم (05): مقارنة بين المقاربة الاجتماعية والمؤسسية للتمويل الأصغر

المعيار	المقاربة الاجتماعية	المقاربة المؤسسية
المنهج	تقييم الأداء من وجهة نظر العميل: من خلال الأثر الاجتماعي ودراسة الأثر	تقييم الأداء من وجهة النظر المؤسسية: من خلال حجم المؤسسة، استدامتها واستمراريتها
العملاء المستهدفين	الفقراء جدا	أصحاب المؤسسات الصغيرة القريبون جدا من خط الفقر
نوع المؤسسات	مؤسسات تضامنية	مؤسسات تجارية
المنهجية	الاعتماد على الإعانات	الاستقلال المالي
الانتقادات	مشكلة الجدوى والاستدامة؛ ارتفاع التكاليف والأساليب قياس الأثر؛ إفلاس بعض مؤسسات التمويل الأصغر (معدل السداد >50%).	مشكلة اختيار العملاء (مؤسسات التمويل الأصغر هذه لا تصل إلى أفقر الفقراء)؛ ارتفاع معدل الفائدة؛ الاكتفاء الذاتي هو إستراتيجية طويلة الأجل.
الهدف (مشترك)	الحد من الفقر	

المصدر: Imène BERGUIGA, **Performance sociale versus performance financière des institutions de micro finance**, revue économie et management, vol 01, NO 07, -Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, université de abou bekr belkaid tlemcen-, l'Algérie, 2008, P: 05.

كما أن يمكن للتمويل الأصغر أن يسعى إلى جمع المقاربتين المالية والاجتماعية من خلال العمل على تحقيق كل من الأهداف المالية والأهداف الاجتماعية في آن واحد دون انحراف أو انحياز لأحد الأهداف، عن طريق تحقيق ما يعرف بالتكامل بين المقاربتين.

يقتضي تناول مقاربات التمويل الأصغر التطرق إلى ما يعرف بالاستدامة المالية والاستدامة الاجتماعية للتمويل الأصغر، إذ أن دور التمويل الأصغر لا يقتصر فقط على محاربة الفقر وإنما يتعدى إلى الإمداد المستدام للخدمات على المدى الطويل لإنشاء مؤسسات تدر دخلا وتغير الوضع المعيشي للطبقة المستهدفة.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال التطرق إلى مفهوم كل من الاستدامة المالية والاجتماعية:²

1. الاستدامة المالية: تشير إلى قدرة التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفه من الدخل الناتج عن العمليات دون الاعتماد على الدعم الخارجي، وتعرف أيضا بأنها القدرة على المضي قدما نحو هدف التمويل الأصغر دون استمرار دعم المانحين.

تقاس الاستدامة المالية على مرحلتين هما الاستدامة التشغيلية والاكتفاء الذاتي المالي، فنعني بالاستدامة التشغيلية قدرة التمويل الأصغر على تغطية تكاليفه التشغيلية من دخله التشغيلي بغض النظر عما إذا كان مدعوم أم لا؛ ويكون التمويل الأصغر مكتفي ذاتيا من الناحية المالية عندما يكون قادر على تغطية الدخل الناتج عن ذلك من تكاليف التشغيل والتمويل وغيرها من أشكال الدعم المقدرة بأسعار السوق؛

2. الاستدامة الاجتماعية: قدرة التمويل الأصغر على المضي قدما نحو تحقيق أهدافه الاجتماعية.

¹ Germain SONKENG et autres, **MICROFINANCE ET CREATION D'EMPLOIS AU CAMEROUN MICROFINANCE AND JOBS CREATION IN CAMEROON**, REVUE DES ÉTUDES MULTIDISCIPLINAIRES EN SCIENCES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES -Rabat-, vol 07, NO 01, Maroc, 2018, P: 33.

² Bayeh Asnakew Kinde, **Financial Sustainability of Microfinance Institutions (MFIs) in Ethiopia**, European Journal of Business and Management, Vol 04, No 15, United Kingdom, 2012, P: 03.

تقاس الاستدامة الاجتماعية باستخدام ما يعرف بعمق النطاق الذي يعني تمويل أكبر قدر ممكن من العملاء بما فيهم النساء والفقراء من المناطق النائية، وعمق الانتشار الذي نقصد به الوصول وتوفير التمويل إلى الأشخاص الذين في الغالب ما يكونون تحت خط الفقر.

في نهاية هذا المبحث يمكن لنا التوصل إلى التمويل الأصغر هو عبارة عن مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية التي يمكنها أن تغير حياة محدودي الدخل والفقراء بغض النظر عن مكان تواجدهم، من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم تعود عليهم دخلاً يحسن من وضعيتهم المعيشية ما ينعكس إيجاباً على المجتمع والاقتصاد بالفائدة. لكن قيام التمويل الأصغر بهذا الدور يتطلب منه مواكبة التطور الحاصل في مجال الأعمال والتحلي بجملة من المعايير والمبادئ والسياسات والمقاربات التي تضمن له النجاح في ظل المنافسة الموجودة وتتيح الفرصة له للانخراط ضمن النظام المالي الرسمي والحفاظ على استدامته المالية والاجتماعية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري لكفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتوقف نجاح التمويل الأصغر على وجود مؤسسات له تعمل على تقديم خدماته وتروج له بالطريقة الصحيحة، كما تعمل على تطبيق مبادئه، معايير ومبادئه التي تعتبر السبيل لإنقاذ ذوي الدخل المحدود والفقراء، كما أنها تضع التمويل الأصغر في قالب مؤسساتي يسهل التعامل معه.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر

يمكن لنا توضيح مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التطرق إلى تعريفها، شروط قيامها، خصائصها، الضوابط والافتراضات التي تقوم عليها وكذلك مراحل دورة حياتها.

الفرع الأول: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر

تعددت التعاريف المقدمة لمؤسسات التمويل الأصغر ، نلخص أهمها فيما يلي:

1. التعريف الأول: هي مؤسسات تهدف إلى تقديم القروض بمبالغ بسيطة لأجل قصيرة، بغرض تمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة النشطة في مجالات كالحرف اليدوية، المنتجات الزراعية، الأعمال التجارية وغيرها، أو بهدف دعم الأفكار المبتكرة والشباب والمرأة، من أجل تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدة للدخل¹

2. التعريف الثاني: هي مؤسسات تقدم جملة من الخدمات المالية وغير المالية للفقراء، إلا أن أغلبها مؤسسات قائمة على تقديم خدمات الإقراض المصغر، قبول إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة²

3. التعريف الثالث: هي مؤسسات تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر بشكل يساهم في تخفيض عدد الفقراء، إعانة ذوي الدخل المنخفض والعاطلين على العمل من خلال زيادة موجوداتهم، تخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجية ومعالجة القيود التي تمنع إدماجهم في القطاع المالي³

4. التعريف الرابع: هي مؤسسات هجينة بين تحقيق الأهداف الاجتماعية والمالية، إذ أنها مثل البنوك تسعى لتحقيق الربحية أو على الأقل تسعى لتغطية تكاليفها، وفي نفس الوقت مؤسسات ذات طابع اجتماعي تسعى للوصول إلى العملاء الذين لا يتعاملون مع القطاع المالي الرسمي لتعزيز رفاهيتهم⁴.

من خلال التعاريف المقدمة، يمكن تعريف مؤسسات التمويل الأصغر على أنها: مؤسسات مزدوجة الأهداف، يمكن أن تكون رسمية أو شبه رسمية أو غير رسمية، تسعى لتقديم جملة من الخدمات المالية وغير المالية، في ظل مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها على غرار رفع دخول الأفراد، توفير مصادر تمويل بديلة للقطاع المالي الرسمي، تقليل الفقر توفير مناصب عمل وإدماج ذوي الدخل المحدود والفقراء ضمن النظام المالي الرسمي.

الفرع الثاني: شروط قيام واستمرار مؤسسات التمويل الأصغر

أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لقيام واستمرارية مؤسسات التمويل الأصغر ما يلي⁵:

1. القدرة على الإدارة الفاعلة للأصول والخصوم؛

¹ نورا عدلي رزق، المؤسسات المالية غير المصرفية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 06، صندوق النقد العربي - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 08.

² مصطفى طويطي، عبد اللطيف حيمودة، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 10.

³ حنان علي سليمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁴ Robert Lensink and others, Do microfinance institutions benefit from integrating financial and nonfinancial services?, journal of Applied Economics, Vol 50, No 21, The United Kingdom, 2018, p: 2386.

⁵ عبد الله آدم عبد الله أحمد، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017 (دراسة حالة: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 31-32.

2. العمل على إصدار كشوفات الأرباح والخسائر والأرصدة شهريا لنشاط هذه المؤسسات؛
 3. السعي إلى الرفع من معدلات سداد القروض بإتباع سياسات واستراتيجيات تلائم العملاء (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
 4. تصميم أنظمة محكمة لإدارة الموارد النقدية والبشرية بشكل فعال؛
 5. العمل على وضع مواقع تسهل تقديم الخدمات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ بالاعتبار ساعات العمل الملائمة للمتعاملين؛
 6. السعي لإنشاء أنظمه معلوماتية واضحة ومبسطة؛
 7. العمل على تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
 8. تجميع وتعبئة المدخرات من المؤسسات والوسط المالي (البنوك؛ الأسواق المالية... الخ)؛
 9. توظيف مؤسسات التمويل الأصغر لمواردها المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد الملائم بهدف تحقيق إيرادات مجزية توفر لها الاستمرارية.
- إنشاء مؤسسات تمويل الأصغر قائمة على شروط صحيحة يمكنها من الاستمرار في العمل والانتشار أكثر، وهذا ما قد يعود ايجابيا على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر ذات كفاءة أن تمول عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في بيئة خطيرة، أو يمكن لها الوصول للعملاء في المناطق الريفية والنائية التي يصعب الوصول لها.

الفرع الثالث: الضوابط والافتراضات التي تقوم عليها مؤسسات التمويل الأصغر

- على مؤسسات التمويل الأصغر التحلي بالعديد من الضوابط لاستمرارها لعل أهمها نذكر:¹
1. تحقيق الربحية في التعامل مع العملاء: ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر أن تستند في معظم عملياتها على فكرة أن التعامل مع عملائها (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يمكن من خلاله تحقيق الربحية والاستمرارية؛
 2. استخدام مصادر بديلة للضمانات: يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر استخدام مصادر بديلة لضمان القروض التي لم تستخدم من قبل، والتي تتمثل في ما يملكه العملاء من بيوت سكنية وأراض زراعية، قد لا تكون لها قيمة سوقية لكنها تعبر في الحقيقة عن موجودات حقيقية هامة.
- كما تقوم مؤسسات التمويل الأصغر على مجموعة من الافتراضات في تعاملاتها مع العملاء، من أهمها:²
1. الافتراض الأول: الحصول على القروض يعتبر من أهم الخدمات المالية التي يحتاجها العملاء؛
 2. الافتراض الثاني: القروض قد أن تتحول آليا وبصورة مباشرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
 3. الافتراض الثالث: العملاء يفضلون في كثير من الحالات العمل الحر ويريدون أن يصبحوا من منظمي أو من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمصغرة، لكن ينقصهم فقط الحصول على التمويل المناسب للقيام بذلك؛
 4. الافتراض الرابع: العملاء الذين هم فوق خط الفقر ليسوا في حاجة إلى التمويل الأصغر، ومنحهم إياه يعتبر خروجاً عن الهدف الأساسي للتمويل الأصغر، حيث أن الغاية الأسمى منه استهداف العملاء من فئة أفقر الفقراء؛
 5. الافتراض الخامس: المؤسسات العاملة والناشطة في مجال التمويل الأصغر يمكن أن تصبح مؤسسات مستقلة ماليا، تتمتع بالاستدامة المالية والقدرة على الاستمرارية.
- تحديد الضوابط والافتراضات التي يجب على مؤسسات التمويل الأصغر التحلي بها يمكنها من تحقيق الربحية والاستدامة ومعرفة السوق، وهو ما يعود ايجابيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ عبد الحكيم عمران، مرجع سبق ذكره، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، ص 40.

² عبد الحكيم عمران، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، ألفا للوثائق نشر، استيراد وتوزيع الكتب - قسنطينة، الطبعة 01، الجزائر، 2020، ص 39-40.

التي يسهل عليها التعامل مع هذه المؤسسات كما يمكنها تكرار عملية الاقتراض من هذه المؤسسات في حال ما إذا كانت تتمتع بسجل ائتماني جيد.

الفرع الرابع: خصائص مؤسسات التمويل الأصغر

أهم الخصائص التي تقوم عليها مؤسسات التمويل الأصغر هي:¹

1. **السرعة في تقديم القرض:** فالعملاء لا يستطيعون الانتظار كثيرا لحاجتهم الملحة للمال، وقبل أن تقتر همتهم يجب على مؤسسات التمويل الأصغر تقديم خدماتها في أيام قليلة؛
 2. **ضمانات أو كفالات بسيطة:** لا يمكن للعملاء خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم ضمانات مالية، لذلك على مؤسسات التمويل الأصغر الاكتفاء بسمعة الشخص في المجتمع المحلي أو طلب بعض الضمانات الشخصية والجماعية المعقولة؛
 3. **الإجراءات البسيطة:** لا يفهم العميل في العادة لغة النماذج والسجلات والإجراءات والروتين وقد يهرب من ذلك، لذلك على مؤسسات التمويل الأصغر أن الاكتفاء بالإجراءات المبسطة؛
 4. **فهم الاقتصاد المحلي:** كل اقتصاد له خصائصه سواء من حيث الظروف أو الخدمات أو المنتجات المناسبة له، وعلى مؤسسات التمويل الأصغر فهم ذلك وتقرب من طبيعة الأنشطة الاقتصادية المحلية حتى تستطيع أن تقدم خدمات مالية مناسبة؛
 5. **التعامل اليومي مع العميل:** فعلى موظفي التمويل الأصغر العمل على زيارة العملاء في أماكن عملهم وفي مؤسساتهم، عقد لقاءات دورية معهم حتى خارج ساعات الدوام لتقديم المساعدة والنصيحة لهم وحثهم على السداد؛
 6. **التركيز على النساء:** ثبت بالتجربة أن إقراض النساء يضمن سداد القرض كما يضمن قيام المرأة بإنفاق عوائد مؤسستها على تحسين أوضاع أسرتها من المأكل والصحة والتعليم؛
 7. **قروض قصيرة الأجل ومتدرجة:** بغية إعطاء الحماس للمقترض لسداد قرضه بسرعة أو على دفعات (أسبوعية مثلا) والتزامه بذلك، لكي يتم منحه قروضا أخرى أكبر في القيمة وفي الأجل؛
 8. **الاعتماد على شبكة الأصدقاء والأقارب:** فسعي مجموعة متجانسة من الأفراد للاقتراض سويا يمكن أن يؤدي إلى نجاح وترويج المؤسسات الفردية لكل شخص في المجموعة، كما يؤدي إلى الالتزام في سداد القرض؛
 9. **رسوم أعلى من السوق:** نظرا لوجود فروع محلية كثيرة، خدمات تمويلية واستشارية متنوعة، عمليات تشغيلية وتنسيقية كبيرة، من الضروري وجود رسوم أعلى تغطي الفائدة على رأس المال وتكاليف الإدارة والتشغيل من أجل ضمان الاستمرارية، فالعميل يهتم أساسا بسرعة الحصول على القرض وليس بالرسوم العالية؛
 10. **استخدام الحواجز والغرامات في السداد:** لضمان جدية مؤسسات التمويل الأصغر يجب فرض غرامات على المتأخرين في السداد ومنح حوافز للجادين مثل تقديم قروض أكبر وخدمات أكثر بأجل إضافية؛
 11. **تقديم حوافز للموظفين:** تساعد الحوافز قيام الموظفين بتقديم جهود إضافية، خدمة العملاء باحترام، تقديم المشورة، المعونة المالية ومتابعة عملية السداد؛
 12. **التعاون مع البنوك التجارية:** إن مشاركة البنوك التجارية تضمن استدامة التمويل، تنمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمنح جانب الرسمية للقطاع غير الرسمي.²
- تشجع خصائص مؤسسات التمويل الأصغر تسهيل قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على خدمات مؤسسات التمويل الأصغر وتبسيطها واقتراح الحلول للعقبات التي قد تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة.
- #### الفرع الخامس: مراحل دورة حياة مؤسسات التمويل الأصغر
- تمر مؤسسات التمويل الأصغر بمجموعة من المراحل خلال دورة حياتها، نلخصها في التالي:

¹ غسان روجي عقل، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2010، ص 35-36.

² نفس المرجع السابق، ص 36-37.

1. مرحلة البدء: تكون أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر في هذه المرحلة شبه رسمية، يتم التركيز فيها على بناء قاعدة موارد بشرية قادرة على تقديم منتجات ائتمانية تكفل معدلات سداد جيدة، كما ينبغي أيضا التحلي فيها بالوعي ومراعاة الجدارة الائتمانية للعملاء؛

2. مرحلة التوسع: تركز أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر في هذه المرحلة على توسيع نطاق عملياتها القائمة، فنجاحها يسمح بتوسيع أنشطتها للحصول على حصة أكبر من السوق وأخذها على شكل نموذج ناجح يتم الاقتداء به.

كما يتم التركيز في هذه المرحلة على توسع مؤسسات التمويل الأصغر في أنشطتها القائمة على تعبئة الموارد لتمويل التوسع مما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، زيادة كفاءتها، تعزيز قدرتها على تمويل عملياتها بنفسها مع استمرار حصولها على إعانات وقروض مدعومة (ميسرة) لتمويل نموها، غير أن زيادة توسيع نطاق عملياتها يتطلب مزيدا من التعزيز المؤسسي خاصة ما يتعلق بأنظمة التسير والإجراءات الإدارية؛

3. مرحلة التوطيد: في هذه المرحلة تركز مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة على الاستدامة، تقليل الإعانات وزيادة فرص الربحية من خلال العمل على تعديل سياستها التسعيرية لزيادة الربحية والنمو، تعزيز مكانتها في السوق، إضفاء الطابع الرسمي بدرجة أكبر على أعمالها، تعزيز الرقابة الإدارية والسياسات التنظيمية والإجراءات والأنظمة للتماشي مع المعايير الرسمية التي تنظم سير هذه الصناعة.

هذا ونظرا لزيادة المنافسة في هذه المرحلة بين مؤسسات التمويل الأصغر تعمل أغلبها على جعل خدماتها أكثر مرونة لتلبية طلبات العملاء، طرح خدمة التأمين، إقراض المستهلكين أو تمويل تحسينات المنازل، استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من القطاع المالي الرسمي أو التي لا يتاح لها ذلك إلا بدرجة محدودة.

لتسهيل دخول مؤسسات التمويل الأصغر لمرحلة الاندماج المالية لابد أن تكون متواجدة ضمن إطار تنظيمي خاص يقتضي تنمية القطاع يتم إدارته من قبل البنك المركزي أو جهاز آخر مختص، وتتم هذه عملية قبل نهاية مرحلة التوطيد عندما تكون نسبة كبيرة من مؤسسات التمويل الأصغر جاهزة للاندماج في النظام المالي الرسمي؛

4. مرحلة الاندماج: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إضفاء الطابع الرسمي على عمليات مؤسسات التمويل الأصغر كونها أصبحت جزء لا يتجزأ من القطاع المالي الرسمي تخضع لتنظيماته وقواعده، اختفاء الإعانات حيث أن الاندماج يكون لازما للقطاع لكي يصبح قادرا على زيادة تمويل نموه باجتناب رؤوس أموال من المصادر التجارية بدلا من الاعتماد على الحكومة والجهات المانحة، وترتفع مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في الأموال العامة من خلال دفع الضرائب، هذا ويتزايد انخراط البنوك في التمويل الأصغر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.¹

المطلب الثاني: تركيبة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

تعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم جملة من الخدمات المالية وغير المالية للعملاء الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية. لكن الخدمة الغالبة التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر هي خدمة الإقراض المصغر التي بسبب كثرة الطلب عليها يتم الخلط بينها وبين التمويل الأصغر.

الفرع الأول: الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

أهم الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر هي:

أولا: الإقراض المصغر

تعد الخدمة الأكثر شيوعا وانتشارا بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر.

¹ ريم بونوالة، مؤسسات التمويل الأصغر وإشكالية الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال سنة 2012-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -غناية-، الجزائر، 2015، ص 68-69.

1. تعريف الإقراض المصغر:

تم تعريف الإقراض المصغر على أنه:

- تقديم قروض للعملاء تمكنهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدر دخلا عليهم؛¹
- تلك القروض التي يتم منحها لذوي الدخل المنخفض المقصيين الذين يعجزون عن تقديم الضمانات المطلوبة من المؤسسات المالية الرسمية، لتدعيم عملية التوظيف الذاتي أو للبدء في تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بتوفير مصادر تمويل مستديمة للعملاء بمنح قروض لا تتعدى قيمتها بضع آلاف من الدولارات، تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة؛²
- الخدمة الأساسية في مؤسسات التمويل الأصغر تهدف لسد الاحتياجات التمويلية للعملاء وللمؤسساتهم، تقدم مقابل ضمانات مادية فردية أو بضمانات المجموعة، كما يمكن أن يقدم بفوائد أو بدونها حسب سياسة المؤسسة التي تقدمها.³
- انطلاقا من هذه التعاريف يمكن لنا القول أن:
- الإقراض المصغر هو عبارة عن مبالغ مصغرة تقدم للعملاء أو الأفراد من ذوي الدخل المحدود؛

- يساعد الإقراض المصغر على تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة؛
- يسعى الإقراض المصغر إلى توفير تمويل بديل للتمويل التقليدي المقدم من القطاع الرسمي؛
- يمكن أن يقدم الإقراض المصغر إما لفرد أو لمجموعة؛
- لا يقوم الإقراض المصغر على ضمانات كبيرة كتلك التي يجب على المقترض تقديمها في القطاع الرسمي.

2. أهمية خدمة الإقراض المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتضح أهمية الإقراض المصغر من خلال النقاط التالية:⁴
- تخفيف الفقر والبطالة من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- رفع مستوى المعيشة عن طريق الدخول التي يتم الحصول عليها من بيع المنتجات أو الخدمات؛
- زيادة وترشيد استخدام المدخرات المحلية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة عن طريق عملية المناولة؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- المساهمة في توفير الخدمات وخدمات الإنتاج؛
- استخدام الخدمات المحلية لتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية منظمة؛
- تحقيق التنمية المكانية وزيادة القدرة على التوطن في المجتمعات الجديدة؛
- توفير التمويل لدفع عجلة التنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ذلك من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة نشطة في مجالات مختلفة أو توسيع المؤسسات القائمة؛
- توفير أساليب تمويل ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ Milford Bateman, "FROM PANACEA TO ANTI-DEVELOPMENT" INTERVENTION: THE RISE AND FALL OF MICROCREDIT Milford Bateman, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, New York, USA, 2018, P: 20.

² عدنان عوض الرشيد، التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية دار العلوم - القاهرة، المجلد 37، العدد 131، جامعة القاهرة، مصر، 2020، ص 263.

³ عثمان ولد الصافي، واقع التمويل الأصغر وأفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة طاهري محمد - بشار، الجزائر، 2020، ص 283.

⁴ ناجية صالح، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2019، ص 62-64.

3. معايير الإقراض الأصغر:

تتوقف جودة الإقراض المصغر على استيفائه للمعايير التالية:¹
 - **الاستمرارية:** تعني البحث عن إقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح عملاء التمويل الأصغر، تكون ذات توجه طويل المدى لإمدادهم بالخدمات المالية التي يحتاجونها، فالبرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل، كما أنها غالباً ما يصاحبها مشكلات في السداد حيث ينتهز العملاء فرصة الاقتراض فيقومون بإنفاق النقود دون أن يعيّنوا بطريقة سدادها؛

— **الحجم:** وفقاً للمعايير الدولية لا ينبغي أن يتجاوز عدد العاملين في مؤسسات الإقراض المصغر عدد المقترضين، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقومون بمتابعتهم في تسديد القرض أما الطاقم الإداري فلا بد أن يكون حجمه في أضيق نطاق، من أجل القدرة على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة معقولة؛

— **درجة التغلغل:** ترجع أهمية عنصر التغلغل في إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تقديم خدمات أكثر بتكاليف منخفضة، وتقدر بعض الدراسات أن مؤسسة الإقراض الأصغر يمكن أن تحقق ذلك عندما يصبح لديها أكثر من 1500 مقترض وهو ما يتحقق غالباً بعد عامين من تأسيسها؛

— **الاستقرار المالي:** يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال العوائد المحققة، وقطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة والإعانات وتمكينها من الدخول للأسواق المالية لتحقيق الاستقلالية.

ثانياً: التأمين المصغر

يعد التأمين المصغر من بين أهم الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر.

1. تعريف التأمين المصغر:

عرف التأمين المصغر على أنه:

— حماية ذوي الدخل المنخفض من المخاطر مقابل سداد أقساط منتظمة تتناسب مع احتمالية وتكلفة تلك المخاطر، مصمم خصيصاً للأشخاص من ذوي الدخل المحدود، يتم إدارته وفقاً لممارسات تأمينية مقبولة بشكل عام، تعني على نحو مهم أن المخاطرة المؤمن عليها بموجب وثيقة التأمين المصغر يتم إدارتها بناء على مبادئ التأمين كما يتم تمويلها بالأقساط؛²

— منتج مالي جديد خاص بمؤسسات التمويل الأصغر تهدف من خلاله لتنويع منتجاتها للاحتفاظ بعملائها والحد من مخاطر الإقراض، عن طريق تخصيص خدمات التأمين للعملاء من ذوي الدخل المنخفض الذين لا يمكنهم الوصول إلى خدمات التأمين التقليدية.³
 ما يمكن استنتاجه من التعاريف المقدمة للتأمين الأصغر:

— التأمين المصغر هو حماية العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المخاطر التي قد تحدث لهم من جراء الأنشطة التي يقومون بها؛

— قيام الفئات المستهدفة ضمن التأمين المصغر بسداد أقساط منتظمة تتناسب قيمتها مع المخاطر المؤمن عليها؛

— التأمين المصغر يقدم للأشخاص الذين يصعب عليهم الوصول إلى خدمات التأمين التقليدية؛

— التأمين المصغر يتم إدارته وفقاً للممارسات التأمينية التقليدية المتعارف عليها.

2. أهمية التأمين المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية التأمين المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

¹ عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، جامعة الدول العربية - القاهرة، مصر، 2009، ص 164.

² أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 71، العراق، 2015، ص 11.

³ MEL Saveur Paulin, Accès au microcrédit en Côte d'Ivoire: La problématique des Institutions de Microfinance à satisfaire les besoins des exclus bancaires, thèse de doctorat en Sociologie, Sociologie Economique de Développement, UNIVERSITE ALASSANE, République de Côte d'Ivoire, 2016, P: 41.

يؤدي التأمين المصغر دور البديل القابل للتطبيق لإدارة المخاطر التي قد يتعرض إليها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية التدفقات المالية للعملاء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأمين المصغر؛

توسيع وتنويع فرص توليد الإيرادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمة التأمين المصغر؛

يمكن للحكومات عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أن توجه بفعالية للدعم الاجتماعي عن طريق برامج التأمين المصغر؛

تساهم خدمة التأمين المصغر ببعث وإنعاش الادخار على المدى الطويل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

يجب على التأمين المصغر أن يساهم بشكل فعال في تنمية صناعة التأمين ودفع بعجلة نموه.¹

3. خصائص التأمين المصغر:

يحظى التأمين الأصغر بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من منتجات التمويل الأصغر الأخرى، من أهمها:²

خضوع التأمين المصغر لمبادئ التأمين التجاري بدفع أقساط من طرف حملة وثائق التأمين (أو من طرف الحكومة، وكالات التنمية والمتبرعين) مقابل تقييد شركة التأمين بالتعويض في حالة تحقق الخطر؛

إمكانية الوصول إلى التأمين المصغر من قبل شريحة واسعة من منخفضي الدخل والعملاء ومختلف شرائح المجتمع المعزولة بتوفير التغطية التأمينية المناسبة للعديد من المخاطر؛

تتميز الأقساط والتغطية التأمينية بالمحدودية حتى تبقى أسعار المنتجات معقولة وفي المتناول، فالإعانات الممنوحة من طرف الحكومة وكالات التنمية تسمح بالحفاظ على هذه الميزة؛

مرونة منتجات التأمين المصغر ومراعاتها لمتطلبات المجتمع بشكل فعال، تتناسب ومواقع الهشاشة لدى العملاء، فمثلا تكييف تحصيل الأقساط مع الدخل غير النظامي لحملة الوثائق؛

ضرورة تميز الهيكل التنظيمي للتأمين المصغر بالبساطة التامة من حيث تصميم المنتجات، شروط الاكتتاب، تحصيل الأقساط وتوضيح سياسة تسير البوليصات والتصريحات في حال وقوع الحادث.

4. أنواع التأمين المصغر:

تتعدد منتجات التأمين المصغر لتتلاءم مع طبيعة وظروف حياة العملاء، لذلك نجد أن أهم أنواع التأمين المصغر شيوعا هي:³

التأمين المصغر على الحياة: يعتبر من أسهل الخدمات التأمينية وأكثرها انتشارا بسبب سهولة تحديد سعرها وإمكانية ربطها بخدمات التمويل الأصغر الأخرى كالإقراض مثلا؛

التأمين المصغر الصحي: يغطي التأمين المصغر الصحي عادة مجموعة محدودة من العلاجات (المرتبطة مباشرة بالمرض كالدواء والإقامة بالمستشفيات) بهدف إبقاء الأقساط التأمينية منخفضة القيمة ليتمكن الفقراء من دفعها؛

التأمين المصغر على الممتلكات: القليل من مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم منتج التأمين على الممتلكات كالمنازل والموجودات لصالح العملاء، سبب ذلك إلى أن معظم العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعيشون في مساكن متواضعة وفي أماكن خطرة ولا يملكون مستندات

¹ محمد أمين مليزي، دور التأمين الأصغر في تنمية القطاع الزراعي -دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد دباغين -سطيف-، الجزائر، 2015، ص 14-16.

² نفس المرجع السابق، ص 10-11.

³ أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ملكية، إضافة إلى أن تكلفة تسوية الخسائر والمطالبات تجعل من التأمين عملاً غير مجد، خاصة في ظل صغر حجم الأموال المؤمن عليها وانخفاض قيمة الأقساط التأمينية التي يدفعها العملاء؛

التأمين المصغر الزراعي (تأمين المؤشرات): بالرغم من ارتفاع الطلب من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع الزراعي على التأمين الزراعي وأهميته في تغطية خسائر المزارعين الصغار وحماية ثروتهم الحيوانية، إلا أن معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديمه للمخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي، فهذا الأخير يعتمد على الطقس من جهة وصعوبة التقييم والرقابة على الاحتيال من جهة أخرى.

لكن من بين الحلول الواعدة للتغلب على المخاطر في التأمين المصغر الزراعي هو ما يعرف بتأمين المؤشرات الذي يحاول تغطية مخاطر الطقس التي يتعرض لها المزارعون، من أمثلة ذلك قيام بعض المؤسسات مثلاً بتوفير التأمين ضد مخاطر الفيضانات أو الجفاف في شكل بطاقة سارية المفعول لمدة معينة يتم شراؤها من قبل المزارعين، تمثل قسط تأميني ضد خطر الفيضانات أو الجفاف، يحق للمزارعين شراء أكثر من بطاقة لزيادة التغطية التأمينية وإن ارتفع منسوب المياه أو انخفضت نسبة الأمطار عن مستوى معين يمكن أن يطالب حاملو البطاقات بالحصول على تعويض، في هذه الحالة لن تحتاج مؤسسات التأمين إلى القيام بعمليات تقييم فردية للقيم والمخاطر المؤمن عليها، وفي حال المطالبة بالتعويضات لن تكون هناك حاجة إلى إجراء التعديلات أيضاً؛

منتجات التأمين الأصغر المركبة: نظراً للقدرات المادية المحدودة للعملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرتهم على فهم منتجات التأمين واتخاذ القرار بشأن الكيفية المثلى لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها، هناك منتجات تأمينية مركبة من حزمة من المنتجات التأمينية المختلفة كالتأمين على الحياة والصحة والممتلكات في وقت واحد، ميزتها تمكين العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على خدمات تأمينية أكثر وادخار تكاليف المعاملات، لكنها في المقابل لا تخلو من بعض السلبيات كالفوائد الشكلية التي يدفعها العميل مقابلها ولكنها لا تشكل أولوية قصوى بالنسبة إليه.

ما يمكن قوله بخصوص التأمين المصغر أنه فرصة هامة للعملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر فبقدر ما تحتاج هذه الفئات للتمويل هي بحاجة لحماية نفسها من المخاطر التي تنجر عن نشاطها خاصة وأنها تكاد تبدأ من العدم، لذلك يجب على مختلف مؤسسات التمويل الأصغر التطوير من منتجات التأمين المتاحة لديها وجعلها مناسبة أكثر وشاملة لاحتياجات الفئات المستهدفة.¹

ثالثاً: الادخار المصغر

من الضروري الوقوف على الادخار المصغر كأحد الخدمات المالية التي تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى تقديمها.

1. تعريف الادخار المصغر:

يعرف الادخار المصغر بأنه أحد الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر لذوي الدخل المنخفض وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يستطيعون تحمل الشروط التقليدية للادخار، بغرض زيادة دخلهم واستخدامه لاحقاً من قبل العملاء.²

2. خصائص الادخار المصغر:

للادخار المصغر العديد من الخصائص أهمها:³

تقديم مؤسسات التمويل الأصغر لمعدلات إيداع أعلى بقليل من القطاع المالي الرسمي ما يسمح بجذب المزيد من المدخرين؛

¹ أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 12-14.

² Ruth Mulungi, Milly Kwagala, **Accessibility Of Microfinance Savings Services And Its Effect On Business Growth Of Small Scale Enterprises In Uganda: A Case Of Pride Microfinance Branches And Their Small Scale Enterprise Clients In Kampala**, Journal of Management, Vol 03, No 05, India, 2015, P: 04.

³ Aslam Mia, **microfinance institutions as an alternative to the poor savers**, École de management, university de Sains, Malaysia, 2019, P: 02-03.

- يسمح الادخار المصغر بوصول العملاء إلى باقي خدمات التمويل الأصغر الأخرى؛
- تكلفة معاملات الادخار في مؤسسات التمويل الأصغر أرخص بكثير من القطاع المالي الرسمي؛
- وجود فرص الحصول على المزيد من القروض التي قد تحفز الفقراء للادخار في مؤسسات التمويل الأصغر بدلا من المؤسسات المالية الرسمية.

3. طرق الادخار الأصغر:

- توفر مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها العديد من طرق الادخار كالمدخرات الإجبارية، المدخرات الطوعية المحظورة، الحسابات الجارية وغيرها، هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:¹
- **الادخار الإجباري أو الإلزامي:** من أجل التأهل للحصول على قرض تطلب مؤسسات التمويل الأصغر من المقترضين إيداع وديعة بنسبة معينة من مبلغ القرض المطلوب، يتم إيداعها عند منح القرض أو حتى قبل ذلك ولا يمكن الوصول إليها إلا بعد السداد الكامل للقرض.
- يتميز الادخار الإجباري أو الإلزامي بأنه أحد الطرق المستخدمة للحصول على القرض؛ يسمح بتعزيز ملكية مؤسسة التمويل الأصغر من قبل أعضائه واختبار قدرة العميل على السداد لكن في نفس الوقت تقضي على أفقر العملاء؛ يمكن من إنشاء نظام للسداد والادخار؛ يسمح بتعبئة مصادر تمويل غير مكلفة لعدم وجود تكلفة تحصيل؛ يسمح بإنشاء ضمان سهل التنشيط؛ يسمح للعميل بتكوين احتياطي طويل الأجل يمكن استخدامه في نهاية البرنامج؛
- **الادخار الطوعي:** هو حساب مغلق يتم فيه دفع المدخرات لفترة محددة (من بضعة أسابيع إلى عدة سنوات)، يتم دفع أجرها وفقا لمدة الإيداع، يعد الأفضل لدى العملاء في الغالب كونه يتيح إمكانية تحويله إلى قروض؛

- **الحسابات الجارية:** إحدى طرق الادخار المصغر التي تتميز بالتحركات المتكررة للغاية لمبالغ صغيرة من الأموال ما يكلف مؤسسات التمويل الأصغر تكاليف إدارية كبيرة، فهي تعمل على فرض قيود لاستخدامها كتحديد عدد عمليات السحب شهريا، تحديد الحد الأدنى من الإيداعات والسحوبات، كما قد يتم تحميل هذه الحسابات غير المدفوعة على العملاء في ظل ظروف معينة.
- لذلك نجد الادخار المصغر فرصة أمام العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين قد تتوفر لديهم أموال إضافية خلال مختلف مراحل حياتهم يمكنهم استغلالها لدى مؤسسات التمويل الأصغر لخلق ملف لدى هذه المؤسسات يمكنهم من الاقتراض لاحقا في حال الحاجة أو الحصول على عوائد من الفوائد في حال ادخارها.

رابعا: تحويل الأموال (التحويلات المالية)

يعد تحويل الأموال أحد الخدمات المالية التي تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى تقديمها.

1. تعريف خدمة تحويل الأموال:

- يمكن تعريفها على أنها: عملية يتم بموجبها نقل الأموال بين العملاء من ذوي الدخل المنخفض أو بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا أو دوليا خلال فترة زمنية معينة بتكلفة مناسبة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لوحدها أو بشراكة هذه الأخيرة مع مؤسسات تحويل الأموال.

2. أهمية خدمة تحويل الأموال:

- تم جذب مؤسسات التمويل الأصغر إلى خدمة تحويل الأموال نظرا لما توفره لها من فرص لتحقيق أهدافها المالية بالإضافة إلى أهدافها الاجتماعية فهي:
- مصدرا إضافيا لزيادة دخل لمؤسسات التمويل الأصغر وفرصا لتخصيصه؛
- تمثل فرصا للاحتفاظ بولاء عملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو جذب عملاء الجدد؛

¹ Wassini ARRASSEN, LA MICROFINANCE: QUELLES LEÇONS TIRÉES DES EXPÉRIENCES DES PAYS EN DÉVELOPPEMENT?, THÈSE DE DOCTORAT EN SCIENCES ÉCONOMIQUES, ÉCOLE DOCTORALE de DAUPHINE (EDD), UNIVERSITÉ PARIS-DAUPHINE, France, 2013, P: 37-39.

- يمكن القيام بالتحويلات المالية والحكومية إلى العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين ينشطون في مناطق معزولة التي لا تقدمها المؤسسات الأخرى النشطة فيها؛¹
- يمكن أن تولد تحويلات الأموال إيرادات وتعزز المحصلة النهائية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- تقديم خدمة إضافية يطلبها العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً بتكلفة أقل من التكلفة التي يفرضها مقدمي الخدمة العاديين.²

الفرع الثاني: الخدمات غير المالية

تكون برامج التمويل الأصغر أكثر فائدة إذا تمكن عملائها من الوصول إلى الخدمات غير المالية فضلاً على الخدمات المالية ما يمكنهم من استخدام خدماتهم بشكل أكثر إنتاجية، علاوة على تشجيع العديد من مؤسسات التمويل الأصغر عملائها على تطوير خدمات اجتماعية واقتصادية تغطي مسائل ذات أهمية كالصحة، التغذية وتعليم الأطفال لتعزيز تمكينهم وزيادة دخلهم وتحفزهم على تبنيها لتنمية المهارات وبرامج دعم الأعمال المقدمة.

1. تعريف الخدمات غير المالية:

تعرف الخدمات غير المالية على أنها: برامج لتطوير العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة في التسويق وتطوير تكنولوجيا المنتجات والخدمات، بحيث تشمل هذه الخدمات التدريب على الأعمال التجارية والتثقيف الصحي والاجتماعات الجماعية.³

2. أنواع الخدمات غير المالية:

من أهم الخدمات غير المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، نذكر:⁴
— **الوساطة الاجتماعية:** تشمل تكوين المجموعات والتعليم المالي لإعداد العملاء للوصول إلى الخدمات المالية، تقديم الخدمات الاجتماعية مثل تنظيم الأسرة ومحو أمية الكبار وخدمات الرعاية الصحية الأساسية؛

— **خدمات تطوير الأعمال:** بموجب هذا النوع من الخدمة تساعد مؤسسات التمويل الأصغر العملاء ذوي الدخل المحدود وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطتهم وتقدم لهم الدعم المعنوي والمشورة، كما تشمل رصد وتعزيز الروابط السوقية لعمليات التمويل الأصغر، تنظيم المنتجين، إجراء دراسات استقصائية للسوق، تصميم أحدث المنتجات وتدريب المنتجين.. الخ.
عموماً نجد أن الخدمات غير المالية للتمويل الأصغر تساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إمداد أصحاب المؤسسات بالدعم المعنوي فهي تساعدهم على التعرف على السوق الذي ينشطون فيه، تقدم لهم التدريبات والدورات اللازمة لإتقان عملهم أو تسيير مؤسساتهم والتطوير من مهاراتها، كما تتيح لهم الفرصة لاستدامة مؤسساتهم وتمكينهم، تجنب تكاليف الحصول على الدورات والتعليم بالمقابل.

ما نستطيع قوله كخلاصة لهذا المطلب أن انعكاس التمويل الأصغر يظهر على عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة الخدمات التي يقدمها، والتي تتيح لها الفرصة للظهور لأرض الواقع والتطور بفضل هذه الخدمات، لذلك لا بد من التوسع فيها بشكل يمكنها من تغطية مختلف احتياجات العملاء بناءً على الإمكانيات المتواجدة لديهم.
كما يجب معرفة أن الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر هي حل مناسب لمختلف العقبات التي يعاني منها العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن بقاءها دون تطوير يفقدها مكانتها التي احتلتها عند ظهور التمويل الأصغر، ما يؤدي إلى ضرورة حرص وسعي

¹ Cheryl Frankiewicz, Craig Churchil, **MAKING MICROFINANCE WORK Managing Product Diversification**, International Labour Office -Geneva-, First published, Switzerland, 2011, P: 202.

² Consultative Group to Assist the Poor, **Making Money Transfers Work for Microfinance Institutions A Technical Guide to Developing and Delivering Money Transfers**, Washington, USA, 2008, P: 21.

³ Lubna Mohammad THAHER and others, **The Effect of Microfinance Services on Women Entrepreneurship: A Case Study in Jordan**, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol 08, No 05, Korea, 2021, P: 809.

⁴ Nayan Barua and others, **Microfinance Commerce**, Krishna Kanta Handiqui State Open University-Guwahati-, First Edition, India, 2019, P: 42.

مؤسسات التمويل الأصغر نحو تطوير خدماتها أكثر إدراج طرق جديدة للاقتراض، البحث في سبل حصول العملاء ذوي الدخل المحدود وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل أنشطتهم دون اللجوء للاقتراض، التعريف أكثر بالخدمات المالية وغير المالية الأخرى وإدراجها بشكل لازم ضمن الخدمات المقدمة، إتاحة الفرصة لمختلف العملاء للتعلم المالي من خلال الدورات التدريبية المجانية، إضافة الطابع الرقمي على مختلف الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لتقليل التكاليف، عقد شراكات مع مؤسسات أخرى يحتاجها العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بأنشطتهم وشراكات مع مؤسسات تقدم الخدمات الصحية الأساسية لمستخدمي خدمات التمويل الأصغر، خلق خدمات مالية وغير مالية رقمية تسهل مواكبة التطور الرقمي وتدريب العملاء عليها.

المطلب الثالث: أنواع مؤسسات التمويل الأصغر آلية عملها

يمكن لنا التعرف على أنواع مؤسسات التمويل الأصغر وآلية عملها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أنواع مؤسسات التمويل الأصغر

يتم تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر في العادة طبقا لمعيار الرسمية إلى ثلاث أنواع هي مؤسسات رسمية، مؤسسات شبه رسمية، ومؤسسات غير رسمية، إلا أن الاختلاف الأساسي بين الأنواع الثلاثة هو جهة الإشراف عليها، فالمؤسسات الرسمية يتم تنظيم لوائحها من قبل الجهات الرسمية في البلد، المؤسسات شبه الرسمية يتم الترخيص لها من قبل الحكومات ويشرف عليها مجالس الإدارات، أما المؤسسات غير الرسمية فإنه لا يعترف بها من قبل الهيئات الحكومية ويتم الإشراف عليها فقط من قبل الأعضاء، كما أن هناك من يصنف مؤسسات التمويل الأصغر تبعا لمعيار تلقي الودائع إلى مؤسسات متلقية للودائع ومؤسسات غير متلقية للودائع.

أولا: أنواع مؤسسات التمويل الأصغر تبعا لمعيار الرسمية:

حسب هذا المعيار تصنف مؤسسات التمويل الأصغر إلى:¹

1. المؤسسات الرسمية: تتميز المؤسسات الرسمية بإمكانية تمويل محفظة القروض الخاصة بها من حقوق الملكية التجارية أو القروض أو الودائع؛ ومراعاتها للمتطلبات البنكية التنظيمية مثل التكوين الجيد للموظفين وحدثة أنظمتها التسييرية وبالتالي قدرتها على تقديم منتجات متعددة. من أمثلة المؤسسات الرسمية نجد البنوك، وكالات التنمية، التعاونيات المالية المملوكة للدولة، اتحادات الائتمان المنظمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي؛

2. المؤسسات غير الرسمية: تنقسم المؤسسات غير الرسمية بحد ذاتها إلى نوعين هما:

— المجموعات الأهلية مثل جمعيات الادخار والإقراض بالتداول التي يتم تنظيمها والإشراف عليها من قبل أعضاء المجموعة المتضامنين والملزمين بدفع أقساط لفترات زمنية منظمة يستفيد منها كل مرة عضو من المجموعة سواء بالقرعة أو بالضرورة الملحة للتمويل؛

— المجموعات ذاتية المساعدة وبنوك القرية وجمعيات الخدمات المالية التي تعتبر مؤسسات غير رسمية تدعمها مؤسسات خارجية بالتمويل مع وجود إرشادات حول كيفية تسييرها؛

3. المؤسسات شبه الرسمية: تتمتع المؤسسات شبه الرسمية بالعديد من المزايا كوجود حرية أكبر للابتكار والتركيز على العمل مقارنة بالمؤسسات الرسمية التي تركز على الربحية بشكل أكبر، ما يفسر أن أغلب الابتكارات المرتبطة بالتمويل الأصغر تعود للمؤسسات شبه الرسمية، كما تعد المنظمات الائتمانية غير الحكومية أكثر الأشكال شيوعا للمؤسسات شبه الرسمية لتركيزها على تقديم خدمات التمويل الأصغر إلى أشد العملاء تضررا، بالإضافة إلى التعاونيات، المنظمات غير الحكومية، بنوك الادخار غير المنظمة، اتحادات الائتمان غير المنظمة.

ثانيا: أنواع مؤسسات التمويل الأصغر تبعا لمعيار تلقي الودائع

حسب هذا المعيار يقسم الباحثون مؤسسات التمويل الأصغر إلى نوعين أساسيين هما:

¹ محمد ياسين موساوي، دو التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، 2013، ص 67.

1. المؤسسات المالية المتلقية للودائع:

تشمل المؤسسات التالية:¹

أ. **البنوك:** تقوم البنوك بمختلف أنواعها بتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال ما يعرف بنموذج تخفيض الحجم، فيتم من خلاله تخفيض مبالغ التمويل إلى غاية إمكانية الحصول عليه، هذا وقد خلصت الدراسة التي قامت بها المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء (CGAP) إلى أن البنوك تقوم بالدخول إلى سوق التمويل الأصغر من خلال طرق مباشرة وطرق غير مباشرة يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

ـ **الطرق المباشرة:** ممارسة التمويل الأصغر من خلال وحدة داخلية متخصصة تقوم البنوك بإنشائها، أو من خلال تأسيس البنوك لكيان قانوني منفصل وإدارة مستقلة متخصصة لمزاولة أنشطة التمويل الأصغر؛

ـ **الطرق غير المباشرة:** من خلال التعاقد مع مؤسسات التمويل الأصغر لتنفيذ عمليات التجزئة والعمل لحسابه مقابل جزء من الفائدة أو بمقابل رسم يتم الاتفاق عليه؛ إقراض مؤسسات التمويل الأصغر القائمة لتمويل أنشطتها؛ السماح لإحدى مؤسسة التمويل الأصغر باستخدام أنظمة البنك والبنية التحتية بمقابل رسوم أو إيجار؛

ب. **بنوك التمويل الأصغر:** هي مؤسسات مالية متخصصة في تقديم التمويل الأصغر، تسعى للوصول إلى الفئات المستفيدة من خلال الانتشار المدروس، فهي تعمل على تلقي الودائع وتقديم خدمة الادخار إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية من حيث أن متطلبات تأسيسها بسيطة، فرأس المال التي تحتاجه يكون مناسباً وبسيطاً مقارنة بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع لتأسيس البنوك التجارية وذلك طبعاً حسب ظروف كل دولة، كما أن الخدمات التي تقدمها بنوك التمويل الأصغر تكون بمبالغ صغيرة، فنشاطها يستهدف تحقيق أهداف التمويل الأصغر واستهداف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها محظورة من ممارسة العديد من الأنشطة البنكية لضمان عدم انحرافها عن أهدافها فعلى سبيل المثال لا يسمح لبنوك التمويل الأصغر إصدار الاعتمادات المستندية؛

ت. **بنوك التوفير البريدي:** في العديد من البلدان يتم الاستفادة من البنية الأساسية البريدية لديها لتقديم الخدمات المالية، كما أنها لا تقد في المعتاد قروضا فخدماتها تقتصر على المدخرات والمدفوعات التحويلات، لصغر حجم حساباتها وأحجام المعاملات فيها.²

2. المؤسسات غير المتلقية للودائع:

تشمل المؤسسات التالية:³

أ. **مؤسسات التمويل الأصغر الممولة من قبل المؤسسات غير الحكومية:** تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات التمويل الأصغر في شكل هبات ومنح يقدمها المانحين المحليين أو الدوليين أو الحكومات، وانتشرت هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة بشكل كبير لقدرتها على مساعدة الفئات المستهدفة، وهي في العادة لا تأخذ ودائع من الجمهور، وفي حالة ما إذا أخذها يعتبر نوعاً من الادخار الإجباري كالتأمين ومساعدة المقترض في سداد الأقساط الأخيرة وتنمية الوعي الادخاري لدى الفئة المستفيدة، فهذه المدخرات لا تمثل مصدراً للأموال بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية؛

ب. **مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة غير البنكية:** هي مؤسسات تسعى لتحقيق الربح دون تلقي الودائع من الجمهور، تعتمد على رأسمالها بمشاركة القطاع الخاص ودعم الجهات الرسمية والجهات المانحة، كما أنها قد تلجأ في حالات معينة إلى الاقتراض من البنوك أو جهات أخرى؛

ت. **مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على العضوية:** تعمل هذه المؤسسات على أخذ اشتراكات من أعضائها ومن ثم تقديم تمويلات صغيرة لأعضائها لتحسين أعمالهم أو لمواجهة الطوارئ عند حدوثها، لا تخضع للإشراف لصغر حجمها ولقيامها على الاتفاق بين أعضائها، لا تأخذ الأموال من غير الأعضاء كما أنها لا تقدم التمويل لغير الأعضاء.

¹ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه، صندوق النقد العربي - أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 11-12.

² نفس المرجع السابق، ص 12-13.

³ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

الفرع الثاني: آلية عمل مؤسسات التمويل الأصغر

للبحث في آلية عمل مؤسسات التمويل الأصغر لابد من التعرف أولاً على مختلف مصادر التمويل التي تلجأ إليها هذه المؤسسات بغرض تمويل نشاطها وتحقيق الاستدامة، وكذلك من هي أهم الجهات التي تقوم بدور مؤسسات التمويل الأصغر وما هي أهم المنهجيات التي يتم إتباعها من قبل الجهات المانحة لمنح التمويل لما يعرف بعملاء التمويل الأصغر.

أولاً: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر

تعتبر الجهات المقدمة للتمويل الداعم الأساسي لتطوير نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، فأغلب المؤسسات الرائدة حالياً اعتمدت عند انطلاقها على الدعم المالي والتقني المقدم من قبل مصادر التمويل، كونها تساعد مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على تطوير وسائل عملها والاستعانة بالتكنولوجيا ودعمها في حال تعرضها لعجز مالي عن طريق منحها قروض بأسعار فائدة مدعمة أو ضمانها أمام المؤسسات المالية للحصول على قروض لتمويل نشاطها. أهم الجهات المقدمة للتمويل لمؤسسات التمويل الأصغر هي:¹

1. **الجهات المقدمة للتمويل المحلية:** عبارة عن صناديق تمويلية أسستها حكومات بعض الدول وخاصة الدول التجارية بغرض دعم التنمية وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر؛
2. **الجهات المقدمة للتمويل المتعددة الأطراف:** مؤسسات تعود لمجموعة من الدول، قد تكون بنوك التنمية (بنك التنمية الآسيوية، البنك الإفريقي للتنمية.... الخ) أو هيئات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة؛

3. **المنظمات الخاصة:** ناتجة عن اتحاد مجموعة من المؤسسات الخاصة، تسعى لتطوير دورها في مجال التمويل الأصغر بما يتناسب ونشاط المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

كما يمكن تصنيف مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بناءً على الشكل القانوني:

1. **رأس مؤسسات التمويل الأصغر:** يتكون من أسهم وسندات ملكية يحملها المستثمرين، كما أن مصادر أموال المؤسسة قد تكون داخلية أو خارجية؛
 2. **الجمعيات:** يتميز هذا المصدر بانعدام رأس المال وسندات الملكية، أغلب أموالها من مصادر خارجية كالهبات والدعم المقدم من قبل الحكومات أو الجهات الخارجية كالقروض البنكية، تتميز بانعدام العلاقة بين الممول والمسير؛
 3. **التعاضديات:** يتكون رأس مالها من قسمين قسم اجتماعي يملكه الأعضاء يمثل بمبالغ صغيرة، والقسم الأكبر يتمثل في تلك الودائع التي تم جمعها من الأعضاء والعملاء، كما توجد مصادر تمويلية من الخارج تتجسد في قروض بنكية ومساعدات من الجهات المانحة.
- هذا ولأن مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر متعددة يتوجب عند اختيار مصدر التمويل الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

— ضرورة التنسيق بين الشكل القانوني لمؤسسة التمويل الأصغر ومصادر التمويل المتاحة؛

— تحديد نوع التمويل الذي يلاءم مؤسسات التمويل الأصغر سواء من خلال إمكانية فتح رأس المال، الاقتراض من البنوك التجارية، تطوير عمليات الادخار أو اللجوء للإعانات والهبات، حيث أن مصدر التمويل له تأثير كبير على سياسة مؤسسة التمويل الأصغر المتبعة وتوجهها الاجتماعي أو الربحي واستدامتها.

ثانياً: سياسات الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر

- تقوم سياسات الجهات المانحة للتمويل الأصغر على مجموعة من العناصر من أهمها:²
1. **وضوح وترابط الإستراتيجية:** أي اتسام رؤية مؤسسة التمويل الأصغر ومعايير الممارسات والسياسات السليمة المتعارف عليها بالترابط للتأثير على نوعية التنفيذ والنتائج المحصلة؛
 2. **قدرات جهاز الموظفين التقنية:** هناك صلة مباشرة بين خبرة موظفي التمويل الأصغر وجودة ونوعية العمليات المقدمة؛

¹ صبرينة مخان، مرجع سبق ذكره، ص 53-55.

² سلومة موسى يحيى بشار، مرجع سبق ذكره، ص 107-115.

3. **المساءلة عن النتائج المحققة:** فشفافية أداء برامج التمويل الأصغر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لفعالية المعونات، فالكثير من الجهات المانحة تعرف حجم الأموال التي استثمرتها في هذا المجال لكنها لا تتمتع بمعارف كافية عن أداء عملياتها، لذلك فهي تحتاج لمعلومات دقيقة لاتخاذ قرارات سليمة بشأن مدة وكيفية استمرار البرامج؛

4. **الأدوات الملزمة:** قدرة الجهات المانحة على استخدام أدوات متنوعة والطرق الجديدة تساعد على تقديم المساعدة كالبحت في استراتيجيات تخفيض أعداد العملاء المحتاجين وتوسيع نطاق الخدمات المتاحة لهم.

كما يمكن تحديد أهمية سياسات الجهات المانحة للتمويل الأصغر من خلال ما يلي:
ضمان نوعية وجودة الممارسات السليمة في جميع مراحل دورة حياة مؤسسات التمويل الأصغر؛

— تعيين أخصائي تمويل الأصغر لتنمية القطاع ومراقبة أدائه وإجراء مراجعات دورية له؛
— توفير التدريب وإقامة مراكز تقنية قوية لتكوين جهاز العاملين في مجال التمويل الأصغر، علاوة على إقامة شبكات لتبادل المعلومات بغرض تمكينهم من تبادل المعارف والمعلومات الدقيقة داخل المؤسسات المعنية، والاستفادة من التجارب السابقة؛

— البحث في اثر فعالية المعونات على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر؛
— مراعاة السياسات والممارسات السليمة فيما يتعلق بالتعثر السوقي للخدمات المقدمة وإجراء تقييمات مسبقة صارمة وشفافة لتقديمها وتحصيلها؛

— اختيار الجهات الشريكة المتمرسمة بما في ذلك المؤسسات المالية المحلية التي تحظى بثقة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية المتخصصة التي لها فهمها ونظرة واضحة وعميقة للسياق المحلي؛

— اعتماد نهج طويل الأمد لنشاط التمويل الأصغر للوصول إلى الاستدامة؛
— مساعدة الجهات الشريكة على إعداد سياسات الاستجابة للكوارث الطبيعية وأنظمة الإنذار المبكر؛

— تشجيع تقديم الخدمات المتنوعة لمساعدة العملاء من ذوي الدخل المنخفض وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حماية أنفسهم من الأزمات مثل المرض الفجائي أو الموت أو فقدان العمل.¹

ثالثاً: منهجيات مؤسسات التمويل الأصغر

سعت مؤسسات التمويل الأصغر إلى تطوير منهجيات للإقراض توائم بين البيئة المحلية والمبادئ التي تقوم عليها مؤسسات التمويل الأصغر، أهم هذه المناهج هي منهج التمويل الفردي ومنهج التمويل الجماعي.

هذا واختيار مؤسسة التمويل الأصغر بين هذين المنهجين لا بد عليها مراعاة ظروف البيئة العاملة فيها والتلاؤم معها بدلاً من إتباع قواعد ثابتة، كما يتطلب منها تبني المنهج الذي يلاءم ظروف السوق النشطة فيه وقدراته.

كما يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الجمع بين المنهجين الفردي والجماعي، ولكن مع الأخذ في الاعتبار سلبيات كل منهج وإيجابياته.²

1. **منهج الإقراض الفردي:**

يمكن لنا التطرق لهذا المنهج من خلال ما يلي:

أ. **تعريف منهج الإقراض الفردي:** يعرف على أنه نموذج إقراض ائتماني بشروط مرنة يعمل على تقديم القروض وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مثل تنمية المهارات والتعليم وخدمات

¹ سلومة موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 116-121
² ريمة برارمة، سلمى مهدي، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - تجربة السودان، المغرب، بنغلاديش والجزائر-، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، 2020، ص 63.

التوعية الأخرى مباشرة إلى المقترض، دون تشكيل المجموعات أو توليد ضغوط الأقران لضمان السداد، يقدم للعملاء ذوي المهن الحرة.¹

ب. مميزات منهج الإقراض الفردي:

يتميز منهج الإقراض الفردي بما يلي:²

استخدام منهج الإقراض الفردي للأساليب التقليدية للعمل البنكي غير أن الفرق الأساسي بينهما هو قبول الضمانات غير التقليدية التي تسمى باسم الضمانات البديلة كدراجة أو طاوله مثلاً؛

يلعب مسئول الإقراض دوراً رئيسياً في الإقراض الفردي عن طريق زيارة العملاء لمنازلهم وأماكن عملهم لجمع المعلومات الحساسة عنهم التي تعتبر أساس الموافقة على القرض، من أجل تقييم القدرة الائتمانية لهم وتجاوز عقبة النقص في الضمانات، ليتم بعد ذلك اعتماد برنامج الإقراض عن طريق الجمع بين عنصرين أساسيين هما الالتزام بتنفيذ العقد والحوافز الإيجابية مثل الاستفادة من قروض أكبر وبشروط أفضل مع مرور الزمن، وتقديم أسعار فائدة مخفضة مع إمكانية استعادة العملاء الذين لم يسبق لهم التأخر أو الامتناع عن السداد من فرص أخرى، ومنحهم فرص الحصول على التدريب في إدارة الأعمال والتدريب المهني؛³

الإقراض الفردي مخصص في المقام الأول لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدين في المناطق الحضرية، كما قد يمنح أيضاً للعملاء من صغار المزارعين في المناطق الريفية، ويفترض هذا المنهج أن العملاء لديهم أصول يمكن إيداعها كضمان (مدخرات إلزامية) أو أن هناك أشخاص قد يعملون كضامنين للمقترض؛

عملاء التمويل الأصغر ضمن منهج الإقراض الفردي هم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي الذين يحتاجون إلى قرض نقدي أو إقراض للاستثمار، تتم متابعتهم من قبل مسئول القرض الذي يدير محفظة عملاء تتراوح بين 60 و 140 عميل، كما يتم تعيين وكيل محلي من نفس المجتمع لتقليل عدم تناسق المعلومات حول ملاءتهم الفعلية، ويخضع طلب الاقتراض لدراسة متأنية من جانب الوكيل الذي يستند على وجه الخصوص إلى تحليل التوقعات المالية التفصيلية، علاوة على ذلك يخضع مبلغ ومدة الإقراض للتفاوض بين مسئول القرض والعميل.

من أمثلة المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الأصغر التي تعتمد منهج الإقراض الفردي مؤسسة "أكسيون" التي تعمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا وآسيا وتعمل على منح قروض مصغرة قصيرة الأجل تبلغ ما بين 100 و 500 دولار بسعر فائدة يعكس تكلفة الإقراض، ولا ينظر المسئولون عن القروض إلى الإمكانات المالية للمقترض فحسب وإنما ينظرون أيضاً في شهادة العملاء والجيران بشأنه، ويشجع السداد تقديم الحوافز مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة.⁴

2. منهج الإقراض الجماعي:

يمكن التطرق لهذا المنهج من خلال ما يلي:

¹ Fiyori Afeworki Negash, **The Relationship between Saving and Micro Credit Program and Small Businesses in Eritrea: Evidence from Central Zone**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Division of Modern Economics and Management, Graduate School of Economics and Business, HOKKAIDO UNIVERSITY, Japon, 2021, P: 14.

² BANGOURA LANSANA, **Microfinance as an Approach to Development in Low Income Countries**, **Bangladesh Development Studies**, Bangladesh Institute of Development Studies (BIDS), Vol XXXV, No 04, Bangladesh, 2012, P: 98.

³ محمد اليامين موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ فاطمة الزهراء خبازي، **التمويل المتناهي الصغر ودوره في التشغيل "دراسة حالة الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية، المنعقد يومي 09-10 ديسمبر 2018، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، ص 550.

أ. تعريف منهج الإقراض الجماعي:

يعرف منهج الإقراض الجماعي على أنه: آلية مراقبة ذاتية تسمح للأفراد بالوصول لخدمات التمويل الأصغر عن طريق تأمين الضمانات من المدخرات الجماعية أو ضمان القرض باستخدام تعهد السداد الجماعي.¹

أو هو تكوين يقوم على تنظيم مجموعة قد تكون مكونة من بعض أفراد مهنة أو جوار سكن أو عمل تتقدم باسمها لمؤسسات التمويل الأصغر لطلب قرض يتم تخصيصه بين أفرادها، بشرط تحمل المجموعة كلها مسؤولية تسديد القرض، سواء من خلال ما يعرف بالمسؤولية التضامنية بمعنى تحمل جميع الأعضاء مسؤولية تقصير أحد الأعضاء الآخرين، أو من خلال المسؤولية المحدودة بالتزام كل عضو بإيداع جزء من القرض الذي حصل عليه في صندوق لضمان سداد القروض المؤسسة التمويل الأصغر وإذا سدد جميع الأعضاء ما عليهم أعيدت المبالغ إليهم.²

ب. مميزات وعيوب منهج الإقراض الجماعي:

يتميز الإقراض الجماعي بـ:

اشترك مجموعة في عملية الاقتراض ما يسمح بتقليل التكاليف والمخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر؛

إتاحة فرصة الحصول على الخدمات أكثر خاصة لأولئك الذين يصعب الوصول عليهم بسبب التكلفة الباهظة كسكان المناطق الريفية النائية ومن لديهم قدرة ديون منخفضة وأولئك الذين ليس لديهم ضمانات أو سجل ائتماني؛

حل مشكلة نقص الضمانات لدى العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

يحصل أفراد المجموعة كما في الإقراض الفردي على قروض مبدئية صغيرة الحجم مدتها تتراوح بين شهر واحد وسنة كاملة تصرف بشكل تدريجي حيث يستطيع العميل الاستفادة من قروض أكبر حجماً بعد تسديد المبالغ السابقة، ما يعطي حافزاً لإعادة الدفع ويسمح للمؤسسات ببناء تاريخ ائتماني لكل مجموعة ولكل عميل.

يتم تصنيف الإقراض الجماعي إلى صنفين بحسب عدد أفراد المجموعة، فإذا كان عدد أعضاء المجموعة يتراوح ما بين 03 و05 أشخاص سمي قرض المجموعة، أما إذا كان عدد أعضاء المجموعة حوالي 20 فرد سمي بقرض المجموعة المتضامنة وهو موجه للأفراد الأشد فقراً، يعود أصل تسميته لعدم توفر الضمانات المادية للأفراد والتي عوضت بضمان أفراد المجموعة لبعضهم البعض في حالة تخلف أحدهم عن الدفع، كما تعتمد القروض اللاحقة الأكبر حجماً على الوفاء في الموعد المحدد لكل أعضاء المجموعة.

إلا أنه يعاب على الإقراض الجماعي:

ارتفاع تكاليف المعاملات للعملاء بسبب قضاء الوقت في اجتماعات المجموعة (بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية أو المسؤوليات المنزلية)؛

عرض منتجات وخدمات محدودة نسبياً والافتقار للخصوصية؛

تأثر أعضاء المجموعة بنفس المخاطر التي قد تحدث لأحد الأعضاء؛

إمكانية تحمل تكاليف عالية نتيجة التدريب والتعليم الجماعي لأعضاء المجموعة.³

يكمن الفرق بين الإقراض الجماعي والإقراض الفردي في أن الإقراض الجماعي يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بالوصول إلى عدد أكبر من العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يملكون الأشكال التقليدية من الضمانات ويوفر الوقت والأموال لهم، إلا أن في

¹ Vange Mariet Ocasio, **ESSAYS ON THE ROLE OF MICROFINANCE INSTITUTIONS IN FINANCIAL DEEPENING, ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements For the Degree of Doctor of Philosophy, Department of Economics, Colorado State University, Fort Collins, Colorado, 2012, P: 04.

² ناجية صالح، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ Joana Ledgerwood and Others, **The New Microfinance Handbook: A Financial Market System Perspective**, The World Bank, Washington, USA, 2013, P; 214-215.

حالة تم تطبيقه في البيئة غير الملائمة قد يؤدي إلى خلق مشاكل في إدارة العلاقات بين أعضاء المجموعة ما ينعكس على سلوك سداد العملاء.

3. منهج الإقراض المتكامل: طورت بعض مؤسسات التمويل الأصغر منهج الإقراض الفردي والجماعي معا كأن تعطي قروضا فردية إلى أفضل عملائها، كون أن القروض الفردية أكثر مرونة وملائمة للعملاء الذين يحتاجون مبالغ أكبر عند نمو أعمالهم، علاوة على عدم الحاجة إلى ضمانات المجموعة إذا كان الماضي الائتماني للفرد جيدا.¹

فنموذج الإقراض المتكامل هو نموذج يقوم على الجمع والمزج بين منهج الإقراض الفردي ومنهج الإقراض الجماعي أول من طبقه مجموعة من بنوك أمريكا اللاتينية.²

رابعا: عملاء التمويل الأصغر

يمكن لنا التعرف على عملاء التمويل الأصغر من خلال التطرق إلى:

1. تعريف عملاء التمويل الأصغر:

يمكن تعريف عملاء التمويل الأصغر على أنهم: الفقراء الناشطين اقتصاديا أو الأفراد من ذوي الدخل المتدنية أو أولئك الذين يعملون في وظائف متدنية الأجر أو يمتلكون موجودات منتجة ويعملون لحسابهم الخاص ويديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم وغير قادرين على دخول النظام المالي الرسمي لأنهم لا يملكون الضمانات الكافية.

هذا ونجد أن عملاء التمويل الأصغر من جميع قطاعات المجتمع من الريف والحضر (صغار المنتجين، حرفيين، مهنيين، خرجي الجامعات والمعاهد، ربات الأسر، صغار المزارعين، طلاب، معاشيين، موظفين، عمال ومحدودي الدخل) الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم فيتيح لهم فرصا اقتصادية ومهارات أعمال لإنشاء مؤسسات خاصة بهم، غير أنه لا يجب أن يستخدم التمويل الممنوح لهم لأغراض الاستهلاك بل لأغراض الإنتاج لهذا السبب يعتبر أفقر العملاء أو المحرومين خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر.

هذا ويقصد بالعميل الأمثل لمؤسسات التمويل الأصغر ذلك الشخص الذي تسنح له فرصة اقتصادية ولا ينقصه عن استغلالها سوى مبلغ صغير من المال فهو لديه مقدرة واضحة على تنفيذ أفكاره بجدية.³

2. خصائص عملاء التمويل الأصغر:

لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر جملة من الخصائص التي تميزهم عن غيرهم من العملاء الآخرين هي:

- أ. **الخصائص الاقتصادية:** يجب أن يشمل تحليل العملاء فيها على الجوانب أو الاعتبارات التالية:
 - القطاع الذي ينتمي إليه نشاط العميل فقد يختلف ما بين نشاط زراعي أو صناعي أو خدمي؛
 - تتسم التجربة العملية في الأنشطة المبتدئة للتمويل بدرجة عالية من المخاطر حيث يعتبر القطاع الذي ينتمي إليه النشاط وخبرة النشاط عنصرين هاميين في تصميم برامج وخدمات التمويل الأصغر؛
- ب. **الخصائص الديمغرافية:** تشمل الخصائص الديمغرافية لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر ما يلي:

— **العمر:** تضع مؤسسات التمويل الأصغر قيد العمر ضمن شروط منح التمويل وفقا للاعتبارات التي يحددها قانون العمل في المجتمع؛

— **المواطنة:** تفاديا لمشكلة تمويل النازحين واللاجئين وأفراد المجتمع الذين ليس لديهم مقر إقامة دائمة؛

— **الجنس:** قد يختلف تركيز مؤسسات التمويل الأصغر على النساء أو الرجال؛

— **التعليم:** أمية العملاء المستهدفين من الأمور التي تؤثر في إجراءات منح التمويل لذلك لا بد من التعليم؛

¹ محمد اليامين موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

² ريمة برارمة، سلمى مهادي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ كاميلية سايفي، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقارنة التمويل الأصغر في الجزائر، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع-قسنطينة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2021، ص 105.

ت. الخصائص المتعلقة بحجم النشاط: أهم خصائص العملاء من حيث حجم النشاط هي: الأنشطة المصغرة: تتسم بأنها تدور في محيط الأسرة وبالتالي فإن الإيرادات والمصروفات تكون ضمن ميزانية الأسرة، يذهب العائد منها إلى الاستهلاك الأسري ويخصص منه جزء للاستثمار أو إعادة الاستثمار بغرض تحقيق النمو والاستمرارية، كما قد تتسم هذه الأنشطة بالتكرار وتغيير نوع النشاط مرات عديدة خلال العام؛

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشطة الأعمال التي تخصص في نشاط واحد فقط وميزانياتها منفصلة من ميزانية الأسرة تهدف لزيادة الأرباح لكي يعاد استثمارها؛¹

ث. خصائص أخرى: قد يتمتع عملاء التمويل الأصغر بالخصائص التالية:²

عدم معرفة عملاء التمويل الأصغر المخططات والمنتجات المتوفرة في البنوك لهم؛

صعوبة وصول عملاء التمويل الأصغر إلى التمويل لمزاولة أنشطتهم؛

يجد عملاء التمويل الأصغر صعوبة في توفير الضمان الإضافي، الهامش، الميزانية العمومية،

حسابات الأرباح والخسائر في البنوك؛

لا يستطيع عملاء التمويل الأصغر تحمل معدلات فائدة أعلى ورسوم مختلفة تفرضها البنوك،

كما أن معظمهم لا يمتلكون حسابات بنكية لدى البنوك.

المطلب الرابع: معايير تقييم عمل مؤسسات التمويل الأصغر وإدارتها للمخاطر.

لا بد من تقييم عمل مؤسسات التمويل الأصغر بصفة دورية لتعرف على مختلف جوانب القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل معالجتها أو الحد منها، وفي نفس الوقت التعرف على المخاطر التي يمكن أن تعترض سير نشاط هذه المؤسسات وإيجاد الوسائل والآليات المناسبة للتصدي لها وإدارتها.

الفرع الأول: معايير تقييم عمل مؤسسات التمويل الأصغر

تعتبر مؤسسات التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تساهم في توفير الاحتياجات الأساسية للاقتصاد والمجتمع، محاربة الفقر و البطالة من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخلق فرص العمل، تحقيق القيمة المضافة، المساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، زيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع بتسهيل الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية خاصة لصغار المدخرين، المساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية وزيادة الوعي البنكي لأفراد المجتمع، لكن استمرار مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق النتائج الايجابية يستلزم تقييم ما يسمونه خبراء التمويل الأصغر بالمثلث الحرج للتمويل الأصغر الذي يشمل الوصول إلى الفقراء، الاستدامة المالية والأثر على الرفاهية.

تفسير ذلك أكثر يكون من خلال ما يلي:³

أولاً: الوصول إلى الفقراء

ازداد الاهتمام بمؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها أداة هامة لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية فهي تسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئونها والتي تدر دخلاً عليهم، فمؤسسات التمويل الأصغر أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية وغير المالية لذوي الدخل الضعيف والمستبعدين من الأنظمة الرسمية وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، كما يساهم أيضاً على حماية الأسر من ذوي الدخل المحدود من مختلف الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، التخفيف من حدة تقلبات الدخل، الحفاظ

¹ حامد عبد الله إبراهيم عبود، دور العوامل البيئية في رفع كفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر دراسة تطبيقية بولاية شرق دار فور في الفترة من (2012-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة النيلين-الخرطوم، السودان، 2019، ص 76-78.

² O.C. Rana, Hem Raj, MICROFINANCE, Himalaya Publishing house, First Edition, India, 2016, P 07.

³ هشام بن عزة، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجاً دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2018، ص 33-34.

على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة، وتخفيف وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث؛

ثانياً: الاستدامة المالية

تعني قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على توفير التغطية الشاملة للمصاريف دون الاعتماد على الهبات والدعم، فمن وجهة نظر هذه المؤسسات تعتبر الاستدامة ضرورة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث في حالة استمرار اعتمادها على التمويل المحدود للمتبرعين ستحد من قدرتها على الوصول للعملاء بشكل موسع، فالاستدامة المالية ليست نهاية بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسات التمويل الأصغر من إيصال خدماتها بشكل واسع وكبير لتحسين الوضع المعيشي للعملاء؛

ثالثاً: الأثر على الرفاهية

إن انعكاس التمويل الأصغر على تحسين أوضاع العملاء يكون من خلال زيادة الدخل وتكوين الموجودات لاستثمارها في تعزيز رفاهية الأسرة، كما يمكن تقييم مؤسسات التمويل الأصغر من خلال أثرها التنموي الاجتماعي والاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع والاقتصاد، من خلال جملة الخدمات التي تقدمها سواء كانت تقدم بهدف اجتماعي إنساني أو كانت هدفها تأسيس نشاطات مدرة للدخل (هدف اقتصادي).

هذا ويكون انعكاس أثر الرفاهية من خلال تقديم الخدمات كما يلي:¹

1. بالنسبة للمنتجات والخدمات غير الإنتاجية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني: حيث لا يتم استخدام خدمات مؤسسات التمويل الأصغر لإقامة أنشطة مدرة للدخل بل يتم استخدامها لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المختلفة، فهي تركز في الغالب على تمويلات غير إنتاجية ترتبط بالتعليم، السكن، الصحة، تلبية الحاجات الأساسية.

هذا ونظراً للفوائد الإيجابية الاجتماعية والنفسية للخدمات غير الإنتاجية على المستفيد وأسرته، بات من الضروري العمل على زيادة فرص الحصول عليها وتوسيع شريحة المستفيدين منها، من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات أهمها:

_____ المرونة في تحديد قيمة القروض الاجتماعية (سقف القرض) وتحديد فترة السداد والسماح؛

_____ الإسراع في اتخاذ القرار (تقليل فترة الانتظار)؛

_____ إيجاد قروض اجتماعية جديدة لتغطية مختلف الاحتياجات الأسرية والمنزلية الملحة؛

_____ توفير وحدة تمويل متنقلة تصل إلى المناطق المهمشة والبعيدة؛

_____ تنظيم المزيد من الحملات التسويقية للقروض الاجتماعية؛

_____ توفير منتجات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وبشروط مناسبة؛

_____ توفير منتجات جديدة تلبي احتياجات بعض الفئات المهمشة في سوق الإقراض؛

2. بالنسبة للمنتجات والخدمات المدرة للدخل: تزيد هذه الخدمات من أهمية مؤسسات التمويل الأصغر ودورها الاقتصادي والاجتماعي، فنجد أن دراسات تقييم الأثر الاقتصادي تستخدم العديد من المؤشرات التي تعكس حجم الأثر التنموي لخدماتها، ومن أبرزها مساهمة الخدمات المقدمة في زيادة دخل المستفيد، رفع مستوى المهارات الإنتاجية، الفنية والقدرات الإدارية للمستفيد، أما عن الأثر الاجتماعي للخدمات فيتتبع لشمول تلك التي تتعلق بالمستفيد وأسرته، إضافة إلى الآثار المتوقعة على المجتمع المحلي وثقافته، الاندماج الاجتماعي، بناء علاقات جديدة والثقة بالنفس.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

قبل التعرف على كيفية إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر لابد أولاً التعرف على المخاطر التي تواجهها، بما أنها لا تعمل بمعزل عن بيئة الأعمال التي تنتمي إليها، علاوة على ذلك فإن مؤسسات التمويل الأصغر تتعرض بطبيعة الحال كغيرها من المؤسسات النشطة الأخرى لمخاطر

¹ إيهاب مقابلة، محمد عواودة، مرجع سبق ذكره، ص 10-13.

الأعمال التي يجب على إدارة مؤسسات التمويل الأصغر أن تتمتع بالإدراك الكافي لها أثناء ممارستها لنشاطها وكيفية إدارتها كفاءة.¹

أولاً: تعريف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

يمكن لنا تعريف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر على أنها: احتمالية وقوع أحداث أو أنماط تتسبب في وقوع خسائر أو تراجع الدخل المستقبلي لمؤسسة التمويل الأصغر أو حياض مهامها الأصلية والتي من بينها المهمة الاجتماعية، والتي تم تضمينها في التعريف على الرغم من أنها لا تسبب بالضرورة خسائر أو تراجع في الدخل المستقبلي إلا أن خطر تغير النشاط هو واحد من أهم المخاطر في التمويل الأصغر، وهو ما لم يكن جزء من محفظة المخاطرة في المؤسسات المالية التقليدية لأنها لا تحظى بالمهمة الاجتماعية.²

هذا ويمكن لنا القول بأن مخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر نعني بها: إمكانية تعرض نشاط مؤسسات التمويل الأصغر لتدهور ومن ثم تحقيق خسارة وانحراف عن تحقيق الأهداف المنشودة، نتيجة تحملها جملة من التصرفات والأحداث التي قد تكون ناتجة من داخل المؤسسة أو ناتجة عن أطراف خارجية ذات صلة بالمؤسسة. كما نعني بمخاطر مؤسسات التمويل الأصغر تهديد الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه المؤسسات سواء من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية المحيطة لها.

ثانياً: تصنيف مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

في المراحل الأولى من نمو صناعة التمويل الأصغر كانت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر معنية فقط بالمخاطر المالية وحتى في فئة المخاطرة المالية كان التركيز يكاد يقتصر فقط على مخاطر الإقراض لزيادة الطلب عليها، كما بدأت هذه المؤسسات في الاهتمام كذلك بنوع معين من مخاطر السيولة في حين أنها قد تنفق كل ما لديها من سيولة للوفاء بالطلب على القروض، إلا أن تطور هذه الصناعة جلب معه عدداً من المخاطر الإضافية، يمكن توضيحها أكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): التصنيفات الأساسية للمخاطر التي قد تتعرض لها مؤسسات التمويل الأصغر

المصدر	نوع المخاطرة	الشرح
حسب: الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)	المخاطر المالية	مخاطر الإقراض: المخاطر المرتبطة بالعائدات أو رأس المال بسبب تأخر المقترضين أو الامتناع عن سداد مستلزمات القرض، تنقسم هذا المخاطر بدورها إلى: مخاطرة التعامل التي تشير لمخاطر القروض الفردية؛ مخاطر المحفظة التي تشير إلى الخطر المتضمن في تركيبة محفظة القروض الكلية؛ مخاطر السيولة: تلك المخاطر الناتجة عن عدم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد؛ مخاطر السوق: تتضمن بدورها: مخاطر سعر الفائدة أي مخاطر الخسارة المالية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق؛ مخاطر العملة الأجنبية أي قابلية خسارة العوائد أو رأس المال بسبب التقلبات في قيم العملة، وتواجهها مؤسسات التمويل الأصغر عندما تقرر أو تعبي المدخرات بالعملة الأجنبية وتقرض بالعملة المحلية؛ مخاطر محفظة الاستثمار التي تشير لقرارات الاستثمار طويلة المدى وليس قرارات السيولة قصيرة المدى أو تلك المتعلقة بإدارة النقد.
	المخاطر التشغيلية	مخاطر التشغيل المتعلقة بالمعاملات: تشمل بدورها:

¹ حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل متناهي الصغر المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015، ص 30.

² Nimal A. Fernando, Risk management microfinance some observations and suggestions, Asian Journal of Agriculture and Development, Vol. 4, No: 02, Asian Development Bank, 2008, p 07.

التشغيلية	مخاطرة الموارد البشرية غير المؤهلة؛ مخاطرة المعلومات والتكنولوجيا نتيجة احتمال عدم كفاية نظم المعلومات والتكنولوجيا الذي سينتج عنها خسارة غير متوقعة؛ مخاطر الغش: قد تنتج عن الخداع المقصود سواء من قبل الموظفين أو العملاء والذي قد يترتب عليه خسارة في العائدات أو في رأسمال. مخاطر الالتزام: المخاطرة الناتجة عن الخسارة بسبب عدم الالتزام بالقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها في البلاد.
المخاطر الاستراتيجية	مخاطر التحكم: تلك المخاطر المترتبة على عدم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على اتخاذ القرارات الفعالة.
المخاطر المؤسسية	تتضمن جملة من المخاطر لعل أهمها: مخاطر المهمة الاجتماعية؛ المهمة التجارية؛ الاعتمادية؛ الإستراتيجية ومخاطر السمعة؛
مخاطر الإدارة المالية	تتضمن مخاطر الأصول؛ مخاطر المسؤولية؛ مخاطر عدم الكفاءة؛ المخاطر التكاملية ومخاطر النظام؛
المخاطر الخارجية	تتدرج تحتها المخاطر التنظيمية؛ المخاطر التنافسية؛ المخاطر الديمغرافية؛ المخاطر الاقتصادية الكلية؛ المخاطر البيئية والمخاطر السياسية؛
مخاطر التشغيل	تشمل: مخاطر الائتمان؛ الغش؛ الأمن والمخاطر البشرية.

حسب:
**Frankiewicz
and
Churchill**

المصدر: محمد ياسين موساوي، دو التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، 2013، ص 88.

ثالثا: إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر

يمكن لنا التطرق لإدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر من خلال:

1. تعريف إدارة المخاطر مؤسسات التمويل الأصغر:

تعرف إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر على أنها: عملية تحديد، تقييم، إدارة وضبط الأحداث أو الأوضاع المحتملة لضمان تحقيق مؤسسة التمويل الأصغر لأهدافها، فإدارة المخاطر عملية تعمل على تخفيض احتمالية وقوع خسارة معينة أو التقليل من حجمها في حال وقوعها، وتشمل منع العقبات المحتملة من الحصول أو الكشف المبكر عنها والبحث في تصحيح السياسات والإجراءات التي سمحت بحصول تلك المشاكل.¹

أو يمكن القول بأن إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر تعني مجموعة الآليات والاستراتيجيات التي تتبناها مؤسسات التمويل الأصغر في سبيل التصدي للمخاطر التي تواجهها لإزالتها أو التقليل منها في حال حدوثها.

2. مبادئ إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر:

أهم المبادئ التي تقوم عليها إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر هي:²
 _ يجب أن تكون إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر جزءاً أساسياً من الثقافة المؤسسية، بغض النظر عن نوع مؤسسة التمويل الأصغر، إذ لا يجب يتم التعامل مع إدارة المخاطر باستخفاف من طرف الموظفين وإدارتها عوضاً عن التعايش معها؛
 _ تمتاز إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر بأنها نشاط جماعي مستمر يشمل جميع أفراد المؤسسة باختلاف مستوياتهم، فهي تتدرج من أعلى مستويات التسيير إلى الأسفل بصفة تشمل كل المستويات في المؤسسة؛

¹ جرامين جميل للتمويل الأصغر المحدود، دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، 2011، متاح على الموقع www.findevgateway.org، تم الإطلاع عليه يوم 03-12-2023، على الساعة 12:18، ص 34.

² محمد اليامين موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

لا ينبغي إتباع كل مؤسسات التمويل الأصغر أسلوب واحد في إدارة المخاطر، كتنبي وسائل سبق وأن طبقتها مؤسسات أكبر أو أكثر نجاحاً منها في نفس مجال العمل، إذ أن تحديد الإستراتيجية الملائمة والمتكاملة لإدارة المخاطر يتوقف على خصوصية كل مؤسسة، فيجب أن تعمل مؤسسة التمويل الأصغر على تطوير نظم مستقلة لإدارة مخاطرها تتوافق مع نوع المخاطر التي تواجهها، الشكل التنظيمي لها، المتطلبات القانونية والرقابية المطبقة عليها، حجم ونوع الخدمات المقدمة وأسلوب تقديمها بالإضافة إلى هيكل التزاماتها؛

يجب أن يكون لدى مؤسسات التمويل الأصغر رؤية شاملة للمخاطر التي قد تتعرض لها، كون أن معظم المخاطر مترابطة فيما بينها فمثلاً مخاطر السيولة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى مخاطر الإقراض إذا ما بدأ المقترضون في فقدان الثقة في قدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تمرير طلبهم على القروض باستمرار، بالمقابل فإن مخاطر الإقراض يمكن أن تعظم من مخاطر السيولة؛ لا ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر أخذ إدارة المخاطر على أنها مطلب شكلي وتنظيمي للوفاء بمطالب السلطات المالية وإنما يجب النظر إليها على أنها طريقة تضمن بها كفاءتها المالية والتشغيلية، نموها واستقرارها وضمان تحقيق أهدافها من خلال ما يتوفر لديها من نظام وأدوات ملائمة لإدارة المخاطر.

3. مزايا نظم إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر:

إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر عملية ضرورية من أجل تحقيق الاستدامة، كونها تضع الإطار العام لمجموعة لمختلف الإجراءات كتحديد وتقييم وتخفيف ومراقبة المخاطر في المؤسسة ككل، وتستفيد مؤسسة التمويل الأصغر من خلال اعتمادها لنظام إدارة المخاطر على مجموعة من المزايا نذكر منها:¹

- أ. **نظام إنذار مبكر للمشاكل المحتملة:** لتقليل الوقت لحل المشاكل ووقت أكبر للإنتاج والنمو؛
- ب. **الاستخدام الفعال لرأس المال:** تتيح إدارة المخاطر قيام إدارة المؤسسة التمويل الأصغر بتقييم مخاطرها بشكل نوعي، تعديل نسبة كفاية رأس المال وتقييم آثار الصدمات المحتملة للمؤسسة أو النظام المالي؛
- ت. **تطوير منتج جديد وتعميمه في السوق بنجاح:** التعامل بشكل منظم مع المخاطر الملازمة لتطوير المنتج الجديد وتعميمه في السوق قد يؤدي إلى تعزيز سمعة المؤسسة، تحسين ولاء العميل، بيع أسهل للخدمات وإدراك أفضل لتطوير الأعمال المستقبلية.

4. خطوات تصميم عملية ناجحة لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر:

- تبنى نظام إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر يقلل من خطر الخسارة، ويكسب المؤسسة المصداقية في السوق، كما يساهم في خلق فرص جديدة للنمو، لذا يجب على هذه المؤسسات إتباع الخطوات الموائية لتصميم عملية ناجحة لإدارة المخاطر:²
 - تحديد وتقييم أولويات المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر؛
 - تطوير استراتيجيات لقياس المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات التمويل الأصغر؛
 - تصميم السياسات والإجراءات للتخفيف من المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر؛
 - تنفيذ وتحديد المسؤوليات في مؤسسات التمويل الأصغر؛
 - قياس فعالية الاختبار وتقييم النتائج؛
 - مراجعة السياسات والإجراءات وإعادة ضبطها.
- كما توجد أساليب أخرى لإدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر ليست بديلة وإنما مكملة أهمها:³

¹ محمد اليامين موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² Nimal A. Fernando, **Managing Microfinance Risks: Some Observations and Suggestions**, Asian Journal of Agriculture and Development, Vol 4, No 02, Philippines, 2008, P: 16.

³ زين العابدين يسن بريمة، التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان، مجلة دار المنظومة، المجلد 20، العدد 02، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر، 2016، ص 715-716.

الإجراءات الوقائية أو الاحترازية: أي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتبعها مؤسسة التمويل الأصغر لتقليل المخاطر التشغيلية أو منع حدوثها كإجراءات الروتينية ومقابلة متطلبات السلطات الرقابية والضوابط الشرعية؛

تمويل المخاطر: بمعنى استخدام مؤسسات التمويل الأصغر للأموال لتغطية المخاطر، كاستخدام التمويل الداخلي عن طريق بناء المخصصات المقابلة للذمم المشكوك في تحصيلها لتقليل المخاطر الاقتراض، والتمويل الخارجي عن طريق تحويل المخاطر للغير (مؤسسات التأمين) بعقود التأمين على السلع موضوع التمويل؛

التحوط: باستخدام أحد أساليب التحوط الحديثة كالمشتقات المالية مثل العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلات، وما يعادلها في النظام الإسلامي عن طريق استخدام عقود السلم وعقود الاستصناع؛

تنويع مكونات محفظة مؤسسات التمويل الأصغر: يقصد بها توسيع تشكيلة أو توليفة المحفظة، للتخفيض من درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة دون أن يترتب على ذلك انخفاض العائد سواء من خلال تنويع العملاء، القطاعات الاقتصادية، صيغ التمويل، المواقع الجغرافية، تواريخ السداد وغيرها من الطرق الملائمة؛

التشبيك: تقوم فكرته لإدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر على خلق شراكات وتحالفات بين مختلف أطراف الصناعة كسد حاجيات وطلب أعضاء على السلع والخدمات من الفوائض ومما يوفره أعضاء الصناعة الآخرين، أو تشكيل مجموعة مستهلكين ومجموعة منتجين داخل التحالف ما يساعد في تسويق السلع والخدمات ومن ثم الحد أو التقليل من مختلف المخاطر.

في نهاية هذا المبحث يمكن القول أن مؤسسات التمويل الأصغر هي الواجهة الأولى التي يتم من خلالها تطبيق ما يعرف بالتمويل الأصغر بما يحتويه من مفاهيم، قد تكون هذه المؤسسات ملك للدولة أو للخواص أو مشتركة بينهما، هدف هذه المؤسسات مشترك كونها تسعى لتحقيق ثنائية من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم جملة من الخدمات المالية على غرار الإقراض المصغر، الادخار المصغر، التأمين المصغر، تحويل الأموال بالإضافة إلى الخدمات غير المالية كتقديم خدمة الوساطة الاجتماعية، عبر تطبيق آلية عمل من خلال توفير الأموال واختيار السياسة الملائمة والمنهج المناسب ما بين منهج الإقراض الفردي أو منهج الإقراض الجماعي أو دمجها ضمن منهج واحد متكامل لتمويل العملاء، بغية تعزيز كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدر دخلا على مؤسسيها ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم.

لكن بالرغم من الأهمية التي تحتلها مؤسسات التمويل الأصغر إلا أنها عرضة لجملة من المخاطر كالمخاطر التشغيلية، المخاطر المالية والمخاطر الاستراتيجية، التي يجب إدارتها سواء عن طريق اتخاذ الإجراءات الوقائية أو استخدام أنظمة الإنذار المبكر أو ما يعرف بالتشبيك وغيرها من الوسائل والطرق التي يتم بها إدارة مخاطر هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: تجارب رائدة حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُمكن التطبيق الناجح للتمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول الرائدة من مشاركة تجربتها مع دول أخرى يعاني فيها القطاع من عقبات تحول دون نجاحه، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول: تجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية

يمكن اعتبار تجربة كل من بنغلاديش، الهند وبوليفيا من بين أهم تجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي لا بد من التعرض لها.

الفرع الأول: التجربة البنغالية

تعد بنغلاديش الموطن الأول للتمويل الأصغر وانتشر من خلالها لمختلف بقاع العالم، فممارسات التمويل الأصغر في هذا البلد تعتبر نموذج يحتذى به دولياً.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في بنغلاديش

يعرّف التمويل الأصغر في بنغلاديش على أنه: تقديم مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية على غرار الإقراض، الادخار، التعليم المالي، التأمين وما إلى ذلك من خدمات لفئة معينة مستهدفة، من قبل مؤسسات التمويل الأصغر بغض النظر عن نوعها من أجل تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التطور التاريخي للتمويل الأصغر في بنغلاديش

مر التمويل الأصغر في بنغلاديش بعدة مراحل لعل أهمها:¹

1. **بداية التمويل الأصغر (1976-1985):** في ظل الاقتصاد المدمر الذي عاشته بنغلاديش بعد حرب التحرير سنة 1971 والذي نتج عنه حوالي 80% من الناس يعيشون تحت خط الفقر في، جاءت تجربة بنك جرامين في منتصف سبعينيات القرن الماضي عن طريق الأستاذ محمد يونس الذي سهل إمكانية الوصول إلى القروض بشروط معقولة للقرويين فأقرض 42 امرأة 27 دولاراً سنة 1976 لبدء مؤسسات مصغرة.

ما يميز هذه المرحلة أنها اقتصر على تقديم القروض لمجموعة من الأفراد دون القروض الفردية، وشهدت هذه المرحلة نمو خدمة الإقراض المصغر دون الخدمات الأخرى مثل خدمة الادخار التي لا تزال قيد التطوير؛

2. **نمو التمويل الأصغر (1986-1995):** شهدت بنغلاديش في هذه المرحلة توسعاً في عدد مؤسسات التمويل الأصغر من خلال منح العديد من مؤسسات التمويل الأصغر الامتياز لمكاتبها الفرعية في جميع أنحاء البلاد، فقامت بإعادة تصميم مبادئها الأساسية وبدأت في ابتكار خدمات مختلفة مثل التنوع في منتجات القروض، توفير التدريب على مهارات محو الأمية المالية وريادة الأعمال للمقترضين (النساء في المقام الأول).

بدأ التمويل الأصغر في هذه المرحلة الحصول على الاعتراف به كأداة فعالة للقضاء على الفقر وجذب انتباه جميع الجهات المهمة مثل المانحين والشركاء الناميين وصانعي السياسات على مستوى العالم، بالرغم من أنه لا زال يفتقر للإطار التنظيمي الشامل والرقابي، لكن مع ذلك شهدت مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش نمواً كبيراً في محافظتها، وعرفت هذه المرحلة تراجع الإقراض الجماعي مقابل الإقراض الفردي؛

¹ Aquib Sadman Bari, **Digital Microfinance in a Digital Bangladesh Organizational Challenges for Microfinance Institutes towards Digital Financial Inclusion**, magister thesis in International Development and Management, Lund University, Suède, 2021, P: 15-16.

3. **نضوج التمويل الأصغر (2005-1996):** ركزت مؤسسات التمويل الأصغر خلال هذه المرحلة على صياغة مبادرات إستراتيجية وتنمية القدرات وتعزيز الرقابة لجعلها أكثر استدامة، كما تم إضافة منتجات المدخرات الشاملة، التأمين المصغر، مراجعة سمات القروض وتحسينها وزيادة قدرتها المالية، واجتذبت بعض البنوك التجارية نشاط التمويل الأصغر من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال ذوي الكفاءة المالية؛

4. **تشبع مؤسسات التمويل الأصغر (2006-2015):** أثرت البيئة التنافسية التي عرفتتها مؤسسات التمويل الأصغر على مؤشرات هذه المؤسسات التي وصل سوقها لحد التشبع، فأدى دخول مؤسسات التمويل الأصغر الجديدة إلى أخذ الحصة من إجمالي القروض القائمة والعملاء لمؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة، نتيجة لذلك واجهت مؤسسات التمويل الأصغر العديد من الأزمات كوقوع المقترضين الذين لديهم قروض متعددة في "فخ الديون" ولم يعد بإمكانهم الهروب من الحلقة المفرغة للفقر.

لمعالجة العقبات الناشئة عن سوق شديدة التنافسية لمؤسسات التمويل الأصغر أنشأت الحكومة البنغلاديشية هيئة تنظيمية تعرف بهيئة تنظيم الائتمان الأصغر (MRA) لتحقيق استقرار النسبي في القطاع، وبدأت مؤسسات التمويل الأصغر في تبني الخطط التسويقية للبقاء في السوق والحفاظ على مكانتها؛

5. **تحول التمويل الأصغر التقليدي إلى التمويل الأصغر الرقمي (2016 إلى الوقت الحاضر):** أدى ضعف سياسات التنمية الحكومية، أزمات التمويل، صعوبة وصول البنوك التجارية والحكومية إلى الأنشطة المالية للفقراء من خلال الوكالات البنكية إلى تباطؤ نمو مؤسسات التمويل الأصغر، ما دفع بها للبحث واكتشاف طرق مبتكرة لزيادة كفاءتها التشغيلية وتقديم خدمة أفضل لعملائها باعتماد الشكل الرقمي للتمويل الأصغر.

فالتمويل الأصغر الرقمي أو رقمنة الأنشطة التشغيلية للتمويل الأصغر يعد مفهوم جديد نسبياً في بنغلاديش، فغياب البنية التحتية الرقمية وضعف تكيف المواطنين مع التحول الرقمي جعل من مؤسسات التمويل الأصغر تمارس أدائها بطريقة تقليدية لسنوات عديدة، لكن مع إدراك أهمية اعتماد التكنولوجيا الرقمية خاصة في المعاملات والخدمات قامت مؤسسات التمويل الأصغر خاصة تلك التي تركز على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظام تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، فاستثمرت العديد منها مواردها لبناء بنية تحتية رقمية في صرف القروض وسدادها، كما قامت أيضاً برقمنة عملياتها الداخلية لتحقيق مزيد من الكفاءة في إدارة الوقت، التكلفة التشغيلية للفروع، معالجة المستندات، مراقبة الممارسات الخاطئة والتحكم فيها.¹

ثالثاً: خدمات التمويل الأصغر في بنغلاديش

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش جملة من الخدمات لعل أهمها:²

أ. **الإقراض المصغر:** بالرغم من أن عملية اقتراض مبالغ صغيرة من المال كانت متواجدة في بنغلاديش عبر مجموعات غير رسمية لأغراض الاستثمار والاستهلاك شائعة وعمليات إقراض الطوارئ، إقراض الكوارث، إقراض الخدمات لسنوات عديدة، إلا أن الإقراض المصغر الحديث المنظم والمنهجي القائم على المجموعات والمؤسسية هو ابتكار رائد من قبل بنك جرامين اتسم بالنمو الهائل وأعطى الأمل لملايين العملاء خاصة النساء الذين يسعون لتوليد الدخل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، فهو يعد الخدمة الرئيسية بين خدمات التمويل الأصغر المقدمة.

هذا ويقوم الإقراض المصغر على منح القروض التي قد تكون فردية أو جماعية دون تقديم أي ضمان، تسدد على شكل أقساط أسبوعية لمدة سنة بمعدل الفائدة ثابت، وإذا سدد المقترضون قرضهم في الوقت المحدد يمكنهم الحصول على قرض متابعة أكبر.

¹ Op-cit, Aquib Sadman Bari, P: 17.

² David Pine, **The microfinance sector in Bangladesh: Innovation or Stagnation**, CMF Thesis Series No 06, Swiss Banking Institute, University of Zurich, Switzerland, 2010, P: 08.

كما أن تقديم الإقراض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون في عدة مجالات مثل التجارة الصغيرة والتجارة الريفية مثل تربية الدواجن والثروة الحيوانية، مصايد الأسماك والعديد من المنتجات والأنشطة الزراعية الصغيرة الأخرى كتقشير الأرز، تجهيز الأغذية والمتاجر الصغيرة، النقل؛

ب. الادخار المصغر: في بداية تقديم خدمات التمويل الأصغر في بنغلاديش اعتبر الادخار المصغر جزءاً من عمليات الإقراض الأصغر، لكن مع السعي نحو تطوير خدمات التمويل الأصغر أصبح الادخار المصغر خدمة منفصلة تتكون من منتجات مثل المدخرات الإلزامية، المدخرات الخاصة، المدخرات التعاقدية، الودائع لأجل والمدخرات يومية؛

ت. التأمين المصغر: تولي مؤسسات التمويل الأصغر البنغلادشية أهمية كبرى لمنتجات التأمين المتعددة مثل التأمين الصحي، تأمين الائتمان، التأمين على الممتلكات، التأمين على المحاصيل وما إلى ذلك، والأهم بالنسبة لعملاء التمويل الأصغر هو التأمين على القروض وعلى الحياة حيث أن العملاء المقترضين في بنغلاديش يهتمون بشكل خاص ألا يثقلوا على أقاربهم بالقروض المستحقة في حالة وفاتهم، كما أن التأمين على الحياة يغطي مبلغ القرض المستحق للعميل في حالة الوفاة ما يجعله شائعاً.¹

كما تسعى مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش إلى تطوير باقي الخدمات المالية على غرار خدمة التحويلات، المساعدة الفنية وباقي الخدمات غير المالية.

رابعا: الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في بنغلاديش
هناك العديد من الجهات الفاعلة والمقدمة لخدمات التمويل الأصغر في بنغلاديش لعل أهمها نذكر:

1. وكالة إعادة تمويل القروض الصغيرة (PKSF): أنشأت بنغلاديش وكالة إعادة تمويل القروض الصغيرة أو كما تعرف بمؤسسة بالي كارما ساهايك سنة 1990، وهي أول وكالة إقراض بالجملة لتوفير رأس المال وخدمات التنمية المؤسسية للمؤسسات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر. كما تعد وكالة إعادة تمويل القروض الصغيرة قوة رئيسية في تطوير مؤسسات التمويل الأصغر منذ نشأتها، من خلال الدعم المقدم من الحكومة والعديد من الوكالات المانحة متعددة الأطراف كالبانك الدولي، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الآسيوي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. هذا وتعمل وكالة إعادة تمويل القروض الصغيرة على تقديم خدمة الإقراض المصغر لمؤسسات التمويل الأصغر، ما يزيد من عدد الأفراد و/أو الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى التمويل، كما تقدم الوكالة المساعدة من خلال التدريب والاستشارة وبناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر. كذلك نجد أن الوكالة قدمت قروضا بقيمة 48.32 مليار تاكا بنغلاديشي إلى 278 مؤسسة بنهاية سنة 2021؛²

2. جمعية النهوض الاجتماعي (ASA): أسست جمعية النهوض الاجتماعي سنة 1978 بهدف تنفيذ برامج تحسين المستوى المعيشي لعملاء التمويل الأصغر وترقية المجتمع البنغلاديشي. فمع انتشار برامج التمويل الأصغر ونجاحها في بنغلاديش بدأت جمعية النهوض الاجتماعي تقديم خدماتها سنة 1991، وفي هذا الإطار تم وضع ما يقارب 07 ملايين عميل في بنغلاديش تحت شبكة التمويل من خلال صرف القروض الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد تصل إلى 300 مليار، علاوة على ذلك فإنها توفر فرصة الادخار المصغر للمقترضين لإيداع الأموال بخيار سحب مرّن يسهل عليهم تراكم رأس المال، بالإضافة إلى حمايتهم من الكوارث الاقتصادية غير المتوقعة بمنحهم خدمة التأمين.

بنهاية سنة 2021 حققت جمعية النهوض الاجتماعي ما يعادل مليار دولار أمريكي من ودائع العملاء؛³

¹ Op-cit, David Pine, P: 09.

² Annual Report of Bangladesh Bank 2020-2021, Available on the website www.bb.org.bd, Viewed on 04-09-2022, on the hour 10:15.

³ ASA Bangladesh, Available on the website <https://asa.org.bd> Viewed on 05-09-2022, on the hour 13:15.

3. **هيئة تنظيم الائتمان الأصغر (MRA):** تأسست هيئة تنظيم الائتمان الأصغر بموجب القانون رقم 32 سنة 2006، وتعتبر الكيان القانوني الوحيد الذي يراقب ويشرف على الأنشطة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر التابعة للمؤسسات غير الحكومية،¹ أما باقي الأنواع الأخرى من مؤسسات التمويل الأصغر مثل التعاونيات، الاتحادات الائتمانية، المؤسسات المالية غير البنكية، البنوك المملوكة للدولة أو البنوك التجارية التي تقدم التمويل الأصغر لا تخضع لسلطة هيئة تنظيم الائتمان الأصغر بل يتم الإشراف عليها بموجب قوانين السلطات المعنية التي حصلوا منها على تراخيص التشغيل الخاصة بهم.

تم إنشاء هذه الهيئة بهدف خلق بيئة مواتية وصحية لمؤسسات التمويل الأصغر وتأمين مصالح العملاء وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل لها، لذلك قدمت هيئة تنظيم الائتمان الأصغر إرشادات مفصلة لمؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز ممارسات الحوكمة، الدعوة إلى تصميم السياسات المحكمة، زيادة المنافسة والإنتاجية والكفاءة من أجل تحقيق استدامة القطاع على المدى الطويل.

هذا وبحلول جوان 2021 كانت هيئة تنظيم الائتمان الأصغر قد أصدرت 880 ترخيصاً لعمليات التمويل الأصغر وألغت منها 134 بسبب عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية، كما دفعت 746 مؤسسة مرخصة للتمويل الأصغر ما يقارب 1680 مليار تاكا لأكثر من 33.30 مليون مقترض، وبلغ إجمالي مدخرات قطاع التمويل الأصغر 414.35 مليار تاكا خلال نفس الفترة، في حين ارتفع إجمالي القروض المتأخرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض القائمة لمؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة من 2.40% سنة 2020 إلى 4.69% سنة 2021 بسبب الوضع الوبائي لفيروس كوفيد 19؛²

4. **لجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش (BRAC):** منظمة غير حكومية تأسست سنة 1972 في قرية سولا في منطقة سيلهيت في بنغلاديش استجابت للاحتياجات الإنسانية لآلاف اللاجئين العائدين إلى ديارهم بعد الحرب، من خلال نشاطها في ستة قطاعات رئيسية هي برنامج التنمية الاقتصادية، برنامج الصحة، برنامج التعليم، برنامج التنمية الاجتماعية، حقوق الإنسان والخدمات القانونية وإدارة الكوارث، البيئة وتغير المناخ.

تستهدف لجنة تطوير الريف في بنغلاديش العملاء المعدمين الذين يعيشون تحت خط الفقر مع التركيز بشكل خاص على النساء اللواتي تهيمن على حياتهن الأمية والمرض وسوء التغذية من خلال العمل على تمكينهم الاجتماعي والاقتصادي بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، وبغية ذلك تمنح اللجنة قروض بدون ضمانات تتراوح ما بين 1000 و 10 آلاف تاكا بنغلاديشي يتم صرفها للأعضاء على أن يتم سدادها في غضون سنة، كما تنظم اللجنة دورات تدريبية مختلفة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير مهاراتهم في مختلف الأنشطة المدرة للدخل مثل الدواجن، الماشية، زراعة الخضروات، تربية الأسماك، المزارع، تربية دودة القز، التجارة الصغيرة بما في ذلك محلات البقالة والمطاعم.

بحلول سنة 2012 أصبحت لجنة تطوير الريف في بنغلاديش تغطي جميع مقاطعات بنغلاديش، وتعمل في العديد من الدول الأخرى المنتشرة على المستوى العالمي؛³

5. **مركز التنمية البشرية روشيكا (PROSHIKA):** هي اختصار لثلاث كلمات بنغالية هي Proshikhan التي تعني التدريب، Shikhan تعني التعليم و Kaj التي يقصد بها العمل، فمركز التنمية البشرية بروشيكا هو مؤسسة بنغالية تأسست سنة 1976 لتنفيذ أعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الوصول إلى عملاء التمويل الأصغر بطرق فعالة لتشجيعهم على الادخار من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدر دخلاً عليهم.

منذ بداية بروشيكا حتى الآن ساعدت أكثر من 13 مليون عميل، ساهمت في إعادة تأهيل الإناث والذكور في مختلف الأنشطة المدرة للدخل، ساهمت في التخلص من الأمية لأكثر من 1.15 مليون

¹ Aslam Mia, *An Overview of the Microfinance Sector in Bangladesh*, East Asian Journal of Business Management, Vol 7, No 2, Korea, 2017, P: 35.

² Op.cit, Annual Report Bangladesh Bank 2020-2021, p: 107.

³ Mohammad Kamal Hossain, *Measuring the Impact of BRAC Microfinance Operations: A Case Study of a Village*, International Business Research, Vol 5, No 4, Canada, 2012, P: 113.

شخص من خلال تعليمهم القراءة والكتابة، كما تلقى من خلالها 717 ألف طفل التعليم الابتدائي، وحصل أكثر من 168 ألفاً شخص على الخدمات الطبية الأولية، علاوة على ذلك قدم المركز 10 ملايين شتلة في إطار برنامج التشجير الاجتماعي في البلاد، هذا وتوزع بروشيكاً من خلال 96 مركز، وتنتشر في 4457 قرية وأحياء فقيرة حضرية في 29 مقاطعة؛¹

6. بنك جرامين (grameen bank): تأسس بنك جرامين على يد محمد يونس سنة 1983 كبنك متخصص في منح خدمات التمويل الأصغر، للعملاء الذين يمتلكون أقل من نصف فدان من الأرض أو الذين لا تتجاوز موجوداتهم قيمة فدان من الأرض دون ضمانات مادية مثل الأراضي أو غيرها من الممتلكات غير المنقولة مثل ما هو الحال في القروض البنكية التقليدية بل يتم تأمينها بضمانات جماعية، حيث يعتقد البنك أن عملاء الريف الذين يمتلكون القليل من الأراضي لإعالة أنفسهم كمزارعين يمكنهم الاستفادة من القروض المصغرة من أجل خلق مؤسسات مدرة للدخل.²

بحلول أكتوبر 2021 بلغ عدد أعضاء بنك جرامين 9.44 مليون عضو 97% منهم من النساء، يتلقون الخدمات من خلال 2568 فرعاً، في 81678 قرية بحيث يغطي البنك أكثر من 93% من إجمالي القرى في بنغلاديش.³

خامساً: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش

يمكن لنا توضيح كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

1. لمحة تعريفية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش بالاعتماد على معياري عدد العمال وقيمة الموجودات الثابتة (باستثناء الأرض والمباني)، ووفقاً للسياسة الصناعية المحدثة لعام 2016 فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي لديها موجودات ثابتة تتراوح قيمتها بين 10 ملايين و150 مليون تاكا أو ما بين 50 و100 عامل بغرض النظر عن نشاطها.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.97% من جميع الصناعات وتستوعب 86% من القوة العاملة، كما أن لها قدرات هائلة على خلق فرص عمل وتوليد الدخل، أيضاً تساهم بـ 25% في الناتج المحلي للدولة، وتهدف للوصول إلى 32% في سنة 2024.

يعتمد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العديد من الهيئات التي تشمل وزارة الصناعة، وزارة المالية، وزارة التجارة، بنك بنغلاديش، مؤسسة SME، مؤسسة بنغلاديش للصناعات الصغيرة (BSCIC)، المجلس البنغلاديشي للبحوث العلمية والصناعية، مركز المساعدة التقنية الصناعية في بنغلاديش ومجلس ترويج الأعمال، إضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

هذا ويتولى بنك بنغلاديش الأدوار التنظيمية والتمويلية للقطاع، بينما تلعب وزارة الصناعة الدور المركزي فيما يتعلق بوضع السياسات الداعمة، فينظم بنك بنغلاديش القضايا المتعلقة بالتمويل من خلال المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية، كما يقوم بتنفيذ مبادرات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطائها الأولوية، تبسيط القواعد والإجراءات الإقراض، تخفيف متطلبات الضمان والأهم من ذلك إنشاء قسم خاص في بنك بنغلاديش لتحفيز أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة القطاع وتنميته.⁴

¹ PROSHIKA, Available on the website <https://proshikabd.com>, Viewed on 02-09-2022, on the hour 12:00.

² SHAHIDUR KHANDKER, **Grameen Bank: Impact, Costs, and Program Sustainability**, Asian Development Review, vol 14, No 1, Philippines, 2010, p: 68.

³ Grameen bank, Available on the website <https://grameenbank.org>, Viewed on 03-09-2022, on the hour 11:07.

⁴ ASIAN DEVELOPMENT BANK, **Digitalizing Microfinance in Bangladesh: Findings from the Baseline Survey**, Vol 03, Philippines, 2022, P: 11.

2. دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش: تقدم مؤسسات التمويل الأصغر جل خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى وإن كانت تكاليف معاملاتها مرتفعة بنغلاديش، ولعل الجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات التمويل الأصغر في بنغلاديش بناء على الإحصائيات التي تمكنا من الوصول إليها.

الجدول رقم (07): مؤشرات التمويل الأصغر في بنغلاديش

المعيار السنة	إجمالي المقترضين	إجمالي العملاء	عدد المدخرين
2014	27,241,897	34038931	106,999
2015	29,594,065	36232279	135,410
2016	30,608,042	37657462	170,670
2017	32,446,130	39216816	216,723
2018	-	-	262,963
2019	-	41187589	306,326
2020	34668680	41462037	-

المصدر: Credit and Development Forum, BANGLADESH MICROFINANCE STATISTICS 2016-17, Bangladesh, 2017.

asian development bank report, Proposed Loan and Technical Assistance Grant People's Republic of Bangladesh: Microenterprise Financing and Credit Enhancement Project, Vol 03, bangladesh, 2022, p: 02.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر الذين أغلبهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد من سنة إلى أخرى، يمكن إرجاع سبب ذلك إلى التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر لهم، التطور الإيجابي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سبق تمويلها والتي حفزت باقي أفراد المجتمع على إنشاء مؤسسات خاصة بهم، عدم طلب مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش ضمانات يصعب على المقترضين توفيرها، رغبة المقترضين في خلق أنشطة تدر عليهم دخلا وتحسن من مستوى معيشتهم.

كذلك عرف عدد العملاء التمويل الأصغر تزايدا من سنة إلى أخرى فانتقل عدد العملاء من 34 مليون عميل سنة 2014 إلى أكثر من 41 مليون عميل سنة 2020، سبب ذلك يعود إلى حاجة العملاء إلى خدمات متنوعة غير خدمة الإقراض وقدرة مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش على تحقيق ذلك كالادخار المصغر، التأمين المصغر، التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى تعدد أنواع مؤسسات التمويل الأصغر والخدمات التي تقدمها وانتشارها في جميع المناطق في بنغلاديش وحتى في مناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والتي يمارس قاطنوها خدمات صعبة تحتاج إلى التأمين مثلا.

بالرغم من أن خدمة الإقراض المصغر تعد هي الخدمة الرئيسية أو الخدمة الأكثر طلبا من العملاء إذ سجلت نسبة 79% كأدنى نسبة خلال السنوات المدروسة، إلا أن كذلك خدمة الادخار شهدت هي الأخرى تحسنا من سنة إلى أخرى فانتقل عدد المدخرين من 106999 مدخر سنة 2014 إلى 306326 مدخر سنة 2019، وقد يعود سبب ذلك إلى مطالبة بعض مؤسسات التمويل الأصغر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيداع مبالغ محددة قبل الحصول على القروض أو قد يكون رغبة منهم من أجل تعزيز مكانتهم لدى مؤسسات التمويل الأصغر والرغبة في اقتراض مبالغ أكبر في المستقبل أو الحصول على تسهيلات أخرى قد تقدمها لهم المؤسسات التي ينتسبون إليها.

الفرع الثاني: التجربة الهندية

عرفت كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند الوضعية التالية:

أولا: تعريف التمويل الأصغر في الهند

تم تعريف التمويل الأصغر في الهند من قبل فرقة العمل الوطنية للتمويل الأصغر على أنه: توفير خدمات التوفير والإقراض وغيرها من الخدمات المالية بمبالغ صغيرة جدا للعملاء النشطين في

المناطق الريفية أو شبه الحضرية أو الحضرية لتمكينهم من زيادة مستويات الدخل وتحسين مستوى معيشتهم.¹

ثانياً: التطور التاريخي للتمويل الأصغر في الهند

تعود جذور التمويل الأصغر في الهند إلى أوائل السبعينيات (1974) في ولاية غوجارات بمنطقة أحمد آباد، عندما شكلت جمعية النساء العاملات لحسابهن (SEWA) مجموعة من أجل توفير الخدمات البنكية للنساء الفقيرات في القطاع غير المنظم، بإنشاء بنكا تعاونيا حضريا يُطلق عليه Shri Mahila Sahakari Bank يعمل تحت مفهوم مجموعات المساعدة الذاتية (SHG) بهدف بناء القدرات وتمكين النساء المستفيدات.

استمرت مؤسسات التمويل الأصغر في فترة الثمانينات من خلال الهيئات غير الرسمية المتجسدة في مجموعات المساعدة الذاتية،² وفي فترة التسعينيات توجهت مؤسسات التمويل الأصغر نحو العمل التتموي وأصبحت تعد بديلاً للأعمال التجارية القابلة للحياة جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية.

لكن بالرغم من التطور الذي أحرزه التمويل الأصغر في الهند إلا أنه لم يتحمل الأزمة غير المتوقعة وغير المسبوقه التي نشأت في ولاية أندرا براديش سنة 2010، والتي واجهت مؤسسات التمويل الأصغر وأثرت على جميع جوانب أدائها في الولاية، وامتد أثرها لباقي ولايات الهند لكن تأثيرها لم يكن محسوساً خارج الولاية في أواخر سنة 2011.

إلا أنه بالرغم من التخلص من الأزمة بقي مستثمرو مؤسسات التمويل الأصغر حذرين وواجهت مؤسسات التمويل الأصغر ذات المحافظ الصغيرة صعوبات في الحصول على الأموال من المستثمرين.³

ثالثاً: خدمات التمويل الأصغر المقدمة في الهند

أهم خدمات التمويل الأصغر المقدمة في الهند نذكر:

1. الإقراض المصغر: هناك مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الأصغر في الهند التي تتنوع في شكلها القانوني لكن عملها الرئيسي هو الإقراض المصغر، فيمنح هذا الأخير إما لبدء أنشطة مدرة للدخل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو الحصول على خدمات أخرى كالتعليم والخدمات الصحية.

كما أن الميزة الرئيسية للإقراض المصغر في الهند هي النماذج التي يقدم من خلالها، إذ يوجد نموذجان يربطان القطاع المالي الرسمي بإقراض العملاء ذوي الدخل المنخفض في الهند هما:⁴
أ. نموذج مجموعة المساعدة الذاتية (SHG): يقوم نموذج المساعدة الذاتية على مبدأ التمويل المباشر من خلال البنوك وإعانات الحكومة، ومجموعة المساعدة الذاتية هي عبارة عن مجموعات مجتمعية ذاتية الإدارة توفر لأعضائها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، تتكون في العادة من 15 إلى 25 فرداً يتم اختيارهم ويجتمعون بانتظام (عادة أسبوعياً أو كل أسبوعين) للادخار، وعند وصول مبلغ الادخار حد معين يمكنهم الاقتراض لفترات قصيرة مع دفع فائدة شهرية بسعر تحدده المجموعة.⁵

¹ VIVEK KUMAR TRIPATHI, MICROFINANCE-EVOLUTION, AND MICROFINANCE-GROWTH, OF INDIA, International Journal of Development Research, Vol 04, Issue 05, India, 2014, P: 1135.

² Anshu, Satish Kumar Gauba, A Literature Review of Micro Finance in India, International Journal of Management & Business Studies, Vol 3, Issue 2, united states, 2013, p: 01.

³ Bappaditya Biswas, Growth and Trend in Indian MFIs Sector -A Study-, journal of Business Studies, Vol XXXVIII, Department of Commerce, University of Calcutta, india, 2017, p: 05-09.

⁴ Nikita Sharma, AN ANALYSIS OF PERFORMANCE OF MICRO FINANCE IN INDIA, International Journal of Management Research & Review, Volume 04, Issue 07, india, 2014, P: 717.

⁵ Devendra Singh, A Critical Study of Micro Finance Institutions & It's Growth in India, Amity International Journal of Juridical Sciences Vol 05, india, 2019, P: 91-92.

كما يجب الإشارة كذلك أن الإقراض المصغر في الهند يمنح أيضا عن طريق مجموعات المسؤولية المشتركة وهي مجموعة غير رسمية تضم 5-10 أعضاء يجتمعون لغرض الحصول على قرض مقابل ضمان متبادل.

الفرق بين مجموعات المساعدة الذاتية ومجموعات المسؤولية المشتركة هو أنه لا يمكن لجميع أعضاء مجموعة المساعدة الذاتية الاقتراض فالبعض قد يدخر فقط؛ يمكن ربط مجموعات المساعدة الذاتية بقروض طرف ثالث مثل البنوك؛ لا يتحمل أعضاء مجموعة المساعدة الذاتية المسؤولية أبدا عن أولئك الذين لا يستطيعون السداد كما هو الحال في مجموعة المسؤولية المشتركة؛¹

ب. **نموذج مؤسسة التمويل الأصغر:** يغطي هذا النموذج تمويل مؤسسات التمويل الأصغر من قبل الوكالات البنكية، إذ يمكن المستبدين من القطاع المالي الرسمي الحصول على التمويل بغية خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة توفر فرص عمل قابلة للتطوير ومستدامة أو لتلبية التوافر غير المستوف للأموال للأعمال التجارية خاصة تلك المتعلقة بالزراعة باعتبار الهند بلد زراعي تسيطر فيه الزراعة على النسبة الأكبر من بين مختلف الأنشطة.

كما يغطي هذا النموذج تمويل إقراض مجموعات المساعدة الذاتية وغيرها من صغار مقترضين من كيانات قانونية مختلفة؛²

2. **الادخار المصغر:** يعتبر الادخار المصغر أحد أهم الخدمات المالية التي تتيحها مؤسسات التمويل الأصغر في الهند، من خلال تشجيع صغار المستثمرين والعملاء ذوي الدخل المحدود على اللجوء إليها لإيداع مبالغ صغيرة تعود عليهم بفائدة وتوفر لهم مصدرا لحالات الطوارئ المستقبلية والاستثمارات واحتياجات الاستهلاك وتمكنهم من الاقتراض عند الحاجة.

في سنة 2015 قررت الحكومة الهندية إطلاق مخطط جديد للادخار المصغر قائم على ما يسمى ببنوك المدفوعات الصغيرة، تعمل على تقديم منتجات ادخارية وتحصيل رسوم لخدمات الدفع والتحويل دون تقديم خدمات إقراضية من خلال عدة مؤسسات منها قسم البريد الهندي، بعض شركات الهاتف المحمول مثل Airtel، ماركت وسلاسل عبر الإنترنت على سبيل المثال Paytm، هذا ويمكن لبنك المدفوعات الصغيرة جمع ودائع أقل من 100000 روبية هندية وتحويل الأموال؛³

3. **التأمين المصغر:** تضع مؤسسات التمويل الأصغر في الهند خدمات التأمين في متناول العملاء ذوي الدخل المنخفض كالتأمين على الحياة، تغطية مخاطر الحوادث والصحة والموجودات، حالات عدم الاستقرار السياسي، أزمة عدم اليقين بحالات الطقس أو الكوارث الطبيعية الأخرى، كما يتم التأمين على المحاصيل الزراعية بناء على مؤشرات الطقس والتأمين على الثروة الحيوانية للمقترضين في الهند من خلال مؤسسة التمويل الأصغر BASIX التي تعتبر الوحيدة التي تقدم هذا النوع من التأمين.

كما تسعى مؤسسات التأمين في الهند إلى عقد شراكات مع مؤسسات التمويل الأصغر لتسخيرها للعمل كوكيل من خلال ما يعرف بنموذج الوكيل الشريك وهو النهج المهيمن على التأمين المصغر في الهند والذي يشجع العديد من مؤسسات التمويل الأصغر على التحول من نهج الخدمة الكاملة إلى نهج الوكيل الشريك؛

4. **تحويل الأموال:** تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمة تحويل الأموال عن طريق إثبات وجودها في وجهة مهاجرة لتوجيه التحويلات إلى المجتمع في منطقة منشأ المهاجرين أو عن طريق إنشاء ارتباط مع مؤسسة أخرى للتمويل الأصغر أو بنك أو شركة تحويل أموال في منطقة الأصل، كما

¹ Maria Lind, **MICROCREDIT IN INDIA REGULATION AND ITS EFFECTS**, Magister thesis in business law, Karlstad Business School, Karlstad University, Sweden, 2019, P: 09.

² Op.cit, Nikita Sharma, p: 09.

³ Arvind Ashta, Satish Pillarisetti, **Can micro savings work without microcredit? A case study of India Post Payments Bank (IPPB)**, journal of Briefings in Entrepreneurial Finance, Burgundy School of Business, University of Bourgogne Franche-Comté, France, 2020, p: 05.

تساهم التكنولوجيا أكثر في تسهيل وتطوير قنوات وآليات تحويل الأموال عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر.¹

رابعاً: الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في الهند

تنقسم مؤسسات التمويل الأصغر في الهند إلى نوعين رئيسيين هما المؤسسات الربحية والمؤسسات غير الربحية، وعادة ما تكون المؤسسات غير الربحية هي الصناديق الائتمانية والجمعيات وتعمل بمساعدة المنح، مسجلة إما بموجب قانون تسجيل الجمعيات أو قوانين الثقة الهندية، من ناحية أخرى فإن المؤسسات الربحية هي إما جمعيات تعاونية أو مؤسسات مالية غير بنكية. كما تعمل البنوك التجارية هي الأخرى ضمن مجال التمويل الأصغر، ولعل أهمها نجد بنوك التمويل الصغيرة، البنوك الريفية الإقليمية، بنك تنمية الصناعات الصغيرة وبنك باندهان.

تخضع كل مؤسسات التمويل الأصغر في الهند باستثناء مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية لرقابة البنك الاحتياطي الهندي، في حين يتم تسجيل مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية في الغالب على أنها جمعيات أو مؤسسات ائتمانية يتم تنظيمها بموجب القوانين ذات الصلة.²

خامساً: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

يقدم التمويل الأصغر في الهند لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف مساعدتهم على الوصول إلى الأموال والدعم الذي لا يقدمه لهم النظام المالي التقليدي.

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند كما يلي:

1. المؤسسات الصغيرة: كل استثمار في المصانع والآلات أو المعدات يصل حتى 1 كرور روبية وحجم المبيعات السنوي لا يتجاوز 5 كرور روبية؛

2. المؤسسات الصغيرة: كل استثمار في المصانع والآلات أو المعدات حتى 10 كرور روبية وحجم المبيعات السنوي لا يتجاوز 50 كرور روبية؛

3. المؤسسات المتوسطة: كل استثمار في المصانع والآلات أو المعدات حتى 50 كرور روبية وحجم المبيعات السنوي لا يتجاوز 250 كرور روبية.

برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مهم للغاية في الاقتصاد الهندي، فهو يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، الابتكار، زيادة الصادرات وتحقيق نمو شامل للاقتصاد، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، إذ بنهاية سنة 2020 حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45% من إجمالي الإنتاج الصناعي، 40% من إجمالي الصادرات، كما تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37.54%، وفي الخدمات بنسبة 30.50%.³

لتحقيق ذلك عملت مؤسسات التمويل الأصغر على تكوين محفظة قروض إجمالية بلغت 599262 كرور روبية سنة 2020، مقابل محفظة قروض بقيمة 826250 كرور روبية سنة 2021، 2022، والتي ساهمت في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث وصلت في نهاية أوت 2023 إلى 18067537 مؤسسة منها 17452247 مؤسسة مصغرة، 562325 مؤسسة صغيرة، 52965 مؤسسة متوسطة.⁴

كما سخرت الحكومة الهندية العديد من برامج التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهم هذه البرنامج نذكر:⁵

¹ VIJAY MAHAJAN, T. NAVIN, LA MICROFINANCE EN INDE: CROISSANCE, CRISE ET AVENIR, Revue d'économie financière, Vol 03, N 107, France, 2012, P: 232.

² Bank bazaar, Available on the website www.bankbazaar.com, Viewed on 07-08-2023, on the hour 12:00.

³ SME Chamber of India, www.smechamberofindia.com, Viewed on 06-08-2023, on the hour 12: 30.

⁴ Ministry of Micro, Small & Medium Enterprises, Available on the website <https://msme.gov.in>, Viewed on 06-08-2023, on the hour 12: 46.

⁵ National Bank for Agriculture and Rural Development (NABARD), status MICROFINANCE IN INDIA 2021-22, India, 2023, P: 21-22.

1. دعم البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية (NABARD) لبرنامج تطوير المؤسسات الصغيرة (MEDPs) منذ عام 2006، حيث يتيح البرنامج للأعضاء من أصحاب المؤسسات اكتساب المهارات اللازمة لخلق أنشطة مدرة للدخل، فالهدف الرئيسي للبرنامج تعزيز قدرات المشاركين من خلال التدرج المناسب للمهارات في أنشطة سبل العيش الحالية أو الجديدة في الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، إثراء معرفة المشاركين في إدارة المشاريع وديناميكيات الأعمال والأسواق الريفية. كما نجد أن العدد التراكمي للمتدربين بلغ 5.47 ألف متدرباً في نهاية مارس 2022؛
2. بدأ برنامج سبل العيش وتنمية المشاريع (LEDP) على أساس تجريبي سنة 2015 بهدف خلق سبل عيش مستدامة للأعضاء فيه والحصول على أقصى فائدة من ترقية المهارات، فتم تصميم البرنامج لخلق مؤسسات تراعي النظام البيئي، تعزز سبل العيش في كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية خاصة في القرى، توفير تدريب مكثف لبناء المهارات والتدريب. بلغ العدد التراكمي للأعضاء في برنامج سبل العيش وتنمية المشاريع 1.83 ألفاً في 31 مارس 2022؛
3. دعم البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية (NABARD) لمؤسسات التمويل الأصغر في سنوات تكوينها (كمؤسسات غير حكومية) مادياً ومعنوياً؛
4. إنشاء البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية NABARD صندوق تنمية التمويل الأصغر والأسهم MFDEF سنة 2006 لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
5. إنشاء وكالة تطوير وإعادة تمويل الوحدات الصغيرة (MUDRA) التي تركز على المؤسسات الصغيرة، من خلال تقديم الدعم المالي لمؤسسات التمويل الأصغر لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: التجربة البوليفية

تشتهر بوليفيا بتجربتها الناجحة في مجال التمويل الأصغر التي لا بد من دراستها، فهي مثالا نموذجيا على التحرير الذي حدث في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في بوليفيا

تم تعريف التمويل الأصغر في بوليفيا على أنه: تقديم خدمة الإقراض المصغر كخدمة رئيسية والعديد من الخدمات الأخرى المكملة لها للأفراد والمؤسسات، بهدف خلق أنشطة تدر دخلاً عليهم وتحسن من مستوى معيشتهم.

ثانياً: نشأة التمويل الأصغر في بوليفيا

يمكن التعرض إلى نشأة التمويل الأصغر في بوليفيا من خلال ما يلي:¹

في منتصف الثمانينيات بدأت الحكومة البوليفية الاستجابة لمتطلبات الإصلاح المالي لإضعاف احتكار القلة وزيادة المنافسة، وفي غضون سنة من الإصلاحات بدأت المؤسسات غير الحكومية للتمويل الأصغر في الظهور على المشهد المالي البوليفي فقدم التمويل الأصغر في مرحلته الأولى من خلالها، علاوة على أن إغلاق البنوك الحكومية والخاصة نتيجة للإصلاح المالي أدى إلى بدأ المؤسسات غير الهادفة للربح في إقراض رجال الأعمال الصغار، واستمر القطاع المالي البوليفي في التحرر حتى منتصف التسعينيات وتحولت العديد من هذه المؤسسات غير الحكومية إلى مؤسسات رسمية للتمويل الأصغر بفضل تحرير لوائح التمويل الأصغر، أحد أنجح هذه التحولات هو تحول المؤسسة غير الحكومية Prodem إلى البنك التجاري المقدم لخدمات التمويل الأصغر BancoSol.

فالتمويل الأصغر في بوليفيا ظهر كخيار وطني لأسباب مختلفة من بينها ارتفاع معدلات البطالة، تكاثر الأنشطة غير الرسمية وعدم قدرة القطاع الإنتاجي على خلق فرص عمل، ما دفع بالحكومة البوليفية من خلال الصندوق الاجتماعي للطوارئ لتنفيذ مشاريع يمكن أن تخلق فرص عمل،

¹ Pamela Das, **Avoiding a Subprime-Like Crisis in Microfinance: Lessons from the Mexican and Bolivian Experience**, Law and Business Review of the Americas of SMU Scholar -Dallas-, Volume 15, Number 4, united states, 2009, p: 835-836.

لكن ذلك لم يكن كافي خاصة في ظل تعامل القطاع البنكي الخاص بحذر شديد على الرغم من الفرص الكبيرة التي كانت موجودة في السوق بسبب الأزمة، ما جعل المؤسسات غير الحكومية هي الوحيدة التي يمكنها تحويل الأزمة إلى فرصة عظيمة.

كما أدى إغلاق البنوك الحكومية إلى صعوبة الحصول على الاقتراض الذي وإن تم يكون بتكاليف باهظة ومخاطر جد مرتفعة، كما أن الفراغ الذي تركته البنوك خاصة في المناطق الريفية ساعد على اكتشاف الصناعة المالية الصغيرة ولجوء العديد من الناس إلى خدمات التمويل الأصغر. كما عملت المؤسسات غير الحكومية مع هيئة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية على إنشاء إطار تنظيمي لتقديم التمويل الأصغر الأمر الذي شجع المنافسة داخل قطاع التمويل الأصغر وأدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة جودة الخدمات.

ثالثاً: خدمات التمويل الأصغر في بوليفيا

تعد خدمة الإقراض المصغر الخدمة الرئيسية للتمويل الأصغر في بوليفيا، لذلك قررت شبكة من المؤسسات غير الحكومية إدخال تغييرات عليها وتوغل في أنشطة الإقراض المصغر في بوليفيا في ثمانينات القرن الماضي، وبدأت في استخدام اسم المؤسسات الخاصة للتنمية الاجتماعية من أجل تجنب مشاكل الرعاية الاجتماعية، كما أنها عملت باستمرار على اقتراح مشاريع تنمية بديلة للمشروعات التقليدية، وأنشأت شبكة من الفروع والوكالات التي غطت العديد من المدن والبلدات في المناطق الريفية في بوليفيا بهدف تقديم خدمات الإقراض المصغر من خلال تقنيات جديدة.

كما تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في بوليفيا على تقديم القروض المصغرة بعدة طرق منها مجموعات التضامن إلا أن تم توقيفها في ديسمبر 2014، البنوك القروية التي تتمتع بمخاطر منخفضة والإقراض الفردي.

أما بالنسبة لباقي خدمات التمويل الأصغر فإنها تمنح كخدمات مكمل لخدمة الإقراض المصغر من خلال البنوك القروية التي تمنح خدمة الادخار، خدمة التأمين من خلال تقديم التأمين الصحي، التأمين على الحياة الانتمانية، التأمين ضد السرقة، علاوة على تقديم التعليم المالي والمساعدة الفنية لأعضاء المجموعة بشكل أساسي لتطوير أنشطتها بأكثر الطرق كفاءة.

غير أنه في حالة الإقراض الفردي الذي تكون قيمته أكبر من القرض الممنوح في البنوك القروية لا يوجد تعليم مالي لتوقع أن يكون العميل قد مر في السابق بسجل ائتماني لكن يشارك موظف الائتمان في مؤسسة التمويل الأصغر بشكل كامل في العملية ويقدم جميع المنتجات التكميلية والتي أبرزها المساعدة الفنية.¹

رابعاً: الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في بوليفيا

أهم الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في بوليفيا نذكر:²

أ. **هيئة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية (ASFI):** في البداية كانت اللوائح الوحيدة الموجودة التي تصدرها هذه الهيئة هي لوائح خاصة بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية، لكن سرعان ما ثبت أن هذا يعد مشكلة بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر كون أن محافظ التمويل الأصغر والهيكل التنظيمي يمكن أن يكونا مختلفين بشكل كبير في البنوك التجارية فتعاضت الهيئة خلال السنوات الأولى من التحول عن بعض الانتهاكات، إذ سمحت هذه الهيئة لمؤسسات التمويل الأصغر بالاستمرار في العمل على الرغم من انتهاك بعض المعايير البنكية التجارية الرئيسية، ما سمح بأن تظل التكاليف الإدارية منخفضة نسبياً بالنسبة لهذه المؤسسات، علاوة على ذلك طورت الهيئة أيضاً إطاراً تنظيمياً وإشرافياً للتعاونيات المفتوحة ما عزز من قدرة هذه المؤسسات ومنحها حوافز لتنظيمها ولتلقبها الودائع من الجمهور.

¹ Jorge Eguino, *The Microfinance Industry in Bolivia*, thesis in of Science in Business Administration, University of Arkansas, Sam M. Walton College of Business -Arkansas-,The United States, 2016, p: 08-09.

² Ibid, p: 10.

هذا وتقوم مؤسسات التمويل الأصغر بإبلاغ معلوماتها المالية وتخضع لرقابة مباشرة من قبل الهيئة (ASFI) التي تعد سلطة الإشراف المالي الوحيدة المخول لها الإشراف على الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر؛

ب. **مؤسسات مالية بنكية:** لأن بوليفيا ألغت القطاع البنكي من القطاع العام في الثمانينيات من القرن الماضي فإن جميع البنوك والمؤسسات المالية مملوكة للقطاع الخاص، ويعد بنك BancoSol أحد أشهر البنوك المشاركة في إقراض التمويل الأصغر؛

ت. **مؤسسات مالية غير بنكية:** هناك خمسة أنواع مختلفة للمؤسسات المالية غير البنكية المشاركة في تقديم التمويل الأصغر في بوليفيا هي الصناديق المالية الخاصة؛ التعاونيات المفتوحة؛ جمعيات مدخرات المنفعة المتبادلة وقروض المنازل؛ التعاونيات المغلقة؛ المؤسسات غير الحكومية.

هذا وتعد الصناديق المالية الخاصة؛ التعاونيات المفتوحة؛ جمعيات مدخرات المنفعة المتبادلة وقروض المنازل؛ التعاونيات المغلقة مؤسسات غير ربحية تشارك في تقديم التمويل الأصغر، من خلال تشجيعها على تلقي الودائع والوصول إلى أموال ورأس المال التجاري بسهولة أكبر وتشجيع الإدارة الفعالة، فالهدف الرئيسي من هذه البرامج المالية والتجهيزية هو توجيه الموارد إلى المقترضين الصغار في المناطق الريفية والحضرية، وتعد جمعيات مدخرات المنافع المتبادلة والقروض السكنية بأنها جمعيات مدنية غير هادفة للربح ومصرح لها بتنفيذ عمليات الوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية للجمهور.

أما التعاونيات المفتوحة فهي مؤسسات غير غذائية ذات مسؤولية محدودة تقدم خدمات للجمهور، في حين أن التعاونيات المغلقة تقدم العمليات المالية للأعضاء المنتسبين لها فقط، إلا أنها تتمتع بمكانة قوية في السوق بسبب مستوياتها العالية من المحفظة التي تصل في بعض الحالات إلى مليار دولار أمريكي.¹

كذلك توجد مؤسسات التنمية المالية وهي مؤسسات غير حكومية تشارك في صناعة التمويل الأصغر في بوليفيا لكن بنسبة أقل بكثير من باقي المؤسسات الأخرى.

خامسا: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في بوليفيا في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بوليفيا على أنها كل وحدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات، تسمى مؤسسة مصغرة إذا بلغ عدد العاملين فيها من 01 إلى 04 عاملين، مؤسسة صغيرة من 05 إلى 14 عامل ومؤسسة متوسطة من 15 إلى 49 عامل.²

بحلول أبريل 2023 استفادت أكثر من 10000 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة من اعتمادات الصندوق الائتماني لإعادة تنشيط وتطوير الصناعة الوطنية (Firedin)، كما تقوم الحكومة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسة الحكومية Mi Teleférico بتنظيم معارض أسبوعية لتعزيز الإنتاج الوطني، تزويد هذه المؤسسات بختم صنع في بوليفيا وعقد اتفاقية حكومية دولية لدعم أكثر من 630 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في قطاعات المنسوجات، الخشب، تشغيل المعادن، الجلود والأغذية، وتعزيز جودة منتجاتها والترويج لها من خلال سبعة معارض أسبوعية، التجارة الإلكترونية والمواقع الإعلانية التي يتعين على الدولة القيام بها بشكل مشترك مع أصحاب هذه المؤسسات،³ كما تحصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم من قبل بنك التنمية الأمريكي خلال فترة جائحة كورونا من خلال قرض بقيمة 130 مليون دولار أمريكي للحفاظ على نشاطها.⁴

¹ Op-cit, Jorge Eguino, p:11-15.

² Antonio Alcon Vila, **Small and Medium Enterprises in Bolivia, a Look Back to the Future, 1900 -2020**, journal of evolutionary studies in business, Vol 7, N 2, University of Barcelona, Spain, 2022, p: 107.

³ MSME Clearinghouse, available on the website www.sice.oas.or, viewed on 08-08-2023, on the hour 10:29.

⁴ germany Trade and Invest, available on the website www.gtai.de, viewed on 08-08-2023, on the hour 10:42.

علاوة على أن يمكن استعراض نشاط مؤسسات التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بوليفيا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور محفظة التمويل الأصغر في بوليفيا /الوحدة: مليون بوليفي

السنة	إجمالي المحفظة
2005	4.376
2006	323.5
2007	6.913
2008	9.013
2009	10.603
2010	11.924
2011	14.728
2012	19.785
2013	24.186
2014	28.647
2015	34.394
2016	42.669
2017	47.137
2018	52.276
2019	54.322
2020	55.795
2021	59.282
2022	64.951
ماي 2023	63.829

المصدر: الهيئة الرقابية للنظام المالي (ASFI)، متاح على الموقع www.asfi.gob.bo، تم الاطلاع عليه يوم 08-08-2023، على الساعة 12:14.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور محفظة التمويل الأصغر في بوليفيا من سنة إلى أخرى فانتقلت من 4.376 مليون بوليفي سنة 2005 إلى 63.829 مليون بوليفي في نهاية ماي 2023، نظرا لإقبال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبحث عن الاقتراض من مؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء مشاريع خاصة بهم، الأمر الذي شجع توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من سنة إلى أخرى وتحفيزها أكثر على الإنشاء والتوسع، نظرا لأنها ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد البوليفي فهي أكثر قدرة على توظيف العاملين والتغلغل في عدة مجالات، وفي نفس الوقت القضاء على صعوبة تمويل مثل هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: تجربة أوروبا حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثبت التمويل الأصغر نفسه كمنتج مالي بديل للنظام المالي الرسمي في جميع أنحاء أوروبا لكنه لا يزال يعتبر قطاعا شابا يسعى للتطور والابتكار، فيختلف دور التمويل الأصغر في الدول الأوروبية عن نظيره في العالم النامي، إذ يمثل الدور الرئيسي لمقدمي خدمات التمويل الأصغر في البلدان النامية في توفير الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية لأعداد كبيرة من العملاء الذين هم خارج الأسواق الرسمية، إلا أن الغالبية العظمى من السكان البالغين في دول الاتحاد الأوروبي يمتلكون نوعا من الحسابات في مؤسسة مالية رسمية.

أولا: تعريف التمويل الأصغر في أوروبا

ما يمكن ملاحظته أنه لا يوجد تعريف موحد للتمويل الأصغر في أوروبا، إلا أنه هناك اتفاق بأن: التمويل الأصغر عبارة عن تقديم جملة من الخدمات المالية وغير المالية بمختلف أنواعها للأشخاص والمؤسسات غير القادرة على تلبية متطلبات النظام المالي الرسمي بالرغم من أنهم مشمولين ماليا.

ثانيا: تطور التمويل الأصغر في أوروبا

يتمتع القطاع المالي الأوروبي بتاريخ ثري مرتبط بتقديم الخدمات المالية للأشخاص الأكثر ضعفا، مثل تعاونيات رايفايزن الألمانية في القرن التاسع عشر، نموذج التعاون Casse الريفي في إيطاليا وقانون جمعية الائتمان التعاوني في المملكة المتحدة عام 1904، مع ذلك فإن التمويل الأصغر الأوروبي الحديث مستوحى من نماذج التمويل الأصغر التي ظهرت في البلدان النامية في السبعينيات¹. هذا ونجد أن هناك اختلاف في تطور التمويل الأصغر في أوروبا بين المنطقتين الشرقية والغربية، ففي أوروبا الشرقية أدى التغيير الجذري في النظام الاقتصادي وانهيار القطاع العام الذي تسبب في بطالة هائلة إلى إجبار الكثير من الناس على خلق وظائف خاصة بهم، فأصبح مواطنو هذه البلدان الذين مُنعت عليهم المبادرة الاقتصادية لمدة 40 عاما رواد أعمال، كما ساعد الدعم المالي والخبرة التي قدمتها الجهات المانحة مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والعديد من المؤسسات الدولية في إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في البوسنة، بولندا، رومانيا، بلغاريا وفي البلقان.

عموما نجد أن التمويل الأصغر بدأ في أواخر الثمانينيات في أوروبا الشرقية نتيجة انهيار جدار برلين سنة 1989 وتفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، انعكس ذلك على تحويل المنطقة من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد موجه نحو السوق، ما أدى إلى خصخصة القطاع المالي، زيادة معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال وإغلاق المصانع والمؤسسات الحكومية وشجع على التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما عن أوروبا الغربية فقد انتشر فيها التمويل الأصغر بعد أجندة لشبونة في 2 مارس 2000 كمبادرة لدعم النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، بالرغم من وجود شبكة بنكية كثيفة إلا أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر للوصول إلى الخدمات المالية، كما أنه لا بد من التخلص من اعتماد هذه البلدان على التصنيع بشكل تدريجي، ودعم الدولة للأشخاص الذين يتركهم اقتصاد السوق على جانب الطريق في حالة وجود استبعاد اقتصادي واجتماعي ومالي، لأن في ظل هذه الظروف تكون السلطات المنخرطة في دعم البطالين أقل انفتاحا على العمل الحر وتجد صعوبة في تقديم الدعم المالي لبدء برامج التمويل المصغر، مع ذلك فإن الدولة تعطي زخما كبيرا للتمويل الأصغر والجمعيات الشريكة للبنوك في فنلندا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، فتتمتع مؤسسات التمويل الأصغر في

¹ Beatriz Armendáriz, Philippe Guichandut, Vers une convergence du secteur bancaire et de la microfinance?, BAROMètre de la microfinance -Convergences BAROMètres-, 5eme édition, 2014, p: 05.

هذه البلدان بالوضع القانوني والموارد المالية اللازمة ما يؤثر بتطور سريع للغاية،¹ بالرغم من إعاقة دول أوروبا الغربية المتطورة للغاية تطور التمويل الأصغر في هذا الجزء من القارة.² عموما كان يُنظر للتمويل الأصغر في أوروبا على أنه أداة لمعالجة الاستبعاد من القطاع المالي التقليدي من خلال العمل الحر والأنشطة المدرة للدخل بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة (معالجة مباشرة لبعد الدخل على العملاء والذي يؤثر بدوره على جودة التعليم والصحة).³

ثالثا: القيود التنظيمية التي تحكم التمويل الأصغر في أوروبا

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا بعض القيود التنظيمية في بلدان مثل ألمانيا و صربيا، إذ لا يُسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بصرف القروض الصغيرة بمفردها، بالتالي فهي ملزمة بالتعاون مع البنوك لتطوير أنشطتها، هذا وفي بلدان أخرى مثل اليونان لا يوجد احتكار بنكي لكن المؤسسات المالية تتطلب حد أدنى من متطلبات رأس المال عالية للغاية لأداء الأنشطة الائتمانية بشكل قانوني مثل اللوائح ما جعل تطوير قطاع التمويل الأصغر أمرا مرهقا بشكل كبير، بالإضافة إلى ذلك لا يُسمح عموما لمؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها صرف الائتمان مباشرة بجمع المدخرات من عملائها، ونظرا لحرمانها من الوصول إلى هذا المصدر الرخيص نسبيا للتمويل كان على مؤسسات التمويل الأصغر أن تجد طرقا بديلة لإعادة تمويل نفسها.⁴

رابعا: خدمات التمويل الأصغر في أوروبا

أهم الخدمات التي يقدمها قطاع التمويل الأصغر في أوروبا هي:

1. الإقراض المصغر:

يعتبر الإقراض المصغر فكرة صالحة أيضا في البلدان الأوروبية يمكن تناوله كما يلي:

أ. تعريف الإقراض المصغر:

يعرف الإقراض المصغر في أوروبا على أنه:⁵

قروضا أصغر من 25000 يورو مصممة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (91% من جميع المؤسسات الأوروبية)، الأشخاص العاطلين عن العمل أو غير النشطين الذين يرغبون في العمل لحسابهم الخاص لكن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات البنكية التقليدية، وغيرهم ممن يفتقرون الوصول إلى المصادر التقليدية للتمويل.

يستهدف الإقراض المصغر في أوروبا العملاء ذوي الدخل المحدود خاصة العاطلين عن العمل المتلقين للمزايا الاجتماعية الراغبين في بدء مؤسساتهم المستقلة أو تطويرها لكن لا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على القروض البنكية، في مجال الخدمات والتجارة والحرف بشكل أساسي أو الأنشطة التي تعزز احترام البيئة.

أما عن أهم القروض المصغرة المنتشرة في أوروبا نجد القروض المهنية، القروض الاستهلاكية الشخصية والقروض الاحترافية التي تتباعد أو تختلف من حيث أسعار الفائدة وفترة التسديد، فنجد أن مدة القروض المصغرة المهنية تبلغ 42 شهرا في المتوسط بالنسبة للدول الأوروبية مقارنة بـ 34 شهرا للقروض الشخصية، أما القروض المصغرة الاحترافية لها متوسط مدة أطول مقارنة بالمتوسط العام لجميع أنواع القروض المصغرة أخرى المقدر بـ 35 شهرا، وعن أطول مدة للقروض المصغرة في أوروبا هي 6 سنوات ونصف في المجر، بينما أقصر مدة للقروض المصغرة وجدت في ألمانيا بـ 21 شهرا للقروض المهنية.

¹ Nowak Maria, **Introducción a la sección especial: Microcredits in Europe**, Revista de Economía Mundial -Huelva-, núm 19, 2008, España, P: 29.

² MARIA NOWAK, **LE MODÈLE EUROPÉEN DE MICROCRÉDIT**, Disponible sur le site www.aef.asso.fr, Vu le 13-10-2022, à l'heure 10:49.

³ Op-cit, Beatriz Armendáriz, p: 08.

⁴ Anastasia Cozarenco, **Micro finance Institutions and Banks in Europe: The story to date**, European Micro finance Network, Belgique, European Microfinance Network (EMN) report, 2015, p: 04.

⁵ Carolina Laureti, **Pourquoi et comment faire du microcrédit en Europe occidentale?**, Réseau Financement Alternatif, réseau financement alternatif, Belgique, 2008, p: 02.

ب. شروط منح الإقراض المصغر في أوروبا:

من أجل ضمان السلوك الجيد للإقراض المصغر في أوروبا نشرت المفوضية الأوروبية سنة 2011 السلوكيات التي لا بد من إتباعها أثناء منح القروض والتي تم تحديثها في عام 2013، إذ يجب على مقدمي خدمات الإقراض المصغر التحلي بما يلي:¹

ضمان علاقات ثابتة وواضحة مع المستفيدين النهائيين والمستثمرين من خلال ضمان المعلومات الكافية؛

تجنب الإفراط في مديونية العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان القرب منهم؛

ضمان حماية بيانات العملاء المستفيدين؛

ضمان وجود هيكل إقراض فعال يوفر على سبيل المثال خطة عمل، لجان الإدارة الخارجية، مجالس الإدارة، إطار عمل لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي؛

اعتماد معايير مشتركة لإعداد تقارير الأنشطة؛

تطبيق نظام مرن للمعلومات الإدارية قابل للتوسع والتعديل.

2. خدمات التمويل الأصغر الأخرى:

استمر عرض الخدمات المالية غير القرض المصغر للأغراض المهنية أو الشخصية في الازدياد، على غرار الخدمات المالية الرئيسية الأخرى المقدمة كخدمات تحويل الأموال، الحسابات الجارية، التأمين، منتجات التأجير، خدمة الادخار، علاوة على الخدمات غير المالية المختلفة التي تهدف إلى تحسين القدرات المالية أو غير المالية للمقترضين، فتمثل خدمات التعليم المالي 58% من جميع الخدمات غير المالية، يليها التدريب على ريادة الأعمال 45%، ثم خدمات الاستشارات المتعلقة بالديون 41%، كما يشمل عرض الخدمات غير المالية أيضا التدريب على التغذية والصحة أو حتى التدريب على محو الأمية.²

هذا ونظرا لارتفاع مستوى المنافسة ولدعم قطاع التمويل الأصغر في أوروبا وزيادة فرص نجاحه تقدم مؤسسات التمويل الأصغر بالإضافة إلى المنتجات المالية خدمات دعم متنوعة لأصحاب المؤسسات المصغرة والصغيرة قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم.

خامسا: الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في أوروبا

يتم تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال أنواع مختلفة من المؤسسات التي تعمل في ظل أنظمة مالية وتنظيمية مختلفة وكذلك في ظل بلدان مختلفة، لذلك تتنوع الأشكال المؤسسية لمؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا لكن معظمها عبارة عن مؤسسات غير حكومية، كما نجد أن بعض المؤسسات النشطة في مجال التمويل الأصغر لا تقدم القروض بنفسها لكنها تسهل الوصول إليه من خلال دعم العميل في طلب القرض وعملية السداد أو تقديم ضمانات بالإضافة إلى الخدمات غير المالية الأخرى التي تدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،³ إذ تعمل مؤسسات التمويل الأصغر الأوروبية على تبني الآليات لدعم عملائها في التغلب ليس فقط على الحواجز التي تحول دون الوصول إلى خدمات التمويل الأصغر ولكن أيضا مواجهة الاستبعاد الاجتماعي.⁴

أهم مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في أوروبا نذكر:⁵

¹ Instruments financiers de la microfinance, Disponible sur le site www.fi-compass.eu, Vu le 15-11-2022, a l'heure 16:14.

² Roblain Murielle, **LE MICROCREDIT EN EUROPE: TENTATIVE D'EXPLICATION D'UN DEVELOPPEMENT PLUS FAIBLE QUE DANS LES PAYS EMERGENTS**, magister en sciences de gestion, LOUVAIN SCHOOL OF MANAGEMENT, UNIVERSITE CATHOLIQUE DE LOUVAIN, Belgique, 2015, p: 21-23.

³ OECD European Commission, **"Designing effective microfinance schemes for inclusive entrepreneurship"**, OECD Publishing -Paris-, France, 2021, P 210.

⁴ Gabriela Chmelíková and others, **Performance of microfinance institutions in Europe- Does social capital matter?**, The International Journal of Public Sector Decision-Making, Vol 68, Faculty of Business Administration of the University of Economics -Prague-, tchèque, 2018, P: 02.

⁵ Op-cit, Carolina Laureti, p: 06-07.

1. **المؤسسات غير الحكومية:** عبارة عن مؤسسات تم إنشاؤها خصيصا للقيام بالتمويل الأصغر، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات المالية بالإضافة إلى خدمات الدعم للعملاء كخدمة ثانوية، أهم هذه المؤسسات Adie في فرنسا، Street UK في المملكة المتحدة، Aspire في المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية ومؤسسة ANDC في البرتغال.

قد تتبع المؤسسات غير الحكومية نهج المجموعة المستهدفة التي تستهدف مجموعات محددة كاليطاليين، الحاصلين على الدعم، المهاجرين... الخ من خلال عرض الخدمات المالية، أو تتبع نهج التمويل الأصغر لأن عرض الخدمات المالية ليس مهما في حد ذاته لكنه أكثر استجابة لحقيقة عدم قدرة العملاء على الوصول إلى البنوك، فنشاطها يركز بشدة على خدمات الدعم وبدرجة أقل على توفير المنتجات المالية كصندوق القروض الصغيرة لمدينة هامبورغ في ألمانيا، Weetu في المملكة المتحدة، IQ/Enterprise في ألمانيا وNetwork Credit Hordaland في النرويج؛

2. **مؤسسات التمويل الأصغر التي بدأتها المؤسسات القائمة أو بنوك التنمية:** غالبا ما تكون هذه المؤسسات مدفوعة باهتمام الجمهور العام تشمل المؤسسات الحكومية وبنوك التنمية الأوروبية، برامج الإقراض الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أمثلتها مؤسسة KfW Bankengruppe في ألمانيا، مؤسسة Finvera في فنلندا، مؤسسة Oséo في فرنسا، مؤسسة ICO في إسبانيا وصندوق المشاركة في بلجيكا.

تتميز هذه المؤسسات بأن لديها بنية تحتية وشبكات توزيع موجودة مسبقا يمكن استخدامها للوصول بسرعة إلى أعداد كبيرة من العملاء؛

3. **الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر (EMN):** تأسست الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر سنة 2003، وهي مؤسسة غير ربحية مقرها بروكسل ببلجيكا تعمل على الترويج للتمويل الأصغر كأداة في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والمالي في أوروبا بصفتها صوت التمويل الأصغر الأوروبي، مهمتها تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع، مع العمل على تطوير بناء القدرات، مشاركة الممارسات الجيدة، تشجيع البحث داخل شبكتها وخارجها.

فرؤية الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر تتصور مجتمع يتمتع فيه المستبعدون من النظام المالي التقليدي بإمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية وغير المالية، لتمويل احتياجات العملاء الشخصية وخلق مؤسسات مصغرة وصغيرة خاصة بهم¹

4. **صندوق الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية:** يعدان من أهم الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في أوروبا، يعملان على إطلاق العديد من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز دور التمويل الأصغر في أوروبا، من بين هاتين المبادرات والبرامج نذكر على سبيل المثال لا الحصر مبادرة صندوق القرض EaSI بقيمة 200 مليون يورو يقدم لمؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز فرص الإقراض للمؤسسات المصغرة والصغيرة وتحسين وصولها للتمويل، من أجل دعم خلق فرص العمل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

يدير هذه المبادرات صندوق الاستثمار الأوروبي، الذي يقوم بتقديم جملة من الخدمات تهدف لتحسين جودة الإجراءات الداخلية لمؤسسات التمويل الأصغر، تعزيز الوصول إلى التمويل وتطوير نظام بيئي مستدام للتمويل الأصغر في أوروبا، كما تشمل هذه الخدمات التقييمات المؤسسية، التدريب المخصص، التدريب على الاستعداد للاستثمار، التقييمات المالية أو الاجتماعية (اختياري)، ورش العمل، الجولات الدراسية، المساعدة عبر الإنترنت، التدريب على تنفيذ مدونة السلوك الأوروبية وتقييمات المطابقة²

من بين البرامج التي قام بها صندوق الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية نجد:

¹ The EUROPEAN MICROFINANCE NETWORK (EMN), disponible sur le site www.european-microfinance.org, vu le 15-10-2022, à l'heure 11: 16.

² Commission européenne, disponible sur le site <https://ec.europa.eu>, vu le 15-10-2022, à l'heure 11: 06.

أ. برنامج التقدم الأوروبي للتمويل الأصغر (epmf): في بداية سنة 2010 وقع البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي اتفاقاً مشتركاً بشأن إطلاق برنامج التقدم الأوروبي للتمويل الأصغر (EPMF) لزيادة التوظيف والاندماج الاجتماعي.¹

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الوسطاء المؤهلين لتعزيز قدرتهم على تقديم القروض المصغرة والضمانات عليها للمؤسسات المصغرة والصغيرة من خلال عدة أنواع من الأدوات الممولة أهمها قروض أولية، قروض ثانوية، قروض تقاسم المخاطر ومشاركات في حقوق الملكية، ضمانات القروض المصغرة (ضمانات مباشرة أو مضادة).²

للإشارة فإن عمل برنامج التقدم الأوروبي للتمويل الأصغر استمر لغاية سنة 2020؛
ب. العمل المشترك لدعم مؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا (JASMINE): أطلقت المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي مبادرة بعنوان العمل المشترك لدعم مؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا في نوفمبر 2007 بميزانية أولية بلغت 20 مليون يورو بغية تطوير الإقراض المصغر في أوروبا، إذ تخطط هذه المبادرة لتقديم المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية، تمويل عمليات المؤسسات غير البنكية الواعدة حتى تتمكن من منح المزيد من القروض، تحسن جودة عملياتها، تحقيق الاستدامة وتخفيض معدلات البطالة.³
للإشارة فإن عمل برنامج العمل المشترك لدعم مؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا استمر لغاية سنة 2020.

سادساً: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الأوروبية في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة

عرفت المفوضية الأوروبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا على أنها:
المؤسسات المصغرة تلك التي تشغل ما بين 01 و 09 عامل وذات ميزانية أقل من 2 مليون أورو، المؤسسات الصغيرة تشغل ما بين 10 و 49 عامل وميزانيتها أقل من 02 مليون أورو، أما المؤسسات المتوسطة فهي تشغل من 50 إلى 250 عامل وميزانيتها أقل من 43 مليون أورو.
بنهاية سنة 2020، سجلت 22.526.457 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أوروبا، وعملت هذه المؤسسات على توفير 82.432.093 فرصة عمل وولدت أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا.⁴

كما يمكننا بدراسة تقرير نشاط التمويل الأصغر في أوروبا سنة 2019 التوصل إلى:⁵
تسيطر مؤسسات التمويل الأصغر غير البنكية على أكثر من 91% من مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في أوروبا، وهي تعمل في السوق بموجب أنواع قانونية مختلفة؛
توظف مؤسسات التمويل الأصغر أكثر من 11000 موظف بشكل مباشر، منهم 22% متطوعون غالباً ما يتم رؤيتهم في مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية والبنوك، كما هناك انحراف واضح بين الموظفين من الجنسين حيث تشكل النساء 65% من الموظفين بأجر؛
تقدم أكثر من 63% من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات غير مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخدمة تطوير العملاء مثل التعليم المالي، تقديم التوجيه والاستشارات؛
28% من مؤسسات التمويل الأصغر تستخدم القنوات الرقمية لتقديم خدماتها غير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي في الغالب مؤسسات تمويل أصغر كبيرة لإيمانها بأهمية الخدمات غير المالية والتحول نحو الشكل الرقمي للأعمال؛

¹ JOANNA FILA, *European Microfinance –Relevance, Efficiency And Impact*, Comparative Economic Research -London-, Vol 18, N 4, UK, 2015, P: 187.

² European Investment Fund, disponible sur le site www.eif.org, vu le 27-10-2022, à l'heure 16:06.

³ La Délégation des Barreaux de France, disponible sur le site www.dbfbruxelles.eu, vu le 27-10-2022, à l'heure 16:25.

⁴ Annual Report on European SMEs 2022/2023, Publications Office of the European Union, European Commission, Luxembourg, 2023, p: 73.

⁵ Justyna Pytkowska, *Microfinance in Europe: Survey Report*, 2020 edition, Belgique, 2020, p: 06.

— بنهاية سنة 2019 سجلت مؤسسات التمويل الأصغر 1.26 مليون مقترض نشط، وإجمالي محفظة قروض بقيمة 3.7 مليار يورو (تشكل قروض الأعمال 55% من إجمالي المحفظة بينما تشكل القروض الشخصية 45% منها)، وللعلم أن بنهاية سنة 2019 سجل قطاع القروض الشخصية نموًا أعلى (23%) من قطاع قروض الأعمال (12%)، وللإشارة فإن النمو المستمر للقروض الشخصية راجع لاستخدامها في الغالب لتلبية احتياجات الأسرة ويتم استخدام 13% منها فقط للتطوير المهني، أما القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعد أكبر في المتوسط ولها فترة استحقاق أطول ونسبة فائدة سنوية أقل مقارنة بالقروض الشخصية؛

— تعتبر الأموال المقترضة طويلة الأجل المصدر الرئيسي لتمويل محفظة القروض، وتقدر القيمة الإجمالية للتمويل المطلوب 800 مليون يورو بمتوسط قيمة 7.6 مليون يورو، غير أن التحديات الرئيسية للوصول إلى التمويل المطلوب تتمثل في عدم توفر التمويل (41% من مؤسسات التمويل الأصغر)، نقص الضمانات لتغطية المخاطر (38% من مؤسسات التمويل الأصغر)، تكلفة التمويل (37% من مؤسسات التمويل الأصغر)، أربعة أخماس هذه المؤسسات لا تواجه أي تحديات في الوصول إلى التمويل؛

— فيما يتعلق بالاتجاهات الحديثة التي تسعى لها مؤسسات التمويل الأصغر فإن العديد منها تعمل على تقديم خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في مجال التقنيات الخضراء (الصدقية للبيئة)، مع وجود 16% من مؤسسات التمويل الأصغر لديها منتجات قروض مخصصة لكفاءة الطاقة، علاوة على ذلك تخطط 23% من المؤسسات التمويل الأصغر لتقديم المزيد من هذه المنتجات في المستقبل، ولدى غالبيتها حلول رقمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياة القرض مع السعي لتوفير أدوات رقمية أقل تعقيدًا لها؛

— شهدت سنة 2019 أيضًا ظهور وباء كورونا الذي لم يكن له تأثير سلبي كبير على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر حيث أن معظمها ترى أن وضعها جيد بنسبة تقارب 70%، بينما 30% قيمت وضعها على أنه سيء نتيجة عدة تحديات رئيسية واجهتها بسبب وباء كورونا كتقلب الدخل للعملاء، القدرات الرقمية والمالية المنخفضة للعملاء، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى التمويل والتدخل السياسي، لكن استطاعت معظمها إيجاد طرقًا لضمان بقاء الأعمال واستمرارية العمليات، خاصة تلك التي تعمل في بيئة تقدم دعم حكومي قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تلك التي لديها شركاء أقوياء وأصحاب مصلحة داعمون، إلا أن واجهت حوالي 24 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة صعوبات نتيجة الوباء وعملها على الاستعداد للانتقال إلى اقتصاد رقمي ومستدام؛

— عملت مؤسسات التمويل الأصغر على مواجهة وباء كورونا وتوفير التمويل والأدوات التي تساهم في التخلص منه، وهو ما ترجم في زيادة التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 2.4% في عام 2022؛

— مكن التحول الرقمي مؤسسات التمويل الأصغر من التكيف بسهولة أكبر مع متطلبات السلامة والاستعداد لاستخدام الأدوات الرقمية للتواصل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معالجة القروض وتنفيذ خيارات العمل عن بُعد¹؛

— خلال الفترة 2014-2020 خصصت مؤسسات التمويل الأصغر أكثر من 200 مليون أورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى التمويل والحصول على قروض؛

— عمل مؤسسات التمويل الأصغر على تسهيل استخدام خدماتها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي بأثره الاجتماعي والاقتصادي؛

— سعي مؤسسات التمويل الأصغر في أوروبا إلى تقديم أنماط تمويل مختلفة ومستقرة وميسورة التكلفة والمرنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

¹ Op-cit, Justyna Pytkowska, p: 07-08.

² European Commission, **European SME-Action Programme**, Federal Ministry for Economic Affairs on behalf of the SME Envoys Network, 2017, P: 32.

المطلب الثالث: تجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يمكن اعتبار تجربة كل من مصر، الأردن، المغرب والسودان من بين أهم التجارب العربية الرائدة في حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية التي لا بد من التعرض لها.

الفرع الأول: التجربة المصرية

يعد قطاع التمويل الأصغر في مصر من أحد أهم وأكبر القطاعات النشطة في المنطقة العربية. أولاً: تعريف التمويل الأصغر في مصر

تم إعطاء تعريف رسمي للتمويل الأصغر في مصر سنة 2014 في القانون 141 على أنه: كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في مختلف المجالات بقيمة يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وفقاً للظروف الاقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يتجاوز (5%) سنوياً.¹

إلا أنه تم تعديل هذا التعريف سنة 2020 بناء على ما ورد في القانون 201 وأصبح يعرف التمويل الأصغر على أنه:

كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواردة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، على ألا تتجاوز قيمة تمويل المؤسسة مائتي ألف جنيه مصري، ويجوز لمجلس إدارة هيئة الرقابة المالية زيادة الحد الأقصى للتمويل بما لا يتجاوز (10%) سنوياً وفقاً للظروف الاقتصادية.²

ثانياً: تطور التمويل الأصغر في مصر

عرفت مصر التمويل الأصغر منذ بداية القرن الماضي من خلال بنوك الادخار المحلية سنة 1963 إلا أن مساهمة القطاع المالي التجاري فيها كانت محدودة وأخفقت التجربة سنة 1967، إلى أن بدأت برامج التمويل الأصغر بشكل رسمي في مصر سنة 1988 بدعم مالي وفني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف إتاحة التمويل الأصغر للفئات غير القادرة على الحصول على تمويل بنكي كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فأسهمت الوكالة الأمريكية في توسيع نطاق التمويل الأصغر في مصر بشكل كبير ووضعت الآليات والمنهجيات اللازمة بهدف الارتقاء به، حيث ركزت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحضر بدلاً من الأنشطة الريفية المنزلية، كذلك ساهمت في إنشاء مؤسستين للتمويل الأصغر الأولى في القاهرة باسم مؤسسة القاهرة (أو كما هي معروفة الآن باسم الجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة) وأخرى في الإسكندرية تحت مسمى جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، ووفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعونة المالية والفنية لعدة مؤسسات تمويل أصغر موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء مصر بوجود قدر قليل من التداخل والتنافس بينها.³

تدعياً لقطاع التمويل الأصغر قامت هيئة الرقابة المالية وفقاً لقانون 141 لسنة 2014 الخاص بالتمويل الأصغر بإصدار قرار بإنشاء الاتحاد المصري للتمويل الأصغر سنة 2015، بهدف إيصال خدمة التمويل الأصغر لكافة المواطنين في جميع القرى المصرية للمساهمة في مكافحة الفقر والإدماج المالي، ويستهدف الاتحاد حوالي 10 مليون مواطن وفقاً للتقديرات الرسمية الخاصة من خلال تحفيز البنوك، المؤسسات المالية والجمعيات الأهلية على المشاركة في التمويل الأصغر وتوفير خدماته.⁴

¹ القانون 141 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل المتناهي الصغر، الجريدة الرسمية، العدد 46، 13 نوفمبر 2014، ص 09.

² القانون 201 لسنة 2020 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل المتناهي الصغر، الجريدة الرسمية، العدد 41 (مكرر)، 11 أكتوبر 2020، ص 03.

³ سنايل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، 2010، ص 06.

⁴ Doaa Mamdouh, Yehia Abd El-Rahman, *Socioeconomic Effects of Some Agricultural and Rural Micro-Enterprises Funded by the Local Development Fund*, The Egyptian Journal of Agricultural Research, Egypt, 2021, P: 473.

ثالثاً: شروط ممارسة التمويل الأصغر في مصر

- على المؤسسات الراغبة في ممارسة التمويل الأصغر في مصر التحلي بالشروط التالية:¹
- أن تتخذ مؤسسة التمويل الأصغر شكل مؤسسة مساهمة مصرية؛
- أن يقتصر نشاط المؤسسة على خدمات التمويل الأصغر فقط؛
- ألا يقل رأسمال المؤسسة المصدر والمدفوع عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة وما لا يقل عن عشرين مليون جنيه لمؤسسات التمويل الأصغر الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخمسة ملايين جنيه لتمويل المؤسسات المصغرة؛
- أن تتوفر مؤسسة التمويل الأصغر على الإمكانيات الفنية، أنظمة المعلومات، إدارة المخاطر، تحصيل الأموال ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوى العملاء وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية؛
- أن تتوفر مؤسسة التمويل الأصغر على الخبرة المناسبة وحسن السمعة في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمديرين المسؤولين عن التمويل والمخاطر وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية.

رابعاً: الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأصغر في مصر

إن الجهات ذات العلاقة بقطاع التمويل الأصغر في مصر تشمل عدة جهات، على النحو التالي:²

1. الجهات المانحة والمرخصة من البنك المركزي المصري (المؤسسات البنكية): طبقاً لبيانات جهاز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المؤسسات البنكية تشمل 16 مؤسسة هي البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك الزراعي المصري، بنك القاهرة، بنك البركة، بنك التنمية الصناعية، المصرف المتحدة، البنك التجاري الدولي، بنك عودة، بنك الاستثمار العربي، بنك التعمير والإسكان، ميد بنك، بنك الشركة المصرفية العربية، بنك أبوظبي التجاري -مصر-، بنك قناة السويس، بنك قطر الوطني؛

2. الجهات المانحة والمرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي (المؤسسات الأهلية): المؤسسات المرخصة من وزارة التضامن الاجتماعي أو ما تعرف بالمؤسسات الأهلية تصنف بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (13) لسنة 2015 إلى ثلاث فئات بناءً على قيمة محفظة الإقراض، فئة (أ) بمحفظة تمويل قائمة بمبلغ 50 مليون جنيه أو أكثر، أما فئة (ب) بمحفظة تمويل تتراوح بين 10 مليون جنيه مصري إلى أقل من 50 مليون جنيه، أما فئة (ج) بمحفظة تمويل تقل عن 10 مليون جنيه، ومن الأهمية الإشارة إلى أن كلا من فئة (أ) وفئة (ب) تعد من المؤسسات ذات الملاحة المالية، ما يسمح لها بالتوجه للبنوك للحصول على تمويلات تجارية توازيها مع التمويلات التي تحصل عليها من جهات أخرى، أما الفئة (ج) في مؤسسات تقتصر في مصادر تمويلها على مواردها الداخلية أو ما تحصل عليه من منح وهبات وقروض ميسرة كجهاز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (يعرف لدى البعض باسم جهاز تنمية المشروعات)؛

3. الجهات المانحة والمرخصة من هيئة الرقابة المالية (مؤسسات التمويل الأصغر): قامت هيئة الرقابة المالية بمنح 13 ترخيص لمزاولة نشاط التمويل الأصغر حتى نهاية 2021؛

4. جهات الاستعلام والتصنيف الائتماني: تقوم المؤسسة المصرية للاستعلام الائتماني التي تعرف لدى الكثيرين باسم أي-سكور (I-Score) بمهمة الاستعلام الائتماني لمؤسسات التمويل الأصغر، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات أهمها التقييم الرقمي للجدار الائتماني، التقرير الائتماني، السجل المصري للضمانات المنقولة، خدمة الربط مع مصلحة الأحوال المدنية، الإفلاس (إتاحة المعلومات التاريخية لحالات الإفلاس خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة)؛

5. الجهات الرقابية والتنظيمية: تخضع أنشطة التمويل الأصغر إلى مجموعة من الإجراءات الرقابية والتنظيمية، تشمل ثلاث جهات رئيسية هي: الهيئة العامة للرقابة المالية، البنك المركزي

¹ القانون 201 لسنة 201 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل المتناهي الصغر، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² أسامة وجدي وديع، حاتم محمد البناء، الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر حالة جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 45، العدد 01، مصر، 2022، ص 171.

المصري، ووزارة التضامن الاجتماعي، التي وإن تباينت أدوارها ومهامها بين الجهات الثلاث إلا أن الهيئة العامة للرقابة المالية تخضع لمظلتها الرقابية كافة المؤسسات التي تقدم ذلك النمط من التمويل عدا المؤسسات البنكية فقط حيث تكون خاضعة لمظلة البنك المركزي المصري؛¹

6. الأطراف المشاركة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يساهم كذلك في تطوير قطاع التمويل الأصغر، العديد من المؤسسات الحكومية والأكاديمية مثل:²

- الوزارات والهيئات كوزارة التمويل والتجارة الداخلية من خلال مشروع جمعيتي لإنشاء مجمعات صغيرة جديدة -مشروعات السيارات المبردة 5 طن لنقل وتجارة المواد الغذائية-؛
- وزارة البيئة من خلال مشروعات جمع وكبس قش الأرز، تطوير مكامير الفحم البدائية، الطاقة الجديدة والمتجددة، وحدات إنتاج الغاز الحيوي؛
- وزارة الشباب والرياضة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة بنظام الامتياز التجاري بمراكز الشباب بمحافظات الجمهورية -مشروعات صيانة مراكز الشباب-؛
- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية من خلال مشروعات لتأهيل منازل الأسر الأولى بالرعاية في المحافظات الأكثر فقرا؛
- وزارة الصحة والسكان من خلال مشروعات في مجال العناية بصحة الأم والطفل؛
- وزارة التنمية المحلية بوضع برنامج مشروعك، مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية؛

— وزارة القوى العاملة من خلال نماذج مشروعات منظمة للشباب وتأهيل طلبة المدارس الثانوية الفنية لسوق العمل؛

— وزارة التربية والتعليم الفني التي عملت على ربط التعليم الفني والتدريب المهني بالتنمية الصناعية، تحسين مستويات المهارة للعمالة المصرية؛

— بالإضافة إلى وزارة الدولة للإنتاج الحربي، وزارة الموارد المائية والري، وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، وزارة التضامن الاجتماعي؛

— المجالس القومية منها المجلس القومي للمرأة، واللجان الوطنية كاللجنة الوطنية للتنسيقية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية؛

— مؤسسات التعليم العالي كالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي تقدم العديد من الأنشطة الداعمة للمستفيدين الحاليين أو المحتملين من التمويل الأصغر خاصة في مجال الاستشارات المالية والفنية والتسويقية، عوضا عن عمليات التدريب وعقد ورش العمل، فضلا عن الاتحاد المصري للتمويل الأصغر الذي تأسس بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (02) لسنة 2015 تنفيذا للقانون رقم (141) لسنة 2014.

خامسا: خدمات التمويل الأصغر في مصر

يمكن تقديم خدمات التمويل الأصغر في مصر إما من خلال برامج الحكومة أو من خلال المؤسسات غير الحكومية، جمعيات رجال الأعمال، وسطاء التنمية، القطاع العام والبنوك ذات الأغراض الخاصة، هذا وفي العادة يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل مستقل كما هو الحال مع جمعيات رجال الأعمال، أو كجزء من حزمة متكاملة من الخدمات الاجتماعية التي تشمل برامج محو الأمية والتوعية الصحية كما هو الحال مع العديد من المؤسسات غير الحكومية ووسطاء التنمية، وأهم خدمات التمويل الأصغر في مصر نجد:³

1. خدمة الإقراض المصغر:

من أوائل برامج الإقراض المصغر في مصر كان برنامج الأسر المنتجة تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، بهدف تقديم قروض صغيرة لتمويل الصناعات المنزلية والمؤسسات الصغيرة مع

¹ أسامة وجدي وديع، حاتم محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² أسامة وجدي وديع، حاتم محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 172.

³ سلوى محمود أبو ضيف، دور التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، مجلة أماراباك، المجلد 07، العدد 22، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2016، ص 111-112.

التركيز بشكل خاص على النساء، فحتى وقت قريب كانت خدمات التمويل الأصغر في مصر موجودة عادة ضمن استراتيجيات التنمية البشرية وشبكات الأمان الاجتماعي الأوسع.

تسود السوق المصرية اليتان للإقراض المصغر هما الإقراض الجماعي أو مثل ما يعرف بالإقراض التضامني والإقراض الفردي، ويمكن التعرف عليهما أكثر من خلال ما يلي:

أ. **الإقراض الجماعي:** يعتمد على وجود مجموعة من المقترضين (يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة أفراد) يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوي، ويكون كل أفراد المجموعة ضامنين لبعضهم البعض في السداد بحيث يتم سداد القرض بصفة أسبوعية أو نصف شهرية في فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوعاً، ويتراوح مبلغ القرض بين 50 جنية إلى 1500 جنية للفرد الواحد داخل المجموعة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل التي يقع معظمها في القطاع غير الرسمي كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ب. **الإقراض الفردي:** يعتمد على منح قرض لفرد واحد يكون عادة مالكا لمؤسسة مصغرة أو صغيرة قائمة لمدة تزيد عن عام على أن يكون لديه ضامن شخصي، يتراوح حجم القرض الممنوح بين 500 جنية إلى 25000 جنية ويصل في بعض الأحيان لحوالي 10000 جنية، على أن يتم السداد شهريا في مدة تتراوح بين أربعة أشهر وعامين؛

2. خدمة الادخار المصغر في مصر:

يحتاج الفقراء لخدمات الادخار لمواجهة المخاطر التي قد يتعرضون لها في المستقبل وكذلك في الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم، علاوة على أن الهيئة القومية للبريد تعتبر هي الجهة الرئيسية المنوط بها تقديم خدمة الادخار المصغر في مصر نظرا لانتشار مكاتبها التي تبلغ 3400 مكتبا ووكلائها بأكثر من 6000 وكالة بريدية على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى انخفاض تكاليف حسابات الادخار، كما تقوم الهيئة بقبول ودائع لأجل وفتح حسابات ادخار مقابل أسعار فائدة تنافسية؛

3. خدمة التأمين المصغر في مصر:

تحتكر مؤسسات التأمين التابعة للقطاع العام سوق التأمين في مصر حيث تسيطر على حصة تقدر بحوالي 90% من سوق التأمين المصري، وعلى الرغم من قيام بعض هذه المؤسسات بتقديم التأمين المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الخدمات لا تلبي احتياجات طالبيها من خدمات التأمين، ويقوم كذلك البنك الوطني للتنمية ضمن برنامج التمويل المصغر التي يروجها بالتأمين على الحياة العملاء الذين يتعاملون مع البرنامج لضمان استرداد جزء من التمويل المقدم لهم في حالة الوفاة مثلا.¹

سادسا: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

بدأت مصر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1923 حيث قامت الحكومة بتخصيص 100 ألف جنية لإقراض هذه المؤسسات بشرط ألا تتجاوز قيمة القرض 1000 جنية،² مع الوقت زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من قبل جميع الأطراف ذات الصلة سواء الحكومة، المؤسسات المالية وغير المالية، الصناديق، التعاونيات، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من خلال صياغة البرامج والاستراتيجيات والسياسات.

من أهم الجهات النشطة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر نجد الهيئة العامة للتصنيع، صندوق التنمية المحلية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، بنك الادخار في ميت غمر، بنك ناصر الاجتماعي، صندوق تنمية الأسرة، جمعيات رجال الأعمال، جهاز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

¹ سلوى محمود أبو ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

² سمير براهمي، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 133.

أما عن دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر فيمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): مؤشرات التمويل الأصغر في مصر

المعيار السنة	حجم أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المستفيدين (مليون مستفيد)	جنس المستفيد		نوع التمويل (مليار جنيه)	
			ذكور	إناث	فردى	جماعى
2016	4.33	1.78	1.25	0.53	3.11	1.22
2017	7.1	2.3	1.6	0.7	5.1	02
2018	11.5	2.8	1.9	0.9	8.4	3.1
2019	16.5	3.1	02	1.1	13.1	3.4
2020	19.4	3.2	02	1.2	16.1	3.2
2021	27.1	3.5	2.2	1.3	23.2	3.9

المصدر: التقارير السنوية لهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة 2016-2020، متاح على الموقع:

<https://fra.gov.eg>، تم الاطلاع عليه يوم 2023-08-09 الساعة 17:30.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم التمويل عرف تزايدا من سنة 2016 إلى سنة 2021 فانتقل من 4.33 مليار جنيه إلى 27.1 مليار جنيه، لعل أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق هاته النتائج الايجابية هي العمل على رفع كفاءة العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر، الحرص على توعية أفراد المجتمع بأهمية التمويل الأصغر، إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي أثرت ايجابيا على نشاط التمويل الأصغر، السماح لمؤسسات التمويل الأصغر سنة 2021 ممارسة نشاط التمويل التاجيري المصغر، إصدار نظام السداد الالكتروني في منح التمويل والتحصيل، استخدام نظام المدفوعات من خلال الهاتف المحمول والترخيص للعديد من المؤسسات والجمعيات لممارسة نشاط التمويل.

كما عرف أيضا عدد المستفيدين تطورا خلال فترة الدراسة لانتشار مؤسسات التمويل الأصغر وزيادة تواجدها في مختلف المحافظات والقرى بـ 3156 منفذ لتقديم خدمات التمويل الأصغر في نهاية سنة 2021.

علاوة على ذلك يعمل التمويل الأصغر في مصر على تشجيع المرأة وإعطائها دور اقتصادي واجتماعي أكبر من أجل إنشاء مؤسسات تساعد على توليد الدخل وتحقيق الاستقلالية، لذلك شهد عدد المستفيدات من التمويل الأصغر تطور ملحوظا إذ فاقت نسبتهن 60% في أغلب السنوات.

أما فيما يخص نوع التمويل فنجد أن التمويل الفردي يسيطر على النسبة الأكبر إذ انتقل من 3.11 مليار جنيه سنة 2016 إلى 23.2 مليار جنيه سنة 2021 مقارنة بالتمويل الجماعي الذي انتقل من 1.22 مليار جنيه سنة 2016 إلى 3.9 مليار جنيه سنة 2021، وقد يعود سبب ذلك إلى غياب روح الجماعة لدى أغلب المقترضين، الرغبة في الحصول على قرض بقيمة أكبر أو الرغبة في الحصول على امتيازات أكبر من مؤسسات التمويل الأصغر في المستقبل.

الفرع الثاني: التجربة المغربية

يعد قطاع التمويل الأصغر في المغرب من أفضل القطاعات النشطة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ يتم استخدامه كأداة فعالة لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في المغرب

يمكن تعريف التمويل الأصغر في المغرب على أنه: تلك الجمعيات المرخص لها بتقديم الائتمان الأصغر لأغراض إنتاجية.¹

¹ Fatima Ezzahra taouil, **The microfinance sector in Morocco: an overview**, Social Science Research Network, available on the website <https://papers.ssrn.com>, Viewed on 14-08-2023, on the hour 17:01.

ثانيا: تطور التمويل الأصغر بالمغرب

برزت أولى تجارب التمويل الأصغر في المغرب مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي عانى فيها المغرب من الأزمات الاجتماعية نتيجة التراجع الكبير لدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وخفض النفقات العمومية وتحرير الأسواق، حيث تفتت البطالة بين خريجي الجامعات، المعاهد وعموم الشباب وتقلصت الاستثمارات ما كان له بالغ الأثر على مستوى فرص التنمية بصفة عامة داخل البلد.

فتم تقديم التمويل الأصغر للمرأة بواسطة الحكومة المغربية ومانحين دوليين لتمويل المقاولات الصغرى ولخدمة الجماعات السكانية التي لا يحق لها الاستفادة من خدمات النظام المالي التقليدي، ففي سنة 1993 منحت الجمعية المغربية للتضامن والتنمية وهي مؤسسة مغربية حكومية أول قرض لسيدة من أجل بدء مقاوله جديدة، كما تم تأسيس مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى سنة 1995، مؤسسة أمانة للقروض الصغرى سنة 1996، مؤسسة التنمية والبركة وإنماء والكرامة، مؤسسة أرضي للقروض الصغرى (تابعة للقرض الفلاحي)، الشعبي للقروض الصغرى (تتبع لمجموعة البنك الشعبي) التي أصبحت تحمل اسم "التوفيق" فيما بعد.

سمح برنامج "ميكروستارت" الذي أنشئ سنة 1997 بدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتطور قطاع التمويل الأصغر بالمغرب ما سمح بإنشاء وتمويل مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر.¹ كما تم التأطير لمؤسسات التمويل الأصغر في البداية في القانون 97/18 للتمويل الأصغر لسنة 1999 واعتبرت جمعيات ذات منفعة عامة غير هادفة إلى الربح فيمنع عليها تجميع الأرباح، غير أنه تم تعديل هذا القانون سنة 2004 ليشمل تمويل السكن وتجهيزه بالماء والكهرباء أما سنة 2000 فشهدت مؤسسات التمويل الأصغر دعم صندوق الحسن الثاني للقطاع بتقديمه إعانة بلغت قيمتها 10 ملايين يورو، ما سمح بالرفع من عدد وقيمة القروض الممنوحة.²

تضاعفت محفظة قروض القطاع 10 مرات في الفترة من 2003 إلى 2007 لتصبح الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 733 مليون دولار لـ 1.35 مليون قرض قائم حتى نهاية ديسمبر 2007، في نفس الوقت بقيت المخاطر الائتمانية بصفة مستمرة أقل من المستويات الدولية وحقق مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة مستويات متقدمة سواء من ناحية الحجم والربحية وجودة الموجودات، حيث صنفت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية البالغ عددها 12 مؤسسة في سنة 2008 ضمن تصنيف ميكس لأفضل 100 مؤسسة تمويل أصغر.

بالرغم من أن قطاع التمويل الأصغر عرف في نفس الفترة تأثر بالأزمة المالية العالمية وأزمة الفيضانات في بعض المناطق المغربية فارتفعت المخاطر الائتمانية نتيجة تأخر بعض العملاء عن السداد فبلغت نسبة هذه المخاطر 13.7% سنة 2009، لكن سرعان ما تمت الاستجابة السريعة لهذه الأزمة من قبل البنك المركزي ووزارة المالية بتشديد إجراءات تحصيل القروض أو منحها في هذه الفترة، الترخيص لعدة مؤسسات كمؤسسة أرضي للقروض الصغرى بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة، الاستحواذ على مؤسسات التمويل الأصغر المتأثرة لإعادة الثقة إلى السوق، تأمين الموارد المالية لمواجهة الأزمة، تحسين البيئة التنظيمية وزيادة المعرفة المالية إذ بدأت الحكومة المغربية في إنشاء مؤسسات متخصصة في تطوير المعرفة المالية سنة 2013 ليعود قطاع التمويل الأصغر لتحقيق النتائج الإيجابية لباقي السنوات.³

ما يمكن ملاحظته أن مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب استفادت منذ إنشائها من مزايا تفضيلية ساهمت في نموها، في مقدمتها الإعفاء من الضرائب كإعفاءها من الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة عند استيراد التجهيزات والمعدات المخصصة لتسييرها الإداري ودعم نظام الضمان لصندوق الضمان المركزي في الحصول على تمويل أنشطتها من المؤسسات المالية.

¹ ريمة برارمة، سلمى مهادي، مرجع سبق ذكره، 67-68.

² ماجدة صواب، الخزان بوشتي، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المجلة المغربية للفكر المعاصر، العدد 01، المغرب، 2017، ص 07.

³ ندين شحادة، أليس نيجر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، متاح على الموقع www.cgap.org، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص 01-02.

كما نجد أن وزارة المالية والبنك المركزي هما الجهتان المسؤولتان عن التمويل الأصغر في المغرب.

ثالثا: خدمات التمويل الأصغر في المغرب

يعد الإقراض المصغر الخدمة الرئيسية المتاحة في المغرب من بين خدمات التمويل الأصغر يتم منحه للأغراض الإنتاجية والأنشطة المدرة للدخل، وعمل القانون 97-18 على وضع النص التأسيسي له، ففي البداية كان لا يتجاوز الحد الأقصى للإقراض المصغر قدر 50000 درهم، غير أنه في 25 جويلية 2019 تم اعتماد مرسوم قانون الإقراض المصغر 85-19 من أجل زيادة سقف القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر من 50 ألف إلى 150 ألف درهم، بغرض تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتلبية توقعات النمو والاستدامة وتعزيز اندماجها في المشهد المالي.

هذا وقد بلغ عدد عملاء الإقراض المصغر في المغرب 878818¹، من بين 894031 عميل للتمويل الأصغر في نهاية عام 2020، كما نجد أن مؤسسات التمويل الأصغر أقرضت منذ إنشائها أكثر من 40 مليار درهم لأكثر من 4.5 مليون مستفيد، حيث أن خدمة الإقراض المصغر تغطي أكثر من 98% من مجموع الخدمات التمويل الأصغر في حين أن باقي الخدمات مجتمعة لا تتجاوز نسبة 2%، مثل المدخرات وبطاقات الدفع وتحويل الأموال والتأمين التي تعد محدودة للغاية.² الأمر الذي دفع بالحكومة المغربية والأكاديميين للقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في سبيل توسيع نطاق الحصول على خدمات التمويل الأصغر، خاصة خدماتي التأمين الأصغر والادخار الأصغر باعتبارهما عنصران أساسيان في بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات التي قد تعترض سير المؤسسات الممولة.

رابعا: الجهات الفاعلة في التمويل الأصغر في المغرب

هناك عدة جهات فاعلة في مجال التمويل الأصغر في المغرب سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لعل أهمها:³

1. الجهات الفاعلة على المستوى المحلي:

أهم هذه الجهات نذكر:⁴

أ. **الأمانة للتمويل الأصغر:** جمعية غير هادفة للربح أنشئت في 13 فيفري 1997، حصلت على صفة جمعية القروض الصغرى من قبل وزارة المالية في 31 مارس 2000، تضم ما يزيد عن 646 وكالة على الصعيد الوطني، تنتزع من خلال 263 وكالة في المجال الحضري وشبه الحضري، 303 وكالة في المجال القروي، 81 وكالة متنقلة لخدمة المناطق النائية وأزيد من 2400 وكيل، تسعى لتقديم مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية متنوعة للعملاء؛

ب. **مركز دعم محمد السادس للتمويل الأصغر المتضامن:** افتتحه ملك المغرب سنة 2007 من أجل تدريب موظفي الإقراض المصغر والعملاء، تطوير المعلومات والتوثيق، مراقبة القطاع من خلال مرصد التمويل الأصغر، الترويج للمؤسسات الصغيرة ودعم تسويق المنتجات والخدمات؛

ت. **صندوق جيدة (JAIDA):** صندوق تابع لصندوق الإيداع والإدارة (CDG) منذ سنة 2010، تتمثل مهمته في دعم قطاع التمويل الأصغر في المغرب وتعزيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة من خلال توفير الدعم المالي والفني لجمعيات التمويل الأصغر؛

ث. **المؤسسة المغربية للتربية المالية:** أنشئت سنة 2013 بمبادرة من البنك المركزي المغربي بهدف تصميم برامج التعليم المالي، تنسيق مراقبتها، قياس فعاليتها، علاوة على بدء وتوفير المحتوى التعليمي؛

¹ Benedetta FERRARO and others, **An innovative microcredit for sustainable local development in Morocco**, Microfinanza Srl , Italie, 2021, p: 01.

² Wail Mohamed Aaminou, **TOWARDS A BETTER FINANCIAL INCLUSION IN MAGHREB COUNTRIES: INSIGHTS ON THE ROLE OF ISLAMIC MICROFINANCE AND FINTECH**, the Research Center for Islamic Economics (IKAM) –Istanbul-, No 22, 2022, Turkey, P: 18.

³ Op-cit, Fatima Ezzahra taouil, p: 03.

⁴ الأمانة للتمويل الأصغر، متاح على الموقع www.alamana.org.ma، تم الاطلاع عليه يوم 2022-08-31، على الساعة 11:09.

ج. صندوق البنك الشعبي للقروض الصغيرة (FBPMC): أعيدت تسميته مؤخرا بالتوفيق للتمويل الأصغر، وهو صندوق مغربي تم إنشاؤه في مارس 2000 من قبل مجموعة البنك الشعبي (GBP) للمساهمة إلى جانب الدولة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفقر وتعزيز الإدماج المالي للسكان المعوزين، يتم تمويله من الصندوق الذي تديره الوكالة الفرنسية للتنمية. بعد توليه على مؤسسة زاكورة في مايو 2009، قام الصندوق (FBPMC) بتحسين وضعه ويظهر الآن كأحد أقوى مؤسسات التمويل الأصغر المغربية، يعمل على تقديم الخدمات المالية وغير المالية للتمويل الأصغر في المغرب ما يساهم بشكل فعال في تطوير المؤسسات الصغيرة ووصول التمويل للسكان المحرومين في المغرب؛

ح. مؤسسة ARDI: تم إنشاء مؤسسة ARDI سنة 2001 كجمعية غير ربحية ذات اهتمام اقتصادي واجتماعي، مهمتها مكافحة الإقصاء المالي وتعزيز عمل المؤسسات الصغيرة لاسيما في المناطق الريفية، من خلال ممارسة القروض المصغرة والترويج لها.¹

بالإضافة إلى الجمعيات التالية:

الجمعية السعودية باب رزق جميل في الدار البيضاء؛ جمعية توادي للقروض الصغيرة بالرباط؛ جمعية إنماء المغربية لدعم التمويل الأصغر بالرباط؛ جمعية أنيل لتمويل المشاريع الصغيرة بتطوان؛ جمعية الإسماعيلية للقروض الصغيرة بمكناس؛ جمعية الإقراض الأصغر بشمال طنجة؛ جمعية كرامة للقروض الصغرى؛ الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود؛ جمعية AMOS للتمويل الأصغر.

2. الجهات الفاعلة على المستوى الدولي: أهمها نذكر:²

أ. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل مؤسسة التمويل الأصغر الأمانة بمبلغ 5.15 مليون دولار أمريكي؛

ب. الوكالة الكندية للتنمية الدولية لتشجيع التنمية في المغرب؛

ت. الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتي تستهدف برامجها بشكل خاص المناطق الشمالية بما في ذلك شفشاون وتطوان؛

ث. وكالة التنمية الفرنسية من خلال منح الإعانات أو القروض لتمويل المؤسسات في الجنوب المغربي وتعزيز قدرات أصحابها؛

ج. مؤسسة التمويل الدولية لتنفيذ برامج التنمية؛

ح. وكالة الشراكة من أجل التقدم هدفها تنفيذ البرنامج المسطر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛

خ. البنك الدولي من خلال الدعم اللوجستي للحكومة المغربية لتعديل القانون المتعلق بالإقراض المصغر.

خامسا: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في الاقتصاد المغربي نظرا لأنها تمثل النسبة الأكبر في عدد المؤسسات المغربية ما يعود ايجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إذ نجد أنها تمثل 98% من النسيج الصناعي المغربي، تشارك بنسبة 45% في الإنتاج الصناعي، كما أن مجموع القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص يمثل 48% من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، وحسب وزارة الصناعة والتجارة المغربية فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور من سنة إلى أخرى، نظرا للحوافز الكثيرة

¹ institution financière Proparco, Disponible sur le site www.proparco.fr, Vu le 31-08-2022, à l'heure 17:10.

² Mohamed Jamal Eddine ZAROUALI, LE DEVELOPPEMENT DES FINANCEMENTS ALTERNATIFS AU MAROC: CAS DE LA MICRO-FINANCE, Revue Économie, Gestion et Société - Rabat-, N°18, 2018, Morocco, P: 90-11.

المقدمة من قبل السلطات المغربية للنهوض بالقطاع، بالإضافة إلى الدعم المقدم لها سواء مالي أو معنوي في شكل برامج تنموية.¹

هذا وتشرف وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تتولى الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة (PME Maroc) نشر العديد من برامج دعم الخاصة بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنه تم وضع العديد من البرامج لدعم استثمارات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IMTIAZ)، والوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى الصناديق المدعمة لهذه المؤسسات كصندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، كما يتدخل العديد من المانحين الدوليين (الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، التنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية وبنك التنمية الآسيوي) في المغرب لتعزيز المبادرات الوطنية نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

أما فيما يخص مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب فهي تعمل أيضا على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): مؤشرات التمويل الأصغر في المغرب

السنوات	القرض المصغر (مليار درهم)	المقترضين النشطين	جنس المستفيد		نوع القرض		التوزيع الجغرافي	
			إناث	ذكور	قرض فردى	قرض تضامنى	الحضر	الريف
2016	6.50	922.800	-	-	553680	369120	65	35
2017	6.74	937.599	-	-	562559	375040	66	34
2018	6.81	901.654	-	-	598812	302842	66	34
2019	7.38	905.456	48	52	605035	300421	65	35
2020	8.02	868.070	48	52	626741	241329	68	32
2021	8.16	840.333	47	53	637490	202843	66	34
2022	8.54	797.112	47	53	589.571	174.974	65	35

المصدر: الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، متاح على الموقع <https://fnam.co.ma>، تم الاطلاع عليه يوم 10-08-2023، على الساعة 11:23.

بالإطلاع على المؤشرات المذكورة في الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيم القرض المصغر شهدت ارتفاعا خلال الفترة المدروسة فانتقلت من 6.50 مليار درهم سنة 2016 إلى 8.54 مليار درهم سنة 2022، يعود أسباب تحقيق هاته النتائج الايجابية إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي مساعد لمنح القرض المصغر، المساندة المتواصلة للحكومة المغربية والجهات المانحة للتمويل الدولية، انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في مختلف المناطق في المغرب، صياغة السياسات الائتمانية المحفزة على الاقتراض، الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يساهم القرض المصغر في إنشائها.

أما عن عدد المقترضين النشطين فقد عرف انخفاضا في أغلب سنوات الدراسة ما عدا السنتين 2017 و2019 اللتان شهد فيهما ارتفاعا، قد يعود سبب هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى عدة عوامل منها التردد لدى الأفراد في المبادرة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتأثر بوباء كورونا خلال 03 سنوات الأخيرة من الدراسة.

هذا وقد كانت نسبة استفادات صاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قروض التي يمنحها مؤسسات التمويل الأصغر متقاربة نوعا ما، نظرا لتشجيع أغلب مؤسسات التمويل الأصغر النساء على الحصول على خدماتها، رغبة النساء في خلق أعمال أو أنشطة تدر عليهن أجرا وتساعدهن في إعالة أسرهن، مساعدة الجهات المانحة المحلية

¹ سلمى صالحى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية - الواقع والعراقيل-، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020، ص 240-241.

² MED MSMSs policies for inclusive growth, available on the website <https://medmsmes.eu>, viewed on 11-08-2023, on the hour 18:18.

والدولية للنساء على إنشاء أنشطة خاصة بهن كتربية المواشي والزراعة مثل الشراكة التي كانت بين صندوق التنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة والحكومة المغربية من خلال مشروع التمويل الأصغر. علاوة على هذا نجد أن القرض الفردي هو النوع المحبب لدى أكثر من 60% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يعود ذلك إلى الرغبة في الاستفادة من مزايا هذا النوع من الإقراض كمدة السداد ومبلغ القرض والامتيازات الأخرى المصاحبة له. كما يتركز أكثر من 60% من طالبي التمويل في المدينة لتوفر أنشطة مصغرة أكثر من التي في الريف يمكن إنشاءها، صعوبة ظروف المعيشة التي تلزم الأفراد على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدر عليهم دخلاً، أما عن المقترضين في المناطق الريفية فأغلبهم يتمتعون بامتيازات كتوفرهم على الأراضي تساعد في خلق أعمال خاصة بهم، إمكانية إنشاء العديد من المؤسسات في مجال الزراعة، الفلاحة، تربية المواشي، تربية الدواجن والنحل.

الفرع الثالث: التجربة الأردنية

قدم قطاع التمويل الأصغر في الأردن مساهمات كبيرة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بفضل الجهود الحكومية والبرامج التي تدعمها منظمات التنمية مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويمكن التعرف أكثر على التمويل الأصغر في الأردن من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في الأردن

يعرف البنك المركزي الأردني التمويل الأصغر على أنه: توفير التمويل والأنشطة المالية لذوي الدخل المنخفض وغير القادرين على الحصول على الخدمات المالية كلياً أو جزئياً من القطاع المالي التقليدي، بغض النظر إن كانوا أفراداً أو مؤسسات مصغرة وصغيرة.¹

ثانياً: تطور قطاع التمويل الأصغر في الأردن بالاعتماد على أهم الجهات المساهمة فيه

تعود جذور قطاع التمويل الأصغر في الأردن إلى برنامج الإقراض الذي أطلقته مؤسسة الإقراض الزراعي لأول مرة سنة 1959، لكن الانطلاقة الفعلية له كانت سنة 1994 من خلال إطلاق أول مخطط إقراض تجريبي في العاصمة عمان.

بعد الانطلاقة الفعلية لقطاع التمويل الأصغر في الأردن خلال تسعينات القرن الماضي، شهد القطاع إنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر بدءاً من مؤسسة فيتاس (MEMCC)، مؤسسة صندوق التمويل الأصغر للمرأة، مؤسسة تمويلكم، المؤسسة الأهلية للتمويل الأصغر، كما قام برنامج التمويل الأصغر التابع للأونروا الذي تأسس في غزة سنة 1991 بتوسيع خدماته سنة 2003 ليشمل الأردن، ويعمل حالياً كقسم مستقل داخل الأونروا باعتباره مؤسسة التمويل الأصغر الوحيدة متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط.

كما شهدت سنة 2006 ظهور المزيد من مؤسسات التمويل الأصغر للمنافسة في صناعة التمويل الأصغر مثل البنك الوطني للتمويل الأصغر (NMB) ومؤسسة FINCA الأردن.

هذا وعرفت سنة 2007 إنشاء شبكة التمويل الأصغر الأردنية (تنمية) القائمة على المحافظة على الإشراف والمراقبة وتطوير القطاع، فهي مؤسسة غير ربحية تعمل كممثل رسمي لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن، تهدف أساساً إلى تطويره، من خلال المؤازرة، بناء الوعي اللازم بأهمية التمويل الأصغر ودوره الحيوي بالنيابة عن مؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء، وينظم للشبكة 10 مؤسسات تقدم التمويل بكافة أنواعه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

كما تم في سنة 2009 تأسيس مؤسسة الأمين للتمويل الأصغر لتمويل المؤسسات الصغيرة التي تهدف لتنمية المجتمع المحلي وتطويره، تقدم جملة من الخدمات كالإقراض وتخدم المشاريع المرخصة والمنزلية التجارية والصناعية والخدمية، ونجد أن المؤسسة تتعامل مع أكثر من 25 ألف عميل،

¹ Tanmeyah report, Market Research on Expanding Microfinance Outreach in Jordan through Innovative Market-Driven Product Development 2019, Jordan, 2019, p: 52.

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دراسة مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، -عمان- الأردن، متاح على الموقع www.esc.jo، تم الإطلاع عليه يوم 2023-12-03، على الساعة 17:19، ص 56-58.

95% منهم نساء بقيمة مالية تزيد على 10 ملايين دينار أردني وبـ 08 فروع موزعة على مستوى الأردن.

في سنة 2013 تم تأسيس الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر كمؤسسة غير ربحية تابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية إلا أن تم إدراجها تحت سلطة البنك المركزي في سنة 2018، تهدف إلى توفير منتجات تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، إعداد دراسات حول احتياجات المجتمعات المحلية من المؤسسات، التدريب الفني الخاص بتنمية المؤسسات وتطويرها وتقييم احتياجات مناطق الظل بما يخدم عمل المؤسسة ويحقق غاياتها.

إلا أن التنظيم الحقيقي لنشاط التمويل الأصغر كان سنة 2014 عندما وافق مجلس الوزراء على اللائحة الداخلية لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال القانون رقم (5/2015) والتي مهدت الطريق للبنك المركزي الأردني للإشراف رسمياً على القطاع.

كذلك تم إنشاء مؤسسة الملك الحسين (مؤسسة إثمار) سنة 2015 كأول مزود في الأردن لقروض التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

للإشارة فإن مؤسسات التمويل الأصغر المذكورة تقدم خدماتها باحتراف وتتبع ممارسات إقراض عالمية وتتميز بالاستدامة الذاتية.¹

وتنفيذاً للإستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل الأصغر في الأردن التي تم إقرارها من قبل رئاسة الوزراء والتي من أبرز محاورها تطوير إطار تنظيمي ومرجعي موحد للإشراف والرقابة على هذا القطاع، قام البنك المركزي الأردني باتخاذ قرار استراتيجي لتوسيع مظلمته الرقابية والإشرافية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا المجال من أهمها:

إقرار نظام مؤسسات التمويل الأصغر رقم (5) لسنة 2015 من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 14 ديسمبر 2014 ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ 1 جوان 2015، يهدف النظام إلى وضع إطار تشريعي يتضمن معايير عالية للممارسات المهنية التي تنظم قطاع التمويل الأصغر، حماية عملاء، تحقيق الاستدامة وضمان توفر الإدارة السليمة التي تضمن وجود الخبرة والكفاءة، هذا وقد تم استحداث دائرة الرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر حيث تتولى الدائرة دراسة طلبات ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر إلى جانب مهام الرقابة الميدانية و المكتبية التي تتضمن التحقق من سلامة الأوضاع المالية للقطاع وفق القوانين، الأنظمة، التعليمات النافذة والمعايير الدولية المرعية بالخصوص، دراسة وتحليل البيانات والتقارير الواردة من القطاع، التفتيش على أعمال المؤسسات وإعداد التقارير حول ذلك.²

هذا وبحسب البنك المركزي الأردني يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض الذي تمنحه مؤسسات التمويل الأصغر لأي شريحة من العملاء 0.2% من إجمالي محفظة قروضها المحققة في نهاية الشهر السابق، وألا يتجاوز:³

- 20.000 دينار أردني للفرد الذي يريد الحصول على قرض لأول مرة؛
 - 50.000 دينار أردني للمؤسسات المصغرة الراغبة في الحصول على قرض لأول مرة؛
 - 70.000 دينار أردني للمؤسسات الصغيرة الراغبة في الحصول على قرض لأول مرة.
- أما في حالة منح مؤسسة التمويل الأصغر ترخيصاً حديثاً (خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الترخيص)، يجب ألا يزيد الحد الأقصى لمبلغ القرض الممنوح لأي عميل عن:
- 10.000 دينار أردني للفرد الذي يريد الحصول على قرض؛
 - 20.000 دينار أردني للمؤسسات المصغرة الراغبة في الحصول على قرض؛
 - 30.000 دينار أردني للمؤسسات الصغيرة الراغبة في الحصول على قرض.

ثالثاً: خدمات التمويل الأصغر في الأردن

أهم هذه الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن نذكر:⁴

1. منح قروض بما فيها قروض الاستهلاك التي يمكن أن تدعم مستويات المعيشة للعملاء؛

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 59-63.

² البنك المركزي الأردني، متاح على الموقع www.cbj.gov.jo، تم الاطلاع عليه يوم 29-08-2022، على الساعة 17:05.

³ Op.cit, Tanmeyah report, p: 53.

⁴ Op.cit, Tanmeyah report, p: 52.

2. منح التمويل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتماشيا مع أنظمة البنك المركزي الأردني؛
 3. منح التأمين لعملاء (بعض مؤسسات التمويل الأصغر في شراكة مع مؤسسات التأمين المحلية لتوفير برامج التأمين على الحياة والتأمين الصحي لعملائها)؛
 4. منح خدمات الدفع لعملاء باستخدام الأجهزة المحمولة؛
 5. يحظر على مؤسسة التمويل الأصغر قبول الودائع بأي شكل بناء على قوانين الحظر المركزي؛
 6. لا تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بخدمة التحويلات والمدفوعات وتحويلات الأموال.
- رابعا: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن 99.5% من حجم القطاع الخاص، تتركز أغلبها في قطاع التجارة بـ56%، قطاع الخدمات بـ29.3%، قطاع الصناعة بـ13%، فيما تعمل 1.7% من هذه المؤسسات في قطاعات النقل، التشييد، المالية، البنوك والتأمين.

هذا ومن أجل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنتائج الايجابية التي حققتها كان لابد من دعمها وتنميتها، من خلال التعاون بين البنك المركزي الأردني والمؤسسات الإقليمية والدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرض رقابته على مؤسسات التمويل الأصغر وتوجيهها لعدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زيادة على العديد من البرامج الوطنية كالبرنامج الوطني للتشغيل الذاتي (انهض)، برنامج بناء قدرات عملاء قطاع التمويل الأصغر وبرنامج إرادة، والعديد من المؤسسات كالمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والمؤسسة الأردنية لضمان القروض¹.

علاوة على العديد من مؤسسات التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأردنية كشبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن (تنمية)، المؤسسة الأهلية للتمويل الأصغر، مؤسسة إثمار، مؤسسة فينكا، مؤسسة صندوق المرأة للتمويل الأصغر ومؤسسة تمويلكم.

عموما يمكن إيضاح دور التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): مؤشرات التمويل الأصغر في الأردن / الوحدة: مليون دينار أردني

المعيار السنة	عدد المقترضين	إجمالي محفظة القروض	عدد الفروع
2013	295.187	111	131
2014	339.205	138	147
2015	373.656	159	164
2016	409.313	193	175
2017	438.279	229	190
2018	459.551	238	195
2019	476.031	263	201
2020	438.897	254	201
2021	419.990	242	201
2022	454.19	282	212

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

213	316	459.400	2023 (الربع الأول)

المصدر: شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن، متاح على الموقع <http://tanmeyahjo.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2023-08-12، على الساعة 11:31.

بالاطلاع على الجدول السابق يلاحظ أن عدد المقترضين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل الأصغر شهد تطوراً في أغلب سنوات الدراسة، نظراً لإتباع الجهات المسؤولة للسياسات واستراتيجيات تهدف إلى تطوير قطاع التمويل الأصغر، تحسين قنوات تقديم الخدمات، تحرير فيديوهات تثقيفية توعوية حول دور مؤسسات التمويل الأصغر في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عقد برامج تدريبية لفائدة المقترضين للتوعية والتأسيس بأهمية خدمات مؤسسات التمويل الأصغر، إصدار البنك المركزي الأردني ترخيصات لمزاولة نشاط التمويل الأصغر لعدة مؤسسات والعمل على زيادة الوعي المالي وقدرات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عدد المقترضين عرف انخفاضاً خلال السنتين 2020 و 2021 بسبب تأثره وباء كورونا، لكن سرعان ما قام البنك البنكي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين العملاء من التعامل مع الوباء كإطلاق مشروع بناء قدرات عملاء التمويل الأصغر الذي يساهم في زيادة الوعي المالي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتدابير اللازمة للتكيف مع الوباء والتعافي منه، وقد أجرت هذه السياسات أثراً ايجابياً حيث عاود عدد المقترضين الارتفاع في الربع الأول من سنة 2023 ليصبح 459.400 مقترض بغية تلبيبة الاحتياجات التمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وقد عرفت محفظة القروض تطوراً كذلك تماشياً مع الزيادة في عدد المقترضين نظراً لتطوير أنظمة وبرامج منح الائتمان داخل مؤسسات التمويل الأصغر والدراسة السنوية للمؤشرات الخاصة بمنح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر كل سنة لتجنب المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تحدث.

كذلك شهدت مؤسسات التمويل الأصغر انتشاراً عبر مختلف المناطق الأردنية إذ انتقل عدد الفروع من 131 فرع سنة 2013 إلى 213 فرع في نهاية الربع الأول من سنة 2023، لتسهيل وصول العملاء من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف المناطق للخدمات في الوقت المناسب.

الفرع الرابع: التجربة السودانية

تعتبر التجربة السودانية من أهم تجارب التمويل الأصغر على المستوى العربي التي لا بد من دراستها للاستفادة منها.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في السودان

يعرف التمويل الأصغر في السودان على أنه:

كل تسهيل مالي أو عيني يمنح لعميل أو لمجموعة من العملاء نشطين اقتصادياً (باستثناء أصحاب الأجور) بما يتماشى والشريعة الإسلامية، بهدف خلق فرص عمل مستدامة لهم، إخراجهم من دائرة الفقر وتحقيق استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.¹

أو هو تمويل أقل من أو يساوي واحد مليون دينار (خمسة ألف دولار) في المرحلة الأولى، يمنح لقطاع التنمية الاجتماعية الذي يشمل الحرفيين، المهنيين، صغار المنتجين والأسر المنتجة، بما يتماشى والشريعة الإسلامية.²

¹ نوال يحيى، ميلود زكري، تفعيل دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنشيط الاستثمارات الصغرى في الوسط الريفي-دراسة حالة الاستثمارات الصغرى في الوسط الريفي السوداني، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2021، ص 112.

² مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، ص 04.

ثانياً: التطور التاريخي للتمويل الأصغر في السودان

كان التمويل الأصغر موجوداً في السودان منذ عقود كنشاط اقتصادي غير رسمي، من خلال اقتراض القرويون من التجار المحليين نقداً للاستهلاك العيني أو قروضاً طارئة تسدد عندما تصبح أموالهم المتوقعة متاحة، بالإضافة إلى عدة طرق تقليدية للتمويل كالخطة، كشف العزاء، النفير، الجورة (الاستدانة السلعية من الدكان/البقالة)، المساقاة، الصناديق الخيرية والجمعيات التعاونية الاجتماعية، التي كانت تعبر عن التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من القيم المنتشرة في السودان.¹ كما عرفت السودان فكرة تمويل صغار المنتجين بواسطة البنك الزراعي السوداني سنة 1959 الذي يعنى بصغار المزارعين، بنك الادخار السوداني سنة 1974 الذي يعنى بالمهنيين وصغار المنتجين، بنك الشعب التعاوني في السبعينيات وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينيات، وقد عرفت هذه الأفكار نجاحاً أدى لتأسيس فروع أخرى متخصصة.

إلا أن الطابع الرسمي للتمويل الأصغر تم إضفاءه من قبل بنك السودان عندما اعترف بالمؤسسات الصغيرة سنة 1990، ليتم إضافة هذه المؤسسات والأسر المنتجة ذات الدخل المنخفض إلى جانب الزراعة، التصنيع، الصادرات، التعدين، توليد الطاقة، الإسكان منخفض التكلفة، النقل والتخزين كقطاعات ذات أولوية لتلقي التمويل من البنوك التجارية، الصناديق الاجتماعية والبرامج المدعومة من المانحين.²

هذا وإدراكاً من البنك المركزي بالدور المهم الذي يلعبه التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعد بنك السودان المركزي رؤية إستراتيجية وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الأصغر من خلال ضمان توفير بيئة مواتية لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للصناعة بصورة مستدامة، عبر وثيقة تشاورية واسعة النطاق شاركت فيها العديد من الجهات، ترجمت إلى خطة عمل تناولت بالتعريف الإطار العملي لإستراتيجية التمويل الأصغر ركزت على ثلاث مجالات شاملة للنشاط هي بيئة السياسة العامة، الإطار المؤسسي والتنظيمي، الهيكل الأساسي الداعم، وقدمت توصياتها ضمن خطة عمل شاملة حددت إجراءات معينة يتعين القيام بها وفقاً لترتيب الأولوية والأطر الزمنية.³

ثالثاً: مستويات التمويل الأصغر في السودان

تنقسم مؤسسات التمويل الأصغر في السودان إلى ثلاثة مستويات :

- أ. **المستوى الكلي:** يختص بالسياسات والتشريعات والإشراف، يشمل عدة وزارات كوزارة المالية والبنك المركزي السوداني؛
- ب. **المستوى الأوسط:** ما يعرف بالمؤسسات الداعمة لصناعة التمويل الأصغر، يشمل المؤسسات التدريبية الحكومية مثل معهد الدراسات البنكية، مركز تطوير الإدارة وبيوت الخبرة الخاصة بالتدريب والمراجعة القانونية؛
- ت. **المستوى الجزئي:** يهتم بالمؤسسات التي تقدم خدمات تمويل مباشر كالمؤسسات التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي، مثل البنوك التجارية ديوان الزكاة المؤسسات التمويل الأصغر. من الضرورة الاهتمام ببناء القدرات على المستويات الثلاثة، مع ضرورة إنشاء مؤسسة للمعلومات المتعلقة بالأفراد والجمعيات التي تطلب التمويل (مراكز المعلومات الائتمانية)، الاهتمام بالتنسيق بين المستويات الثلاث لإقامة ورشات عمل على مستوى الولايات مع تأسيس نظم لضمان مدخرات العملاء، تصميم حزم تدريب مشتركة على أساس تقدير الاحتياجات الأساسية والتنسيق بين الجامعات لإدخال التمويل الأصغر ضمن المناهج الدراسية.⁴

¹ عبده مختار، عبد الحليم حاجي، تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش، الجزائر، 2019، ص 05.

² Elsadig Musa Ahmed, Anwar Ammar, **Islamic Microfinance in Sudanese Perspective**, Journal of Business & Financial Affairs, Volume 4, Issue 3, National Sun Yat-Sen University, Taiwan, 2015, p 02.

³ عبد اللطيف تيقان، التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة حمه لخضر - الوادي، 2022، الجزائر، ص 152-153.

⁴ ريمة براومة، سلمى مهادي، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

رابعاً: خدمات التمويل الأصغر في السودان

أهم الخدمات التي يقدمها التمويل الأصغر بالسودان نذكر:¹

1. **الإقراض المصغر:** تتراوح قيمة الإقراض المصغر ما بين 250 دولار و500 دولار بسداد شهري أو أسبوعي وفي حالات حسب حالة المشروع مستخدمة في ذلك ضمانات أو إجراءات مرنة وسهلة تتناسب مع الشرائح المستهدفة، كضمان المجموعة، الرهن، حجز الادخار، الاحتفاظ بحق الملكية إلى حين سداد القرض بالكامل، التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الموجودات أو البضائع لحين سداد القرض بالكامل، قبول الراتب أو المعاش كضمان لسداد القرض وكتابة تعهد السداد الضمان، باستخدام منهجية الإقراض الفردي والجماعي.

2. **التأمين المصغر:** قيام مؤسسات التمويل المصغر في السودان بالتأمين الشامل على عمليات التمويل الأصغر بعد اكتمال إجراءات منح التمويل وإثبات الدين على العملاء، وفائض عمليات التأمين المصغر يعتبر مصدر إيراد غير مباشر للجهات المشاركة فيها بالإضافة إلى الموارد الأخرى.

من خلال توفر جملة من الشروط، لعل أهمها:

أ. يبدأ الغطاء بالنسبة لكل عملية تمويلية من تاريخ بدأ العملية وهو تاريخ نفاذ العقد مع المستفيد بشرط أن يقع ذلك التاريخ خلال فترة سريان الوثيقة؛

ب. تجدد الوثيقة بعد انقضاء فترتها ولمدة 12 شهراً أخرى بموافقة الطرفين؛

ت. يحق لمؤسسة التأمين المصغر عند كل تجديد للوثيقة تعديل أي حكم من أحكامها، كما يجوز لها في أي وقت بعد إخطار المشترك كتابة تعديل أسعار العمليات التمويلية التي تبدأ بعد التاريخ المحدد في الإخطار؛

ث. لا بد من توفر وثيقة تأمين عمليات التمويل الأصغر تتضمن شروط التأمين.

أما عن المبادئ التي يجب تبنيها فهي:²

أ. تكون مؤسسة التأمين المصغر حافظاً مؤتمناً ومديراً لخدمات التمويل الأصغر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛

ب. تتولى مؤسسة التأمين المصغر تجميع أقساط المشتركين في صندوق تنشئه يسمى صندوق تأمين عمليات التمويل الأصغر؛

ت. تتولى مؤسسة التأمين المصغر نشر خدمات تأمين عمليات التمويل الأصغر؛

ث. يتبرع المشتركون عن رضا جزء من أقساط اشتراكهم أو بها كلها لصندوق تأمين عمليات التمويل الأصغر حسب احتياجه؛

ج. تكون مؤسسة التأمين المصغر مسئولة عن أي خسارة إذا ثبت أن مردها لفشلها في تطبيق شروط النظام أو إهمالها في أداء مهامها؛

3. **الادخار المصغر:** تنحصر هذه الخدمة في 04 مؤسسات فقط تقبل الودائع وفق الضوابط الموضوعية.

أما عن باقي خدمات التمويل الأصغر فهي جد محدودة لا تحظى بنفس الاهتمام.

خامساً: الجهات المانحة للتمويل الأصغر بالسودان

أهم هذه الجهات نذكر:

1. **وحدة التمويل الأصغر:** تعد وحدة التمويل الأصغر في السودان الهيئة المسؤولة عن المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر بمختلف أنواعها، ويمكن التعرض لها من خلال:

أ. **تعريف وحدة التمويل الأصغر:** تأسست في مارس 2005 كجهة تنسيقية مركزية، وهي هيئة شبه مستقلة إدارياً ومالياً، تتبع لقطاع المؤسسات المالية والتنظيم.

تحتوي الوحدة على ثلاث أقسام هي قسم السياسات والرقابة، قسم المتابعة والإشراف، قسم الترويج وبناء القدرات.

¹ مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² الشركة التعاونية للتأمين، متاح على الموقع www.taawuniya.com، تم الإطلاع عليه يوم 29-07-2023، على الساعة 11:13.

ب. مهام وحدة التمويل الأصغر:

- للوحدة عدة مهام وضحاها بنك السودان المركزي كما يلي:¹
- تولي المهام التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر وتنفيذها بإجازة طلبات المؤسسات الجديدة، مراجعة أعمال القديمة منها للتأكد من التزاماتهم بالضوابط والإجراءات التي تطور من تقدم وتنمية القطاع؛
- خلق بيئة مشجعة لتوحيد كل الجهود المبذولة في القطاع، وبين لمقدمي التمويل الأصغر من بنوك ومؤسسات لتشم تخفيض في ضرائب أرباح الأعمال، مراجعة قوانين الاستثمار والتأمين الاجتماعي... الخ؛
- التنسيق لاستصدار قوانين تحمي وتشجع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتزيل التكاليف العالية لإدارة عملياتهم؛
- بناء وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالدعم المؤسسي الفني والمالي وتقوية قدرات شبكة التمويل الأصغر؛
- تمكين الأنشطة وموارد قطاع التمويل الأصغر بالانفتاح على الريف والمناطق المتأثرة بالحرب والاهتمام بشريحة النساء والمعاقين والمبدعين؛

ت. المؤسسات التي تندرج تحت وصاية وحدة التمويل الأصغر:

- يندرج تحت وصاية وحدة التمويل الأصغر العديد من المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان لعل أهمها:²
- المؤسسات الحكومية: كمؤسسة التنمية الريفية السودانية ومؤسسة التنمية الاجتماعية للمعاشيين؛
- المؤسسات الخاصة: كمؤسسة إرادة للتمويل الأصغر، مؤسسة الغالية للتمويل الأصغر، مؤسسة جاغوار للتمويل الأصغر ومؤسسة المثال للتمويل الأصغر؛
- المؤسسات شبه الرسمية: تشمل عدة مؤسسات أهمها مؤسسة أكسفورد لإغاثة المجاعة، مؤسسة ACCORD ووكالة أدرا ADRA؛

2. **وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير):** تم تأسيس الوكالة بموجب قانون المجلس الوطني سنة 2013، تعمل الوكالة على عدم تقديم التمويل مباشرة لمؤسسات التمويل الأصغر وإنما تيسير سبل الحصول عليه، من خلال تفعيل التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأصغر بالسودان، فهي تتطلع إلى خدمة وضمان كافة مؤسسات التمويل الأصغر في مختلف ولايات السودان بتسهيل وتوفير مصادر الضمان المختلفة، بناء على دراسة المشاريع التي تريد مؤسسات التمويل الأصغر إنشاؤها أو توسعتها أو تطويرها والتحقق من جدواها الاقتصادية للحصول على الضمان اللازم من الوكالة، فالوكالة تعمل كمصرف عام من ناحية الضمان والمتابعة؛³

3. **الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر:** في إطار الشراكة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني تأسست الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر سنة 2008، كمشروع تنموي يهدف إلى إنشاء قطاع تمويل أصغر قوي ومستدام يخدم العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والصغيرة، من خلال تقديم العون الفني لبناء القدرات ورفع كفاءة مؤسسات التمويل وتدريب العاملين بالقطاع، علاوة على تقديم الدعم المالي بتوفير التمويل أو مشاركة في رؤوس الأموال أو تمويل الدراسات الأولية ومسوحات السوق إضافة إلى نشر ثقافة التمويل الأصغر والتعريف بأحسن الممارسات الإقليمية والدولية في هذا المجال؛⁴

4. **القطاع البنكي:** معظم البنوك السودانية تقدم خدمات التمويل الأصغر منذ مطلع تسعينات وأخذت في التوسع منذ ذلك الوقت لتغطي الأقاليم والقطاعات الإنتاجية المختلفة، ووفقاً للقواعد والأطر سياسة بنك السودان المركزي تخصص البنوك ما لا يقل عن 12% سنوياً من محفظتها لإقراض مؤسسات التمويل الأصغر.

¹ مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ بنك السودان المركزي، متاح على الموقع <https://cbos.dot.jo>، تم الاطلاع عليه يوم 30-07-2023، على الساعة 11:37.

⁴ الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، متاح على الموقع <http://smdf.sd>، تم الاطلاع عليه يوم 30-07-2023، على الساعة 11:51.

أهم هذه البنوك نذكر: بنك الأسرة، البنك الزراعي السوداني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، بنك الإبداع، البنك التجاري العقاري.¹
سادسا: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في السودان في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمل بنك السودان على توجيه المزيد من الموارد إلى ما يسمى بالأسر المنتجة لتمهيد الطريق لقطاع التمويل الأصغر في السودان لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، بغية زيادة المنتجات والخدمات التي تقدمها، زيادة التشغيل ومكافحة البطالة، فالحكومة السودانية عملت سنة 2007 على تبني رؤية إستراتيجية تهدف للارتقاء بقطاع التمويل الأصغر وتطويره في السودان لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما شملت أهداف سياسة بنك السودان المركزي سنة 2008 تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توفير المزيد من الموارد لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على تشجيعه لمختلف المؤسسات التابعة له لتخصيص ما لا يقل عن 12% من حجم محفظتها التمويلية لقطاع التمويل الأصغر للارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

وتعمل الحكومة السودانية على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أكثر من 90% من جميع الأنشطة الاقتصادية في السودان لإدراكها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد والمجتمع السوداني، فعلى سبيل المثال فهي توفر أكثر من 70% من فرص عمل، قد يتجسد هذا الدعم من خلال تقديم كافة التسهيلات أو من خلال الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات والهيئات التابعة لها، بالإضافة إلى دعم المؤسسات والهيئات الخاصة والدولية.³
أما فيما يخص دور التمويل الأصغر في السودان في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيمكن توضيحه أكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): مؤشرات التمويل الأصغر في السودان / الوحدة: مليار جنيه سوداني

المعيار السنة	حجم التمويل	عدد العملاء النشيطين	جنس المستفيد	
			ذكور	إناث
2019	12.4	1.596.356	71	29
2020	25.7	475.125	76	24
2021	73.7	580.000	76	24
2022	179.2	632.676	82	18

المصدر: التقارير السنوية لوحدة التمويل الأصغر، متاح على الموقع <https://mfu.gov.sd/ar>، تم الاطلاع عليه يوم 12-08-2023، على الساعة 18:25.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم التمويل لدى مؤسسات التمويل الأصغر شهد تطورا من سنة 2019 إلى 2022 فانتقل من 12.4 مليار جنيه سوداني إلى 179.2 مليار جنيه سوداني، زيادة سقف التمويل من قبل البنك المركزي، تخصيص ما لا يقل عن 12% من الحافظ التمويلية للبنوك لقطاع التمويل الأصغر، السعي إلى إيجاد مصادر مختلفة لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر وتسهيل الحصول عليه، تبني البنك المركزي لسياسات داعمة للقطاع وإزالة معوقات الحصول على التمويل. وقد عرف عدد العملاء النشيطين انخفاضا من سنة 2019 إلى سنة 2020 نظرا لتخوف العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طلب التمويل في ظل الركود الاقتصادي المحلي الناتج عن الإغلاق الكامل للبلاد بسبب انتشار وباء كورونا، إلا أنه عاود الارتفاع بعد ذلك واستمر في التزايد من سنة إلى أخرى، ولعل سبب ذلك يعود إلى ارتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء ما يشجع

¹ A. Magbul, R. Hassan, **Microcredit supply under Islamic Banking in Khartoum State, Sudan**, Vol 21, No 01, Southern African Business Review, University of South Africa, South Africa, 2017, P: 408.

² British Council, **The state of social enterprise in Sudan**, social enterprise UK, Royaume-Uni, 2020, P: 16.

³ Mohammed El-Amin Elsanooosi AHMED, **ASSESSMENT OF THE IMPACT OF BUSINESS ENVIRONMENT ON SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) PERFORMANCE IN SUDAN**, majester thesis, INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES, SAKARYA UNIVERSITY, TURKEY, 2020, p: 06.

العملاء على اللجوء لمؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء مؤسسات خاصة بهم، انخفاض نسب تعثر المؤسسات القائمة والسعي إلى تحقيق سياسات التمويل الأصغر الرامية إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة.

كما ويلاحظ من الجدول السابق أن أكثر من 71% من حجم التمويل القائم تم توجيهها للعنصر الرجالي وانحصر تمويل النساء في حدود 29% كأقصى حد، قد يعود ذلك إلا العادات والتقاليد السائدة في السودان والتي تعطي الرجال دور أكبر في الاقتصاد والمجتمع أو يعود ذلك إلى تخوف النساء السودانيات من اللجوء إلى مؤسسات التمويل الأصغر للحصول على خدماتها خوفاً من تعثر المشاريع والمساءلة القضائية.

في نهاية هذا المبحث يمكن القول أن التمويل الأصغر يعتبر من بين الحلول التي لجأت لها العديد من الدول بغية إيجاد حلول تمكن الأفراد الخارجين عن النظام المالي الرسمي من الحصول على فرص للتمكن من إنشاء مؤسسات خاصة بهم هدفها تغيير حياتهم وحياة أسرهم ومنه الانعكاس الايجابي على الاقتصاد والمجتمع، ولعل أهم التجارب في هذا المجال ما تم ذكره في هذا المبحث حيث أن كل تجربة ذكرت تعتبر نموذج ايجابي يحتذى به من الدول الأخرى، على سبيل المثال تجربة بنغلاديش التي يمكن اعتبارها التجربة الأم التي تساهم في دعم وتشجيع تبني التمويل الأصغر وإنشاء مؤسسات خاصة به في مختلف الدول حتى في الدول المتقدمة.

كما عملت مختلف التجارب المذكورة على تشجيع قيام التمويل الأصغر من خلال التأطير القانوني والتنظيمي والمؤسسي له، تحفيزه على المساهمة في دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسخير مختلف هياكله وخدماته لخدمة هذه المؤسسات وتشجيع إنشائها، ما ساهم في إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في مجالات متعددة.

خلاصة الفصل:

أصبح التمويل الأصغر يمثل توجهها استراتيجيا قائما بذاته قادر على منافسة التمويل التقليدي المقدم من النظام المالي الرسمي في تقديم بدائل تمويلية تتناسب مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يصعب عليهم الوصول إلى التمويل من المؤسسات المالية الرسمية ومواجهة تكاليف الحصول عليه، لذا يعد التمويل الأصغر مجالا اقتصاديا يتميز بالعديد من المفاهيم، الأفكار، المبادئ الخاصة بالتعامل المالي وأحد الوسائل الهامة التي يتم استخدامها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بصفة خاصة، لذلك تم في هذا الفصل التطرق للتطور الذي عرفه التمويل الأصغر عبر مختلف المراحل إلى أن أصبح على ما هو عليه الآن بالرغم من أن التطبيق الفعلي له يعتبر حديث النشأة، علاوة على تبيان دور التمويل الأصغر في تحقيق جملة من الأهداف منها تمكين العملاء من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم تساهم في زيادة دخلهم، توفير مناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة، المساهمة في انسياب الموارد المالية من القطاع الرسمي وتقديم جملة من الخدمات المالية وغير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنميتها.

هذا ولتجسيد مفهوم التمويل الأصغر والالتزام بضوابطه وافترضاته تم إنشاء مؤسسات خاصة تتبنى مفاهيمه عرفت بمؤسسات التمويل الأصغر والتي قد تكون مؤسسات رسمية أو مؤسسات شبه رسمية أو غير رسمية، وتتميز هذه المؤسسات بسرعة تقديم القروض، الإجراءات والضمانات البسيطة، القدرة على فهم الاقتصاد المحلي والتعامل اليومي مع العملاء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن لها آلية عمل خاصة تقدم من خلالها جملة من الخدمات كالإقراض المصغر، الادخار المصغر، التأمين المصغر، التدريب والاستشارات وغيرها، من خلال منهجين أساسيين هما منهج الإقراض الفردي ومنهج الإقراض الجماعي أو الجمع بينهما عن طريق منهج متكامل في ظل معايير وسياسات محددة، إلا أنه وعلى الرغم من الانتشار الواسع لمؤسسات التمويل الأصغر والنجاحات التي حققتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، تواجه العديد من المخاطر كالمخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر الإستراتيجية وغيرها من المخاطر التي تسعى هذه المؤسسات لمواجهتها بمختلف الطرق، الوسائل والاستراتيجيات كتبني نظم وإجراءات وقائية واحتياطية، التشبيك، التحوط وتنويع محفظة القروض.

كما تم في هذا الفصل استعراض العديد من التجارب حول كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى العربي أو العالمي.

الفصل الثالث:

كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية في
تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

بعد دراسة تجارب العديد من الدول حول استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة، تبين أن مختلف دول العالم تولي اهتماما كبيرا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد ما أدركت الدول الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه هذه المؤسسات، لذا سعت الدول إلى ضمان تحلي مؤسسات التمويل الأصغر بالمهارات والقدرات الكافية التي تمكنها من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الأمثل دون إهدار مواردها وتحملها تكاليف كثيرة.

لذلك وبمجاراة التحول العالمي نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم منحها دورا كبيرا في الاقتصاد والمجتمع الجزائري فلا يكاد يخلو مجال من تواجد هذه المؤسسات فيه، فتم تسخير العديد من المؤسسات والهيكل لدعمها وتنميتها، كما تم إصدار العديد من القوانين التي تنظمها وتضعها في إطار رسمي، وكان من بين المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مؤسسات التمويل الأصغر التي عملت منذ إنشائها على تقديم مختلف خدماتها لهذه المؤسسات على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر علاوة على المبادرات الخاصة التي تم تبنيها في مجال التمويل الأصغر في الجزائر.

هذا ولكي تؤدي مؤسسات التمويل الأصغر دورها في إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان لابد من أن تحقق هذه المؤسسات مستويات متقدمة من الكفاءة حتى تضمن استدامتها، تقديم خدماتها لأكثر عدد من المستفيدين، مراقبة تكاليفها ومواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها كأزمة كورونا، سواء من خلال الاستعانة بالخبرات الداخلية أو بالخبرات الخارجية النشطة في المجال واستخلاص الجانب الايجابي من التجارب العالمية الناجحة، خاصة ومثلما قلنا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر التوجه الجديد الذي تعتمد الحكومات في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ولما كابة التحول العالمي نحو صناعة التمويل الأصغر.

إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تعاني من عدة عراقيل تحول دون تحقيقها الكفاءة المطلوبة منها، ما يتطلب السعي إلى البحث عن الآليات والاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مجال التمويل الأصغر للرفع من كفاءتها في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل التطرق أكثر لكفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وترقية مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
المبحث الثاني: التحديات والآليات المقترحة لتحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وترقية مساهمتها في الاقتصاد الوطني

يعد التمويل الأصغر في الجزائر أحد التجارب التي لا بد من التعرض لدراساتها سواء من حيث نشأتها، إطارها القانوني والمؤسسي، أهم الخدمات التي يقدمها القطاع، والمعوقات التي تعترضه في تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر

يمكن رصد فلسفة التمويل الأصغر في الجزائر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: نشأة التمويل الأصغر في الجزائر

فكرة التمويل الأصغر في الجزائر ليست جديدة فمنذ الاستقلال قامت الحكومة الجزائرية باعتماد ما يشبه التمويل الأصغر في سياستها العامة لمحاربة الفقر ودعم النشاط الاقتصادي، لكن لم تكن تسمية التمويل الأصغر معلنة آنذاك إلا أن ملامحه كانت مجسدة، كقيام الحكومة بعمليات واسعة لتوزيع الصوف على 20 ألف امرأة ومنح 23 رأس أغنام لكل مجاهد... الخ، فضلا عن التسيير الذاتي آنذاك للمؤسسات التي عرفت أغلبها بصغر حجمها، تسيير الأراضي وورش العمل التي تركها المعمرون الأوروبيون من قبل المواطنين التي يمكن اعتبارها أنها منهج الإقراض الجماعي في التمويل الأصغر، لكن مع تبني الحكومة الجزائرية للنظام الاشتراكي وسيطرتها على أغلب المؤسسات الاقتصادية آنذاك ومنح القطاع العام الدور الأساسي في التسيير، لم ينل التمويل الأصغر فرصة للبروز في ذلك الوقت.

لكن مع تزايد الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر عالميا بداية من سبعينات القرن الماضي، وفي ظل برامج إعادة الهيكلة وتوجه الجزائر إلى اقتصاد السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي في تسعينات القرن الماضي وتشجيعها للقطاع الخاص والمبادرات الفردية التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، سعت الجزائر هي الأخرى إلى عصرنة المنظومة المالية والبحث عن طرق لتمويل صغار المستثمرين الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات التي يقدمها النظام المالي الرسمي من خلال اللجوء للتمويل الأصغر كإجراء مساعد على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة النساء عن طريق الهيئات، الهياكل، سن القوانين وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالتمويل الأصغر في الجزائر، في ظل مخطط إعادة الهيكلة الذي تبنته الحكومة الجزائرية.

كما نجد أن بعض الدراسات ترجع بداية التطبيق الفعلي للتمويل الأصغر في الجزائر إلى تأسيس الجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم جمعية تويضة التي تم إنشائها في 1989، التي بدأت تطبيق مبادئ التمويل الأصغر منذ سنة 1996، ومن حيث بدايات اهتمام الجهات الرسمية الحكومية بالتمويل الأصغر فقد تم إرجاعه لسنة 1999 أين تم تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية¹ التي جعلت من التمويل الأصغر وبالأخص القرض المصغر آلية لمحاربة الفقر، البطالة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الفرع الثاني: تعريف التمويل الأصغر في الجزائر

بالرغم من عدم وجود تعريف رسمي مقدم من قبل الجهات الحكومية للتمويل الأصغر في الجزائر، إلا أنه هناك جملة من التعاريف التي سعى الباحثين والمختصين في هذا المجال لتقديمها للتمويل الأصغر لعل أهمها:

عُرف التمويل المصغر في الجزائر على أنه: تقديم الخدمات المالية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشمل قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية،

¹ ريمة برارمة، سلمى مهادي، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

الإدخار المصغر، التأمين المصغر، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مؤسساتهم.¹

كما تم تعريف التمويل الأصغر في الجزائر على أنه: ذلك التمويل الذي يمنح من خلال مؤسسات للوساطة المالية، يسمح بإجراء جميع المعاملات البنكية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور وإدارة مختلف وسائل الدفع، كما يمكن من خلاله القيام بمختلف العمليات الأخرى، كتقديم الاستشارة في مجال تسيير الممتلكات، تقديم الاستشارة، التسيير المالي، الهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.²

كما عرف التمويل الأصغر في الجزائر بأنه: مجموعة الخدمات التي يتم تقديمها للأسر التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها المالية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبة الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، من خلال اعتماد جملة من الأساليب لتغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.³

انطلاقاً من جملة التعاريف السابقة للتمويل الأصغر في الجزائر، يمكن تعريف التمويل الأصغر في الجزائر على أنه:

جملة من الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها مؤسسات مختصة سواء للأفراد أو المؤسسات المستبعدة من النظام المالي الرسمي في الوقت الملائم وبكلفة مناسبة، للتخلص من الوضعية المعيشية الصعبة والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال المؤسسات التي ينشئونها.

أو يمكن تعريفه على أنه: ذلك التمويل الذي يتم من خلاله تقديم جملة من الخدمات المالية المحدودة للغاية والتي تركز أغلبها على القرض الأصغر، لدعم الأفراد والمؤسسات القادرة على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بغية تحسين مدخلها ووضعيتها معيشتها.

الفرع الثالث: خصائص التمويل الأصغر في الجزائر

- يتميز التمويل الأصغر في الجزائر بالعديد من الخصائص من بينها:
- التمويل الأصغر أداة تتحكم فيها الحكومة من خلال البرامج التي تسطرها؛
- أغلب برامج التمويل الأصغر في الجزائر تقدم من خلال الدعم الحكومي؛
- أغلب خدمات التمويل الأصغر في الجزائر عبارة عن خدمات مالية وبالأخص الإقراض المصغر؛
- يساهم التمويل الأصغر في الجزائر في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يتميز قطاع التمويل الأصغر في الجزائر بالبساطة وعدم التعقيد؛
- التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر للمستفيدين إما يكون متوسط أو طويل الأجل، في ظل غياب التمويل قصير الأجل؛
- أغلب مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر هي مؤسسات اجتماعية غير ربحية؛
- أغلب مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الجزائر هي مؤسسات حكومية تقدم الدعم بأشكال مختلفة أهمها الدعم المالي، الدعم الجبائي، إعانات سعر الفائدة والدعم المعنوي؛
- إشراك البنوك العمومية في تقديم التمويل لمساندة مؤسسات التمويل الأصغر؛
- اعتماد برامج التمويل الأصغر في الجزائر على المقاربة الاجتماعية (الرفاهية) بشكل يفوق المقاربة الاقتصادية (المؤسسية)؛
- تساهم الدولة في التمويل الأصغر عن طريق البنوك العامة والجهات المناحة المنشأة؛

¹ عبد القادر مطاي وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي للنشر، تسمسيلت، الجزائر، 2018، ص 133.

² الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003.

³ شهدان عادل عبد اللطيف الغرياني، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، الطبعة 01، مصر، 2020، ص 134-135، بالتصرف.

يعتمد التمويل الأصغر في الجزائر على المشاركة الشخصية للمقترض الذي تتراوح مشاركته بين 01% و 02% من مبلغ القرض؛
يتم تغطية جزء من التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر من قبل صناديق الضمان المنشأة.

الفرع الرابع: أهمية التمويل الأصغر في الجزائر

تظهر أهمية التمويل الأصغر في الجزائر من خلال النقاط التالية:
يعد التمويل الأصغر أداة لمحاربة الفقر بفضل البرامج التي يقوم عليها؛
يساهم التمويل الأصغر في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يدعمها في خلق مناصب شغل ومحاربة البطالة؛
يمكن التمويل الأصغر من دعم المنتج الوطني من خلال خلق قيمة مضافة ومحاربة الاستيراد؛
يساعد التمويل الأصغر في زيادة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
يمكن من خلال برامج التمويل الأصغر تخفيف الضغط على التوظيف في القطاع العام؛
يمكن من خلال التمويل الأصغر إدماج الطبقات ذات الدخل المحدود في النشاط الاقتصادي؛
يساهم التمويل الأصغر في توفير دخول مناسبة يمكن من خلالها الرفع من المستوى المعيشي للسكان وزيادة الادخارات؛
يساهم التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
يساهم التمويل الأصغر في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد؛
التمويل الأصغر وسيلة لإنشاء، دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
التمويل الأصغر فرصة أمام صغار المستثمرين الذين لا يجدون التمويل اللازم لإقامة مشاريعهم؛
يساهم التمويل الأصغر في دعم المؤسسات التي تتماشى مع توجه الدولة لتحقيق التنمية المستدامة؛
يساهم التمويل الأصغر في دعم المشاريع الابتكارية في الجزائر؛
التمويل الأصغر فرصة لربط مخرجات الجامعة مع عالم الشغل في ظل الصفقات التي تتم بينهما.

الفرع الخامس: الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في الجزائر

لحد الآن لم تقم السلطات الجزائرية بوضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بالتمويل الأصغر، إلا أنه يمكن إدراج بعض جوانب تنظيم التمويل الأصغر في الجزائر في سياق القوانين التالية:¹
1. قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة له: يوضح الأمر رقم 11 - 03 للنقد والقرض بشأن اللوائح التنظيمية للقطاع البنكي الإطار التنظيمي للأعمال البنكية (المدخرات والفروض ووسائل الدفع)، وتسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة غرضها توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها شركات المساهمة، الجمعيات لا تهدف إلى الربح والجمعيات التعاونية، كما يمكن الحصول على أنواع عديدة من التراخيص منها:
- ممارسة أنشطة الأعمال من خلال بنك أو مؤسسة تمويل؛
- ممارسة أنشطة الأعمال من خلال مؤسسة غير حكومية محلية لا تخضع للوائح التنظيمية؛
- ممارسة أنشطة الأعمال من خلال نظام مالي تعاوني؛
2. ممارسة أنشطة الأعمال من خلال مؤسسة الإقراض: تعتبر البنوك ومؤسسات التمويل من مؤسسات الإقراض، وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات كشركات مساهمة مسجلة في البورصة الجزائرية، حيث لا توجد عقبات أمام ملكية الأجانب لمؤسسات الائتمان، وبعضها قد تكون مملوكة بالكامل لبنوك عالمية، هذا وإن كانت الحكومة قد احتفظت بحق الاعتراض على الملكية الأجنبية بموجب الفقرة

¹ صادق هادي، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل الأصغر في تطوير النشاط المقاتل في الجزائر - دراسة تجريبية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاتلات ANADE (ANSEJ) سابقا 2000-2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2021، ص 161-162.

الثانية من المادة 83 من الأمر رقم 03-11 التي تنص على أنه يجوز الترخيص للملكية الأجنبية للبنوك وشركات التمويل التي تأسست في الجزائر، ويتم الترخيص في بنك تجاري بإجراء جميع المعاملات البنكية بما فيها تلقي الودائع، منح القروض بمختلف أنواعها، إدارة وسائل الدفع، علاوة على أنه تم زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 20 مليار دج (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 18 الصادر في 13 مارس 2024)، والترخيص لمؤسسات التمويل بإجراء جميع المعاملات البنكية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور، إدارة وسائل الدفع، فضلا عن زيادة الحد الأدنى لرأس مالها إلى 500 مليون دج؛

3. ممارسة النشاط عن طريق منظمة جزائرية غير حكومية: يستبعد الأمر رقم 03-11 المؤسسات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، في إطار رسالتها ومقاصدها الاجتماعية من تصنيفها ضمن مؤسسات الائتمان، ويسمح هذا الأمر للمؤسسات غير الحكومية الجزائرية بالدخول في أنشطة الإقراض لأعضائها دون الخضوع للرقابة البنكية، لكن هناك بعض القيود الواردة التي يمكن أن تعيد نمو نشاط التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام هذه الهياكل، فتمويل أنشطتها لا يمكن توصيفه كغرض اجتماعي، فأموال القروض تأتي من أموالها الخاصة ليس بمقدورها الاقتراض، أما عن الشروط التفضيلية فيقصد بها معدلات الفائدة المنخفضة التي تساهم في تطوير مؤسسات التمويل الأصغر التعاونية، وهناك حلول مؤسسية أخرى متاحة بموجب أحكام الأمر رقم 03-11، أو بموجب تشريع جديد عن الاتحادات الائتمانية، لكن ينبغي إخضاعها لرقابة السلطات النقدية مع إجراء تعديلات تنظيمية عليها لاجتذاب مصادر جديدة للتمويل؛

4. ممارسة أنشطة الأعمال من خلال النظام المالي التعاوني: بإمكان أي نظام مالي تعاوني الاختيار ما بين مجموعتين من اللوائح التنظيمية: المجموعة التي يجري إعداد مسودتها حاليا للاتحادات الائتمانية أو الأخرى السارية بموجب أحكام الأمر 03-11.

كما كانت المادة 81 من قانون الميزانية لسنة 2006 قد أدخلت مفهوم الاتحادات الائتمانية في القانون الجزائري حيث نصت على أنه: "يجوز إقامة مؤسسة تعاونية لها وضعية خاصة باسم اتحاد ائتماني لغرض تحصيل وجمع الأموال ومنح القروض لأعضائها فحسب، وتحدد السلطة النقدية الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المؤسسات وقواعد الإدارة والمراجعة التي يعمل بها".¹

كما يحق لمجلس النقد والقرض عن طريق التقيد الجزئي، الموافقة على تحويل بنك تعاوني أو مؤسسة تمويل تعاونية إلى مؤسسة مساهمة حسب المادة 83 مكرر من الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض، وتخضع هذه المؤسسات المرخص لها للوائح البنكية تماما كما هو الوضع فيما يتعلق بالبنوك ومؤسسات التمويل، لكن المجلس لم يمنح مثل هذا الاستثناء الذي لا يزال افتراضيا وقد يكون من الصعب تنفيذه من الناحية الفنية؛

5. قانون تعاونيات الادخار والقرض: ترجع بداية إدخال المفاهيم المتعلقة بالنظم المالية التعاونية إلى منظومة القوانين الجزائرية إلى قانون المالية لسنة 2006 من خلال المادة 81 التي تضمنت مصطلح الاتحادات الائتمانية، وبعدها أصدرت مجموعة من القوانين المنظمة لنشاط تعاونيات الادخار والقرض بشكل واضح وجلي، من خلال القانون 07-11 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2007 المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، إضافة إلى النظام رقم 08-02 الصادر بتاريخ 08 مارس 2007 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الادخار والقرض، كذلك النظام رقم 08-03 الصادر بتاريخ 08 مارس 2009 المتعلق بتحديد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض وآليات وشروط اعتمادها، وتتعلق هذه القوانين بكيفية تأسيس تعاونيات للادخار والقرض وتنظيمها وقواعد تسييرها، لاسيما ما يتعلق بمسألة التأسيس والترخيص والاعتماد لتلك التعاونيات من قبل بنك الجزائر، وكذا مسألة العضوية في تلك التعاونيات، وكذلك ما يتعلق بتحديد الأجهزة الإدارية للتعاونيات المالية، التي تشمل الجمعية العامة التأسيسية، مجلس الإدارة، لجنة المراقبة، لجنة القرض على مستوى التعاونيات المالية، إضافة إلى المدير العام للتعاونيات الذي يعين من قبل المجلس الإداري للتعاونيات.

¹ صادق هادي، مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص 162.

عموما تعتبر هذه القوانين فرصة لممارسة الأعمال البنكية وخدمات التمويل المصغر من خلال تعاونيات الادخار والقرض عبر النظم المالية التعاونية المتوافقة مع الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.¹

بعد التعرض للإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في الجزائر يمكن القول بأن التمويل الأصغر لحد الساعة لم يحظ بقوانين تنظم عمله ما يعيق تطوره ومساهمته في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأغلب القوانين الصادرة تشكل عائق يمنع تطور صناعة التمويل الأصغر في الجزائر، لذلك يجب على الجهات المختصة السعي إلى التخلص من هذا القصور.

الفرع السادس: خدمات التمويل الأصغر في الجزائر

تتعدد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لكنها تبقى في الإطار التقليدي للخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، أهم هذه الخدمات نذكر:

أولاً: الخدمات المالية

أهم الخدمات المالية التي يقدمها التمويل الأصغر في الجزائر هي:

1. القرض المصغر:

يمكن اعتبار القرض المصغر الخدمة التي تسيطر على جل الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر، حتى أصبح البعض يستخدم مصطلح التمويل الأصغر والقرض المصغر للدلالة على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر.

أ. تعريف القرض المصغر في الجزائر:

منح للقرض المصغر في الجزائر عدة تعريفات منها:

هو سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم سداده على مرحلة قصيرة، تمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين، موجهة لإحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة المنزلية من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، بقصد ترقية الشغل والنشاطات التجارية المنتجة.²

كما أنه قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، بهدف إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.³

عرف أيضا على أنه أداة تمكن المقترضين الذين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى النظام المالي الرسمي بسبب وضعهم المالي غير المستقر من الحصول على الدعم المالي والاجتماعي الكافي من قبل مؤسسات مختصة تعمل في الجزائر.⁴

من خلال ما سبق يمكن القول بأن القرض المصغر في الجزائر هو:

أحد الخدمات المالية التي تدرج ضمن مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر، موجه للمواطنين ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل والمؤسسات الذين يعانون من هشاشة مالية واجتماعية، من أجل استحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات تمكن من إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا.

ب. نشأة القرض المصغر في الجزائر:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، وسمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15 ألف نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في ذلك الوقت النجاح الذي كانت تأمله السلطات العمومية منه، نظرا لضعف عملية المرافقة خلال مراحل إنشاء ومتابعة انجاز المشاريع.

¹ عبد الحكيم عمران، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 16، العدد 16، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 361-362.

² فاطمة الزهراء ماموني، القرض المصغر في الجزائر آلية لاستدامة المؤسسات تعزيز العمل اللانق والإدماج الاجتماعي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 04، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، 2020، ص 67.

³ رضا محفوظ جلجال، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، 2020، ص 406.

⁴ Site de microcrédit social, www.microcreditsocial.fr, consulté le 22-04-2022, à l'heure 11:57.

منح القرض المصغر في الجزائر آنذاك في شكل قروض صغيرة تتراوح قيمتها ما بين 35 ألف دج و 50 ألف دج يتم تسديدها في فترة تتراوح ما بين 12 و 60 شهرا لأجل شراء عتاد صغير، ووسائل أخرى لإنشاء نشاط مصغر ذاتي، بهدف ترقية العمل الحر (الذاتي) لاسيما العمل المنزلي والحرف الصغيرة.

يخص القرض المصغر الفئات المحرومة التي تعيش في ظروف صعبة سواء في المدينة أو الريف، من خلال تمويل القروض التي كانت تتكفل بها البنوك العمومية بمساعدة خزانة الدولة، وكانت الامتيازات الممنوحة للمستفيدين مقتصرة على تخفيض نسبة الفائدة (يتكفل المستفيدون بنسبة 2% فقط) فضلا عن الضمان ضد مخاطر عدم التسديد.¹

هذا ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور القرض المصغر في الجزائر هي:²

— الرغبة في القضاء على الفقر أو حالة اللاستقرار المادي؛
— ترقية وتنمية قطاع الشغل في الجزائر، فهو موجه خصوصا للفئات التي تعاني من البطالة؛
— تغطية احتياجات الفئات التي تتوفر على قدرات لخلق نشاط لحسابها الخاص، بواسطة دعم مالي قليل وبشروط تمويل مرنة وسهلة؛

— السعي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.
علاوة على أنه يتم تقديم القرض المصغر في الجزائر من قبل عدة مؤسسات منها ما هي تابعة للقطاع العام ومنها ما هي مبادرات خاصة، وسيتم التطرق لأهم المؤسسات التي تقدم القرض المصغر في الجزائر ضمن الإطار المؤسسي للتمويل الأصغر في الجزائر لاحقا.

2. خدمة الادخار المصغر: تقوم مؤسسة بريد الجزائر بتمكين الزبون من فتح حساب صندوق التوفير والاحتياط على مستواها لصالحه أو لصالح شخص آخر أو الشخص معنوي للادخار، علاوة على أنه يوجد نوعان من الدفاتير للتوفير والاحتياط، يحدد مبلغ الأدنى للدفع الأولي عند فتح دفاتر التوفير بـ 5000 دج لدفتر التوفير للسكن و 10 ألف دج لدفتر التوفير الشعبي.

كما أن عمليات الدفع ليست خاضعة لتسقيف ويمكن إجراؤها على مستوى أي مؤسسة بريدية؛
3. التأمين المصغر: يعد التأمين المصغر على القروض المنتج الوحيد من منتجات التأمين الأصغر المتواجد في الجزائر، هذا وتوجد بعض المبادرات التي تسعى لتوفير التأمين الفلاحي المرتبط بالمشروعات لصالح صغار الفلاحين في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، لكن لا توجد أرقام دقيقة ولا إحصائيات كافية في هذا الخصوص، أما عن التأمين المصغر الصحي فمن المستبعد أن يتم عرضه أو طلبه في الجزائر لسياسة الدولة الجزائرية التي تنص على مجانية الرعاية الصحية.³

يمكن إرجاع أسباب عدم تطور خدمة التأمين المصغر في الجزائر إلى:⁴
التأمين مجال معقد يتطلب مهارة ومعرفة معمقة يجب أن تكتسبها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر؛

تكافح منتجات التأمين التقليدية الموجودة في السوق لفترة طويلة من أجل التطور بالرغم من الطبيعة الإلزامية لبعضها؛

— عند إدراك الفئات محدودة الدخل بمدى مساهمة التأمين في حمايتهم؛
— المعتقدات الدينية، عقلية وعادات المجتمع الجزائري التي تقوم على التضامن القوي والواسع بين أفراد الأسرة والمجتمع من خلال ما يعرف بالتوزيع، المساعدة النقدية والعينية في حالة الحاجة؛

¹ هادي صادق، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاوالاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية (ANADE - ANSEJ - سابقا) 2000-2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر، 2021، ص 158.

² سعاد عون الله، راشدة عزويو، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، مداخلة مقدمة في إطار الأيام العلمية الدولية حول المقاوالاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد أيام 03-04-05 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة-، الجزائر، ص 05.

³ ناجية صالح، مرجع سبق ذكره، ص 151-152.

⁴ Marita riedel et des autres, Vers un système de micro assurance pour assurer un entrepreneuriat durable en Algérie, Rapport Algérie GIZ, Coopération allemande au développement, 2013, P: 62.

— ذهنية المواطن الذي تعتمد دائما على مساعدة الدولة لتزويده بالعمل والسكن وما إلى ذلك، والسلوك الموروث من عصر الاحتكارات والسياسات الاجتماعية؛
— الزيادة الحادة في معدل التضخم مما يزيد من تآكل الدخل المنخفض، وعدم القدرة على دفع أقساط التأمين المصغر.

لكن بالرغم من ذلك يمكن تطوير خدمة التأمين المصغر في الجزائر، إذ يتعين على السلطات العامة والمشغلين الرئيسيين المعنيين في مجال التأمين المصغر بذل جهود كبيرة في سبيل تطويره، لاسيما من خلال:¹

— القيام بدراسات معمقة لسوق الدخل المنخفض، التعرف على احتياجاته، قدراته الحقيقية وتصميم منتجات قادرة على تلبية اهتماماته على أفضل وجه؛

— تنفيذ برنامج للمعلومات والاتصالات باستخدام وسائل قادرة على الوصول إلى غالبية السكان المستهدفين لاسيما الذين يتواجدون في المناطق الريفية والنائية؛

— وضع برامج للتأمين المصغر سهلة الفهم تزيل التخوف من صورة التأمين النموذجي؛
— إثراء لوائح التأمين، إقامة الهياكل وضخ مزيد من الموارد لإدارة وتعزيز التأمين المصغر؛

— تأسيس مؤسسات وطنية خاصة بتدريس التأمين المصغر وكل ما يتعلق به؛
— التقرب من السكان المستبعدة من أنظمة التأمين، التواصل معهم، مكافحة أفكارهم المسبقة

ومدى ترددهم فيما يتعلق بالتأمين الذي يمارس حاليا في السوق؛
— تحديد أسعار تأمين مناسبة (الأقساط) خاصة في حالة المنتجات متعددة المخاطر؛

— إقامة الشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى الفئات المستهدفة من خلال البرامج التي يعرضونها؛

— تشكيل فريق متخصص يقدم تقاريره الخاصة بالتمويل الأصغر إلى لجنة الإشراف على التأمين في الجزائر.

لا بد من الإشارة إلى أن لجوء الفئات المستهدفة من محدودي/عديمي الدخل إلى التأمين المصغر سيعزز النمو الاقتصادي في البلاد، من خلال إقبال هذه الفئات على المخاطرة والدخول في استثمارات، ما سيساهم في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعمل على تنميتها.

4. التحويلات المالية: تقوم مؤسسة بريد الجزائر بإنجاز أغلب عمليات تحويل الأموال المحلية وحتى الدولية بعد شراكتها مع بعض مؤسسات تحويل الأموال الدولية كشركة ويسترن يونيون، خاصة أن أغلبية مرتبات الموظفين الجزائريين والطلبة الجامعيين يتم تحويلها إلى حسابات بريديّة، إلا أنه بالرغم من غياب إحصائيات حديثة للتحويلات المالية يمكن الإشارة إلى أن المؤسسة قد أنجزت في سنة 2004 مثلا حوالي مليون حوالة بريدية بقيمة إجمالية بلغت 2300 مليار دج، وهو ما يمثل حجم تعاملات الكبير لمؤسسة بريد الجزائر في مجال تحويل الأموال في الجزائر.²

ثانيا: الخدمات غير المالية

هي جزء من مجموع الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر، كالقيام بعملية المرافقة، التعليم المالي، التدريب وتقديم الاستشارات والمرافقة، فمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تدرج الخدمات غير المالية ضمن الخدمات المالية التي تقدمها وتعتبرها أساسية وضرورية عند تقديم الخدمات.

ما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق أن خدمة الإقراض المصغر هي الخدمة المسيطرة أو المستحوذة على أغلب الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر، فالخدمات الأخرى سواء كانت مالية أو غير مالية فهي جد محدودة وفي بعض الأحيان تكاد تنعدم أو مدرجة مع خدمة الإقراض المصغر، كما يمكن القول أن أغلبية المجتمع الجزائري لا يعلم بوجود هذه الخدمات ما يؤثر سلبا على كفاءة القطاع وتطوره.

¹ Op-cit, Marita riedel et des autres, P: 62-63.

² عبد القادر مطاي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المطلب الثاني: البرامج الحكومية المعتمدة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر

تتمثل أهم البرامج الحكومية التي اعتمدها الجزائر في سبيل تطوير قطاع التمويل الأصغر في:

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أحد الهيئات المكلفة بتقديم التمويل الأصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويمكن عرض نشاط الصندوق أكثر من خلال ما يلي:

أولاً: التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مقره الجزائر العاصمة، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، وبتطبيق نظام تعويض البطالة للذين فقدوا مناصبهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخدم، وبالاتصال مع الجماعات المحلية والمصالح العمومية للتشغيل لإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونياً من التأمين عن البطالة.

إلا أنه ومنذ سنة 2004 عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على دعم وتمويل أصحاب المشاريع بناء على أسس قانونية مسيرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع، عن طريق إرساء جملة من الميكانيزمات الداخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تجسد صلاحياته الجديدة، ما وسع من دائرة مهامه لتشمل الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتأصيل على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد؛ فضلاً عن تقديم الدعم المالي لأصحاب المشاريع بعدة طرق علاوة على تقديم الامتيازات الضريبية والجبائية.¹ إلا أنه ومنذ جانفي 2022 أسندت تسيير مشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) التابع للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، ليواصل الصندوق تحقيق القروض الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع.² للاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لابد من توفر جملة الشروط منها أن يتراوح سن المستفيد ما بين 30 و55 سنة، أن يكون ذو جنسية جزائرية، أن لا يكون شاعلاً مناصب عمل مأجور عند إيداع طلب الإعانة، وغيرها من الشروط التي يمكن الاطلاع عليها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004.³

ثانياً: التدخل الرئيسي في عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعد صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع التدخل الرئيسي في عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يعمل جهاز إحداث وتوسيع نشاطات إنتاج السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على استقبال أصحاب المشاريع ومرافقتهم وتمويلهم ودعمهم، وفي إطاره يشكل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع في أن واحد ضماناً لصاحب المشروع وتأميناً للبنوك، من خلال الاشتراك الإجمالي لصاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع خلال المدة الكاملة للقروض البنكية الممنوح وأحد الشروط المسبقة لمنح القرض البنكي، من خلال دفع قيمة المساهمة نقداً في الحساب البنكي للصندوق، فهو يكمل الضمان الذي يقدمه صاحب المشروع للبنك أو للمؤسسة المالية.

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متاح على الرابط www.cnac.dz، تم الإطلاع عليه يوم 28-02-2022، على الساعة 18:04.

² الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متاح على الرابط www.cnac.dz، تم الإطلاع عليه يوم 01-02-2023، على الساعة 11:32.

³ المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتضمن شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع للبالغين ما بين 35 و50 سنة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، 11 جانفي 2004، ص 06.

يهدف الصندوق لضمان أخطار القروض إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق، بتسديد جزء كبير من الديون المستحقة للبنوك في حالة عجز المقترض عن التسديد، ما يساهم في تسهيل الاستفادة من القرض الذي غالبا ما تكون ضماناته غير كافية، فيغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية باقي الديون المستحقة من الموجودات والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة في حدود 70%¹.

هذا وبموجب المرسوم التنفيذي 22-45 المؤرخ في 19 جانفي 2022، تم تحويل ملفات البطلين ضمن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوقف نشاط الصندوق.

ثالثا: أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يمكن التعرض إلى أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي يمنحها الصندوق من خلال ما يلي:

- 1. مستويات الدعم المالي المقدم من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**
تدرس استثمارات أصحاب المشاريع المتقدمة للصندوق من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمعة على مستوى كل وكالات الصندوق الولائية، للحصول على الموافقة بتمويلها بمبلغ لا يتجاوز 10 ملايين دج بإحدى صيغتي التمويل التالية:²
أ. **التمويل الذاتي:** يمكن للبطالين أصحاب المشاريع من إحداث مؤسساتهم بتمويلها كليا بأموالهم الخاصة، ويمنحهم الصندوق جميع الامتيازات المقررة والممنوحة (الدعم المعنوي)؛
ب. **التمويل الثلاثي:** في حالة التمويل الثلاثي يكون هناك ثلاث أطراف مساهمة في عملية التمويل هي المستفيد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يمنح قرض بدون فائدة وأحد البنوك المتعاقد معها الصندوق والتي تخفض نسبة الفائدة إلى 100%، والجدول الموالي يوضح كيفية التمويل بصيغة التمويل الثلاثي بالنسب المقررة لكل جهة.

الجدول رقم (13): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي المتاحة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	مساهمة الصندوق	القرض البنكي
أقل أو تساوي 05 ملايين دج	01%	29%	70%
أكثر من 05 ملايين دج إلى حد 10 ملايين دج	02%	28%	70%

- المصدر: محمد الشريف عنتوري، محمد حولي، أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمتها في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الولائية عنابة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2021، ص 238.
- 2. الإعانات المالية الإضافية والامتيازات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**

يتحصل أصحاب المشاريع المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على جملة من الإعانات المالية الإضافية والامتيازات الجبائية، لعل أهمها:

- 1.2 الإعانات المالية الإضافية:**

- بالإضافة لصيغ التمويل يقدم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الإعانات المالية التالية:
- مرافقة شخصية من طرف المنشطين أو المستشارين في مجال إحداث النشاطات وتوسيعها؛
- تمديد أجل التسديد للقروض بمجموع 13 سنة (8 سنوات بالنسبة للبنك و 5 سنوات بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)؛
- قرض بدون فائدة لاقتناء ورشة متنقلة: يتمثل في منح إعانة مالية إضافية تقدر بـ 500.000 دج قابلة للتسديد، مخصصة لاقتناء ورشة متنقلة تمنح استثنائيا لذوي المشاريع المتخرجين من منظومة التكوين المهني، بغرض ممارسة نشاطات غير مستقرة في مجالات محددة كالترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات ومكانيك السيارات؛

¹ موقع استثمار في الجزائر، متاح على الرابط www.investdz.com، تم الاطلاع عليه يوم 02-03-2022، على الساعة: 10:58.

² محمد الشريف عنتوري، محمد حولي، أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمتها في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الولائية عنابة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2021، ص 238.

قرض بدون فائدة خاص بمنح لذوي المشاريع: يتمثل في منح إعانة بمبلغ 500.000 دج قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محل لإيواء النشاط المراد القيام به؛

قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية: يمنح هذا القرض لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى مليون دج قابل للتسديد بغرض التكفل بإيجار محلات مخصصة لإنشاء مكاتب جماعية بغرض ممارسة نشاطات خاصة بمجالات الطب، المساعدات القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبين معتمدين، مكاتب دراسات وتابعة لقطاع البناء، الأشغال العمومية والري.¹

للإشارة فإن الإعانات المالية الإضافية تمنح استثنائيا لذوي مشاريع ضمن صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إحداث النشاط.

2.2 بالنسبة للامتيازات الجبائية:

يستفيد صاحب المشروع المنشئ في إطار الصندوق من الامتيازات الجبائية التالية:²

أ. خلال مرحلة انجاز المشروع:

يتم تقديم الامتيازات الجبائية التالية:

الإعفاء من رسم تحويل الملكية على اقتناء العقارات المنجزة في إطار إحداث نشاط صناعي؛

الإعفاء من رسوم تسجيل العقود التأسيسية للمؤسسات؛

تطبيق معدل مخفض للرسوم الجمركية بالنسبة للمعدات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

ب. خلال مرحلة استغلال المشروع:

يتم تقديم الامتيازات الجبائية التالية:

الإعفاء من الرسم العقاري لمدة ثلاث سنوات على البناءات وملحقاتها تمتد إلى ست سنوات في

المناطق المراد ترقيتها؛

الإعفاء التام من الضريبة الجزافية الوحيدة أو الخضوع للضريبة حسب النظام الأصلي

للاستفادة حسب موقع المشروع لمدة ثلاثة، أو ستة أو عشرة سنوات؛

الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضريبة الجزافية الوحيدة أو ضريبة الدخل الإجمالي أو ضريبة

أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني؛

التخفيض من ضريبة الدخل الإجمالي أو ضريبة أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا الرسم على

النشاط المهني عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الأولى الخاضعة للضرائب التالية: 70% خلال

السنة الأولى من تاريخ فرض الضريبة، 50% خلال السنة الثانية من تاريخ فرض الضريبة، 25%

خلال السنة الثالثة من تاريخ فرض الضريبة؛

التجديد السنوي لمقرر منح الامتيازات في مرحلة استغلال المشروع مرتبط بتسليم شهادة تحيين

التزامات صاحب المشروع الجبائية وشبه الجبائية (الضرائب)، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

للعامل بالأجر، صندوق الضمان الاجتماعي للعملاء غير الأجراء، الصندوق الوطني للعطل مدفوعة

الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري)؛

ت. في حال توسيع نشاط المؤسسة:

يتم تقديم الامتيازات الجبائية التالية:

اللجوء إلى توسيع النشاط غير مفتوح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ترجع

دراسة طلبات توسيع النشاط إلى تقييم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يأخذ

بالحسبان بعض المعايير كإحداث مناصب شغل، خلق الثروة، طبيعة النشاط وموقعه... الخ.

أما بخصوص المطالبة بامتيازات "توسيع النشاط"، فيتم تمديد الإعفاء الممنوح في مرحلة إحداث

النشاط لمدة سنتين إضافيتين في حال استوفى صاحب المؤسسة الشروط اللازمة؛³

¹ مثال خلخال، رحمة جميلة عمري، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة، دراسة حالة ولاية عين تموشنت خلال الفترة (2005-2018)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد طاهري -بشار-، الجزائر، 2021، ص 44-43.

² نفس المرجع السابق، ص 44-45.

³ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متاح على الرابط www.cnac.dz، تم الإطلاع عليه يوم 02-03-2022، على الساعة 10:40.

الفصل الثالث: كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

رابعاً: الكفاءة الاستخدامية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

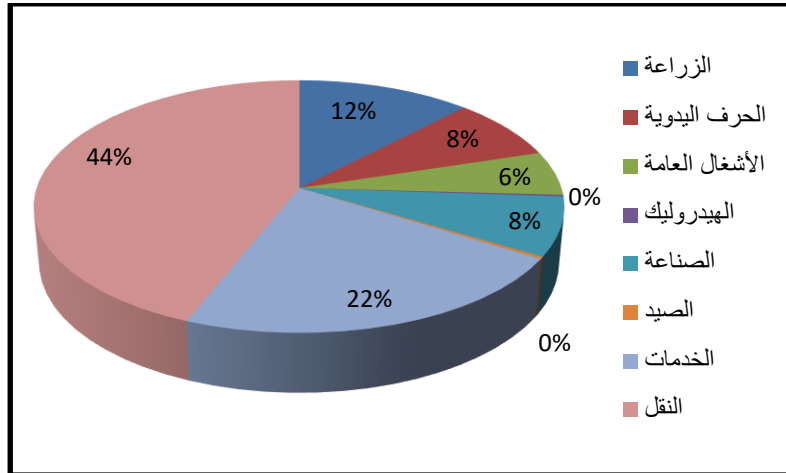
يمكن توضيح كفاءة استخدام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

1. تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط:

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطور عدد المشاريع حسب الجدول التالي:
الجدول رقم (14): عدد المشاريع الممولة من قبل لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2022-2012

القطاع السنة	الزراعة	الحرف اليديوية	الأشغال العامة	الهيدروليك	الصناعة	الصيد	الخدمات	النقل	المجموع
2012	3 398	2 511	3 647	152	4 346	95	14602	45379	74 130
2013	5 967	4 172	5 018	201	6 195	164	20037	53788	95 542
2014	9 536	6 782	6 532	270	8 067	270	25462	57446	114 365
2015	14 188	9 870	7 599	307	9 821	355	29700	57974	129 814
2016	17513	11886	8080	321	10740	404	31737	58035	138716
2017	19 061	12 586	8 233	331	11 083	432	32291	59039	142 056
2018	20 859	13 321	8 365	336	11 348	463	32798	58040	145530
2019	23 144	14 383	8 589	347	11 767	490	33474	58084	150278
2020	-	-	-	-	-	-	-	-	154542
2021	26 967	16 659	8 946	372	12 943	626	35178	58471	160 162
2022	26977	16668	8949	372	12950	626	32390	58471	160202

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2022-2012 عن وزارة الصناعة والمناجم.
الشكل رقم (01): عدد المشاريع الممولة من قبل لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2022-2012



المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الجدول أعلاه.
من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عمل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية لكن بنسب متفاوتة خلال الفترة 2022-2012، فانتقل عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق من 74130 مشروع ممول سنة 2012 إلى 160162 مشروع ممول سنة 2021 ما يدل على التطور الإيجابي في عدد المشاريع الممولة من سنة إلى أخرى خاصة من سنة 2012 إلى سنة 2013، يرجع سبب ذلك إلى الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22-02-2011 والهادفة إلى تعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع ومن أهم ما جاء فيه تخفيض معدل الفائدة إلى 0% المفروضة على صاحب المشروع وقيام الدولة بتحمل نسبة الفوائد بدله، بالإضافة إلى رفع سقف التمويل إلى 10 ملايين دج بدلا من 5 مليون دج في ظل إمكانية توسعة إمكانات إنتاج السلع والخدمات لأصحاب المشاريع النشطة، مع تبسيط مختلف الإجراءات.

إلا أن الزيادة في عدد المشاريع الممولة بمعدل متناقص في أغلب سنوات الدراسة يمكن إرجاعها إلى تجميد الصندوق تمويل بعض الأنشطة والانتقال من اعتماد التمويل بناء على الكم إلى التمويل بناء على النوع، من أجل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحظى بالاستمرارية، في نفس الوقت أصبح من الضروري حيازة طالب التمويل على شهادة تثبت تخصصه وتأهيله أو كفاءته في ميدان النشاط الذي يريد مزاولة.

2. تطور إجمالي التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط:

الجدول الموالي يوضح تطور إجمالي مبالغ التمويل الممنوحة من قبل الصندوق خلال الفترة 2012-2022:

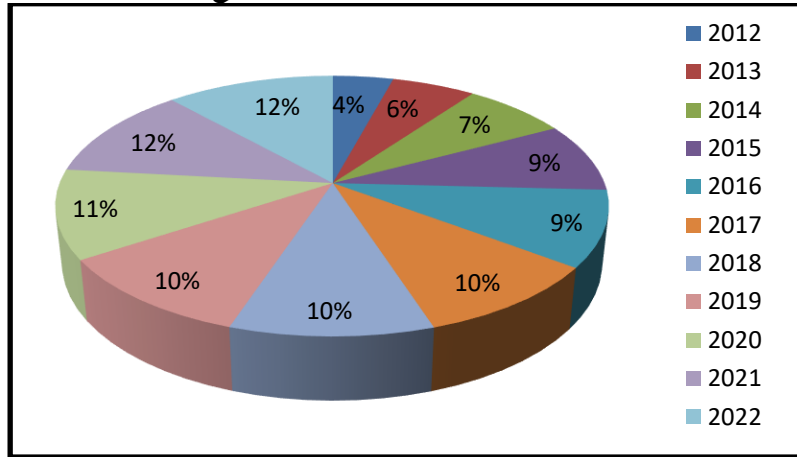
الجدول رقم (15): إجمالي التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2022 / الوحدة: مليون دج

المجموع	النقل	الخدمات	الصيد	الصناعة	الهيدروليك	الأشغال العامة	الحرف اليدوية	الزراعة	القطاع / السنة
199 261	108329	47376	439	14 267	863	11 361	5 650	10 975	2012
275 510	133336	68902	926	22 943	1 268	17 434	10 348	20 353	2013
346 879	145057	88374	1 717	32 801	1 850	24 519	18 628	33 933	2014
410 551	146964	103772	2 394	42 583	2 164	29 763	29 490	53 424	2015
449797	147212	111773	2785	47964	2262	32165	37030	68611	2016
464 676	28 851	114266	2 944	49 929	2 329	32 873	39 609	75 489	2017
481 332	147235	116748	3 188	51 608	2 368	33 619	42 579	83 990	2018
505 242	147402	120387	3 392	54 441	2 446	34 967	47 074	95 135	2019
526556	-	-	-	-	-	-	-	-	2020
554 566	150243	129476	4 212	61 441	2 628	37 586	55 281	1113 70	2021
554780	150243	118276	4211	61498	2627	37603	55316	113742	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2012-2022 عن وزارة الصناعة والمناجم.

الشكل رقم (02): إجمالي التمويل الممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2022 / الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عمل على رفع مبالغ التمويل الممنوحة للمشاريع من سنة إلى أخرى، فارتفع إجمالي التمويل من 199261 مليون دج سنة 2012 إلى 554780 مليون دج سنة 2022.

غير أنه هناك تفاوت في مبالغ التمويل الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية، إذ يسيطر قطاع النقل، قطاع الخدمات وقطاع الزراعة على جل مبالغ التمويل التي منحها الصندوق، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عدم تطلب قطاع النقل للمؤهلات الكبيرة، أما عن قطاع الخدمات والذي يعتبر القطاع المحبب لدى أغلب طالبي التمويل فيرجع الإقبال عليه لتحقيق معظم المشاريع ضمنه لمردودية عالية وفي نفس الوقت لا تحتوي على مخاطر كبيرة يصعب على صاحب المشروع التعامل معها علاوة على سهولة تنفيذ أغلب مشاريعه وفي نفس الوقت لا يتطلب أموال كثيرة، فيستطيع صاحب المشروع

دفع مساهمته الشخصية، أما عن تصدر القطاع الزراعي ضمن ثلاث أول قطاعات ممولة من قبل الصندوق فيرجع ذلك إلى سياسة الدولة الرامية إلى تقليص حجم الواردات الفلاحية والتخلص من التبعية الغذائية فضلا عن سعيها إلى تشجيع المشاريع الإنتاجية، بالإضافة إلى حث الجهات المسؤولة للتكوين في المجال الزراعي للحصول على التمويل.

أما عن قطاع الأشغال العمومية فنظرا لتطلب هذا القطاع لمبالغ تمويلية أكبر فيلجئ طالبي التمويل إلى مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى للحصول على التمويل منها.

غير أن الجدول والشكل السابقين يبرزان أن قطاعي الهيدروليك والصيد تذيلا ترتيب المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطال، ولعل سبب ذلك يعود إلى احتكار قطاع الهيدروليك من قبل الدولة واحتواء قطاع الصيد البحري على المخاطر الكبيرة التي يتهرب منها طالبي التمويل.

3. دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل:

يبين الجدول الموالي دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل:

الجدول رقم (16): مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع

النشاط خلال الفترة 2012-2022

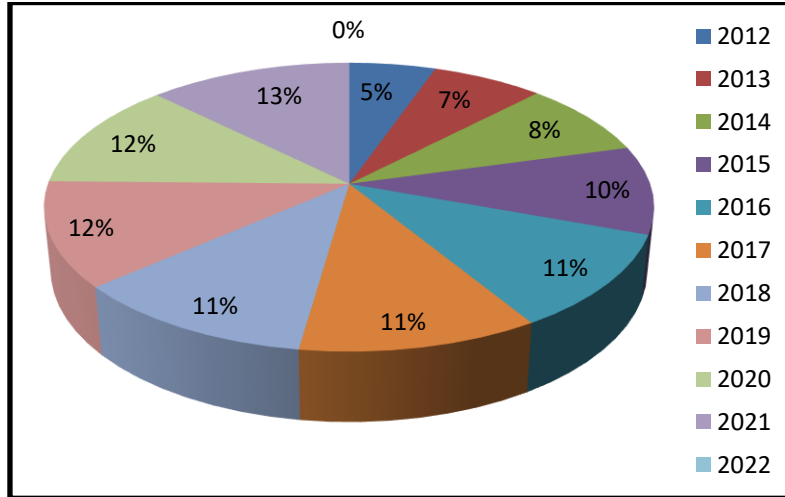
القطاع السنة	الزراعة	الحرف اليديوية	الأشغال العامة	الهيدروليك	الصناعة	الصيد	الخدمات	النقل	المجموع
2012	7 972	6 822	12 677	548	12492	213	32047	71686	144457
2013	14 143	11 001	16 606	699	17898	471	42753	82672	186 243
2014	23 140	17 950	21 353	942	23 481	923	53777	87384	228 950
2015	34 522	26 078	24 568	1 065	28 653	1 293	62636	88056	266 871
2016	42322	31222	25992	1108	31317	1462	67153	88145	288721
2017	45 986	33 001	26 417	1 138	32 284	1 551	68492	88151	297 020
2018	50 278	34 868	26 799	1 150	32 982	1 669	69720	88152	305 618
2019	55 436	37 553	27 486	1 174	34 205	1 755	71346	88239	317 194
2020	-	-	-	-	-	-	-	-	327242
2021	63 813	43 092	28 455	1 255	37 523	2 231	75259	150243	340 393
2022	63830	43115	28466	1255	37547	2231	68986	88765	340500

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشریات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2012-2022 عن وزارة الصناعة والمناجم.

الشكل رقم (03): مناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع

النشاط خلال الفترة 2012-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

تبين معطيات الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم في توفير مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهم في إنشائها، والتي ساهمت في توفير 340500 منصب شغل حتى نهاية سنة 2022.

كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاعات المتصدرة في الحصول على التمويل من قبل الصندوق كانت الأكثر قدرة على خلق مناصب الشغل والمساهمة في تخفيف البطالة.

إلا أن عدد مناصب الشغل المحدث من قبل المؤسسات الممولة من قبل الصندوق يعتبر قليل مقارنة بعدد المشاريع الممولة فمثلا حتى نهاية سنة 2022 تم إنشاء 160202 مشروع ساهم في توفير 340500 منصب شغل، ما يدل على أن أغلب المؤسسات المنشأة في إطار هذا الصندوق هي مؤسسات مصغرة من جهة، كما أن أغلب القطاعات التي يتوجه إليها طالبي التمويل هي قطاعات ليست لها القدرة على المساهمة في جلب عدد كبير من اليد العاملة، فقطاع النقل مثلا لا يحتاج في أغلب الحالات لأكثر من عاملين أو ثلاث ونفس الشيء بالنسبة لفروع قطاع الخدمات الأخرى فهي الأخرى لا توظف الكثير من عدد العمال، زيادة على أن هذه القطاعات يعد صاحب المؤسسة فيها عامل هو الآخر.

للإشارة فإن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة استمر في تحقيق نتائج إيجابية حتى في فترة كورونا نظرا للإجراءات المتخذة من قبل الصندوق كإطلاقه للأرضية الرقمية بهدف معالجة ملفات ومتابعة أصحاب المشاريع رقميا للحد من انتشار الوباء.

كتقييم لعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كمؤسسة للتمويل الأصغر في الجزائر يمكن القول أن:

عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لا يخضع لأغلب مبادئ التمويل الأصغر المتعارف عليها عالميا، كما أن الصندوق يعتمد بشكل كبير على الإعانات التي تقدم له من قبل الدولة ولا يسعى لتوفير التمويل بنفسه، وهناك مركزية في تسيير الملفات التي يستقبلها الصندوق، علاوة على أن السياسة التي يعتمدها الصندوق هي في أغلب الأوقات سياسة اجتماعية تهدف إلى شراء السلم الاجتماعي دون مراعاة الجانب الاقتصادي، فأغلب المشاريع هي مشاريع غير إنتاجية، كما أن الصندوق يفتقر إلى رسم سياسات واستراتيجيات تهدف إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير دور الصندوق أكثر في مجال التمويل الأصغر.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)
تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كأهم الهيئات الناشطة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

طبقا لأحكام المادة 16 من الأمر 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كهيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بدعم القطاع الشبابي لانجاز المشاريع، وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة بحيث تولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها، لها فروع جهوية أو محلية تابعة لها،¹ كما تتوفر على هيكل مركزي مكلف بالمراقبة والتفتيش.²

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 تم إسناد وصاية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، كما تم تغيير عبارة الوزير المكلف بالعمل والتشغيل بعبارة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المعرفة.³ لكن بصور المرسوم التنفيذي 20-186 تم إلغاء المرسوم التنفيذي 20-110 وتم وضعها تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تقدم الوكالة الدعم بالاستناد على العديد من الشروط كأن يتراوح عمر المستفيد ما بين 19 إلى 35 سنة ولا يمتلك مؤهلات مهنية أو مهارات تقنية، مستعد للمساهمة في التمويل الجزئي للمشروع، بالإضافة إلى العديد من الشروط الأخرى التي يمكن التعرف عليها من خلال زيارة موقع الوكالة.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أسندت للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية العديد من المهام، منها:⁴

¹ المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 11 سبتمبر 1996، ص 12.

² المرسوم التنفيذي 11-102 المؤرخ في 06 مارس 2011 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، المؤرخ في 06 مارس 2011، ص 18.

³ المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 05 ماي 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، 06 ماي 2020، ص 09.

⁴ المرسوم التنفيذي 96-296، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

- تقديم الدعم، الاستشارة والمرافقة للشباب ذوي المشاريع لانجاز مشاريعهم الاستثمارية، علاوة على تقديم الإعانات والتخفيضات والامتيازات الأخرى؛
 - متابعة الاستثمارات المنجزة ومدى الالتزام بشروط الوكالة؛
 - تشجيع كل أشكال الدعم والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
 - تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
 - السهر على عصرنه القطاع ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
 - تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية، مع السهر على ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.¹
- ثالثا: المتدخلين في عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**
- من أهم المتدخلين في عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نذكر:

1. **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع:**
في إطار ضمان التسيير الحسن لنشاط الوكالة تم تأسيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، ووضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تابع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يغطي في حدود 70% من أصل الديون بعد استنفاد التماس الضمانات العينية و/أو الشخصية لصاحب المشروع للبنوك والمؤسسات المالية المقرضة.²
بصدور المرسوم التنفيذي 20-244 تم إسناد الوصاية على صندوق إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.
- يدفع صاحب المشروع اشتراك دفعة واحدة يقدر بـ 0.35% من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح لأصحاب المشاريع، ليتولى الصندوق مهمة مراقبة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع المتعثرين في تسديد قروضهم البنكية، وتحصيل الديون البنكية المستحقة عليهم بعد تحويل الحقوق التي تحوزها البنوك إلى الصندوق.³
2. **لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع:** تتكون اللجنة من مدير الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية أو ممثله وأعضاء يحددون بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، تجتمع اللجنة في دورة عادية كل 15 يوم بناء على استدعاء من رئيسها.
- تسهر اللجنة على ضمان سرعة دراسة ومعالجة الملفات المعروضة عليها وترتيبها، تنقيط المشاريع حسب سلم التنقيط كون أن اللجنة لا يعرض عليها سوى المشاريع التي تحصلت على علامة تساوي على الأقل نصف مجموع النقاط المدرجة في سلم التنقيط والمشاريع التي لم تصل لمستوى التنقيط الموضوع يتم تبليغها، تسجيل حاملي المشاريع المعنيين بالحضور أمام اللجنة في سجل مرقم ومؤشر عليه مخصص لهذا الغرض، تحضير بطاقة الاستعلامات التي تسلم لحامل المشروع يوم انعقاد اللجنة، ضمان متابعة كل حامل مشروع تكوينا مسبقا في مجال المقاولاتية وفي إنشاء المؤسسات المصغرة بموجب اتفاقية بين مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمصالح المختصة التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ولمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020، ص 09.

² المرسوم التنفيذي 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، 14 جوان 1998، العدد 42، ص 08.

³ المرسوم التنفيذي 20-244 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتضمن إسناد وصاية الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع إلى الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 02 سبتمبر 2020، ص 13.

هذا وبعد اعتماد المشروع من قبل اللجنة على المعنى الحضور شخصيا في الآجال المحددة من طرف اللجنة من أجل مباشرة إجراءات تنفيذ مشروعه، ويجب أن يحتوى الملف على كل الوثائق المتعلقة بالمشروع لإيداعه من أجل الحصول على الموافقة البنكية.¹

رابعاً: صيغ التمويل المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يمكن التمييز بين ثلاث صيغ للتمويل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي:²

1. **التمويل الذاتي:** يقوم على التمويل الشخصي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 100% أين تصل فيه قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري، يستفيد صاحب المؤسسة ضمن هذه الصيغة من الإعانات والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية على مستوى الوكالة، كما يتيح لصاحب المؤسسة الحرية في اختيار الاستثمار المرغوب والتخلص من العبء الضريبي الذي قد يتحمله في حال قام بالاستثمار دون اللجوء للوكالة؛

2. **التمويل الثاني:** يتمثل في مزيج من المساهمة الشخصية لأصحاب المؤسسات وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقط، على مستويين اثنين هما:

أ. **المستوى الأول:** تكون قيمة الاستثمار فيه أقل من 5 ملايين دينار جزائري.

الجدول رقم (17): المستوى الأول للتمويل الثاني لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة من الوكالة	المساهمة الشخصية
أقل من 05 ملايين دينار جزائري	29%	71%

المصدر: سلمى صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 289.

ب. **المستوى الثاني:** تصل قيمة الاستثمار فيه إلى 10 ملايين دينار جزائري.

الجدول رقم (18): المستوى الثاني للتمويل الثاني لدى المستوى الأول للتمويل الثاني لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة من الوكالة	المساهمة الشخصية
أكثر من 05 ملايين دينار جزائري وأقل من 10 ملايين دينار جزائري	28%	72%

المصدر: سلمى صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 290.

3. **التمويل الثلاثي:** يكون التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، يتكون من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة؛ قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

يكون التمويل الثلاثي وفق مستويين اثنين:

أ. **المستوى الأول:** تكون قيمة الاستثمار فيه أقل من 5 ملايين دينار جزائري.

الجدول رقم (19): المستوى الأول للتمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة من الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
أقل من 05 ملايين دينار جزائري	29%	70%	01%

المصدر: سلمى صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 291.

ب. **المستوى الثاني:** تصل قيمة الاستثمار فيه إلى 10 ملايين دينار جزائري.

¹ القرار المؤرخ في 20 فيفري 2023، المحدد لتنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكيفية معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، 16 ماي 2023، ص 22-23.

² سلمى صالح، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 289-291.

الجدول رقم (20): المستوى الثاني للتمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة من الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
أكثر من 05 ملايين دينار جزائري وأقل من 10 ملايين دينار جزائري	28%	70%	02%

المصدر: سلمى صالحى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 291.

خامسا: الإعانات المالية الإضافية والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جملة من الإعانات المالية الإضافية والامتيازات الجبائية التي يمكن تبيانها من خلال ما يلي:

1. الإعانات المالية الإضافية:

بالإضافة إلى صيغ التمويل المتاحة على مستوى الوكالة تقوم بمنح ثلاث أنواع من القروض بدون فائدة خلال مرحلة الإنجاز لأصحاب المشاريع:¹

— قرض بدون فائدة يقدر بـ500.000 دج لحاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترميم وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات؛

— قرض بدون فائدة يقدر بـ500.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛

— قرض بدون فائدة يمكن أن يصل حتى مليون دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدتي القضاة والخبراء والمحاسبين؛

— تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي في إطار التمويل بحيث تدفع الوكالة جزء من الفوائد البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

أما خلال مرحلة التوسع فيسمح لصاحب المشروع بتوسيع نشاطه بعد الانتهاء من إنشاء مؤسسته بشرط نجاحها الذي يقاس حسب التصريحات المقدمة من صاحب المشروع إلى إدارة الضرائب، وتشمل هذه التصريحات الأرباح المحققة ورقم الأعمال المتحصل عليهما خلال فترة الاستغلال، إذ لا يمكن للوكالة الموافقة على قرار التوسع إذا كانت التصريحات توحى بلا شيء مثلا، أو وجود خسائر متكررة خلال فترة الاستغلال.²

2. الامتيازات الجبائية:

تستفيد المشاريع المحدث في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الامتيازات الجبائية التالية للمؤسسات:³

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

— الإعفاء من رسوم تحويل الملكية لعمليات الاستحواذ العقارية التي تتم في إطار إنشاء نشاط صناعي؛

— الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بعقود تأسيس المؤسسة؛

— تطبيق نسبة منخفضة بـ5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

¹ فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب-، مجلة مقاربات، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلقة-، الجزائر، 2017، ص 187.

² فتحي مولود، محمد خملول بلقايد، فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي أفلو الصديق -الأغواط-، الجزائر، 2017، ص 75.

³ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متاح على الرابط www.ansej.org.dz، تم الاطلاع عليه يوم 27-02-2022، على الساعة 11:04.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات والبنائات الإضافية لمدة (03) سنوات تم رفعها إلى (10) سنوات بموجب قانون المالية لسنة 2014 في المناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"؛

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، لمدة (03) سنوات ترفع إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، تمديد في الحالتين بسنتين (02) عند التزام المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة، كما قد رفع قانون المالية لسنة 2014 مدة الإعفاء الكلي إلى (10) سنوات في المناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب"؛

الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني لمدة (03) سنوات تم رفعها إلى (10) سنوات بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب"؛

استفادة المشاريع الاستثمارية بعد انتهاء فترة الحوافز المذكورة سابقا من تخفيض لمدة ثلاث سنوات في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على النشاط المهني بنسبة 70% بالنسبة للسنة الأولى، 50% بالنسبة للسنة الثانية، 25% بالنسبة للسنة الثالثة؛

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات المستعملة في الأنشطة الممارسة في المناطق المراد ترقيتها من (03) إلى (06) سنوات، وإلى (10) سنوات بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص بتطوير الجنوب؛

الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة لمدة (03) سنوات بداية من تاريخ الاستغلال، تمديد إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد بسنتين أخريين عند تعهد المستثمر بتوظيف (03) مستخدمين على الأقل لفترة غير محدودة؛

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطابقة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها، ويستثنى من ذلك المستثمرين الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزائية الوحيدة وبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة بنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر بـ 10000 دينار لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

كما تمنح امتيازات جبائية خلال مرحلة التوسع من أجل تشجيع المؤسسات على الاستمرار في النشاط وتحقيق نتائج ايجابية أكثر.

سادسا: الكفاءة الاستخدامية للوكالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص كفاءة استخدام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

1. تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب قطاع النشاط:

عرفت حصيلة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط تطورا من سنة إلى أخرى مثل ما يبرزه الجدول الموالي:

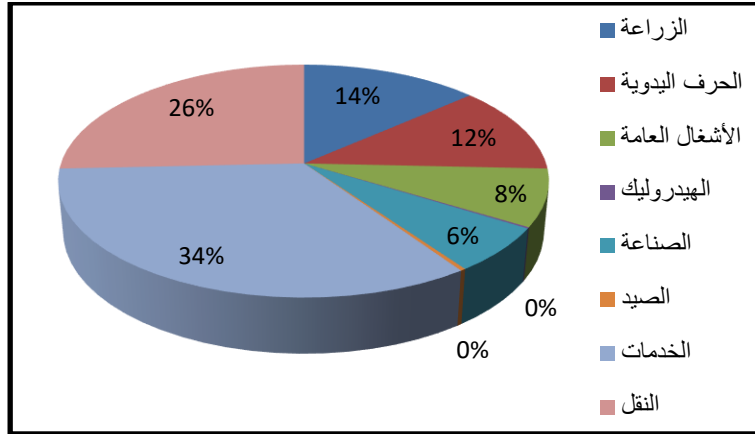
الجدول رقم (21): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط خلال

الفترة 2003-2021

القطاع السنة	الزراعة	الحرف اليديوية	الأشغال العامة	الهيدروليك	الصناعة	الصيد	الخدمات	النقل	المجموع
2003	6 429	6 816	1 513	78	2 420	83	13 966	21 088	52 393
2004	7 567	8 012	1 900	-	2 797	-	14 857	21 672	59 070
2005	8 893	10 199	2 563	164	3 516	162	21 841	22 295	69 633
2006	9 731	11 852	3 141	219	4 152	284	26 044	22 855	78 278
2007	10 269	13 380	3 759	254	4 795	399	29 927	23 597	86 380
2008	10 981	15 261	4 634	313	5 583	503	34 927	24 813	97 015
2009	11 429	16 716	5 350	348	6 025	537	38 453	26 442	105 300
2011	18 202	25 562	12 922	435	9 121	639	63 471	52 772	183 124
2012	24 812	30 977	17 401	464	11 513	750	82 977	80 253	249 147
2013	32 933	35 877	21 729	483	13 707	854	99 703	86 900	292 186

333042	88754	113764	1 011	18 800	527	26 791	40 132	43 263	2014
356718	88897	120746	1094	22481	540	30616	42302	50042	2015
367980	88900	124569	1127	24547	544	32284	42621	53488	2016
372 386	88901	126202	1 131	25 257	545	32 832	42 715	54 803	2017
377 921	88901	128354	1 131	26 195	554	33 697	42 864	56 225	2018
385 166	88912	131051	1 131	27 352	560	34 889	43 130	58 141	2019
386 714	89092	132425	1 132	28 119	564	35 359	43 289	58 883	2020
395 812	89234	134805	1136	30 348	570	36 162	43 663	59 894	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2003-2021 عن وزارة الصناعة والمناجم.
الشكل رقم (04): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2021-200



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.
نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عملت على تمويل المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث عرف عدد المشاريع الممولة تزايداً من سنة إلى أخرى، إذ ارتفع من 52393 مشروع سنة 2003 إلى 395812 مشروع سنة 2021، وهذا يعتبر شياً إيجابياً خاصة في ظل إمكانية إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة، واستطاعة توسيع أصحاب المشاريع لأنشطتهم أو خوض غمار التجربة في نشاط آخر عن طريق الوكالة بشرط خضوعهم لشروط الوكالة مع تمديد آجال تسديد القروض.

كما يلاحظ من خلال معطيات الجدول إلى أن قطاع الخدمات وقطاع النقل يعتبران من أبرز القطاعات التي مولتها الوكالة، ومرد ذلك قلة القيود المفروضة على هذين القطاعين ما يجعل الإقبال عليهما كبير مقارنة بباقي القطاعات، وفي نفس الوقت يعتبران القطاعان المحببان لدى أغلبية الشباب لسهولة تنفيذ المشاريع فيهما والربحية المتحصلة عليهما، في حين ابتعاد طالبي التمويل على الاستثمارات طويلة المدى، ويحتوي قطاع الخدمات على عدة أنشطة كمكاتب المحامين، العيادات الطبية، مكاتب التوثيق، مكاتب الإشهار، خدمة الفنادق، الوكالات العقارية... الخ، أما قطاع النقل فيشمل مشاريع النقل العمومي للبضائع، نقل المسافرين، سيارات الأجرة... الخ، كما يتضح أن الزيادة في عدد المشاريع في مجال النقل أصبحت ضئيلة في السنوات الأخيرة، فمثلاً ارتفعت عدد مشاريع النقل بـ 03 مشاريع فقط من سنة 2015 إلى سنة 2016، ويرجع ذلك إلى تشديد إجراءات منح التمويل في هذا القطاع أو تجميد منح التمويل في العديد من السنوات التي لم يمنح فيها إلا في حالات قليلة وفي حالة الحاجة.

زيادة على أن المشاريع الممولة في قطاع الزراعة، الصناعة والحرف اليدوية عرفت هي أخرى ارتفاعاً محسوساً من سنة إلى أخرى نظراً لتوجه الدولة نحو تمويل المشاريع الإنتاجية التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الملكية القانونية لمنتجات هذه المؤسسات عن طريق التعاقد مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية مع السعي إلى إنعاش الاقتصاد الصناعي، كذلك الرغبة في الحفاظ على التراث الوطني من خلال تنمية المشاريع في قطاع الحرف اليدوية، إلا أن الإقبال عليها يعتبر محدود مقارنة بقطاعي الخدمات والنقل نظراً لتطلبها الخبرة وتطلب المشاريع الصناعية لرؤوس أموال ضخمة، التقنيات الحديثة والتحكم في التكنولوجيات

الحديثة، بالإضافة إلى صعوبة قيام طالبي التمويل بدراسات حقيقية للمشاريع في ظل نقص خبرتهم التقنية في مثل هذه القطاعات وتهرب الشباب من الاستثمار في المشاريع اليدوية. قطاع الهيدروليك وقطاع الصيد البحري يعتبران من القطاعات المهمشة في التمويل من قبل الوكالة، يعود سبب ذلك إلى عدم وجود طلب على التمويل لمثل هذه المشاريع التي تتميز بالمخاطرة الكبيرة وطول فترة جني الأرباح، في نفس الوقت أغلب المؤسسات المنجزة في قطاع الهيدروليك هي مؤسسات حكومية يرى البعض أن يصعب منافستها، أو يعود إلى قلة التحسيس والتوعية من قبل الوكالة الوطنية بأهمية قيام مشاريع في مجال الهيدروليك والصيد البحري، علاوة على التخوف من تذبذب الأسعار في قطاع الصيد البحري والخوض في التي مشاكل موانئ الصيد. هذا وقد أجبرت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ سنة 2015 على ضرورة حيازة طالب التمويل لشهادة علمية أو شهادة تكوين مهني أو شهادة تثبت كفاءته في المجال الذي يريد الاستثمار فيه، مع حرية اختيار صاحب المشروع للمورد الذي يرغب في التعامل معه.

2. تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب جنس المستفيد:

عرفت حصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس تطورا من سنة إلى أخرى على النحو التالي:
الجدول رقم (22): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب جنس المستفيد

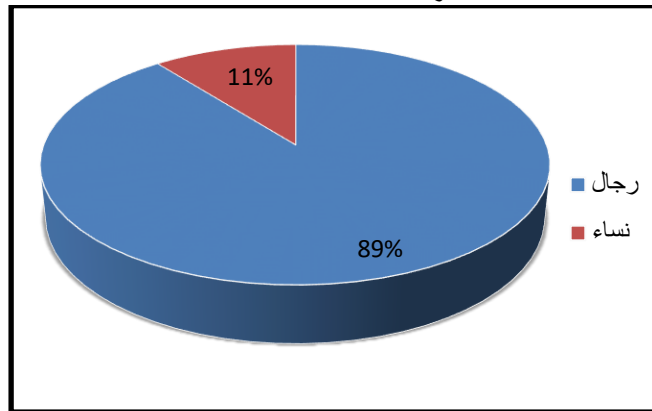
خلال الفترة 2005-2021

القطاع السنة	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	نسبة النساء %
2005	69 633	60 194	9 439	14
2006	78 278	67 377	10 901	14
2007	86 380	74 214	12 166	14
2008	97 015	79 684	17 331	18
2009	105300	90 546	14 754	14
2011	183124	161 803	21 321	12
2012	249147	223 344	25 803	10
2013	292186	262 857	29 329	10
2014	333042	300 048	32 994	10
2015	356718	321079	35639	10
2016	367980	330791	37189	10
2017	372 386	334439	37 947	10
2018	377 921	339562	38359	10
2019	385 166	345019	40 147	10
2020	386 714	348054	40809	10
2021	395 812	353750	42 062	11

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2005-2021 عن وزارة الصناعة والمناجم.

الشكل رقم (05): عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 2005-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن أغلب المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تذهب للعنصر الرجالي، في ظل انخفاض نسبة مساهمة النساء في هذه

المشاريع التي لم تتعدى مساهمها 18% كحد أقصى، يعود ذلك إلى الأعراف السائدة في المجتمع والتي لا زالت لم تتقبل إلى حد كبير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خاصة في بعض الأنشطة الاقتصادية، واتجاه النساء إلى مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى التي تقدم لها الدعم الذي يتناسب مع نشاطاتهن وأغلب القطاعات التي تتجه لها النساء لا تحتاج تمويل ضخيم بقدر ما تحتاج المواد الأولية التي تبدأ بها المشروع ورغبة النساء في الحصول على منصب شغل دائم في القطاع العام كتفضيل خريجات الجامعات للتعليم.

إلا أن الوكالة تسعى للرفع من استفادة النساء من التمويل المتاح من قبل الوكالة ورفع دورها في الاقتصاد والمجتمع باتخاذ العديد من الإجراءات كتخصيص شبابيك خاصة للنساء على مستوى الفروع الولائية للوكالة من أجل إدماجهن خاصة اللواتي يقطن في المناطق النائية.

3. تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة بناء على إجمالي التمويل المقدم:

يمكن توضيح تراكم إجمالي التمويل المقدم إلى غاية سنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): إجمالي التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 2021-12-31

قطاع النشاط	مبلغ الاستثمار (دج)
الزراعة	225 231 049 937
الحرف اليدوية	112 368 363 963
الأشغال العامة	140 807 307 625
الهيديروليك	3 393 895 933
الصناعة	148 335 635 733
أعمال صيانة	32 471 485 197
الصيد البحري	7 539 558 396
أعمال حرة	37 138 891 715
الخدمات	364 077 572 304
النقل	431 824 235 228
المجموع	1 299 599 585 235

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لسنة 2021 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

بناء على ما هو مبين في الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الخدمات، النقل، الزراعة هي القطاعات التي تطلبت مبالغ أكبر للاستثمار، يعود سبب ذلك إلى كثرة المشاريع المحدث في قطاع الخدمات والنقل من جهة، وارتفاع سعر المعدات الزراعية من جهة أخرى. كما أن قطاع الصناعة والأشغال العامة كانت فيها قيم الاستثمار مرتفعة لارتفاع تكاليف إنشاء مشروع في هذين القطاعين.

أقل مبالغ استثمار كانت في قطاع الهيديروليك والصيد البحري تماشيا مع انخفاض المشاريع المنشأة في كلا القطاعين.

4. دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في استحداث مناصب شغل

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في توفير مناصب الشغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في إنشائها، والتي مكنت من استحداث العديد من مناصب الشغل في العديد من الأنشطة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

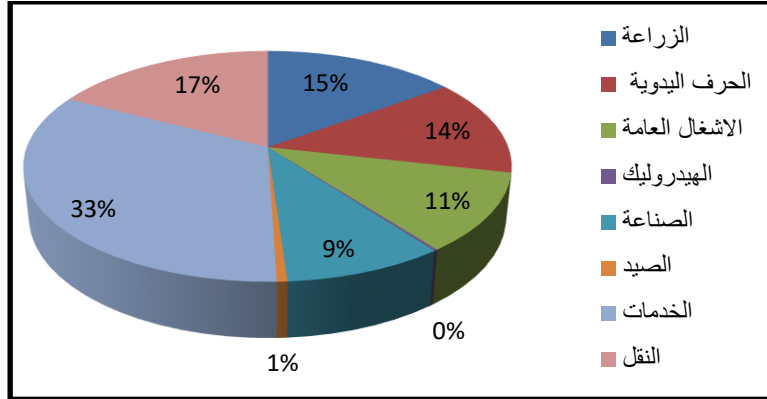
الجدول رقم (24): دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل حسب قطاع النشاط خلال

الفترة 2004-2021

القطاع السنة	الزراعة	الحرف اليديوية	الأشغال العامة	الهيديروليك	الصناعة	الصيد	الخدمات	النقل	المجموع
2004	19374	29777	7907	-	10406	-	41889	50021	165640
2005	22 818	36 816	10 451	705	12 957	741	60414	51221	196 123
2006	25 059	41 897	12 677	953	15 060	1 307	71349	52321	220 623
2007	26 510	46 506	14 651	1 073	17 181	1 870	81645	53869	243 308
2008	28 479	52 640	17 832	1 311	19 857	2 537	95558	56527	274 741
2009	29 729	57 200	20 445	1 475	21 524	2 765	105159	59891	298 188
2011	47 130	82 139	43 626	1 756	31 223	3 325	162448	103297	474 944
2012	62 230	96 638	57 759	1 863	37 910	3 749	204049	150357	6 14 555

710 788	160947	238501	4 259	44 285	1 906	69 700	109 852	81 338	2013
803 928	163819	267176	5 080	57 894	1 985	82 207	120 203	105 564	2014
855498	164046	281429	5415	66925	2009	90936	124937	119801	2015
878264	164048	288763	5536	71442	2020	94457	125520	126478	2016
888 069	164050	292630	5 549	73 210	2 021	95 736	125 696	129 177	2017
901 921	164050	297626	5 549	75 714	2 044	98 014	125 997	132 927	2018
919 397	164067	303870	5 549	78 721	2 057	101 121	126 514	137 498	2019
923 071	164384	306986	5 552	80 759	2 065	102 365	126 855	139 282	2020
944 525	164623	312334	5 563	86 216	2 079	104 505	127 638	141 567	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2004-2021 عن وزارة الصناعة والمناجم.
الشكل رقم (06): دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2004-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.
تبرز معطيات الجدول السابق والشكل البياني أعلاه تزايد مناصب الشغل المحدثة من قبل المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة إلى أخرى، حيث انتقل إجمالي عدد المناصب من 165640 منصب شغل سنة 2003 إلى 944525 منصب شغل سنة 2021، وقد توزعت مساهمة الوكالة الوطنية في إحداث مناصب الشغل على مختلف القطاعات الاقتصادية الممولة، هذا ونجد أن قطاع النقل والخدمات الأخرى هما الأكثر خلقا لمناصب شغل نظرا لارتفاع عدد المشاريع فيهما مقارنة بمساهمة قطاعات الزراعة، الأشغال العمومية والحرف اليدوية، فضلا عن الانخفاض الكبير في عدد مناصب الشغل الذي يوفرها قطاع الهيدروليك والصيد البحري. يعود التزايد الإيجابي في عدد مناصب الشغل التي توفرها الوكالة إلى المجهودات التي تبذلها في سبيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، واتجاه الوكالة في الفترة الأخيرة إلى اعتماد تمويل المشاريع الإنتاجية التي توظف أكبر قدر ممكن من العمال.

بالرغم من أن توفير مناصب الشغل يعد من أهم أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلا أنها حققت نتائج متواضعة في هذا المجال بالنظر إلى الإجراءات المتخذة من قبلها، على غرار منح امتيازات إضافية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال توظيفهم لأكثر من عاملين، غير أنه لكون أن غالبية المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة هي مؤسسات مصغرة فإن أنشطتها لا تخلف فرص التشغيل بالشكل المطلوب.

كتنظيم عام لنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كمؤسسة للتمويل الأصغر في الجزائر يمكن لنا القول أن:

نشاط الوكالة لا يزال بعيدا عن مفهوم التمويل الأصغر المعمول به دوليا، فأغلب المشاريع التي تمولها الوكالة هي مشاريع غير إنتاجية هدفها كبح الاحتجاجات الشعبية والمطالب الاجتماعية وتفتقد للتوجه الاقتصادي، فالوكالة في أغلب السنوات التي عملت فيها اعتمدت على تبني المقاربة الاجتماعية في عملها بدلا من المقاربة الاقتصادية إذ أن توجهها اجتماعي بالدرجة الأولى، كما أن الوكالة تعتمد على المركزية في تسيير الملفات واتخاذ القرارات وفق الأوضاع والاعتبارات الاجتماعية. زيادة على أن الوكالة لا تمتلك أي مصادر تمويل من غير الخزينة العمومية التي تقدم لها الإعانات، وهو ما يتنافى مع المرسوم التنفيذي الذي بموجبه تم إنشاء الوكالة والذي ينص ضمن بند موارد الوكالة على أن

نشاطات الوكالة لا بد أن تعود عليها بالفائدة، وهو ما لم يتحقق طيلة فترة نشاطها، بالإضافة على أن الموقع الرسمي للوكالة في أغلب الأوقات غير متاح للخدمة، علاوة على أن الوكالة لا تقوم بمراقبة المشاريع المحدثة والتي يكون منها مشاريع وهمية.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد الهيئات المكلفة بتقديم التمويل الأصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويمكن توضيح نشاط الوكالة من خلال ما يلي:

أولاً: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 04-14 هي هيئة ذات طابع، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها المركزي الجزائر وتحتوي على فروع محلية،¹ وكانت تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني الذي يقوم بتنظيمها ويتخذ كافة التدابير اللازمة لسييرها.² لكن بداية من جانفي 2022 تم إسناد الوصاية عليها إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.³

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أوكلت للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المهام التالية:⁴

1. تسيير القرض المصغر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به؛
2. دعم المستفيدين بمنحهم قروض بدون مكافأة وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم؛
3. تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا الجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
4. ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
5. إنشاء قاعدة معطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
6. إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
7. إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، التحسيس ومرافقة المستفيدين في إطار إنجاز أنشطتهم لحساب الوكالة.

ثالثاً: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

للاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا بد أن تتوفر في المستفيد جملة الشروط التي من أهمها بلوغ المستفيد سن 18 سنة فما فوق، أن يكون بدون دخل أو ذو دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم بالإضافة إلى العديد من الشروط الأخرى التي يمكن الاطلاع عليها في المرسوم التنفيذي 04-15.⁵

رابعاً: المتدخل الرئيسي في عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئ صندوق الضمان المشترك للقروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعد بمثابة ضمان بالنسبة لأصحاب المشروع والبنك، حيث أنه

¹ المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004، ص 08.

² المرسوم التنفيذي رقم 08-10 المؤرخ في 27 جانفي 2008 المعدل للمرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، 30 جانفي 2008، ص 04.

³ المرسوم التنفيذي رقم 22-44 المؤرخ في 19 جانفي 2022 المعدل والمتمم لأحكام المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 20 جانفي 2022، ص 06.

⁴ الحواس زواق، مساهمة التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2021، ص 06.

⁵ المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004، ص 13.

يسمح للمؤسسات المالية باسترداد مستحققاتها في حالة عدم قدرة صاحب المشروع على احترام التزاماته في إطار جهاز القرض المصغر.

يضم الصندوق أصحاب المشاريع في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية، البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في جهاز القرض المصغر، هذا وتدفع مساهمة صاحب المشروع عن طريق شيك بنكي على عاتق المستفيد والتي تدخل في إطار جدول الهيكل المالية للمشروع (قرض بنكي).

تتمثل مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويغطي الصندوق بناء على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز 85%¹.

خامسا: صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين للتمويل هما:²

1. **قرض شراء المواد الأولية (وكالة- صاحب المشروع):**
قرض بدون فائدة يمنح مباشرة من طرف الوكالة لكل لأصحاب المشاريع تحت عنوان شراء مواد أولية بمبلغ لا يتجاوز 100.000 دج، يهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات لكن لا يملكون الأموال لشراء المواد الأولية اللازمة، كما قد تصل قيمة القرض إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، يسدد هذا القرض في مدة لا تتعدى 36 شهرا؛
2. **التمويل الثلاثي (وكالة- بنك- صاحب المشروع):**

قرض بدون فائدة ممنوح من قبل البنك (تتعامل الوكالة مع خمس بنوك عمومية) والوكالة بعنوان إنشاء نشاط (مؤسسة) لأصحاب المشاريع، بتكلفة تصل إلى 1.000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، ويكون هذا التمويل على النحو التالي:

الجدول رقم (25): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي المتاحة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قرض بدون فائدة من الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
29%	70%	01%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع <https://www.angem.dz>، تم

الإطلاع عليه يوم 28-01-2024، على الساعة 19:20.

قد تصل مدة تسديد القرض إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

سادسا: الخدمات غير المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الخدمات غير المالية والامتيازات الجبائية التالية:

1. **الخدمات غير المالية:**
إلى جانب التمويل المالي توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين بهدف دعم المؤسسات وتحقيق استمرارية الأعمال، من هذه الخدمات:³
 - الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
 - مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
 - متابعة جوارية جديّة لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
 - تنظيم دورات تكوينية لإنشاء و/أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
 - تنظيم اختبارات المصادقة على الخيرات المهنية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة؛

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الرابط www.angem.dz، تم الإطلاع عليه يوم 02-03-2022 على الساعة 20:39.

² الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع <https://www.angem.dz>، تم الإطلاع عليه يوم 28-01-2024، على الساعة 19:20.

³ أحمد دروم وآخرون، تقييم أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور -الجلفة، الجزائر، 2021، ص 385.

- تنظيم معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛
 - وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.
- 2. الامتيازات الجبائية:**

تستفيد المؤسسات المحدثّة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الامتيازات الجبائية التالية:¹

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البنائات المستعملة في الأنشطة لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - الإعفاء من رسم نقل الملكية على الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
 - الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، على مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
 - الاستفادة من تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي: تخفيض بنسبة 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛ تخفيض بنسبة 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛ تخفيض بنسبة 25% في السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي؛
 - الخضوع للمعدل المحفض بـ 05% بخصوص الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار.
- سابعاً: كفاءة استخدام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يمكن إبراز كفاءة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

- 1. تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**
عرف تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوضعية التالية:
- أ. تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جنس المستفيد:**

يبين الجدول الموالي حصيلة عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب جنس المستفيد منذ إنشائها 2005 وإلى غاية نهاية سنة 2022.

الجدول رقم (26): توزيع عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب

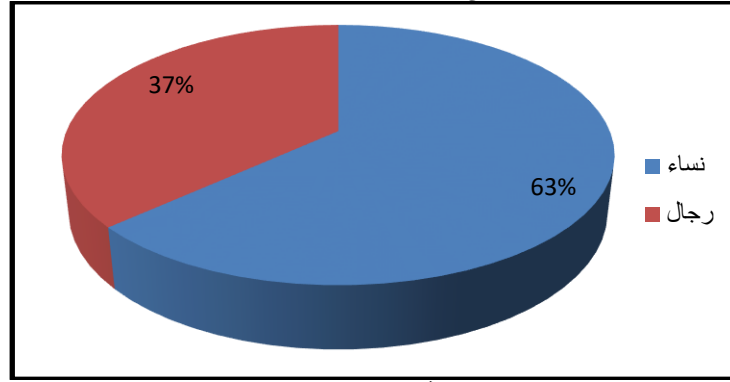
الجنس إلى غاية 2022-12-31

الجنس	العدد	النسبة %
النساء	611449	63.28
الرجال	354853	36.72
المجموع	966302	100

المصدر: الوثائق الداخلية المتحصل عليها من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الرابط www.angem.dz، تم الإطلاع عليه يوم 2022-03-02، على الساعة 13:01.

الشكل رقم (07): توزيع عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس إلى غاية 2022-12-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يبين كل من الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن فئة النساء هي الأكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأن الوكالة تقوم ضمن قوانين وفلسفة نشاطها على تشجيع النساء على إحداث مشاريع مصغرة تمكنهن من استغلال طاقتهن، وتعزز مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنقلهن من خانة المستهلكات إلى المنتجات، فضلا عن دعم النساء حتى يستطعن تطوير مشاريعهن التي هي في الغالب يتم إحداثها بتكاليف قليلة مقارنة بالمشاريع الرجالية، فأغلب المشاريع النسوية تكون في الحلاقة، الخياطة صناعة الحلويات وغالبتها تتم في المنازل ولا تتعرض للمخاطر الكبيرة كما أن عوائدها مرتفعة.

هذا وفي ظل انتشار وباء كورونا سنة 2019 عملت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على مواجهة هذه الأزمة من خلال دعوة كل النساء الماكثات في البيت خلال فترة كورونا للتسجيل عبر البوابة الإلكترونية للاستفادة من قروض مالية بغية خلق مشاريع في مجال خياطة الكمادات، المآزر، إنتاج مواد التطهير وغيرها من مستلزمات الوقاية، ما ساهم في تعزيز استفادة النساء من قروض الوكالة في السنوات الأخيرة ووسع من القطاعات التي يمكن أن تساهم فيها كقطاع الصحة.

ب. تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط:

يبين الجدول الموالي حصيلة تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط:

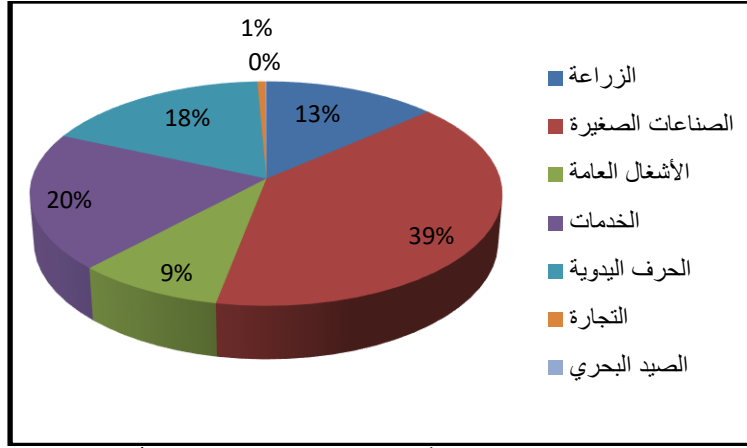
الجدول رقم (27): عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2022-2006

السنة	القطاعات	الزراعة	الصناعات الصغيرة	الاشغال العامة	الخدمات	الحرف اليدوية	التجارة	الصيد البحري	المجموع
2006	7 384	12 192	763	1 752	3 459	-	-	-	25 550
2007	-	-	-	-	-	-	-	-	42781
2008	-	-	-	-	-	-	-	-	84880
2009	29 409	37 008	8 465	29 693	41 039	-	-	-	145 614
2010	-	-	-	-	-	-	-	-	197060
2011	54.119	97.836	20.573	65.703	66.440	-	-	-	304.671
2012	76 291	157 184	36 658	95 256	86 158	61	00	-	451 608
2013	89232	210041	47896	117065	97662	298	116	-	562310
2014	101 767	258 419	57 262	142 010	118 410	1 407	577	-	679 852
2015	-	-	-	-	-	-	-	-	763954
2016	-	-	-	-	-	-	-	-	785317
2017	115 161	322 708	70 294	169 827	144 976	3 407	788	-	827 160
2018	120 690	345 545	75 434	176 613	154 593	3 826	824	-	877 525
2019	125 301	364 837	79 897	182 806	161 857	4 404	883	-	919 985

942 214	930	4811	165594	186306	82225	374866	127482	2020
957 056	969	5 435	168 624	189 270	84 462	378 891	129 405	2021
966302	988	5799	170180	191098	86120	381421	130686	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2006-2021 عن وزارة الصناعة والمناجم؛ الوثائق الداخلية المتحصل عليها من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الشكل رقم (08): عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2006-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

توضح معطيات الجدول السابق والشكل البياني أعلاه التزايد المسجل في القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من سنة إلى أخرى، وقد توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث ارتفع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من 25550 قرض سنة 2006 إلى 966302 قرض سنة 2022، إلا أن التزايد في إجمالي المشاريع كان بمعدل متناقص في جل سنوات الدراسة، ويرجع سبب ذلك إلى توجه الوكالة نحو المشاريع التي تكون ذات وجود ولها قيمة مضافة أكبر للاقتصاد والمجتمع، وتأثير الأزمات الاقتصادية كانهض أسعار البترول سنة 2014، والتأثر بالوضع الصحية في البلاد سنة 2019 التي أدت إلى تخوف المستثمرين من الإقبال على مشاريع قد تشهد تعثرا علاوة على تجميد بعض الأنشطة الاقتصادية نظرا لتشبع قطاعاتها.

كما كانت المشاريع المنشأة في قطاع الصناعات الصغيرة، الخدمات والحرف اليدوية أكثر المشاريع استفادة من القروض التي قدمتها الوكالة، وقد تعزى سيطرة هذه القطاعات إلى إستراتيجية الوكالة التي تهدف إلى خلق مؤسسات مصغرة مستدامة، وسهولة إنشاء مشاريع في مثل هذه القطاعات فأغلبها لا يحتاج لهياكل كثيرة وإمكانات لا يمكن توفيرها، كما أنها لا تتطلب خبرة وتكاليف كبيرة، فضلا على أن نسبة كبيرة من القروض منحت للنساء اللواتي يفضلن مثل هذه القطاعات كقطاع الحرف اليدوية التي يفضلنهن النساء الماكثات في البيوت لعدم طلبها مستوى تعليمي متقدم، زيادة على قدرة هذه القطاعات على مجاراة ظروف السوق وتغيراته وعليها طلب من المجتمع.

هذا ويلاحظ أن قطاع الزراعة شهد هو الآخر نموا ملحوظا من سنة إلى أخرى نظرا لإتباع السلطات الحكومية لاستراتيجيات مشجعة لهذا القطاع، بالرغم من أن أكثر من 60% من قروض الوكالة تمنح للنساء اللواتي يبتعدن عن مثل هذه القطاعات.

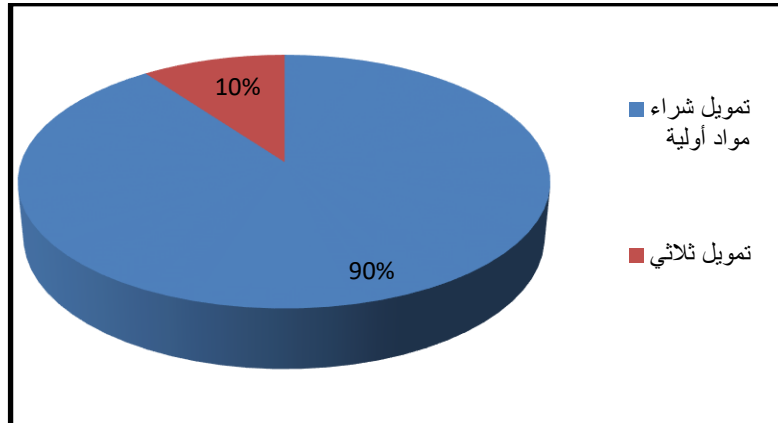
كغيرها من مؤسسات التمويل الأصغر فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سجلت منح قروض أقل في قطاع الصيد البحري وكذلك قطاع التجارة، وسبب ذلك قد يعود إلى تطلب هذه القطاعات لمبالغ تمويلية ضخمة تفوق سقف التمويل الذي تتيحه الوكالة، ونسبة كبيرة من القروض التي تمنح من الوكالة تذهب للنساء اللواتي لا زالت مساهمتهم ضئيلة في مثل هذه القطاعات نظرا لسيطرة العادات والتقاليد وأغلبية الممارسين لقطاع التجارة يعتمدون على أموالهم الخاصة للمشاركة في القطاع.

ت. تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل:

يبين الجدول الموالي تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب نوع التمويل:
الجدول رقم (28): تطور عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل خلال الفترة 2005-2022

السنوات	تمويل شراء المواد الأولية	التمويل الثلاثي	المجموع
2005	3338	0	3338
2006	25394	156	25550
2007	40980	1081	42781
2008	80127	4753	84880
2009	131791	13823	145614
2010	178876	18174	197060
2011	283961	20710	304671
2012	423329	28279	451608
2013	471030	33932	504962
2014	622721	57131	679 852
2015	693227	70727	763954
2016	708841	76476	785317
2017	746930	80231	827161
2018	793917	83608	877525
2019	832247	87738	919985
2020	851610	90604	942214
2021	862328	94728	957056
2022	868562	97740	966302

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نشرات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2005-2021 عن وزارة الصناعة والمناجم؛ الوثائق الداخلية المتحصل عليها من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
الشكل رقم (09): تطور عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل خلال الفترة 2005-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

ما يمكن استخلاصه من معطيات الجدول والشكل البياني أعلاه أن القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالصيغتين التين تتيحهما الوكالة هي في تطور من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت القروض الممنوحة بغرض شراء المواد الأولية من 3338 قرض سنة 2005 إلى 868562 قرض سنة 2022، أما القروض الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي الذي تشارك فيه البنوك فقد ارتفعت من 0 قرض سنة 2005 إلى 97740 قرض سنة 2022، وهذا راجع إلى سياسة الدولة التشجيعية الهادفة إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن ارتفاع الطلب على صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة.

كما تبرز معطيات الجدول والشكل هيمنة القروض المقدمة من أجل تمويل شراء المواد الأولية على جل التمويل الذي تمنحه الوكالة وبنسبة فاقت 95%، يعود ذلك إلى أن طالبي التمويل وخاصة النساء لا يحتجن في مشاريعهن إلى مبالغ أو تجهيزات ضخمة بقدر ما هن بحاجة إلى المواد الأولية لبدء مشاريعهن، طبيعة النشاطات التي يقمن بها النساء المستفيدات، أو قد يعود سبب ذلك إلى تجنب طالبي التمويل للإجراءات المعقدة واختصار الجهد والوقت والتكاليف التي تعرفها صيغة التمويل الثلاثي، فضلا على أن صيغة التمويل بغرض شراء مواد أولية تكون بدون معدلات فائدة ما يجعلها محببة لطالبي التمويل لعدم تنافيتها مع تعاليم الدين الإسلامي، أو الرغبة في الحصول على مبالغ تمويلية أقل للقدرة على تسديدها لاحقا، انعدام المساهمة الشخصية في التمويل الثنائي (التمويل بغرض شراء المواد الأولية)، كما يمكن إرجاع أسباب سيطرة التمويل بغرض شراء مواد أولية إلى طول مدة دراسة ومعالجة الملفات من قبل البنوك والوكالة في حال التمويل الثلاثي ما يعرقل سير المشروع أو قد يعود سبب ذلك إلى اشتراط البنوك المشاركة لضمانات يعجز طالبي التمويل عن تقديمها، أو لأن التمويل بغرض شراء المواد الأولية يمكن الحصول عليه لأكثر من مرة ويستطيع المتحصل عليه الاستفادة من فترات إعفاء.

ث. تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية:

القروض التي منحتها الوكالة الوطنية حسب الشريحة العمرية توزعت كما يلي:

الجدول رقم (29): عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية إلى

غاية 2023-03-31

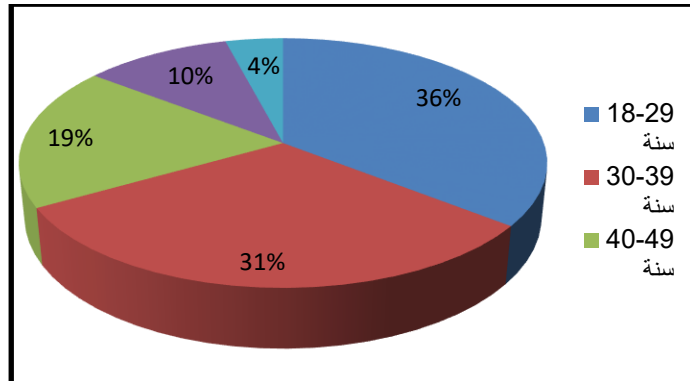
الشريحة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
18-29 سنة	325392	35.56
30-39 سنة	285862	31.24
40-49 سنة	170199	18.60
50-59 سنة	95989	10.49
فما فوق 60 سنة	37609	4.11
المجموع	915051	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع www.angem.dz، تم

الاطلاع عليه يوم 2023-28-29، على الساعة 17:26.

الشكل رقم (10): عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الشريحة العمرية إلى

غاية 2023-03-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول السابق.

بالنظر إلى معطيات الجدول والشكل البياني السابق يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعمل على منح القروض لمختلف الشرائح العمرية التي تتقدم لها، إلا أننا نجد أن الفئتين العمريتين الذين تتراوح فيهما الأعمار ما بين 18 و39 سنة هما الأكثر طلبا لتمويلها، أي فئة الشباب لمتنعهما بروح المقاولات وتوفرهما على الحيوية والنشاط لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ورغبتهم في تحسين مستواهم المعيشي ورفع دخولهم، وإقبال هذه الفئات العمرية أكثر على الحصول على الشهادات التكوينية التي تمكنهم من إنشاء مشاريع خاصة بهم.

للإشارة أيضا فإن الوكالة تحفز كذلك كبار السن (الكهول) أيضا على المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحهم القروض اللازمة التي تمكنهم من فتح استثمارات خاصة بهم، إلا أن نسبة مساهمتهم تبقى ضعيفة نظرا لابتعادهم عن المخاطرة في مثل هذا السن واعتمادهم على منح التقاعد في توفير احتياجاتهم.

ج. تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المستوى التعليمي:

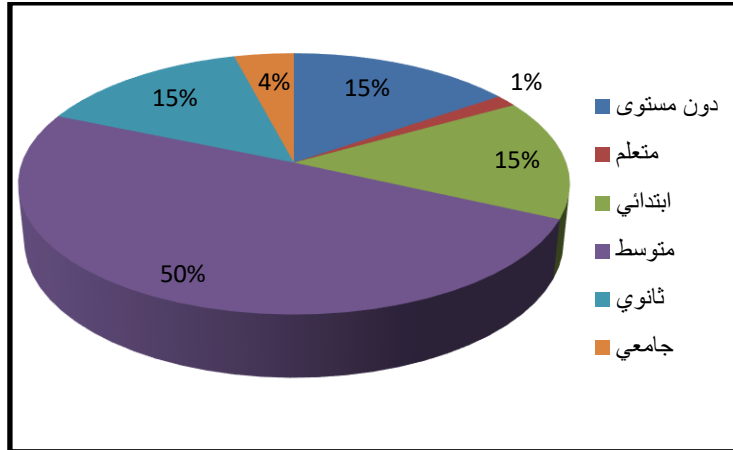
توزعت القروض التي منحتها الوكالة الوطنية حسب المستوى التعليمي كما يلي:

الجدول رقم (30): عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المستوى التعليمي إلى غاية 2023-03-31

مستوى للتعليم	العدد	النسبة المئوية %
دون مستوى	139362	15.23
متعلم	13543	1.48
ابتدائي	135153	14.77
متوسط	447983	50.05
ثانوي	131950	14.42
جامعي	37060	4.05
مجموع	915051	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع www.angem.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2023-28-29، على الساعة 17:06.

الشكل رقم (11): عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المستوى التعليمي إلى غاية 2023-03-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تعتمد على المستوى التعليمي لطالبي التمويل عند منح قروضها، فهي تعمل على تمويل مختلف المستويات بدءا بطالبي التمويل دون مستوى وصولا إلى تمويل خريجي الجامعات والمتعلمين.

كما نجد أن الوكالة تقدم نصف تمويلها بنسبة فاقت 50% لذوي التعليم المتوسط والذين يكونون في الغالب من خريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني ولديهم شهادة حرفي أو شهادة الكفاءة المهنية، وفي غالب الأمر مشاريعهم ليست ضخمة ولا تحتاج للخبرة والكفاءة والتخصص، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للأيام التحسيسية التي تقوم بها مصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر داخل مراكز التكوين والتعليم المهني، في ظل انخفاض الأيام التحسيسية والتوعوية التي تقوم بها فروع الوكالة في

الجامعات إذ أن أغلب المبادرات ينظمها أستاذة من داخل الجامعات وتكون لفترة قد لا تتجاوز اليومين ولا يتم الاستشهاد فيها بتجارب من الواقع إذ يكتفي المكلفين بعرض الأمور النظرية وهو ما ينفر أغلب الطلبة، ويجعل من خريجي الجامعات يبحثون عن وظائف في إطار تخصصهم لدى القطاع العام.

ح. تطور حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفئات الخاصة:

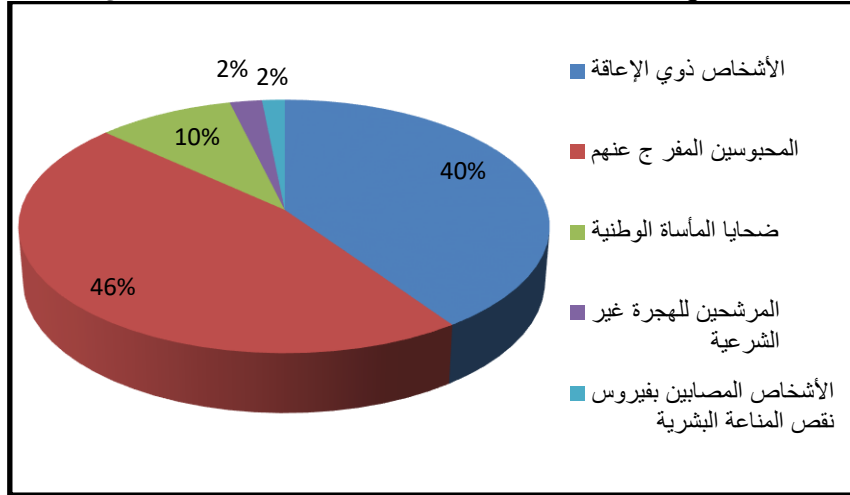
قدمت الوكالة خدماتها أيضا للأفراد من ذوي الفئات الخاصة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة للفئات الخاصة إلى غاية 2023-3-31

العدد/ الجنس	الفئات	
	رجال	نساء
المجموع	1730	628
الأشخاص ذوي الإعاقة	1102	69
المحبوسين المفرج عنهم	1919	175
ضحايا المأساة الوطنية	229	09
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	63
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	04	4284
المجموع	3340	944

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع www.angem.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2023-28-29، على الساعة 17:32.

الشكل رقم (12): حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية للوكالة للفئات الخاصة إلى غاية 2023-3-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

بالنظر إلى المعطيات الواردة في الجدول والشكل البياني أعلاه نستطيع القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تضع الاهتمام بالفئات الخاصة ضمن استراتيجياتها وتمنحهم قروضا لإنشاء مشاريع خاصة بهم، فهم كغيرهم من أفراد المجتمع لهم الحق في الاستفادة من التمويل والدعم الذي تمنحه الوكالة بغض النظر إن كانوا نساء أو رجال، وفي الوقت ذاته تسعى الوكالة إلى محاربة الإقصاء أو التهميش الاجتماعي الذي قد يتعرضون له أصحاب الفئات الخاصة.

كما نجد أن الأشخاص ذوي الإعاقة والمحبوسين المفرج عنهم هما أكثر فئتين طلبا للتمويل، يعود ذلك إلى الجهود التي تقوم بها السلطات الجزائرية والتي تهدف إلى تكوين المحبوسين خلال مدة عقوبتهم في العديد من التخصصات وتشجيعهم على إكمال دراستهم حتى يمكنوا من إنشاء مشاريع خاصة بهم بعد الإفراج عنهم، زيادة على تنظيم الوكالة للأيام الإعلامية التحسيسية دخل مراكز إعادة التربية، وكذلك تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على إحداث مشاريع تتماشى وإعاقتهم خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يساعدهم في ذلك.

كما مولت الوكالة بعض الفئات الأخرى كضحايا المأساة الوطنية والمرشحين للهجرة غير الشرعية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة، مع أن مشاركتهم كانت محدودة ولم تتعد 14% مجتمعة، ونرجع عدم ارتفاع نسبة المشاريع للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة إلى عدم تقدم هؤلاء الأشخاص للوكالة نظرا لخوفهم من نظرة المجتمع فيفضلون عدم التصريح بمرضهم،

وفي نفس الوقت الأشخاص المرشحين للهجرة هدفهم مغادرة البلاد لذلك فهم ليس لديهم تصورات لإقامة مشاريع داخل البلد.

2. تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: استفادت المشاريع الممولة من الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالشكل الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية

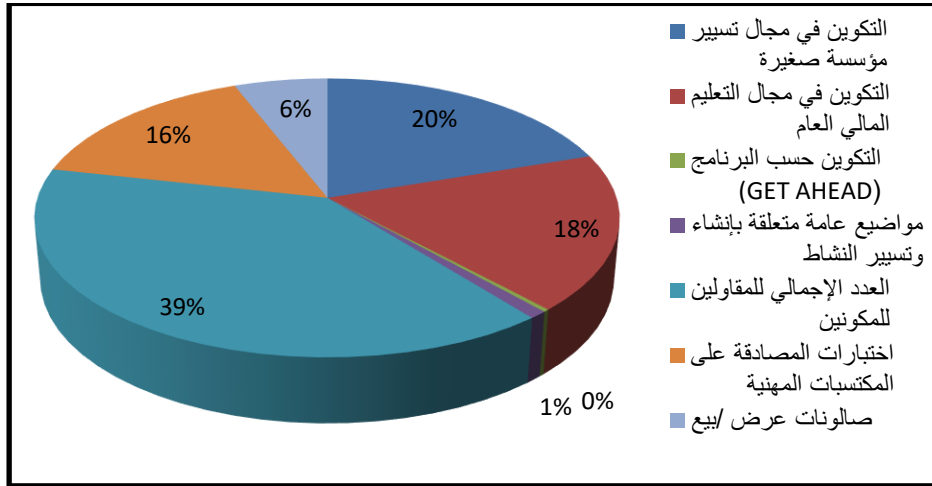
2023-03-31

عدد المستفيدين	الأنشطة المنجزة
132746	التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة
121818	التكوين في مجال التعليم المالي العام
1946	التكوين حسب البرنامج (GET AHEAD)
5846	مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير النشاط
262356	العدد الإجمالي للمقاولين للمكونين
104563	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
39626	صالونات عرض /بيع
406545	العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع www.angem.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2023-28-29، على الساعة 17:42.

الشكل رقم (13): المشاريع المستفيدة من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية

2023-03-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول السابق.

وفقا للمعطيات الواردة في الجدول والشكل البياني أعلاه نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعمل أيضا على تقديم الخدمات غير المالية للمنتسبين إليها ولا تقتصر خدماتها على الجانب المالي فقط، فعملت منذ إنشائها على تكوين 132746 مستفيد في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة حتى يتمكنوا من تسيير مؤسساتهم ومस्क مختلف الأعمال الخاصة بها، كما عملت على تكوين 262356 مقاول، تقديم التعليم المالي لـ 121818 مستفيد وتكوين 1946 مستفيد ضمن برنامج GET AHEAD، ما يدل على سعي الوكالة إلى تكوين المنسبين لها عبر شراكتها مع مختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى على غرار شراكتها مع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف لتكوين أصحاب المشاريع، زيادة على تقديم العديد من أصحاب المؤسسات المنتمين لها في الصالونات المنظمة بغرض اكتسابهم مهارات جديدة من قبل المنظمين والاستفادة من تجارب الآخرين وفي نفس الوقت التسويق لمنتجاتهم وخدماتهم.

3. تطور عدد الوظائف المحدث في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تجلت مساهمة الوكالة في التشغيل على النحو الذي يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): تطور عدد الوظائف المحدثّة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2005 إلى-31-03-2023

السنة	المجموع
2005	4994
2006	38325
2007	64171
2008	127320
2009	218421
2010	295587
2011	456917
2012	677412
2013	796055
2014	1019778
2015	1145933
2016	1177976
2017	1240742
2018	1302278
2019	1352170
2020	1379721
2021	1400059
2022	1412895
31 مارس 2023	1420109

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2006-2021؛ الوثائق الداخلية من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ الإطلاع على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع www.angem.dz، تم الإطلاع عليه يوم 29-28-2023، على الساعة 17:48.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في خلق مناصب شغل من خلال المشاريع التي قامت بتمويلها في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف محاربة البطالة، فسجلت توظيف 1420109 شخص خلال الفترة ما بين 2005-31 مارس 2023، وهو عامل إيجابي يساهم في دعم الاقتصاد والمجتمع ويحفز باقي أفراد المجتمع على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، خاصة في القطاعات التي يقبل عليها طالبي التمويل من كلا الجنسين، ويدل على المشاركة الإيجابية للوكالة في التشغيل بالرغم من أنها لا زالت لم ترقى للمتوقع منها كون أن أغلب المشاريع الممولة لم تعرف مساهمة كبيرة في التشغيل.

كتقييم عام لنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كمؤسسة يعتبرها العديد من الباحثين الأولى في مجال التمويل الأصغر في الجزائر، يمكن القول بأنها لا زالت بعيدة عن تطبيق أساسيات التمويل الأصغر المتعامل بها في الدول الأخرى، فنشاطها لم يرق لينافس حتى نشاط دول الجوار كتونس والمغرب، زد على ذلك عدم قدرة هذه الوكالة على توفير مصادر التمويل الخاصة بها تغنيها عن اللجوء إلى إعانات الخزينة العمومية، كما أنها تعتمد في أغلب المشاريع التي تمويلها على التوجه الاجتماعي لذلك نجد أن أغلب مشاريعها غير إنتاجية ولا يمكن من خلالها الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها، فضلا عن اعتماد مركزية تسيير الملفات التي تؤخر من فترات

إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى افتقارها لرؤية مستقبلية لاعتماد تسييرها على توجه الحكومة حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

الفرع الرابع: كفاءة مؤسسات الضمان العاملة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهم مؤسسات الضمان العاملة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر نذكر:

أولاً: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

يمكن التعرف على كفاءة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة للتمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

1. تعريف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن التعريف بصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه من خلال ما يلي:¹

بناء على ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 يعرف الصندوق على أنه: هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقره الجزائر العاصمة وله فروع جهوية، تتولى وزارة الصناعة والمناجم الوصاية عليه، هدفه ضمان القروض الضرورية لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بأشر الصندوق مهامه بداية من 14 مارس 2004، من أجل استحداث مؤسسات جديدة، أو توسيع مؤسسات قائمة أو تجديد تجهيزاتها.

2. مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:²

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء مؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق، وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، مع التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- تلقي بصفة دورية المعلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه طلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية، ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تهتم بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.

3. أهداف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الهدف الرئيسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل استفادة المستثمرين من التمويل البنكي على المدى القصير والمتوسط بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم ضمانات مالية للبنوك لتغطية المخاطر المحتملة

¹ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، المؤرخ في 13 نوفمبر 2002، ص 13-14.

² نفس المرجع السابق، ص 14.

للقروض المطلوبة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن تقسيم أهداف الصندوق إلى أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية كما يلي:¹

أ. الأهداف الاقتصادية للصندوق:

من بين أهم هذه الأهداف نذكر:²

— مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الإنشاء، التوسيع أو تجديد الهياكل في الحصول على القروض من جهة، وتحفيز البنوك على تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمانات المالية لها من جهة أخرى؛

— تقديم خدمات لصغار المستثمرين من خلال توجيههم، تقديم النصائح لهم وإطلاعهم على المعلومات الاقتصادية الخاصة بمشروع استثمارهم؛

— تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة؛

— تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم ضمانات وأولويات لها، ما يسمح بتحقيق توازن في الاقتصاد الوطني ويقلل من الاستيراد؛

— تشجيع العمليات التحويلية من خلال تحويل المواد الأولية.

ب. الأهداف الاجتماعية للصندوق:

من أهم هذه الأهداف نذكر:

— ترقية التشغيل وتخفيض البطالة من خلال زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسعي إلى تنمية هذه المؤسسات؛

— تحقيق التوازن الجهوي من خلال منح أولوية الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق النائية خاصة في المناطق الجنوبية.

4. أهمية صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية صندوق ضمان قروض من خلال:³

المحافظة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على سد فجوة التمويل أثناء مرحلة الانطلاق والنمو، حيث أنه في مرحلة الانطلاق غالبا ما تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفقات نقدية سالبة ورقم أعمال منعدم، بسبب ارتفاع التكاليف الناتجة عن الأبحاث والدراسات والمخاطر المرتفعة، لذا فإن عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوى على الصمود والاستمرار، نتيجة لذلك نجد كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة تلجأ إلى صندوق ضمان القروض الذي يسهل حصولها على قروض طويلة الأجل تمكنها من البقاء والنمو.

أما بالنسبة لمرحلة النمو فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحقق معدلات نمو معتبرة، إلا أنها بحاجة للموارد المالية طويلة الأجل لمسايرة التطورات الحاصلة على مستوى السوق، من خلال تجديد وسائل الإنتاج وتطوير سياساتها التجارية والتسويقية للاحتفاظ بمكانتها في السوق، لكن إمكانية الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتغطية الاحتياجات التمويلية المرتفعة في هذه المرحلة كونها تجاوزت ولو جزئيا مشكلة الضمانات التي كانت مطروحة في المرحلة الأولى، لكن الواقع يخالف ذلك لمبالغة البنوك التجارية في تقدير المخاطر بسبب عدم تماثل المعلومات الذي يبقى مطروح في هذه المرحلة بسبب غياب سوق مالي كفء شفاف يقدم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك فالبنوك التجارية إذا أرادت إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة فإنها تفضل الاستعانة بوسيط للتخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات المرتفعة، وهنا يبرز دور الصندوق الذي يتولى مهمة الوساطة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان القروض.

¹ سليمة هالم، رابح خوني، صندوق ضمان قروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2015، ص 47.

² نفس المرجع السابق، ص 48.

³ فواز واضح وآخرون، مدى مساهمة صندوق ضمان قروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2019، ص 121-123.

5. كفاءة تغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الصندوق:

يقوم الصندوق بتغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:¹

أ. **طبيعة الضمان الممنوح:** إن الضمان الذي يمنحه الصندوق يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من أجل الانطلاق أو التوسع، ويغطي نسبة من الخسائر التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، فتتراوح نسبة الضمان ما بين 10% و80% من القرض البنكي الذي لا يتجاوز 100 مليون دج، وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة، في حين أن المدة القصوى للضمان لا يجب أن تتعدى سبع سنوات بالنسبة لقروض الاستثمار الكلاسيكية و10 سنوات بالنسبة للقروض عن الإيجار، بينما حدد المبلغ الأدنى للضمان بـ04 ملايين دج في حين يكون المبلغ الأقصى للضمان 25 مليون دج؛

ب. **تكلفة الضمان الممنوح:** يأخذ الصندوق علاوة قدرها 0.5% من مبلغ القرض كتكلفة دراسة المشروع وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ إلى صاحبه، بالإضافة إلى علاوة التزام قدرها 1.5% من مبلغ القرض تسدد هذه مرة واحدة عند منح الضمان، بشرط أن تكون المؤسسة خاضعة لتعريف القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستثناء المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة، المؤسسات المسعرة بالبورصة، مؤسسات التأمين، المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة والمؤسسات التي تحدث تلوث كبير للبيئة، في مقابل ذلك خص بعض المؤسسات بالأفضلية كالمؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات وتخفيض البطالة.

للإشارة فإنه تم تمويل الصندوق أيضا من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA بغلاف مالي قدره 15 مليون أورو لتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، بضمان يصل كحد أقصى إلى 250 مليون دج يغطي منه الصندوق 60% من التزام البنك وبعلاوة التزام محددة بـ0.5% من القيمة الإجمالية للضمان.

هذا ويعمل الصندوق على ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في الاقتصاد والمجتمع وتطوير خدماته.²

6. كفاءة استخدام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن توضيح كفاءة استخدام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

أ. **وضعية الملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن توضيح وضعية الملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34): الملفات المعالجة من طرف صندوق Fgar للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء وتوسع خلال الفترة 2004- جوان 2021 / الوحدة: مليون دج

البيان	إنشاء	توسع	مجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1465	1742	3207
التكلفة الإجمالية للمشاركة	204 217 145 828	184 436 002 885	388 653 148 712
مقدار الاعتمادات المطلوبة	121 039 637 236	126 712 811 829	247 752 449 065
متوسط معدل التمويل المطلوب	59%	69%	64%
مقدار الضمانات الممنوحة	44 791 678 162	65 211 201 758	110 002 879 920
متوسط معدل الضمان الممنوح	37%	51%	44%
متوسط مبلغ الضمان	30 574 524	37 434 674	34 300 867
عدد الوظائف المراد إنشاؤها	32 398	60 859	93 257

¹ رابح خوني وآخرون، هينات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، ص 14.

² للتعرف أكثر على المؤسسات للاستفادة من الضمان والملف اللازم للاستفادة من الضمان والتعرف على المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة، يمكن الولوج إلى الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (www.fgar.dz).

4 167 549	3 030 546	6 303 387	الاستثمار لكل وظيفة
2 656 663	2 082 072	3 736 022	الانتماء لكل وظيفة
1 179 567	1 071 513	1 382 545	ضمان لكل وظيفة

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على إحصائيات نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة لسنة 2021، ص 21.

بالإطلاع على معطيات الجدول أعلاه يمكن لنا القول بأن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تمكن من ضمان 3207 مشروع حصل منها 1612 مشروع على الموافقة البنكية لتمويل مشروعاتهم بتكلفة إجمالية بلغت 388653148712 دج، منها 247752449065 دج تعبر عن مبالغ الاعتماد المطلوبة أما الجزء المتبقي فيبين المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع. إن عدد الضمانات التي تم منحها ما بين سنة 2004 وجوان 2021 يعتبر ضئيل جدا لعدة أسباب لعل أهمها عدم تطابق القروض المطلوبة من طرف المؤسسات مع النشاطات التي يضمنها الصندوق، عدم توفر الشروط اللازمة الموضوعية من قبل الصندوق في أصحاب المشاريع، عدم الانتشار الجغرافي للصندوق فمكاتبه تعتبر قليلة في ظل وجود مركزية التسيير، علاوة على أن الصندوق يبتعد عن تمويل المشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة مرتفعة، أغلب المشاريع التي يتم إنشاؤها لا تحتاج إلى ضمان.

كما يبين الجدول أن أصحاب المشاريع يلجئون للصندوق بغرض توسيع مشاريعهم (1742) أكثر من اللجوء له بغرض إنشاء مشاريعهم (1465)، سبب ذلك يعود إلى ضالة المبالغ الممنوحة بغرض إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الذي حدد بـ 50 مليون دج كحد أقصى، أو قد يلجئون لدعم الصندوق بغرض التوسع لمواجهة المشاكل التي تعرق سير نشاطهم خاصة في مرحلة الانطلاق. أيضا ساهم الصندوق في توفير 93257 منصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهم في إنشائها، لكن بالرغم من الدور الإيجابي للصندوق كمؤسسة للتمويل الأصغر في توفير التشغيل والقضاء على البطالة إلا أن عدد هذه المناصب لا زال لم يرق إلى المستوى المطلوب وقد يكون سبب ذلك أن أغلب المشاريع التي يمولها الصندوق هي مشاريع مصغرة لا تساهم في التشغيل بنسبة كبيرة، أو عدم تقدم أصحاب المشاريع للحصول على دعم الصندوق نظرا لأن مشاريعهم لا تتطلب مبالغ تمويلية ضخمة ولا تتحمل مخاطر كبيرة.

كتقييم لعمل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة للتمويل الأصغر يمكن القول بأن عمله لا يزال بعيد عن ما كان يطمح إليه، فعدد المؤسسات التي تم إنشاؤها يعتبر ضئيل جدا نفس الأمر بالنسبة للمناصب الشغل التي يوفرها، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات من أجل تحفيز عمل الصندوق أكثر سواء من خلال عقد العديد من الندوات والورشات التي تعرف بالصندوق كمؤسسة للتمويل الأصغر وأهميته في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السعي إلى زيادة عدد مكاتبه عبر كافة التراب الوطني، زيادة التحفيز والامتيازات التي يمكن أن يقدمها الصندوق لطلبي التمويل المتقدمين إليه، إضافة إلى السعي إلى تطوير خدماته.

ثانيا: صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)

يمكن تقديم صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:¹

1. تعريف صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بناءً على المرسوم الرئاسي 134-04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، تأسس الصندوق كمؤسسة ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به، مقره الجزائر العاصمة، يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، ولا تستفيد من ضمانه القروض المنجزة في قطاع الفلاحة، القروض الخاصة بالنشاطات التجارية والقروض الموجهة للاستهلاك.

يتكون رأس مال الصندوق المسموح به من 30 مليار دج، برأسمال مكتتب يقدر بـ 20 مليار دج منها 60% على الخزينة و40% على البنوك العمومية المشاركة، ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية المساهمة في رأس مال الصندوق بالحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركة التأمين وصندوق

¹ المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، المؤرخ في 28 أفريل 2004، ص 30.

ضمان قروض الاستثمار حسب الشروط التي تحددها الجمعية العامة للصندوق، كما يتم توقيع اتفاقية بين البنوك والمؤسسات المالية مع الصندوق لتحديد طريقة العمل والقواعد المنظمة لمنح الضمان وتطبيقه.

كما أن الانطلاقة الفعلية لنشاط الصندوق كانت في السداسي الثاني من سنة 2006.¹
2. **كيفية تغطية المخاطر على مستوى صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تخص المخاطر المغطاة من الصندوق مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة والتسوية أو التصفية القضائية للمقترض بناء على آجال الاستحقاق والفوائد المستحقة، فيحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مرجح بـ 250 مليون دج كحد أقصى على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دج)، وبنسبة 60% في حال تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، أما في حال عدم قدرة المستثمر على تسديد المبلغ المقترض يقوم الصندوق بتعويض البنك بناء على نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

زيادة على أنه تم تحديد علاوة تغطية المخاطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي الذي يسدده المستثمر سنويا، ويحصل من قبل البنك لفائدة الصندوق.²

هذا وللاطلاع أكثر على عمل صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن التوجه إلى الموقع الرسمي له، من خلال زيارة الرابط التالي: www.cgci.dz.

3. **كفاءة استخدام صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن تبيان كفاءة استخدام صندوق الضمان من خلال ما يلي:

أ. **عدد الملفات التي تم ضمانها من قبل صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:**

يوضح الجدول أدناه عدد الملفات التي قام صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمانها خلال الفترة 2007-2022.

الجدول رقم (35): عدد الملفات المضمونة من قبل حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2007-2022

القطاع السنوات	الصناعة	الخدمات	الأشغال العامة	النقل	الصحة	المجموع
2007	63	08	57	45	06	179
2008	48	06	67	60	06	186
2009	100	23	163	156	19	461
2010	136	25	182	165	16	524
2011	243	35	283	244	31	836
2012	203	30	195	164	31	623
2013	211	48	191	128	42	620
2014	296	59	192	101	50	671
2015	315	54	234	84	56	743
2017	505	132	226	101	70	1034
2018	620	166	214	107	82	1189
2019	843	299	301	131	91	1671
2020	929	347	298	126	117	1817
2021	1093	410	266	132	210	2021
2022	1009	449	217	102	111	1888

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2007-2021؛

التقارير السنوية لصندوق ضمان الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على الموقع

<https://cgci.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2023-08-12، على الساعة 17:07.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 134-04، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

² المرسوم الرئاسي رقم 134-04، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة للتمويل الأصغر قد عمل على ضمان جملة من الملفات في مختلف النشاطات الاقتصادية خاصة بعد تعزيز الصندوق بالضمان المالي سنة 2009، كما عرف عدد الملفات تطورا من سنة إلى أخرى ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2022، إلا أن ما يلاحظ أن أكبر عدد من الملفات المضمونة قد تركز في قطاعي الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية ولعل سبب ذلك يعود إلى سياسة الحكومة الرامية إلى تقديم الدعم للقطاع الصناعي بغرض زيادة عدد المشاريع فيه، ارتفاع درجة المخاطر في المشاريع الصناعية والمبالغ التمويلية التي تحتاجها، أما عن قطاع الأشغال العمومية فيعود لكثرة الطلب على مثل هذه المشاريع في وكالات الدعم الأخرى ما جعل نسبة منهم تتوجه لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا القطاع شهد تطورا ايجابيا نظرا لتواجده في مخططات التنمية للحكومة عبر مختلف السنوات، أما عن قطاع الخدمات فهو لا يقوم على المخاطر الكبيرة ولا المبالغ التمويلية الضخمة وبالتالي فإن عدد الملفات التي تم قبولها مرتفعة. هذا ونجد أن قطاعي النقل والصحة كانا في أواخر ترتيب الملفات التي قام الصندوق بضمانها يعود سبب ذلك إلى عدم تطلب المشاريع في قطاع النقل إلى ضمان من قبل الصندوق لقلّة المخاطر التي قد يتحملها حامل المشروع في هذا القطاع، وقلة المشاريع المعدة في قطاع الصحة في الجزائر، إذ سجل أكبر عدد من الملفات في قطاع الصحة خلال سنة 2021 وهي أحد السنوات التي انتشر فيها وباء كورونا، والتي فتحت الباب للمستثمرين لخوض غمار التجربة في قطاع الصحة خاصة بعد النقص في مختلف الوسائل الذي عرفه القطاع لمواجهة الوباء. لكن في العموم يعتبر عدد الملفات المضمونة منخفض فهو لم يتجاوز 2021 ملف مضمون خلال الفترة 2007-2022.

ب. التوزيع الجغرافي لعدد الملفات التي تم ضمانها من قبل صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يبين الجدول الموالي الانتشار الجغرافي لعدد الملفات المضمونة من قبل الصندوق. الجدول رقم (36): التوزيع الجغرافي لعدد الملفات المضمونة من قبل الصندوق خلال الفترة 2007-2022

القطاع السنوات	الشرق	الوسط	الغرب	الجنوب	المجموع
2007	-	-	-	-	179
2008	102	64	11	09	186
2009	-	-	-	-	461
2010	226	166	75	57	524
2011	368	276	117	75	836
2012	250	224	89	60	623
2013	235	17	96	72	620
2014	254	253	102	62	671
2015	255	312	106	70	743
2017	431	406	168	29	1034
2018	399	514	217	59	1189
2019	667	572	318	114	1671
2020	702	636	344	135	1817
2021	767	726	389	139	2021
2022	651	687	383	167	1888

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2007-2021؛

التقارير السنوية لصندوق ضمان الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على الموقع <https://cgci.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2023-08-12، على الساعة 17:07.

يبين الجدول أعلاه أن صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عمل على تقديم الضمان للملفات من مختلف ربوع الوطن، إلا أن أغلب الملفات المضمونة كان في الوسط والشرق من ثم الغرب والجنوب على التوالي، يرجع سبب هذا إلى تركز أغلب المشاريع في الوسط والشرق بنسبة تفوق الغرب والجنوب، نظرا لاحتواء المنطقة الجنوبية على الظروف المناخية الصعبة التي تعرقل نمو المشاريع فيها ووجود مركزية في التسيير ما يجعل المستثمرين يتنقلون دائما إلى

العاصمة لتسوية أعمالهم، كذلك اتجاه أغلب المستثمرين للوسط لتوفر الطلب على المنتجات والخدمات نتيجة التركيز السكاني العالي فيها، ووجود العديد من الولايات في الشرق التي تعتبر أقطاب اقتصادية تجذب المستثمرين إليها كبرج بوعريرج وسطيف.

الفرع الخامس: صندوق الزكاة

يعد صندوق الزكاة الجزائري أحد الهيئات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر ضمن نشاط عملها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. التعريف بصندوق الزكاة الجزائري:

مؤسسة دينية، اجتماعية، خيرية وشبه حكومية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82-9 المؤرخ في 23 مارس 1991، حيث جاء في المادة 11 من المرسوم أنه يجب ترشيد جمع الزكاة وتوزيعها في الجزائر، وقد أنشأ هذا الصندوق للتحكم في الأموال التي يتصدق بها الجزائريون سنويا، فالدولة عن طريق الصندوق مؤهلة لجمع الزكاة وإيصالها للمستفيدين منها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ليتم تأسيس صندوق الزكاة في سنة 2003.¹

2. مراحل نشأة صندوق الزكاة:

تعود فكرة إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر إلى الأستاذ الدكتور كمال رزيق، وكانت كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب -البلدية- أرضية لانطلاق المشروع، ثم انطلقت التجربة بولایتين نموذجيين هما عنابة وسيدي بلعباس أين تم فتح في هذا الشأن حسابين بريدبين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى كل من الولایتين لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية حيث لا تقبل الزكاة إلا نقدا، ليتم سنة 2004 تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن بفتح حسابات جارية بريدية على مستوى كل ولايات الوطن تابعة لصندوق الزكاة، ولا يتم صرف أموال الزكاة فيها إلا من خلال محضر مداوالات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولأئية مختصة تشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

هذا وقد مر إنشاء صندوق الزكاة عبر مراحل نوجزها فيما يلي:²

أ. **المرحلة الأولى (مرحلة اللقاءات الأولية سنة 2002):** تم تأسيس لجنة مشكلة من ممثلي عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، جامعة البلدية، جامعة الجزائر، جامعة سطيف، المعهد الجمركي والجباي الجزائري-التونسي، بحيث كان عدد أعضاء هذه اللجنة 10 أشخاص تحت رئاسة وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وعقدت اللجنة لقاءين على مستوى الوزارة بغرض مناقشة شكل تنظيم جمع الزكاة وصرفها؛ الأساليب العلمية لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة؛ تحضير الأرضية اللازمة لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة؛

ب. **المرحلة الثانية (ورشة تفعيل الزكاة):** خلال هذه المرحلة تم عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة البلدية على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 07 و08 جويلية 2002 بحضور نفس اللجنة الأولى، ليتم الاتفاق رسميا على إنشاء هيكلية الصندوق على المستوى القاعدي والولائي ثم الوطني، تحديد مهام هياكل الصندوق، تكليف جامعة البلدية بإعداد دليل المزي ودليل المستحقين؛

ت. **المرحلة الثالثة (اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع):** تميزت هذه المرحلة باللقاءات التي تم عقدها بوزارة الشؤون الدينية بحضور ممثلي كل من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، جامعة البلدية، وزارة التضامن، وزارة المالية ووزارة البريد والمواصلات، بهدف ضبط علاقة الصندوق بهذه الوزارات، سواء تعلق الأمر بعملية جمع الزكاة أو توزيعها، ومدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح

¹ محمد بوقوم وآخرون، مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة خلال الفترة (2004-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2018، الجزائر ص 09.

² أحمد عزوز، آلية الزكاة والوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البلدية-، الجزائر، 2015، ص 239-241.

الصندوق، ليتم إنشاء حسابات بريدية خاصة بكل ولاية وحساب بريدي وطني وتحديد المستحقين للزكاة من قبل وزارة التضامن؛

ث. **المرحلة الرابعة (تنصيب اللجان الولائية للزكاة):** بعد إنشاء الصندوق تم الانطلاق في مرحلة تنصيب لجان الزكاة الولائية واختيار ولاية سيدي بلعباس وولاية عنابة كنموذجين، لثم تنصيب اللجنة بحضور وزير الشؤون الدينية وممثل عن جامعة البليدة في ولاية سيدي بلعباس، تم خلالها شرح المشروع من طرف ممثلي الجامعة لحوالي 500 مشارك، وتم الأمر نفسه في ولاية عنابة بحيث عقد لقاء مع ممثلي الشؤون الدينية لولايات الشرق الجزائري مع حوالي 400 شخص، لتنتقل في نفس الفترة تجربة صندوق زكاة الفطر في كافة مساجد القطر الوطني؛

ج. **المرحلة الخامسة (التغطية الإعلامية للمشروع):** في هذه المرحلة بدأت عملية الإعلان للمشروع والتعريف بصندوق الزكاة، طريقة عمله، تعزيز ثقة الناس فيه وإقناع المزمكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق عبر وسائل الإعلام المرئية والسمعية بغية دفع هذا المشروع إلى الوجود، وللاستفادة من تجارب الدول الأخرى، فتم عقد الملتقى الدولي الأول حول صندوق الزكاة في الوطن العربي بالجزائر يومي 10 و11 جويلية 2004 لدعم تجربة صندوق الزكاة الجزائري ودراسة تجارب الدول العربية وإمكانية الاستفادة منها بمشاركة مختلف الدول العربية والأجنبية وعدة جامعات.

3. طرق تحصيل أموال الزكاة:

تقوم تجربة جمع الزكاة في الجزائر على الأسلوب الطوعي، فتمنح الزكاة للصندوق غير إجباري بقوة القانون، بل يتم باختيار من المزمكين أنفسهم وفق رغبتهم وثقتهم، ومن أجل زيادة حصيلة الزكاة عمد مسيرو صندوق الزكاة إلى إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية التحصيل، وبهدف تعزيز ثقة المزمكين، من بين هذه الأساليب نجد:¹

أ. **الصناديق المسجدية للزكاة:** تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها وشرحها للأئمة والأشخاص تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات، حيث تم وضع صناديق في جميع مساجد ولايات الوطن تحت مسمى صناديق الزكاة تسهيلا لأداء المواطن لزكاته، تم ضبط هذه العملية بمجموعة من الإجراءات والضوابط التي تضمن الإعلام، الرقابة والشفافية، كما تحصى يوميا بمحضر قضائي لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

لكن على الرغم من المزايا التي تمنحها طريقة الصناديق المسجدية للزكاة في التحصيل وبالأخص في إشاعة الثقة التي يتميز بها دور المسجد، إلا أنه يؤخذ عليه عملية الخلط التي تتم بين أموال الزكاة ذات الخصوصية الشرعية، التبرعات والصدقات الأخرى، وكذا تسجيل غياب مطلق للزكاة العينية بالنظر إلى إهمال هذا النوع من الأموال وعدم توفير أماكن خاصة لهذا الغرض؛

ب. **الحسابات البريدية الجارية:** لكل لجنة ولائية حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزمكين، لتجمع الزكاة بحوالاة الزكاة التي تجد فيها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني وبيانات تتعلق بالمزكي والمبلغ الذي دفعه؛

ت. **الصكوك البنكية:** للتسهيل على الجالية الجزائرية في الخارج إخراج الزكاة عن طريق الحساب الوطني لصندوق الزكاة، باستخدام حوالة دولية أو عن طريق بنك البركة الجزائري الذي وفر حسابات خاصة للصندوق الزكاة.

كما أن اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية سواء باستخدام الحوالات البريدية أو الصكوك البنكية، يساعد على عملية المراجعة والرقابة لدى صندوق الزكاة.

4. طرق توزيع حصيلة صندوق الزكاة:

يتم توزيع حصيلة الزكاة المتأتية من الصندوق كما يلي:²

أ. **بالنسبة لتوزيع زكاة الفطر:** يتم إحصاء الفقراء والمساكين في المنطقة المحيطة بالمسجد وترتيبهم وفق الأولوية، لتقديم مبالغ الزكاة المحصلة خلال الثالثة أيام الأخيرة من شهر رمضان؛

¹ فاطمة مرابط، علاج الفقر بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة بين التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2019، ص 226-227.

² عيشوش يزوي، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار دراسة مقارنة بين الجزائر-السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2019، ص 149-150.

ب. أما عن توزيع زكاة المال: بعد انتهاء المداولات على مستوى اللجنة الولائية يتم توزيع حصيلة الزكاة وفق الأقسام التالية:

قسم موجه للاستهلاك: خاص بالعائلات الفقيرة والمحتاجة التي لا تملك القوت أو القدرة على الكسب مثل حالة العجز أو المرض؛

قسم موجه للاستثمار: في حال تجاوز حصيلة الزكاة في الولاية مبلغ 5 مليون دج تمنح 50% من الزكاة للفقراء والمحتاجين ويخصص جزء آخر في حدود 37.5% من الزكاة لتمويل المشاريع المتنوعة لمختلف الفئات القادرة على العمل، كما أن القروض المقدمة لتمويل المشاريع تدرج في إطار تقديم خدمات التمويل الأصغر، أما الباقي فيكون موجه لتسيير مصاريف الصندوق، وفي حال عدم تجاوز الحصيلة في الولاية 5 ملايين دج فإن ما يعادل 87.5% منها يمنح للفقراء والباقي يوجه لتسيير مصاريف الصندوق.

5. صيغ الاستثمار المتاحة على مستوى صندوق الزكاة الجزائري:

بالتركيز على الجزء المخصص لتمويل المشاريع للفئات القادرة على العمل على أساس صيغ التمويل الإسلامي والقرض الحسن، أهم صيغ الاستثمار المتاحة لدى صندوق هي:¹

أ. المشاركة: بموجب هاتئ الصيغة يشترك صندوق الزكاة مع صاحب المشروع بتقديم المال اللازم لمشروعه على أن توزع نتيجة الاستثمار بينهما حسب الاتفاق، وقد يشترط الصندوق على صاحب المشروع توظيف عددا من العاملين المحتاجين مقابل أن يتنازل لهم عن نصيبه على أساس أن يكونوا شركاء في المشروع وعاملين فيه، أو استخدام أحد أساليب الخروج من صيغة المشاركة الأخرى؛

ب. المضاربة: يمكن تنفيذ هذه الصيغة من طرف صندوق الزكاة في حال وجود شريحة من ذوي الحاجة لهم مؤهلات مهنية حرفية أو علمية متخصصة.

هذا وتعتبر المضاربة المنتهية بالتملك المفضلة في تمويلات صندوق الزكاة كونها مبنية على تملك العين المتعامل عليها، كما يتم توزيع نتيجة المشروع بمنح جزء من الأرباح ويكون الأكبر من نصيب أصحاب المشروع، والجزء الآخر يكون من نصيب الصندوق على أن يملك المشروع في النهاية لصالح الشباب بعد فترة خمس سنوات كأقصى حد ممكن؛

ت. الإجارة: امتلاك الصندوق لموجودات مادية كآلات ومعدات يقوم بتأجيرها لطالب التمويل، قد تأخذ شكل الإجارة التشغيلية أين يقوم الصندوق بشراء الموجودات المطلوبة حسب الواصفات التي يقدمها طالب التمويل، ثم يأجرها الصندوق له لمدة معلومة تتراوح عادة بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات صالحة لتمويل جميع أنواع الموجودات المعمرة كما تصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وغيرها، أو قد تأخذ الإجارة شكل الإجارة المنتهية بالتملك المحبذة لدى الصندوق لقيامها على مبدأ التملك؛

ث. القرض الحسن: يعرف القرض الحسن في الجزائر على أنه قرض بدون فائدة بمبلغ محدود قدره 50 ألف دج بعدما كان سابقا 30 ألف دج، يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات، هدفه الأساسي ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل الاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية.²

كما يعد القرض الحسن من أهم الصيغ التمويلية لدى صندوق الزكاة الجزائري لما له من أهمية في توفير مناصب شغل دائمة باستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة قد تكون إنتاجية أو خدمائية. لتفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري واستثمار أمواله بشكل منظم وتطبيق إستراتيجيته العامة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بصفتها المشرف على نشاطات الصندوق بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري في 22 مارس 2004، ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإنشاء صندوق استثمار يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة" برأس المال الابتدائي قدر بـ 60 مليون دج، يمكن

¹ فاطمة دغفل وآخرون، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018، ص 237.

² سفيان بن قديدح، عبد الله بغوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017، مجلة دفاتر الكرياد "استقلال"، المجلد 34، العدد 03، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، 2018، ص 17.

لوزارة إضافة موارد مالية كزيادة لرأس مال هذا الصندوق إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، بالإضافة إلى وضع مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلقة بالعمل المشترك بين الطرفين ومنح بنك البركة مهمة دراسة ملفات التمويل المقدمة.¹

كما نصت الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة الجزائري فيما يخص استثمار أموال الزكاة ودعم التمويل الأصغر، على أن يقوم الصندوق بتمويل المشاريع التالية: تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛ تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛ المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض؛ مساعدة المؤسسات الغارمة القدرة على الانتعاش؛ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري. تكون الأولوية للمشاريع الطبية وشبه طبية، المشاريع الحرفية، المشاريع الخدمية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الفلاحية، غير ذلك فالمعنيون باستثمار أموال الزكاة كل شخص قادر على العمل لم يجد التمويل اللازم لمشروعه، كالشباب العاطل عن العمل، النساء الماكثات في البيوت (الأسر المنتجة)، أصحاب الحرف، المعوقون القادرون على العمل، خريجي الجامعات ومراكز التكوين والمعاهد.²

تم تجميد القرض الحسن سنة 2014 بموجب مرسوم وزاري لغاية استرجاع القروض الممنوحة.³

6. كفاءة استخدام صندوق الزكاة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تبين كفاءة صندوق الزكاة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: الجدول رقم (37): تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من صندوق الزكاة / الوحدة: مليون دج

السنوات	حصيلة الزكاة	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	56.12	07	07
2004	239.85	1193	186
2005	508.65	1796	516
2006	686.44	2167	730
2007	732.51	1855	814
2008	654.45	1958	652
2009	936.66	2084	715
2010	899.19	2604	859
2011	1199.03	3462	1123
2012	1306.64	5135	1340
2013	1300.90	6439	1311
2014	1318.76	1304	657
2015	1250.84	-	-
2016	1267.17	-	-
2017	1402.33	-	-
2018	1463.48	-	-
المجموع	15223.02	30004	8900

المصدر: مصطفى بنشلاط، محمد ناجي، دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2022، ص 73

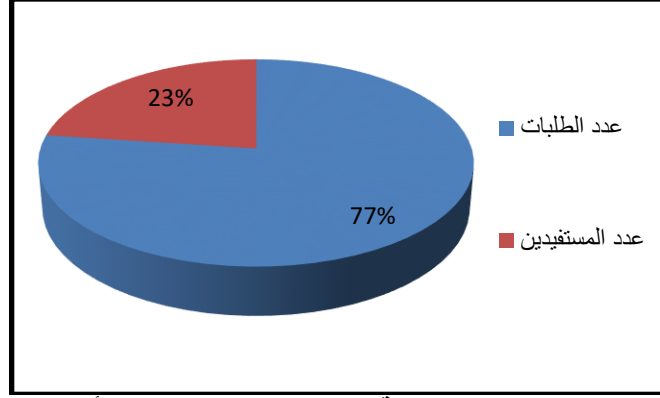
مليكة حفيظ شبايكي، مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل استثمار أموال الزكاة - اتفاقية التعاون بين بنك البركة وصندوق الزكاة الجزائري نموذجا، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 97.

¹ هشام بن عزة، عبد الناصر بوتلجة، عرض وتقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2018، ص 325-326.

² نفس المرجع السابق، ص 327-328.

³ سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2018، ص 115.

الشكل رقم (14): تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل صندوق الزكاة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

تبرز معطيات الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن حصيلة الزكاة عرفت تذبذبا في قيمها خلال الفترة 2003-2018، يعود سبب ذلك إلى ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع بتقديم الزكاة للصندوق وتفضيل منحها لأقاربهم ومعارفهم، بالرغم من عمليات التحسيس بأهمية دفع الزكاة للصندوق ودورها في الاقتصاد والمجتمع، عدم تبني الطرق الحديثة في التحصيل، ضعف عملية المراقبة، قلة الوعي لدى المزمكين بالدور الذي قد يلعبه صندوق الزكاة، عدم الثقة في دور الصندوق بسبب الإشاعات حول تسيير أموال صندوق الزكاة كاختلاس أو استيلاء العاملين عليها عبر مختلف الولايات.

كما نجد صندوق الزكاة قد ساهم في إنشاء 8900 مشروع مصغر خلال الفترة 2003-2014 من أصل 30004 طلب إنشاء مشروع بنسبة 30% وهي تعتبر نسبة جد ضئيلة، وقد يكون سبب ذلك عدم كفاية موارد الصندوق المالية لتمويل كافة الطلبات، عدم تماشي الطلبات المقدمة للصندوق مع خصوصيته، القدرات والصلاحيات المحدودة الممنوحة للصندوق، الإجراءات الصارمة التي يعتمد عليها الصندوق في منح التمويل لضمان استرجاع أمواله.

كتقييم لنشاط صندوق الزكاة نجد أنه لم يلعب دوره في مجال التمويل الأصغر نظرا لتذبذب حصيلة الزكاة من سنة إلى أخرى، عدم وجود رؤية وإستراتيجية واضحة لزيادة دوره في هذه المجال، عدم وجود تصريحات وشفافية فيما يخص المشاريع التي تحققت ومناصب الشغل التي وفرتها، عدم القيام بالتحسيس الكافي في هذا المجال، عدم تبني الطرق الحديثة في عملية تحصيل الزكاة وطنيا وحتى من الجالية الجزائرية المنتشرة عبر العالم، الأمر الذي يتطلب العمل على تعزيز ثقة الناس في الدور الاقتصادي والاجتماعي للصندوق من خلال مديريات الشؤون الدينية والأئمة على مستوى كل الولايات، وفي نفس الوقت منحهم الدور في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يكون ذلك عن طريق منح المشاريع عبر المساجد من خلال تكليف لجان مسؤولية بتحديد الأشخاص الأكفاء للحصول على التمويل ومنحه لهم ومتابعتهم خلال مختلف مراحل حياة المشروع إلى غاية إرجاع القرض الحسن علاوة عن الإعلان عن هاته المشاريع عبر المساجد، ولما لا تكون هذه المشاريع في مجالات تخدم المساجد كمشاريع للزراعي أو مشاريع للمياه المعدنية أو مشاريع للمصاحف أو أن يتم اعتماد التخصص في المشاريع عبر المساجد، في نفس الوقت مكافأة المسؤولين عن منح القرض بنجاح المشروع الأمر الذي يحفزهم أكثر، زيادة الدروس المقدمة من قبل الأئمة حول كيف يمكن لمبالغ الزكاة مجتمعة أن تساهم في إقامة مشاريع يمكن من خلالها توظيف العديد من العاملين وتحسن من مستوى معيشتهم (فتح باب رزق للمحتاجين)، فضلا عن تكثيف الحملات التحسيسية، ودعوة أصحاب المؤسسات الكبيرة إلى تقديم الإعانات أو الزكاة إلى صندوق الزكاة وليس شرطا أن تكون أموال وإنما قد تكون آلات ومعدات تمنح لطالبي التمويل، أو الطلب من أصحاب المواشي التزكية بالمواشي التي قد تكون باب رزق لطالبي تمويل آخر خاصة في المناطق النائية ونفس الشيء بالنسبة لأصحاب الثمر، مع منح امتيازات أخرى لأصحاب المشاريع الناجحة كمنحهم قروض إضافية لتوسيع نشاطها أو الولوج إلى مجال جديد بشرط أن تكون عوائد المشروع الأول تتميز بالاستقرار وتحقيق الربحية.

الفرع السادس: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

يمكن التعرف على نشاط وكالة التنمية الاجتماعية في مجال التمويل الأصغر من خلال:

1. تعريف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية التي تضمن لها المرونة والشفافية في تسيير برامجها، أنشأت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 2 جوان 1996، قصد التخفيف من الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتنشط الوكالة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بحيث تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية.¹ كما تعتبر الوكالة أحد المؤسسات المساندة لعمل مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لمساهمتها في توفير بعض البرامج التي تدرج في إطار عمل التمويل الأصغر والمساعدة على تعزيزه.

2. البرامج المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية:

بهدف تعزيز عمل التمويل الأصغر في الجزائر، تم في إطار وكالة التنمية الاجتماعية إنشاء البرامج التالية:²

1.2 برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA):

أ. التعريف بالبرنامج:

هو أول مشروع واسع النطاق يموله الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، بهدف المساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في شمال شرق الجزائر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المحرومة والوصول إلى إطلاق ودعم عملية مستقلة للتنمية المحلية المستدامة في المناطق المحرومة.

تم تنفيذ هذا البرنامج بشكل خاص في 50 بلديات موزعة في (06) ولايات شمال شرق الجزائر هي باتنة، جيجل، خنشلة، بسكرة، ميلة، وسوق أهراس.

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـ 70 مليون أورو، 50 مليون أورو يدفعها الجانب الأوروبي، وتقدر المساهمة الجزائرية بـ 20 مليون أورو، مقسمة بين 10 مليون أورو تمنحها الحكومة من خلال وكالة التنمية الاجتماعية والصندوق المشترك بالنسبة للسلطات المحلية، وباقي المبلغ أي 10 مليون أورو تقديرا للاشتراكات المستحقة الدفع من قبل السلطات المحلية والمستفيدين النهائيين.

كما تعد وزارة الخارجية المنسق الوطني للمشروع بموجب الاتفاقية الإطارية الموقعة في سبتمبر 1998.³

ب. أهداف برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر:

تمثلت أهم الأهداف التي كان يسعى البرنامج لتحقيقها في:⁴

دعم عملية التنمية المحلية المستدامة، من خلال تعزيز تنمية المبادرات المحلية ذات التوجه الإنتاجي، وإتاحة آفاق لتحسين مستوى معيشة السكان المحرومين؛

¹ موقع وكالة التنمية الاجتماعية، متاح على الرابط www.ads.dz، تم الاطلاع عليه يوم 07-02-2022، على الساعة 10:25.
² عابد بوقبرين، الدور الحمائي لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة القانون، المجلد 06، العدد 01، جامعة أحمد زبانة - غليزان، الجزائر، 2017، ص 271-274.

³ Rofia BENAMEUR, LE DEVELOPPEMENT COMMUNAL EN ALGERIE (PRATIQUE LOCALE ET EXPERIENCE ETRANGERE) CAS DE WILAYA DE MILA, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de magister En Aménagement du territoire et l'environnement, DEPARTEMENT DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, FACULTE DES SCIENCES DE LA TERRE DE LA GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, UNIVERSITE frères Mentouri -Constantine-, l'Algérie, 2018, p: 161-162.

⁴ Nora CHEBLI, RESSOURCES ET DEVELOPPEMENT LOCAL DE LA COMMUNE D'AIN MELOUK, WILAYA DE MILA, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de magister En Aménagement du territoire, Option: Aménagement rural, FACULTE DES SCIENCES DE LA TERRE DE LA GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, UNIVERSITE frères Mentouri -Constantine-, l'Algérie, 2011, P: 153-154.

- تحسين مستوى ونوعية الحياة واستقرار سكان المناطق الريفية الفقيرة في شمال شرق الجزائر؛
 - تعزيز المزيد من الاستقرار والتماسك الاقتصادي والاجتماعي؛
 - رفع مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تعزيز المشاركة النشطة للفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة النساء، الشباب وصغار الفلاحين؛
 - تعزيز قدرات المؤسسات والجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية.
- يقدم البرنامج تدريباً على موضوعات مثل: تنمية المجتمع والتخطيط المحلي، التنشيط والوعي بالمشاركة، التمويل الأصغر وخاصة الإقراض المصغر، إنشاء وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بناء وإدارة البنى التحتية الريفية الصغيرة، إجراءات الشراء في المفوضية الأوروبية لصالح وكلاء الهياكل اللامركزية للمشروع.¹
- ت. المحاور الإستراتيجية التي يقوم عليها برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر:²
- هناك ثلاث محاور أساسية قام عليها برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر هي:
- تحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المحلية (DISEL): من خلال بناء البنية التحتية الأساسية ذات الأولوية في إطار برامج التنمية المحلية، ما يجعل من الممكن تحسين نوعية ومستوى المعيشة، مع تطوير فرص خلق فرص العمل؛
 - تعزيز الأنشطة الإنتاجية (PAP): من أجل تنمية فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل (AGR) من خلال منح القروض المصغرة؛
 - التنمية المحلية وتعزيز المؤسسي DLRI: تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المؤسسية العامة المحلية والمنظمات الجماعية العامة والخاصة، من خلال مجموعة من إجراءات الرسوم المتحركة والتدريب والمساعدة التي تهدف إلى تعزيز تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية (خطة التنمية المحلية)، التي يحددها سكان المناطق المستفيدة وتنسيقها من قبل التنفيذ وكالة (وكالة التنمية الاجتماعية والبلديات).
- ث. عرض الحصيلة الإحصائية لبرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر:

ساهم برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر خلال فترة عمله بمنح العديد من القروض التي شهدت تطوراً في تمويل العديد من المشاريع، وتوزعت على النحو التالي:

- توزيع إجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات، البلديات وجنس المستفيد:
- توزع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر حسب الولايات، البلديات وجنس المستفيد في الجدول الموالي:
- الجدول رقم (38): توزيع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة حسب الولايات، البلديات وجنس المستفيد لغاية 2009-31-12

الولايات	عدد البلديات	عدد الجمعيات المشاركة	عدد الطلبات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	
				رجال	نساء
سوق أهراس	07	11	184	80	75
جيجل	07	11	225	115	50
خنشلة	04	06	232	76	92
ميلة	07	12	359	164	122
بسكرة	08	11	249	122	66
باتنة	11	12	306	206	62

¹ Hadjira Nadjet GAFOR, LE DEVELOPPEMENT LOCAL CONCEPTION ET USAGE: CAS DE L'ALGERIE, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Département des Sciences Commerciales, L'Université Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem, l'Algérie, 2011, P: 92.

² Op-cit, Nora CHEBLI, p:154.

المجموع	14	63	1555	1230

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 169.

تبرز معطيات الجدول أعلاه أن القروض الممنوحة من قبل برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر توزعت على 06 ولايات هي سوق أهراس، جيجل، خنشلة، ميلة، بسكرة، وباتنة بـ 14 بلدية منح لها 1230 قرض، و كان النصيب الأكبر من هاته القروض لولاية ميلة وباتنة نظرا لكثرة الطلبات على القروض من هاتين الولايتين، كما أن عدد الطلبات فاق عدد المشاريع الممولة في كل الولايات يعود سبب ذلك إلى عدم مقدرة الميزانية المخصصة للبرنامج لتغطية كافة الطلبات المتقدمة، أو قد يعود ذلك إلى أن طبيعة بعض الطلبات لا تتناسب مع أهداف البرنامج.

عمل برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر على منح القروض لكلا الجنسين، لكن النصيب الأكبر من هاته القروض كان للرجال بما يقدر بـ 763 مشروع بما يفوق 62% مقارنة بـ 467 مشروع للنساء بنسبة 37.97%، وقد يعود سبب ذلك طبيعة المشاريع الممولة كالمشاريع في قطاع الرعي والأعمال المصغرة التي يطغى عليها مشاركة الرجال، سيطرة العادات والتقاليد خاصة في المناطق النائية، الإجراءات الإدارية للحصول على القرض والتي يصعب على فئة النساء مجاراتها، لكن هذا لم يمنع بعض النساء من الحصول ولو على نسبة قليلة من المشاريع في المجالات التي تناسبهن كالخياطة، صناعة الحلويات والحرف اليدوية، خاصة وأن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خاصة ربات البيوت تعتبر من بين الأهداف التي يقوم عليها البرنامج.

توزيع القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر حسب قطاع النشاط:

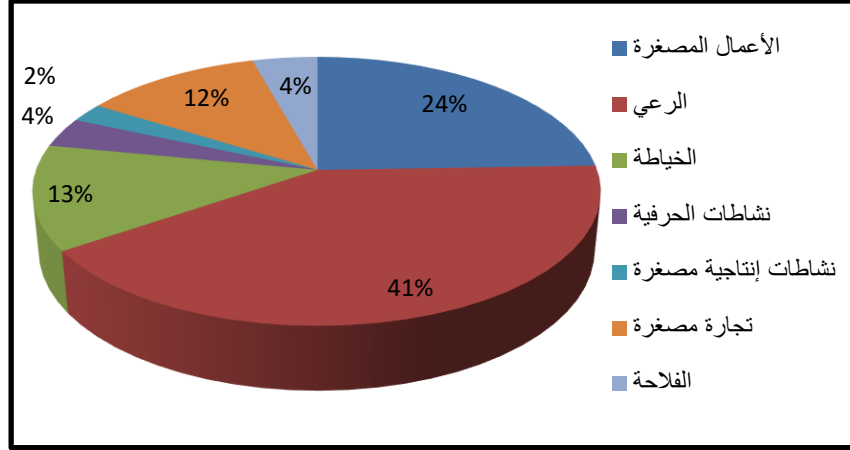
تم توزيع القروض الممنوحة على عدة قطاعات اقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (39): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لغاية 2009-12-31

المجموع	أنواع النشاطات الممولة عن طريق القروض المصغرة							الولايات
	الأعمال المصغرة	الرعي	الخياطة	نشاطات حرفية	نشاطات إنتاجية مصغرة	تجارة مصغرة	الزراعة	
155	29	72	19	0	01	14	20	سوق أهراس
165	39	65	10	04	06	36	05	جيجل
168	29	81	28	19	02	09	0	خنشلة
286	44	170	32	03	07	23	07	ميلة
188	67	29	26	17	02	43	04	بسكرة
268	93	87	40	01	10	20	17	باتنة
1230	301	504	155	44	28	145	53	المجموع

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 170.

الشكل رقم (15): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لغاية 2009-12-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه أن برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر عمل على منح القروض للمستفيدين في مختلف النشاطات الاقتصادية بهدف خلق مؤسسات تخدم الاقتصاد والمجتمع وفي نفس الوقت توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، والنصيب الأكبر من هذه القروض كان لقطاعي الرعي (504 مشروع) والأعمال المصغرة (301 مشروع) بنسبة تفوق 65% من عدد القروض الممنوحة، بينما حصلت المشاريع في مجال الخياطة والتجارة المصغرة على نسبة من القروض الممنوحة بما يقارب 24.4%، أما عن المشاريع في قطاع النشاطات الحرفية، النشاطات الإنتاجية المصغرة والفلاحة فكان لها النصيب الأضعف من القروض التي منحها البرنامج إذ لم تتجاوز مجتمعة 10.17% من إجمالي القروض.

يرجع سبب ذلك إلى أن المشاريع وجهت بشكل خاص للقائمين في المناطق النائية وهو ما يفسر طغيان قطاع الرعي بحيث يمتلكون سكان هاته المناطق الأراضي التي تسمح لهم بمزاولة هذا النشاط، بالإضافة إلى مساعدة المناخ والطبيعة في المناطق الشرقية لإقامة مثل هذه المشاريع، علاوة على أن البرنامج عمل على تدعيم هذا النوع من المشاريع، نفس الشيء بالنسبة للأعمال المصغرة التي لا تحتاج تعليما عاليا وفي نفس الوقت لا تكلف كثيرا.

أما عن نشاط الخياطة الذي يعتبر نشاط تستفيد منه ربات المنازل فقد سجل 155 مشروع، والحرف اليدوية لم تسجل سوى 44 مشروع فيها، أما عن الفلاحة فكانت ضمن أواخر الأنشطة المفضلة وقد يعود سبب ذلك لنفور المستثمرين من القطاع نظرا للمشاكل التي يواجهها القطاع سواء من ناحية الخوف من تقلبات المناخية التي يمكن أن تكبدهم خسائر كبيرة وسوء تسيير هذا القطاع سواء في حالة ندرة أو فورة المنتج ولا يتحمل عبء هاته النتائج إلا الفلاح وخاصة الفلاحين الصغار.

توزيع مبالغ القروض الممنوحة والمسددة حسب الولايات المعنية:

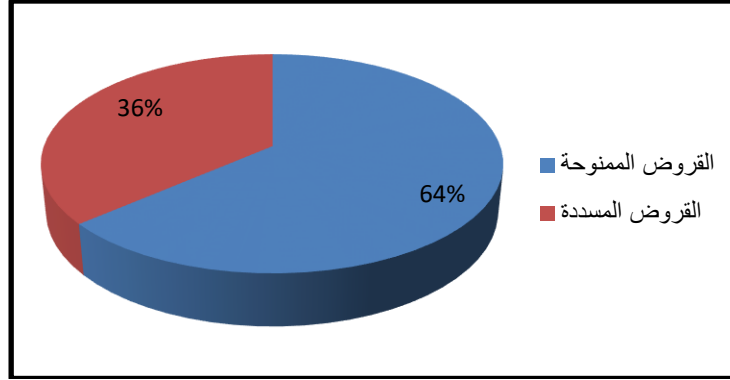
يبين الجدول الموالي توزيع مبالغ القروض الممنوحة وما تم تسديده منها في إطار برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر.

الجدول رقم (40): توزيع مبالغ القروض الممنوحة والمسددة لغاية 2011-12-31 /الوحدة: مليون دج

الولايات	القروض الممنوحة	القروض المسددة	نسبة السداد %
سوق أهراس	18.55	9.58	54.17
جيجل	19.99	9.85	54.10
خنشلة	17.03	12.01	69.25
ميلة	29.59	20.06	71.54
بسكرة	22.29	11.69	54.75
باتنة	28.89	14.62	51.22
المجموع	136.35	77.83	59.32

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2016، ص 171.

الشكل رقم (16): توزيع مبالغ القروض الممنوحة والمسددة لغاية 31-12-2011



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

تبرز معطيات الجدول والشكل البياني أعلاه أنه قد تم منح 136.35 مليون دج كقروض لإنشاء مشاريع مصغرة ضمن برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في منطقة شمال شرق الجزائر من أجل تمويل 1230 قرض، حصل من هذه القروض مبلغ 77.83 مليون دج أي بما يعادل نسبة 57.08% بمعنى أن أكثر من نصف القروض تم استردادها في حين بلغت نسبة القروض التي لم يتم سدادها 43.50%، وسبب ذلك فشل المشاريع المنشأة أو تهرب المقترضين عن السداد. وكانت ولايتي ميلة وخنشلة أكثر ولايتين تم فيهما سداد القروض الممنوحة.

2.2 برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية بشمال غرب الجزائر (PADSEL NOA):

أ. التعريف ببرنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية بشمال غرب الجزائر: هو برنامج موله الاتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية عن طريق وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ممثلة بوكالة التنمية الاجتماعية التي تدير المشروع لمدة أربع سنوات بداية من جانفي 2015.

يعنى البرنامج بتعزيز التنمية المحلية والمستدامة والإجراءات الاجتماعية في شمال غرب الجزائر بميزانية قدرها 43.4 مليون أورو، منها 23.4 مليون أورو للجانب الجزائري و20 مليون أورو يدفعها الاتحاد الأوروبي بغية الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة لـ 24 بلدية داخل الولايات التالية: عين الدفلة، الشلف، المدية، تيارت، تيسمسيلت وسعيدة.¹

ب. أهداف البرنامج:

يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:²

تعزيز ظروف استدامة التنمية الشاملة على المستوى المحلي، وتجاوز منطق الاتكال من خلال الدعم الشامل لتطوير النشاط الاقتصادي في الأقاليم وللغئات السكانية المعنية، فالبرنامج ليس بديلا للبرامج الحكومية الجارية أو المبرمجة، بل يعتمد على الهياكل التنفيذية الموجودة والتي تنشط في حيز عمومي، مثل هيئات المجتمع المدني؛

تنشيط وتكميل البرامج الموجودة وإضفاء المزيد من الكفاءة عليها، أما من حيث الأنشطة فإن البرنامج يركز بشكل أساسي على دعم الخدمات من خلال الدراسات، التكوين، الاستشارة، التنشيط والإعلام، لكن الدعم بالتجهيزات يبقى هامشيا؛

يدعم البرنامج سياسة قطاع التضامن التي تركز أساسا على نشاط الخدمات الاجتماعية، لاسيما المنحة الجزافية للتضامن، تطوير الأنشطة المدرة للدخل، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، بمشاركة كل من الوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في البلديات المختارة خلال عملية مرافقة إنشاء المؤسسات أو الوظائف من خلال تقديم التمويل لها؛

¹ British Council, Global Social Enterprise State of Social Enterprise in Algeria, United Kingdom, 2021, P: 27.

² وكالة التنمية الاجتماعية، نموذج مبتكر لمرافقة التنمية المحلية في الجزائر، متاح على الرابط www.ads.dz، تم الإطلاع عليه في 05-2023-09، على الساعة 15:30.

يهدف البرنامج إلى جعل التنمية المحلية شاملة ومستدامة، من خلال الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات التي تعد أفضل ضمان لتحقيق ذلك، لهذا فإن إشراك الفئات المستهدفة من الأشخاص ذوي الاحتياجات خاصة، والأسر المستفيدة من المنح الجرافية للتضامن والشباب العاطلين عن العمل... الخ، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الفاعلة في مجال التنمية المحلية يمثل إستراتيجية قوية ينتهجها البرنامج لترسيخ عوامل النجاح في المناطق المستهدفة.

ت. التركيبات التي يتدخل بها البرنامج:

يتدخل برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والنشاطات الاجتماعية بشمال غرب الجزائر المبرم عن طريق ثلاث تركيبات يمكن لنا عرضها من خلال ما يلي:¹

التركيبة الأولى: تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المستهدفة، بفضل توفير المرافقة الاجتماعية والدعم للخدمات الاجتماعية، وهدفها الخاص تحسين رفاهية الأسر وخلق التماسك بين الجماعات السكانية.

يهدف خلق الانسجام والتآزر بين برامج مختلف الفاعلين في البلديات بفضل اعتماد مقاربة مدمجة وإشراكية؛ المصادقة والموافقة على الإنجازات من طرف الفئات السكانية من أجل ضمان الاستمرارية والاستدامة؛ ضمان أفضل إدماج اجتماعي واقتصادي للفئات السكانية المستهدفة من خلال إقحام وإشراك الحركة الجمعوية والمجتمع المدني؛

التركيبة الثانية: تغطي تعزيز عملية استحداث مناصب الشغل وتحقيق التنويع الاقتصادي، وتهدف إلى خلق الانسجام بين أجهزة ترقية التشغيل؛ مكافحة البطالة وبعث التنمية المحلية؛ تحديد القطاعات المحتملة وترويج وتنمين المنتجات المحلية؛ تشجيع التنويع الاقتصادي؛ شرح وتبسيط المفاهيم المتعلقة بالأجهزة الموجودة الخاصة باستحداث مناصب شغل بغرض تسهيل استفادة طالبي الجدد، مع ضمان تكوين مهني للمستفيدين من هذه الأجهزة، بهدف امتصاص البطالة في البلديات من خلال استحداث مناصب شغل؛ زيادة وتنويع مداخيل الأسر؛ تعزيز دور المرأة في الاقتصاد؛ بعث حركية أكثر في القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ضمان فعالية وفاعلية أكثر في الموارد المالية المتوفرة في إطار ميزانيات الدولة؛

التركيبة الثالثة: تغطي كل من الدعم المؤسسي وتعزيز القدرات، هدفها ضمان فاعلية أكثر في استخدام الموارد المتوفرة من أجل تعزيز فعالية المساعدة، وبهدف ضمان أفضل تنسيق في برامج ونشاطات التنمية بالولايات المعنية؛ استخدام أدوات عصرية لتخطيط وتسيير البرامج والنشاطات من طرف الفاعلين الرئيسيين في التنمية على مستوى الولايات؛ نظام متابعة وتقييم عمليين يغطي جميع نشاطات التنمية على مستوى الولايات؛ تعزيز البحوث في مجال التنمية؛ تسهيل الوصول إلى المعلومات لجميع الفاعلين على مستوى الولايات بما في ذلك المجتمع المدني؛ متابعة ومراقبة أثر التنمية على المحيط؛ زيادة فاعلية البرامج المنجزة من طرف كل من الدولة والشركاء في مجال التعاون الدولي.

الفرع السابع: تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

جاءت تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التمويل الأصغر من خلال مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة الذي جاء عن طريق منح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرض إلى الجزائر بقيمة 17.9 مليون دولار أمريكي تقريبا بشروط متوسطة، لأجل 20 سنة بفترة سماح مدتها خمس سنوات وسعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الذي يحدده الصندوق سنوياً.

جاء هذا المشروع لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المحلية في المناطق الريفية، ويستهدف النساء المعيلات للأسر من أجل تحسين مستواهن المعيشي وظروف عملهن؛ الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي الراغبات في ممارسة الأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل؛ الشباب العاطل عن العمل الذي يرغب في إنشاء مؤسسات أو الحصول على التدريب في مجال الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

¹ موقع وكالة التنمية الاجتماعية، متاح على الرابط www.ads.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2022-04-04، على الساعة 10:48.

يستجيب المشروع أيضا لإستراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في دفع عجلة التنمية الريفية من خلال إجراءات التنمية المحلية التي تمثل الاتجاه الرئيسي للإستراتيجية، من خلال إصلاح الطرق الريفية، نشر معلومات السوق، إنشاء الخدمات المالية الريفية ودعم لجان التنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة، وسوف يستفيد من البرنامج نحو 126 ألف شخص من أنشطة متعددة كالتنمية الزراعية، الإنتاج الحيواني، برامج صون التربة والمياه.¹

هذا وباعتبار أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعتبر وسيلة الدولة لتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية قام المشروع بإبرام اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتأسيس سبعة (7) صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، لتسهيل حصول سكانها على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل بناءا على البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل الأصغر، إلا أن هذه المشاريع لم ترى النور ما عدا صندوقين اثنين.²

الفرع الثامن: مؤسسة بريد الجزائر

بحسب تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يمكن اعتبار هيئة البريد الجزائري أحد المؤسسات التي يمكنها تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر نظرا لحجم وكثافة شبكة الفروع وأداء نظام المعلومات الخاص بها، ما يجعلها حالة فريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.³ بريد الجزائر هو مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ذات رأس مال يقدر بـ50 مليون دج تعود ملكيته للدولة الجزائرية، موضوعه تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تم إنشاءها في 14 جانفي 2002 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بموجب المرسوم 02-43 المتتم لقانون 5 أوت 2000 الذي جاء لإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات الذي أسندت بموجبه لمؤسسة بريد الجزائر مهمة تسيير الخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية.⁴ كما أن مؤسسة بريد الجزائر بحسب القانون الجزائري لا تقدم القروض، بل أغلب خدماتها المقدمة في مجال التمويل الأصغر هي في مجال التحويلات المالية والادخار الأصغر، زيادة على أنها تقوم بعقد شركات مع أطراف للقيام بمهامها على غرار شراكتها مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المطلب الثالث: المبادرات الخاصة للتمويل الأصغر في الجزائر

أهم المبادرات الخاصة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر هي:

الفرع الأول: تجربة البنوك الخاصة في مجال التمويل الأصغر

تتولى 05 بنوك تجارية عمومية تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر بالشراكة مع الهيئات المخولة بذلك، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد حصولهم على إشعار بتلقيهم إعانات من طرف إحدى الهيئات، هذه البنوك هي: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري،

¹ الموقع الرسمي للصندوق العالمي للتنمية الزراعية، متاح على الرابط www.ifad.org، تم الإطلاع عليه يوم 15-04-2022، على الساعة 17:20.

² عبد الحكيم عمران، محمد الغربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، ص 07.

³ the Consultative Group to Assist the Poor, **Microfinance in Algeria Opportunities and Challenges**, Final Report, 2006, p: 09.

⁴ موسى عساوس، مراد أيت محمد، نموذج ألتمان ونموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي -دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، 2021، ص 154.

بالإضافة إلى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة لها تجارب في مجال التمويل الأصغر كبنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري.¹

أولاً: تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل الأصغر

1. التعريف ببنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص) بين مجموعة دلة البركة المصرفية (شركة سعودية خاصة مقرها البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي جزائري)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج، بدأ مزاولة نشاطه بصفة فعلية في سبتمبر 1991 بموجب القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 ويحق للبنك مزاولة مختلف العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.²

2. مبادئ عمل التمويل الأصغر على مستوى بنك البركة الجزائري:

أهم المبادئ المعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على مستوى بنك البركة الجزائري هي:³

أ. **مبدأ تنظيم النساء الفقيرات في مجموعات:** يشترط البنك على النساء الماكثات في البيوت للاستفادة من التمويل تشكيل مجموعات مكونة من 04 إلى 08 عضوات، يكون لكل مجموعة رئيس ونائبان يتم اختيارهن من طرف الأعضاء في كل مجموعة (منهج الإقراض الجماعي)؛

ب. **مبدأ منح القروض التضامنية:** يكون من خلال التضامن بين أعضاء المجموعات التضامنية المشكلة من طرف النساء الماكثات في البيوت، على أن يتم منح القروض بشكل فردي لأعضاء تلك المجموعات (منهج الإقراض الفردي)؛

ت. **مبدأ ربط منح القروض بالادخار المصغر:** يتجسد هذا المبدأ من خلال حرص بنك البركة على جعل النساء المستفيدات من التمويل وفقا لصيغتي القرض الحسن والمرابحة بدفع مبالغ بسيطة يتم وضعها في حسابات ادخارية خاصة، بحيث تتراوح قيمة هذه المبالغ المدخرة ما بين 500 دج و700 دج لكل قسط من أقساط القروض يتم دفعها من قبل النساء المستفيدات، على أن تعاد هذه المبالغ المدخرة إلى أصحابها في نهاية مدة القرض؛

ث. **مبدأ التدرج في تقديم التمويل من خلال الصيغ المالية المقترحة:** يخص بشكل أساسي النساء الماكثات في البيوت عبر تقديم التمويل لهن في المرحلة الأولى عبر صيغة التمويل من خلال القرض الحسن لمرة واحدة فقط، بعدها وبناء على التزامهن بتسديد ديونهن المالية تجاه البنك، يمكن لهن الحصول على التمويل بقيم أكبر من خلال صيغة التمويل بالمرابحة المصغرة؛

ج. **مبدأ تفعيل الضمانات المعنوية:** من خلال تفعيل مشاركة الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي بمدينة غرداية ممثلة في ذلك ضمن هذا البرنامج النموذجي من خلال لجنة الأعيان، ومن جانب آخر في إطار تفعيل الضمانات المعنوية، ليتم الاعتماد على تشكيل المجموعات التضامنية للتعامل مع النساء الفقيرات الماكثات في البيوت من خلال القروض الحسنة التضامنية.

3. صيغ التمويل الإسلامي الأصغر على مستوى بنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها:

يمكن تلخيص أهم صيغ التمويل الأصغر المتاحة على مستوى بنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): صيغ التمويل الإسلامي الأصغر على مستوى بنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها

الصيغة	خصائصها	شروط الاستفادة منها
القرض الحسن	تمويل موجه للنساء الماكثات بالبيت، بمبلغ تمويلي يصل إلى 50 ألف دج في حال	تجاوز سن 18 سنة للنساء المستفيدات، العضوية ضمن مجموعة تضامنية، عدم تجاوز الدخل

¹ بركاهم عدة، محمد لخضر بوساحة، التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد طاهري بشار-، الجزائر، 2021، ص 101.

² الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، متاح على الرابط www.albaraka-bank.dz، تم الإطلاع عليه يوم 14-04-2022، على الساعة 20:19.

³ عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017، ص 177.

تمويل فردي و750 ألف دج في حال تمويل جماعي (15 امرأة)، يمنح مرة واحدة، لمدة قد تصل إلى 12 شهرا.	للمستفيدة 18 ألف دج، مع اشتراط شخص معنوي كضامن أمام البنك.
موجهة للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته بين 30 ألف دج و70 ألف دج لفترة تسديد تتراوح بين 10 و14 شهرا.	تمتع المستفيدة بسيرة حسنة تتجسد من خلال وفائها بالتزاماتها المرتبطة بالقرض الحسن، مع اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك، مع طلب البنك كفالة شخصية وتضامنية.
يخص التمويل كل المجالات الاستثمارية باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، يوجه نحو المشروعات القائمة فقط، بمبالغ تمويلية تتراوح ما بين 50 ألف دج و100 ألف دج ، بفترة تسديد تتراوح بين 03 أشهر و12 شهرا في حال المشاركة قصيرة المدى و12 شهرا و36 شهرا في حال المشاركة متوسطة المدى.	توفر المستفيد على الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية، لا يتم تمويل المشاريع الجديدة بل يوجه إلى المشاريع القائمة والمدرة للدخل، اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك بالإضافة إلى إمكانية طلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية، بالإضافة إلى توظيف صاحب المشروع لرقم أعماله لدى أحد الفروع التابعة لبنك البركة الجزائري.

المصدر: وفاء مساح، حكيم شبوطي، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة -دراسة تجربة الجزائر والسودان-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، جامعة لونيبي علي -البلدية، الجزائر، 2018، ص 156.

الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، متاح على الموقع www.albaraka-bank.dz، تم الاطلاع عليه يوم 21-08-2023، على الساعة 17:31.

4. برامج التمويل الأصغر لدى بنك البركة الجزائري:

ساهم بنك البركة الجزائري في التمويل الأصغر من خلال البرامج التالية:¹

1.4 برنامج التمويل الأصغر في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني GTZ ضمن برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED:

أ. التعريف بالبرنامج:

تم الاتفاق على توفير التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر بمشاركة كل من مؤسسة FIDES Algérie وبنك البركة الجزائري، بإطلاق برنامج عمل للتمويل الأصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008.

للإشارة فإنه تم اختيار مدينة غرداية لتنفيذ البرنامج نظرا لمجموعة التقاليد والعادات المجتمعية في المدينة، خاصة في ما يتعلق بمتانة الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة التي يمكن الاستفادة منها في إنجاح برنامج التمويل الأصغر، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والحرفية في مدينة غرداية التي يتفادى أصحابها التعامل مع البنوك التجارية التي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

هذا وقد تم تصميم إطار تنظيمي يضبط عمل البرنامج من خلال 03 أطراف رئيسية هي:²
 _ مؤسسة الخدمات غير المالية FIDES Algérie وهي مؤسسة تابعة لمجموعة سويسرية تختص في إطلاق ودعم المؤسسات وبرامج التمويل الأصغر في البلدان النامية، مهمتها دراسة المشاريع وإرسال المقبولة منها للبنك لتقديم التمويل والمتابعة المستمرة لأصحاب المشاريع. للإشارة فإن عمل مؤسسة FIDES Algérie قد توقف وأصبح بنك البركة المشرف الرئيسي على إدارة البرنامج بمشاركة لجنة الأعيان منذ أفريل 2012؛

_ بنك البركة الجزائري الذي يقوم ضمن مشاركته في البرنامج بفتح الحسابات، تقديم التمويل، تحصيل الدفعات، القيام بعمليات المحاسبة وإعداد التقارير؛

¹ علي سايح جبور، صفة يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، 2019، ص 74.

² نفس المرجع السابق، ص 74.

لجنة الأعيان التي يتمثل دورها ضمن برنامج التمويل الأصغر بشكل أساسي في المساعدة على تحصيل الأموال المقدمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم تجاه بنك البركة الجزائري.

ب. الحصيلة الإحصائية للبرنامج:

عمل البرنامج على تحقيق النتائج التالية:

1. تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري:

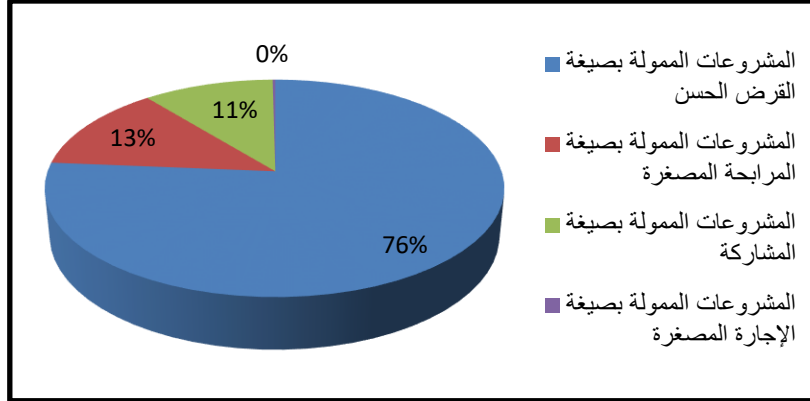
عرف عدد المشاريع الممولة من قبل بنك البركة الجزائري في إطار برنامج الشراكة عدة تغيرات يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (42): تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن	146	474	298	0	112	30	1060
المشروعات الممولة بصيغة المراجعة المصغرة	0	0	0	42	127	09	178
المشروعات الممولة بصيغة المشاركة	49	58	24	0	15	02	148
المشروعات الممولة بصيغة الإجارة المصغرة	0	0	0	0	0	03	03
المجموع	195	532	322	42	254	44	1389

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويرها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2016، ص 180.

الشكل رقم (17): تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه أن بنك البركة قام بتمويل 1389 مشروع مصغر خلال الفترة 2009-2014، وحظيت سنتي 2010 و 2011 بأكثر عدد ممكن من المشاريع بـ 532 و 322 مشروع على التوالي، لكن عموما شهد إجمالي عدد المشاريع المسجلة تذبذبا خلال الفترة المذكورة، وقد يرجع سبب ذلك إلى تذبذب المبالغ المخصصة من قبل البنك للمشاريع الهادفة إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، انسحاب مؤسسة الخدمات غير المالية FIDES Algérie خلال السنتين 2013 و 2014 والأوضاع غير المستقرة التي عرفت المدينة آنذاك.

كما يتبين أن المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن هي التي تشكل أكبر نسبة من العدد الإجمالي للمشاريع بما يفوق 71%، يعود سبب ذلك إلى أن القرض الحسن يعتبر تمويل قصير الأجل مع إمكانية حصول صاحب المشروع على تمويل تكميلي في حال ما إذا احتاج لذلك.

أما عن التمويل بصيغة المراجعة فقد احتل المرتبة الثانية نظرا لسهولة الحصول عليه من قبل بنك البركة لعدم تحمله المخاطر الكبيرة، وعن المشروعات الممولة بصيغة المشاركة فبالرغم من تسويق بنك البركة لهاته الصيغة إلا أنها لم تحظى بنسبة كبيرة من المشاريع واقتصرت على نسبة 10.66% فقط.

فضلا عن انخفاض مساهمة المشاريع الممولة بصيغة الإجارة المصغرة التي لم تتعدى 03 مشاريع خلال 06 سنوات، ذلك راجع إلى أن الوسائل التمويلية التي يحتاجها أصحاب المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في مجال نشاطهم تتجاوز قيمتها الحد الذي يحدده البنك في إطار الإجارة المصغرة، أو قد تعود إلى ضعف طلبات التمويل المتقدمة للبنك بهذه الصيغة.

2. توزيع عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري حسب الجنس:

عمل بنك البركة الجزائري في إطار البرنامج على تمويل المستفيدين من كلا الجنسين مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري حسب الجنس لغاية 2014-31-12.

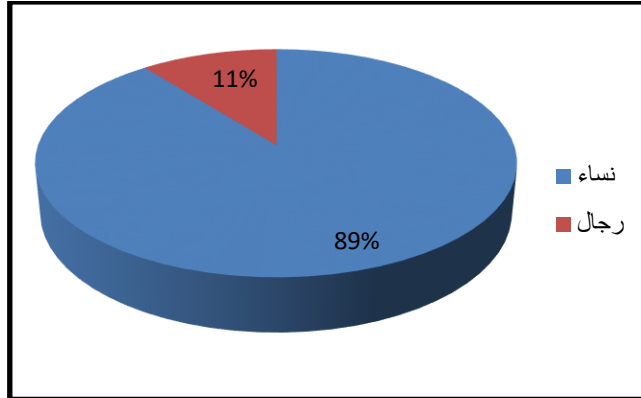
2014

المؤشرات	عدد المشروعات	توزيع المشروعات حسب الجنس	
		رجال	نساء
المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن	1060	0	1060
المشروعات الممولة بصيغة المراجعة المصغرة	178	0	178
المشروعات الممولة بصيغة الإجارة المصغرة	03	02	01
المشروعات الممولة بصيغة المشاركة	148	146	02
المجموع	1389	148	1241

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، 2016، ص 182.

الشكل رقم (18): تطور عدد المشروعات الممولة من قبل بنك البركة الجزائري حسب الجنس لغاية 2014-31-12.

2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

وفقا للجدول والشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن بنك البركة حرص على تقديم التمويل المتاح لديه لكلا الجنسين، والنسبة الأكبر من المشروعات الممولة كانت من نصيب النساء بما يعادل 89.34%.

يمكن إرجاع سبب استحواذ النساء على المشاريع في إطار القرض الحسن والمراجعة إلى طبيعة المشاريع المختارة التي تتلاءم في تكاليفها مع هاتين الصيغتين، إمكانية الحصول على القرض الحسن في إطار فردي كما قد يمنح في إطار جماعي (15 امرأة كحد أقصى)، العوائد المجزية في فترة قليلة والمخاطر المنخفضة التي تتمتع بها صيغة المراجعة بالإضافة إلى المزايا التي تحظى بها.

أما عن المشاريع الممولة بصيغة المشاركة فكانت 98% منها من نصيب الرجال، فمن خلال هاته الصيغة تتوفر لهم مختلف الاحتياجات واللوازم من الآلات والمعدات للقيام بمشاريعهم، كما أن أغلب المشاريع الممولة بصيغة المشاركة تتم على المدى الطويل وتكون محفوفة بالمخاطر الكبيرة.

هذا وشهدت صيغة الإجارة المصغرة أدنى نسبة مشروعات 0.002% لوجود العديد من القوانين التي أصدرها البنك المركزي والتي تقيد عمليات التي تعتمد على هاته الصيغة.

علاوة على أن بنك البركة استطاع استرداد ما بين 70% و90% من القروض التي منحها خلال الفترة 2009-2014، وهي نسبة جيدة.¹

كنتقييم لتجربة بنك البركة الجزائري يمكن القول بأنها عرفت فشلا سواء في إطار شراكتها مع مؤسسة الخدمات غير المالية أو مع صندوق الزكاة، وقد يرجع سبب هذا الفشل إلى عدم وجود خطة

¹ عبد الحكيم عمران، مرجع سبق ذكره، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، ص 155.

إستراتيجية من البنك للخوض في مجال التمويل الأصغر، فضلا عن عدم تخصيصه لمبالغ مالية ضخمة في سبيل القيام بدوره في هذا المجال، وعدم تناسب أهدافه كونه بنك تجاري مع الدور الاجتماعي الذي يلعبه التمويل الأصغر.

لذلك يتوجب على بنك البركة في إطار تعزيز دوره في مجال التمويل الأصغر وضع خطط إستراتيجية طويلة الأجل للخوض في هذا المجال، والبحث عن مصادر تمويلية متعددة تؤهله لتمويل أكبر عدد من المشاريع، وعدم الدخول في مجال التمويل الأصغر في إطار الشراكات بغض النظر إن كانت محلية أو أجنبية.

الفرع الثاني: تجربة بنك السلام الجزائري في مجال التمويل الأصغر

يمكن لنا توضيح تجربة بنك السلام الجزائري في مجال التمويل الأصغر من خلال ما يلي:

أولا: التعريف ببنك السلام الجزائري

يعمل بنك السلام المتعدد المهام والخدمات طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، اعتمد من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم الخدمات البنكية المبتكرة.

هذا ويعمل بنك السلام وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين، في ظل ضبط معاملاته من قبل هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتكون شبكة فروع بنك السلام الجزائر إلى غاية سنة 2023 من 23 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن في انتظار افتتاح فروع أخرى.¹

ثانيا: برنامج التمويل الأصغر لدى بنك السلام الجزائري في إطار شراكته مع جمعية كافل اليتيم (مشروع باب رزق)

1. التعريف بجمعية كافل اليتيم:

هيئة مدنية وطنية ذات طابع اجتماعي إنساني، أنشأت في إطار القانون 11-90 بتاريخ 14-12-1990 المتعلق بالحياة الجمعوية، اعتمدت من وزارة الداخلية والجماعات المحلية يوم 17-12-2011 وتمت مطابقتها مع القانون 12-06 الصادر في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات رقم 14-72 بتاريخ 16 أكتوبر 2014.

تعتمد الجمعية كليا على المحسنين وأعضائها في التمويل وتسعى مستقبلا إلى انجاز مشاريع مدرة للثروة تخدم اليتامى أولا ثم تمكن الجمعية من خلال تغطية تكاليف أنشطتها المختلفة، غير أن هذا لا يمنعها الاستفادة مستقبلا من المساعدات التي تقدمها مصالح الدولة والسلطات الرسمية بدعم الجمعيات الخيرية للقيام بواجبها الوطني.

ترعى الجمعية نحو 3012 أرملة و 6113 يتيم وتقدم لهم باقة واسعة من الخدمات التي تغطي مختلف جوانب حياة اليتيم واحتياجاته بشكل متكامل، وهي تولي الجوانب المالية اهتماما خاصا لتطوير اليتيم و الأرملة ماديا وتقوم بذلك بالشراكة مع عدد من الجهات التي تتشاطر مع الجمعية لدعم ومتابعة النشاطات المهنية لهذه الفئة.²

2. التعريف بمشروع باب رزق:

يعتبر مشروع السلام "باب رزق" من أهم المشاريع والمبادرات التي قامت بها جمعية كافل اليتيم وامتداد لخدماتها التي تقدمها منذ تأسيسها، فجاء المشروع استجابة للحاجة الملحة للنساء الأرمال والأيتام لتوفير العيش الكريم لهم، سيما أنهم يعانون من وضع نفسي ومادي متدهور ويتحملون كامل المسؤولية على عائلاتهم.

إذ تم إطلاق مشروع باب رزق سنة 2017 للأرامل والأيتام الذين يرغبون في تأسيس مشاريع جديدة ولا يملكون الأموال اللازمة لتحقيق ذلك، بقروض حسنة تتراوح قيمتها بين 250 ألف دج حتى

¹ مصرف السلام، متاح على الرابط www.alsalamalgeria.com، تم الإطلاع عليه يوم 22-05-2023، على الساعة 11:15.
² الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية، متاح على الرابط <https://kafilyatim.dz>، تم الإطلاع عليه يوم 24-05-2023، على الساعة 10:57.

300 ألف دج في مجالات الخياطة، صناعة الحلويات، الحلاقة، تربية المواشي، إنشاء الوكالات الإشهارية، نجارة الألمنيوم والترصيص.¹

هذا وقد تم تنفيذ المشروع على مراحل بدءا بالإعلان عن المشروع وإجراء المقابلات الميدانية مع الأرامل والأيتام الذين يرغبون في امتحان حرف أو إقامة مشروع مصغر، القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والتي إذا كانت مقبولة تبدأ مرحلة تسليم القروض للمشاركات اللواتي قبلت مشاريعهن وفق آلية معتمدة تضمن حق الطرفين في تسديد القروض لمدة تصل إلى 03 سنوات بأقساط تبدأ بعد 6 أشهر من منح القرض، بحيث يتم تنظيم برنامج التسديد على أقساط محددة تسدد في اليوم نفسه من كل شهر ما عدا الحالات الاستثنائية التي توافق عليها الجمعية، ويقر صاحب المشروع بالتزامه بتسديد الدفعات المقررة في أوقاتها المحددة بالضبط وعدم التخلف عن تسديدها.

كما يركز البرنامج بشكل مباشر على مجالات توفير فرص العمل للأرامل والأيتام الذين يحوزون على حرف مهنية يدوية أو على شهادات تكوينية في قطاعات ومجالات معينة لتحقيق مشاريعهم، وفي حال عدم تحقق ذلك كان لابد من تأهيلهم من خلال التدريب على المهارات والحرف من ثم منحهم قروض ميسرة السداد تساعدن في إقامة مشاريع تنموية، تطوير كفاءاتهم، ضمان إدارة ناجحة ومريحة لأي مشروع اقتصادي صغير بإمكانات بسيطة.

فهدف البرنامج تشجيع العمل المنتج وفتح أبواب الاستزراق للقادرين على العمل من ذوي الحاجات، في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك السلام الجزائري ودعم برنامج باب رزق للجمعية الخيرية كافل اليتيم لولاية البلدة لفائدة الأرامل والأيتام والفئات الاجتماعية الهشة، حيث يسعى الطرفان إلى تجسيد مشروع خيري يساعد الأرامل والأيتام على إنشاء مؤسسات مصغرة بتوفير الدعم لهم في شكل القرض الحسن لمن لديه القدرة على ممارسة العمل الميداني والتجاري ومرافقتهم في الانطلاق بهذه المشاريع، كما يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التنموية والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للأرامل والأيتام، تحقيق الاندماج الاجتماعي-المهني الذي يضمن لهم ظروف العيش الكريم ويجعلهم فاعلين في الاقتصاد والمجتمع؛²

3. التزامات بنك السلام الجزائري وجمعية كافل اليتيم:

يقوم بنك السلام الجزائري بتخصيص غلاف مالي يحدد سنويا من طرف الإدارة العامة للبنك للتكفل بطلب تمويل المشاريع الموضوعة على مستوى الجمعية بصيغة القرض الحسن، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية للجمعية في الجوانب المالية والاقتصادية للبرنامج. أما الجمعية فتقوم بالمقابلات، عرض قائمة المشاريع على الأرامل والأيتام لمساعدتهم في اختيار مشاريع مربحة عن طريق التحسيس ومرافقة صاحبة المشروع في إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع وضع برامج وأنشطة تكوينية لفائدة المستفيدين، وضع إجراءات لمرافقة المشروع عن طريق المساعدة في ضمان تسويق أو توزيع المنتجات والتنسيق بين مختلف المشاريع الممولة وتنظيم معارض خاصة ومنح فضاء للمستفيدين من المشاريع للتعريف بمنتجاتهم وتسويقها، كما تقوم الجمعية بدور الوسيط بين طالب القرض والبنك للحصول على القروض الحسنة التي تكون بدون فوائد أو رسوم.³

4. الحصيلة الإحصائية لمشروع باب رزق:

حقق مشروع باب رزق منذ إنشائه العديد من النتائج يمكن تبيانها كما يلي:

أ. المؤشرات التي يقوم عليها مشروع باب رزق:

يعمل مشروع باب رزق على منح العديد من القروض الإنتاجية والخدمية للأرامل والأيتام كما يبينه الجدول الموالي:

¹ وليد صافي عثمان، تقييم أثر التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة مقارنة لبعض الدول العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة -غرداية-، الجزائر، 2022، ص 152.

² امحمد بزارية، رقيقة بن عيشوية، تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "السلام باب رزق نموذجا"، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-، الجزائر، 2021، ص 36-40.

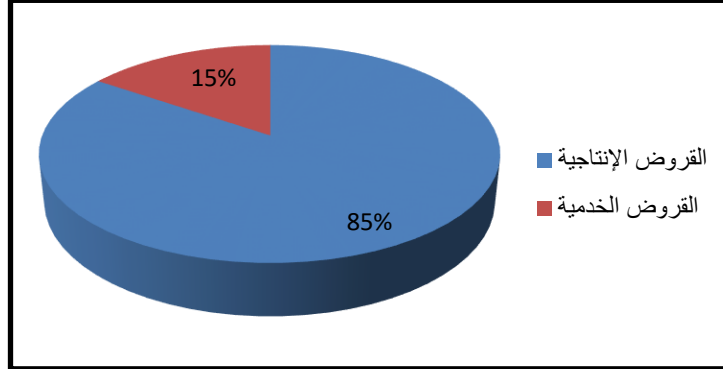
³ نفس المرجع السابق، ص 37.

الجدول رقم (44): المؤشرات التي يقوم عليها مشروع باب رزق

السنوات	2018	2019
البيان		
عدد الأرامل والأيتام المقترضة	69	15
قيمة القرض (مليون سنتيم)	30	30
القروض الإنتاجية	62	09
القروض الخدمية	07	06

المصدر: امحمد بزارية، رفيقة بن عيشوبة، تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "السلام باب رزق نموذجاً"، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-، الجزائر، 2021، ص 38.

الشكل رقم (19): المؤشرات التي يقوم عليها مشروع باب رزق



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

وفقا للمعطيات الواردة في الجدول والشكل البياني أعلاه ساهم المشروع في إقراض عدد من الأرامل والأيتام خلال السنتين 2018 و2019 وبعدها مشاريع بلغت -69 و15 مشروع على التوالي وبمبلغ 30 مليون سنتيم لكل قرض.

وتوزعت القروض التي منحها المشروع ما بين قروض إنتاجية وقروض خدمية، وقدر عدد القروض الإنتاجية بـ62 مشروع سنة 2018 و09 مشاريع سنة 2019، أما القروض الخدمية فقدر عددها بـ07 مشاريع سنة 2018 و06 مشاريع سنة 2019، هذا وقد سيطرت القروض الإنتاجية على أغلب المشاريع المقدمة كون أن أغلب المشاريع التي تمت كانت في مجال الخياطة وصناعة الحلويات.

ب. المشاريع والبرامج التي يدعمها باب رزق:

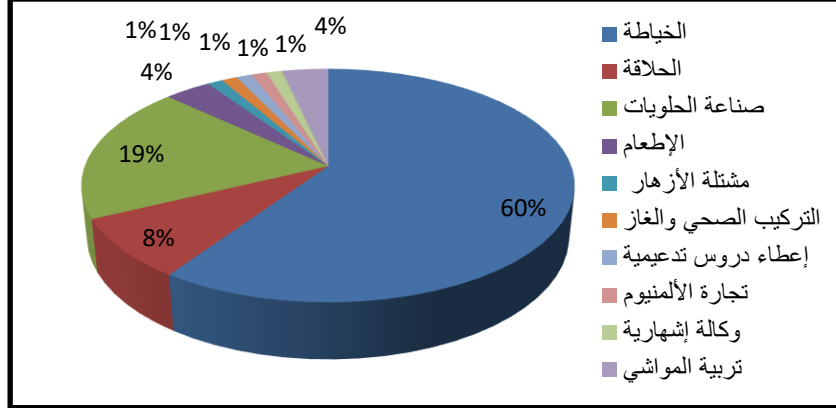
تتوزع المشاريع التي يدعمها المشروع على القطاعات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم (45): توزيع عدد المشاريع ومبالغ إقراضها حسب قطاع النشاط لغاية 2019-12-31

الأنشطة	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للقرض (دج)
الخياطة	50	6541549
الحلاقة	07	1952554
صناعة الحلويات	16	4258788
الإطعام	03	635943
مشتلة الأزهار	01	244500
التركيب الصحي والغاز	01	229899
إعطاء دروس تدعيمية	01	120905
تجارة الألمنيوم	01	295192
وكالة إخبارية	01	252276
تربية المواشي	03	900000
المجموع	84	51382979

المصدر: امحمد بزارية، رفيقة بن عيشوبة، تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "السلام باب رزق نموذجاً"، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-، الجزائر، 2021، ص 39.

الشكل رقم (20): توزيع عدد المشاريع ومبالغ إقراضها حسب قطاع النشاط لغاية 2019-12-31



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

بالاطلاع على المعطيات المبينة في الجدول رقم (45) والشكل البياني رقم (20) نجد أن مشروع باب رزق عمل على تمويل 84 مشروع بمبلغ 5.1382.979 دج إلى غاية 31 ديسمبر 2019 في مختلف النشاطات الاقتصادية، لكن توزيع هاته المشاريع كان متباينا بشكل واضح بين الأنشطة، إذ كان نصيب الأسد من هاته المشاريع للخياطة بتمويل أكثر من 50 مشروع بمبلغ 6541549 دج، ثم صناعة الحلويات بتمويل 16 مشروع بمبلغ 4258788 دج، ثم الحلاقة بـ 07 مشاريع بقيمة 1952554 دج، ثم مشاريع الإطعام وتربية المواشي بـ 03 مشاريع لكل منهما بمبالغ تمويلية قدرت بـ 635943 دج لمشاريع الإطعام و 900000 دج لمشاريع تربية المواشي، لتسجل باقي المشاريع مشروع لكل نشاط.

يعود تحقيق النتائج المبينة في الجدول والشكل السابقين إلى الدور الذي لعبه مشروع باب رزق في خلق مشاريع مصغرة توفر مناصب شغل، سعي المشروع إلى إعالة أسر اليتامى والأرامل من أجل دعم مساهمتهم في الاقتصاد والمجتمع.

أما عن سيطرة قطاع الخياطة فيعود ذلك إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج إلى الآلات والمعدات الضخمة وفي نفس الوقت لا يحتاج مستوى تعليمي متطور، فضلا عن منح مؤسسة موانئ الجزائر العالمية لماكينات الخياطة للنساء الأرامل ضمن مشروع باب رزق، كما كانت أيضا صناعة الحلويات في مقدمة المشاريع كون أن المشاريع من الحلويات والخياطة لا تكلف كثيرا، وتتم من المنازل فيمكن للمرأة المستفيدة رعايتها أبنائها وفي نفس الوقت العمل، كما لا تحتوي على المخاطر الكبيرة ولا تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

أما فيما يخص المشاريع التي كانت في أدنى الترتيب كمشاتل الأزهار، التركيب الصحي والغاز وتجارة الألمنيوم فيعود ذلك لكون أن هذه المشاريع موجهة للرجال أكثر وتتطلب الجهد العضلي، علاوة على أن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري لازالت لم تقبل وجود النساء في مثل هاته المشاريع، كذلك قد لا يتناسب مقدار الدعم المقدم من المشروع مع تكلفة هاته المشاريع.

ت. التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها باب رزق:

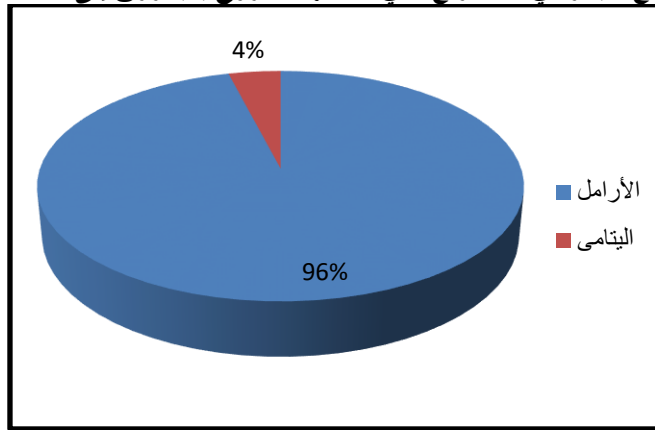
يوضح الجدول أدناه التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها باب رزق.

الجدول رقم (46): التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها مشروع باب رزق إلى غاية 2019-12-31

الفروع (المناطق)	عدد الأرامل	عدد الأيتام	عدد المشاريع	الصفة	
				أرملة	يتيم
البلدية	266	800	09	09	00
أولاد يعيش	210	345	12	10	02
الصومعة	147	393	05	05	00
العفرون	115	239	11	11	00
موزاية	146	360	12	12	00
وادي العلايق	133	253	04	03	01
بوعرفة	164	320	03	03	00
بوفاريك	159	290	05	05	00

00	02	02	133	88	قرواو
01	10	11	410	280	بوعينان
00	03	03	344	176	بوقرة
00	08	08	484	165	الأربعاء
00	04	04	574	300	مفتاح
00	01	01	193	92	بن خليل
00	01	01	181	102	بني مراد
00	02	02	232	170	بني تامو
00	03	03	142	81	الشبلي
00	03	03	170	82	أولاد سلامة
00	01	01	250	86	الشفة
04	96	100	6113	2962	المجموع

المصدر: امحمد بزارية، رفيقة بن عيشوية، تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "السلام باب رزق نموذجاً"، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص 40.
الشكل رقم (21): التوزيع الجغرافي للمشاريع التي يدعمها مشروع باب رزق إلى غاية 2019-12-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول السابق والشكل البياني أعلاه أن عدد النساء الأرامل واليتامي التي قام المشروع بإحصائهم هو 2962 أرملة و 6113 يتيم، مول المشروع منهم 96 أرملة و 04 يتامي بمجموع 100 مشروع، أي تمويل 0.032% من الأرامل و 0.0004% من اليتامي، قد يعود سبب انخفاض نسبة المشاريع الممولة مقارنة مع عدد اليتامي والأرامل إلى القدرات المالية التي تتوفر عليها البرنامج، عدم التلاؤم بين المشاريع المتقدمة للمشروع وأهداف المشروع، عدم امتلاك طالبي التمويل للشهادات اللازمة للبدء في المشاريع التي يريدونها.

كما يمكن أن نرجع سبب تسجيل هذه النتائج إلى أن النساء الأرامل هن اللواتي يقمن بأبنائهن اليتامي فمن الأفضل تمويلهن هن لكي يكن عوناً لعائلاتهن من أجل تحسين مستوى معيشتهن، علاوة على أن أغلب اليتامي هم أطفال فيعمل المشروع على خدمتهم سواء من حيث توفير الملابس لهم، الرعاية الطبية ومساعدتهم في الحصول على دروس الدعم، كما أن المبالغ التي تمنح تتناسب أكثر مع المشاريع النسوية المصغرة ولا تتناسب المبالغ الممنوحة مع إنشاء مشاريع في مجالات أخرى كالمجال الصناعي مثلاً.

كتنقيص لعمل مشروع باب رزق في مجال التمويل الأصغر يمكن لنا القول أنه بالرغم من عدم انتشار التجربة وعدم تمويلها لعدد كبير من المشاريع إلا أنها تعتبر مبادرة هامة يجب تثمينها والعمل على تطويرها أكثر.

في سبيل السعي إلى المحافظة على هذه المبادرة وتطويرها يمكن العمل على توفير مصادر تمويلية أكثر بغية تمويل أكبر عدد من المشاريع في قطاعات اقتصادية مختلفة، نقل هذه التجربة إلى ولايات أخرى وتوسيع نطاق خدماتها، ضرورة تحلي المشروع بالشفافية والمصداقية للحفاظ على أموال الناس، فتح موقع الكتروني يحتوي كافة أعمال المشروع وكافة مستجداته والإحصائيات المتعلقة به، الولوج إلى المجالات الاقتصادية المختلفة وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا لمواكبتها، فتح

باب تقديم الخدمات الإلكترونية والتعاقد مع مراكز التكوين بغية تمكين أصحاب التمويل المقدمين لإنجاح مشاريعهم.

الفرع الثالث: مبادرة جمعية توزيع في مجال التمويل الأصغر

بالإضافة إلى المؤسسات المنشأة من قبل الحكومة الجزائرية التي تسعى إلى تطوير التمويل الأصغر، فإن المجتمع المحلي هو الآخر يساهم كذلك من خلال الجمعيات والمنظمات التي ينشئها ولعل أهم جمعية ناشطة في هذا المجال هي جمعية توزيع.

أولاً: التعريف بجمعية توزيع

تم إنشاء جمعية توزيع سنة 1989، وهي مستوحاة من ممارسة الأجداد في ما يخص المساعدة المتبادلة والتضامن من خلال تجميع جهود أعضاء نفس المجتمع للعمل ذي المصلحة العامة، وعملت الجمعية على تعزيز هذا التقليد لتكييفه مع عصرنا عن طريق تخيل أشكال جديدة للتعبير عن دوافع التضامن فيما يتعلق بالاحتياجات الحالية خاصة تجاه الفئات الاجتماعية الفقيرة.

تنشط جمعية توزيع في 03 مجالات هي تنشيط الشباب، التنمية التضامنية، التدريب والدراسة، وطورت الجمعية 26 شراكة مع مؤسسات أجنبية عامة وخاصة وتعمل كذلك مع السلطات العامة، كما تضم الجمعية عدة فروع ولها فرع في فرنسا تأسس سنة 1995 وفرع في إسبانيا تأسس سنة 1998. تهدف جمعية توزيع إلى محاربة الفقر، تحقيق التكامل الاقتصادي للمساعدة على خلق فرص العمل لصالح الشباب والنساء خاصة عن طريق إنشاء مشاريع في مجالات متعددة وتدعيم مشاريع صغيرة ذات إمكانات مهنية لكن تفتقر للإمكانيات المالية.

كما اعتبرت الجمعية أن الموارد المالية ليست هي العائق الوحيد الذي يعيق انطلاق النشاط، بل التدريب، التوجيه، الدعم، المشورة والمتابعة هي خطوات أساسية لإنشاء مؤسسات تكون قادرة على ضمان بقاء واستدامة أنشطتها، لهذا السبب وضعت جمعية توزيع هدفاً أولوية وهو تدريب موظفيها المدعومين لإدارة هذه المشاريع والاضطلاع بمهام التدريب، الدعم، المشورة والمراقبة لرواد الأعمال الذين يستفيدون من أنشطتها.¹

هذا وقد اعتمدت جمعية توزيع سنة 1996 برنامجاً للتمويل الأصغر كوسيلة للتدخل من أجل تحقيق التنمية، والخروج عن دائرة الأساليب المتبعة من قبل المؤسسات العامة والعديد من الجمعيات التي تشجع الرفاهية وثقافة التواكل لدى المجتمع الجزائري.

ثانياً: مبادئ التمويل الأصغر في جمعية توزيع

تتمثل أهم المبادئ التي تقوم عليها التمويل الأصغر في جمعية توزيع في:²

1. **مبدأ التضامن والمشاركة:** تبذل جمعية توزيع جهوداً كبيرة في سبيل الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر تهميشاً في المجتمع، فجمهورها المستهدف يتألف من النساء والرجال في كل من المناطق الريفية والحضرية؛

2. **خدمات للمستبعدين:** تقدم جمعية توزيع خدمات مخصصة للمستبعدين، تتمثل في تقديم الخدمات المالية مع مراعاة عدم وجود دخل أو وجود دخل منخفض للغاية، بإتاحة إمكانية اقتراض مبالغ صغيرة تصل إلى 20 ألف دينار جزائري ما يعادل 200 يورو، تسدد بأقساط منتظمة (شهرية) مع إمكانية الاستفادة من السداد المؤجل (من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة)، والوصول المباشر إلى المديرين التنفيذيين في جمعية توزيع الذين يقومون بإجراء زيارات بأنفسهم إلى المستفيدين؛

3. **القرب الجغرافي من المستفيدين:** يعتبر أحد المبادئ الأساسية لجمعية توزيع من حيث أن الدعم هو خدمة رئيسية في إدارة التمويل الأصغر، لذلك تمتلك جمعية توزيع حاضنة أعمال ومكتب دائم نظراً لأن مجالات تدخلها واسعة للغاية.

¹ Djaber BEZTOUH, Mahdia BOULAHOUAT, LA MICROFINANCE, VECTEUR D'INCLUSION FINANCIÈRE ET DE CRÉATION D'ENTREPRISES EN ALGÉRIE, Journal of International Economy and Globalization, Vol (03), No (02), l'université de Ziane Achour -Djelfa-, l'Algérie, 2020, P: 14-15.

² Djabar BEZTOUH, Karima TOUATI, La micro-finance, pauvreté et développement durable en Algérie, Colloque international Développement durable, projets et engagements, tenue le 08 et 09 novembre 2010, L'Université Abderrahmane Mira -Béjaïa-, l'Algérie, p: 13-14.

ثالثا: الضوابط والمحددات العامة المتعلقة بالإقراض المصغر داخل جمعية تويزة

حددت الجهة المشرفة على برنامج التمويل الأصغر على مستوى جمعية تويزة مجموعة من الضوابط والمحددات العامة لمنح الإقراض المصغر، أهمها:¹

1. **من حيث قيمة القروض الممنوحة:** الحد الأقصى للقروض الممنوحة يبلغ 350 ألف دج لكل مشروع، مع إمكانية رفع هذا المبلغ إلى 500 ألف دج في حالة المشروعات المشتركة، وفي كل الحالات يبلغ متوسط القروض الممنوحة مبلغ 200 ألف دج؛

2. **من حيث طبيعة المشروعات الممولة:** تقدم جمعية تويزة التمويل للأفراد الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية في مجالات متعددة كالمشروعات الإنتاجية والصناعية الصغيرة؛ المشروعات في مجال تقديم الخدمات؛ المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية؛ المشروعات الفلاحية في المناطق الريفية؛ المشروعات الفلاحية الأخرى ومشروعات الصيد البحري؛ المشروعات ذات المردودية الاقتصادية والتجارية بصفة عامة؛

3. **من حيث طبيعة القروض:** تمنح القروض للأفراد ضمن الحدود القصوى المحددة لقيمة القرض، كما يمكن منحها بشكل جماعي إذا رغب الأفراد المشاركة في إقامة مشروعات معينة؛

4. **من حيث طبيعة الضمانات المطلوبة:** بعد حصول الأفراد على التأهيل من طرف إدارة الجمعية، تطلب هذه الأخيرة منهم توفير ضمان يتم التعهد به من طرف ثالث الذي قد يكون أشخاص معنويين أو طبيعيين لسداد تلك القروض في حالة عدم قدرة المقترض على دفع الأقساط المستحقة عليه، على أن يتم تدعيم هذا الإجراء بعقود موثقة في هذا المجال؛

5. **من حيث مدة القروض:** تمنح إدارة جمعية تويزة فترة تتراوح ما بين 12 و 24 شهرا لاسترجاع قروضها المستحقة على الأفراد المقترضين؛

6. **من حيث أقساط القروض:** بناء على طبيعة وخصوصيات المشروعات الممولة من طرف جمعية تويزة يستطيع الأفراد دفع القروض المتحصل عليها إما في شكل أقساط شهرية أو سنوية.

رابعا: شروط منح القرض المصغر على مستوى الجمعية

أهم الشروط التي وضعتها جمعية تويزة من أجل منح الإقراض المصغر على مستواها هي:²

1. **العمر:** يجب أن يفوق عمر المستلمين أكثر من 18 سنة، بحيث تعطى الأولوية للشباب ما بين (18-35 عاما)، دون استبعاد أصحاب المشاريع من كبار السن الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى النظام المالي التقليدي لكن بشرط تقديم مشاريع ذات جدوى ومردودية اقتصادية عالية؛

2. **الفئات الاجتماعية المستهدفة:** الباحثين عن العمل والمؤهلين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التمويل من النظام المالي الرسمي، ويتواجدون في المناطق شبه الريفية المعزولة والمناطق الجبلية التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية، وفي مناطق سكنية غير مستقرة مجاورة للمراكز الصناعية الرئيسية وفي أماكن ليس بها أسواق عمل نشطة، خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛ الأسر الفقيرة وريبات الأسر؛ أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يفتقدون الإمكانات والضمانات البنكية؛

3. **التأهيل:** يكون على حسب مجال الاستثمار المختار؛

4. **القدرة على زيادة رأس المال الأولي:** تتراوح مشاركة المقترض من 5% إلى 20% من المبلغ الإجمالي للمشروع، والمشاركة بحد أقصى 15% من التمويل الممنوح من الجمعية لتكاليف إدارة ومراقبة ودراسة ملفهم (تكاليف تسيير ملف القرض ومتابعته)؛

5. **الضمانات:** يجب ضمان المستفيد من قبل شخص طبيعي يتعهد بسداد القرض في حالة التقصير من جانبه؛

6. **المشروع:** يمنح التمويل للأنشطة المدرة للدخل في مجال الإنتاج والخدمات (أيضا المشاريع التي تكون في كل من المناطق الحضرية والريفية).

للإشارة فإن جمعية تويزة تقوم بتمويل الموجودات فقط وليس تمويل الحصول على المواد الخام.

¹ عبد الحكيم عمران ، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 183-184.

² Karima BOUDEDJA, Microfinance et ONG: Bilan et analyse diagnostique du fonctionnement du dispositif de microcrédit à l'ONG algérienne Touiza en vue de la création d'une institution de microfinance, Thèse de Master of Science de l'Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, France, 2008, p 48-49.

خامسا: تحليل نشاط الجمعية في مجال التمويل الأصغر

يمكن تحليل نشاط الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل الأصغر من خلال ما يلي:

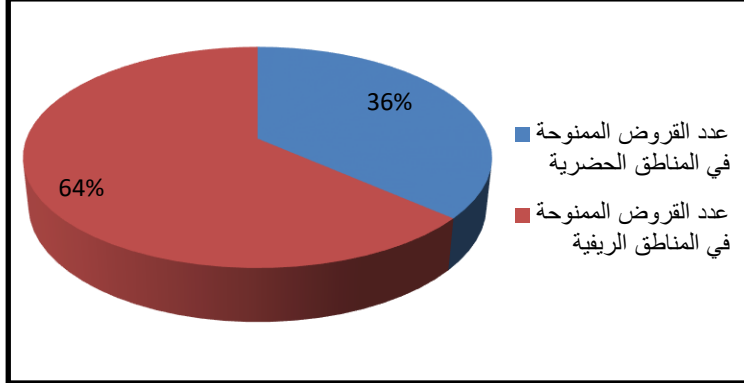
1. توزيع عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب المنطقة:
عملت الجمعية الوطنية للتطوع إلى خلق العديد من المشاريع سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية للمستفيدين حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (47): عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب المنطقة خلال الفترة 1997-2011

البيان	في المناطق الحضرية	في المناطق الريفية	المجموع
عدد القروض الممنوحة	229	399	628
قيمة القروض الممنوحة (مليون دج)	35.57	36.74	72.31

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، الجزائر، 2016، ص 08.

الشكل رقم (22): عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب المنطقة خلال الفترة 1997-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

يبين الجدول رقم (47) والشكل البياني أعلاه أن جمعية تويضة قامت بمنح 628 قرض في مجال التمويل الأصغر موزعة بين المناطق الحضرية (229 قرض) والريفية (399 قرض) بقيمة 72.31 مليون دج خصص منها 35.57 للمناطق الحضرية و36.74 للمناطق الريفية، الأمر الذي يدل على أن نشاط جمعية يهدف لدعم أصحاب المشاريع في المناطق النائية والمعزولة تجسيدا لأهداف التمويل الأصغر، مواكبة زيادة الطلب على المشاريع في المناطق الحضرية، السعي إلى المساهمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير سبل للاستزاق للأفراد الذين يمتلكون المهارات الكافية. للإشارة فإن تقارب المبالغ التمويلية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية قد يعود إلى ارتفاع تكاليف إنشاء مشروع في المناطق الحضرية من توفير المكان أو توفير الأرض اللازمة، ارتفاع تكاليف المواد الأولية، ارتفاع تكلفة اليد العاملة واعتماد مشاريع تحتاج مبالغ أكثر من التمويل، وغيرها من الأسباب التي تجعل المبالغ التمويلية بين المناطق الريفية والحضرية متقاربة.

2. توزيع عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية جنس المستفيد:

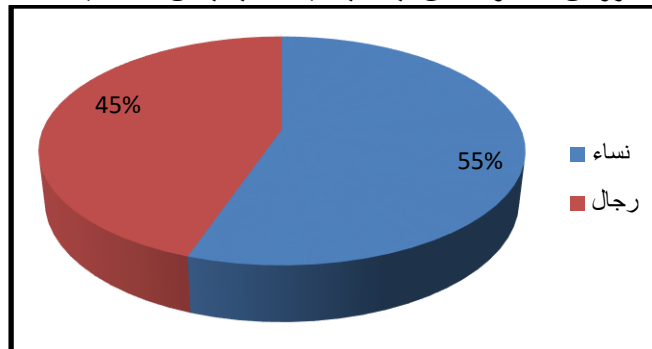
عملت الجمعية الوطنية للتطوع على خلق العديد من المشاريع للمستفيدين من كلا الجنسين، سواء كانوا في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (48): عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 1997-2011

البيان	جنس المستفيد		المجموع
	رجال	نساء	
عدد القروض الممنوحة	347	281	628
قيمة القروض الممنوحة (مليون دج)	39.78	32.53	72.31

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، الجزائر، 2016، ص 08.

الشكل رقم (23): عدد وقيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعية حسب جنس المستفيد خلال الفترة 1997-2011



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه أن النساء هن أكثر استفادة من القروض الممنوحة فقد حصلن على 347 قرض بمبلغ 39.78 مليون دج في حين حصل الرجال على 281 قرض بمبلغ 32.53. ما يؤكد عمل الجمعية على دعم النساء وتشجيعهن على إنشاء مشاريع مصغرة يعولن بها أسرهن ويساهمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل حيازة النساء على المهارات في مجال الخياطة، صناعة الحلويات والحرف اليدوية وهي مشاريع لا تحتاج تمويل كبير وفي نفس الوقت يمكن ممارستها من البيت خاصة النساء اللواتي يقطن في المناطق الريفية ما يجعلهن أكثر تأهيلا للحصول على الدعم.

3. طبيعة المشاريع الممولة وعددها لدى الجمعية الوطنية للتطوع:

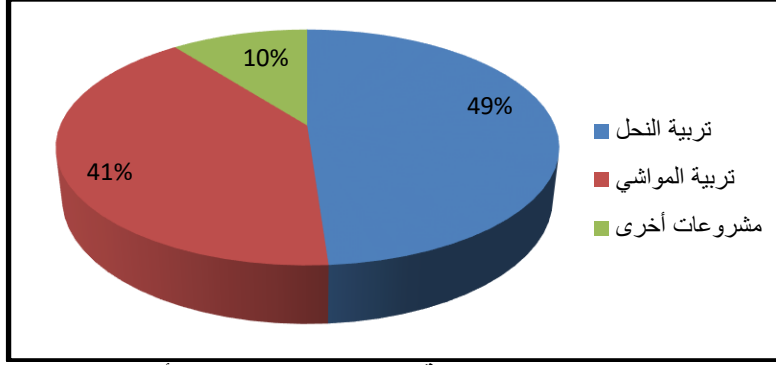
عملت الجمعية على إنشاء العديد من المشاريع منذ تواجدها وفي أنشطة مختلفة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (49): طبيعة المشاريع الممولة وعددها لدى الجمعية إلى غاية 2011-12-31

المجموع	طبيعة المشاريع الممولة			السنوات
	مشروعات أخرى	تربية المواشي	تربية النحل	
23	00	00	23	1997
48	00	16	32	1998
44	00	08	36	1999
39	00	00	39	2000
54	00	33	21	2001
29	00	24	05	2002
32	00	26	06	2003
04	00	00	04	2004
02	02	00	00	2005
29	17	12	00	2006
60	15	19	26	2007
20	00	17	03	2008
00	00	00	00	2009
00	00	00	00	2010
15	08	07	00	2011
399	42	162	195	المجموع

المصدر: عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-، الجزائر، 2016، ص 196.

الشكل رقم (24): طبيعة المشاريع الممولة وعددها لدى الجمعية إلى غاية 2011-12-31



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

تمكنت جمعية تويضة من تمويل 399 مشروع خلال الفترة 1997-2011، وسيطرت على هذه المشاريع تربية النحل (48.87%) والمواشي (40.60%) نظرا لأن نسبة كبيرة من التمويل منحت للأفراد الذين يقطنون المناطق الريفية، وعدم تطلب مثل هاته المشاريع لمبالغ تمويلية ضخمة وفي نفس الوقت انخفاض درجة المخاطرة فيها، وتوفر الأراضي في المناطق النائية لمزاولة مثل هاته الأنشطة.

كتقييم لعمل جمعية تويضة في مجال التمويل الأصغر يمكن القول بأنها تجربة نالت استحسان العديد، لكنها توقفت عن النشاط وفي نفس الوقت لم تنتشر في مختلف ولايات الوطن، فضلا عن عدم تمويلها لعدد كبير من المشاريع.

يمكن إعادة إحياء هاته التجربة مرة أخرى لكن بشكل أكثر تنظيما، تأطيرا، انتشارا وتنوعا في المجالات الاقتصادية الممكنة، التركيز على دور الجمعية الاقتصادي مع عدم التنازل عن دورها الاجتماعي، البحث عن المصادر التمويلية التي تمكن المؤسسة من تمويل أكبر عدد ممكن من المشاريع، زيادة الأيام التحسيسية والندوات والتحسيس بالدور الاقتصادي للجمعية، تنشيط الموقع الرسمي للجمعية، علاوة على زيادة دور الجالية الوطنية في الخارج بتشجيعها على دعم المشاريع التي تقدمها الجمعية والترويج لها عبر مختلف البلدان القاطنين بها، تشجيع المشاريع في مجال التكنولوجيات الحديثة وتقديم الامتيازات لها.

المطلب الرابع: كفاءة برامج التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ساهمت مؤسسات التمويل الأصغر إلى جانب الإطار المؤسسي الداعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تحقيق العديد من النتائج الايجابية على صعيد هذه المؤسسات.

الفرع الأول: كفاءة استخدام برامج التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تبين كفاءة استخدام برامج التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية

بعد الاهتمام الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء عدة مؤسسات للتمويل الأصغر، عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التطورات خلال الفترة 2001-2022 مثلما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (50): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو
2001	244570	778	245348	-
2002	261075	778	261853	6.72
2003	287799	788	288587	10.20
2004	312181	778	312959	8.44
2005	341914	874	342788	9.53
2006	376028	739	376767	9.91

9.07	410959	666	410293	2007
26.41	519526	626	518900	2008
20.31	625069	591	624478	2009
-0.010	619072	557	618515	2010
6.5	659309	572	658737	2011
7.97	711832	557	711275	2012
9.27	777816	557	777259	2013
09	852053	542	851511	2014
9.7	934569	532	934037	2015
9.42	1022621	390	1022231	2016
5.07	1074503	267	1074236	2017
6.3	1141863	261	1141602	2018
4.5	1193339	243	1193096	2019
3.16	1 231 073	229	1230844	2020
4.49	1 286 365	225	1286140	2021
5.70	1359803	223	1359580	2022

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال

الفترة 2003-2022.

تبرز معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تزايدا من سنة لأخرى إذ انتقل عددها من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022 بزيادة بلغت نسبتها 80.93%.

يعود سبب التطور الإيجابي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإجراءات القانونية والتنظيمية التحفيزية التي تبنتها الحكومة الجزائرية من أجل تطوير القطاع، الهياكل والمؤسسات المساعدة ذات الدعم المالي والمعنوي ومؤسسات التمويل الأصغر المنشأة على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر غيرها من المؤسسات الأخرى التي تم إنشائها خلال الفترة 2001-2022 لتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السعي إلى عقد شراكات مع برامج ومؤسسات دولية بغية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الامتيازات الجبائية التي تحظى بها هذه المؤسسات، الرغبة في التخلص من الاقتصاد الريعي من خلال البرامج التنموية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 وتشجيع الأفراد على ضرورة إنشاء مؤسسات خاصة بهم تحسن من مستوى معيشتهم وتوفر لهم دخلا من خلال اللجوء إلى التمويل الأصغر، تسهيل عملية الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع، فضلا عن تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا ويرجع تغير معدلات النمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى إلى الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدولة الجزائرية، ولأن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الجزائر هي مؤسسات حكومية، فنجد أن في فترات تكون هناك بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول فيتم التساهل مع الإجراءات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحدث العكس في حال وجود ضائقة مالية أو انخفاض أسعار البترول، فضلا عن اتجاه الحكومة الجزائرية نحو تشجيع التطور النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجودة) بدلا من التطور الكمي، ويعود معدل النمو السلبي المسجل سنة 2010 إلى رفع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وصايتها عن قطاع الصناعات التقليدية لصبح تابعا لقطاع السياحة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفوق نسبة 99% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر، قد يعود سبب سيطرة المؤسسات الخاصة إلى السياسات الاقتصادية للدولة المنتهجة في سبيل زيادة دور القطاع الخاص خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، زرع روح المبادرة وفتح باب استثمار أمام خريجي الجامعات وأصحاب المهن والحرف لإنشاء مؤسسات خاصة بهم، الاعتماد على السياسات التوسعية في منح القروض اللازمة للأفراد لإنشاء مؤسسات خاصة بهم، الرغبة في التخلص من الاعتماد على القطاع العام، السعي إلى رفع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئونها وتشجيع توجههم إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

أما الانخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة يعود إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على مواجهة التوجه نحو الخصوصية، تغير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، عدم القدرة على البقاء في بيئة يطغى عليها الاستثمار الخاص والسعي إلى إعادة تنظيم القطاع العمومي، علاوة على قدم أدوات التسيير وضعف قدرتها التنافسية.

كتقييم لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن القول بأنها شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2022 إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي كانت يطمح إليه أو الحد الذي يجاري المقاييس العالمية، فبالنظر إلى السياسات والاستراتيجيات والامتيازات التي منحتها الحكومة الجزائرية والسعي إلى إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم العديد من المزايا المادية والمعنوية للمتقدمين لها، فضلا عن الشراكات التي تمت مع شركاء محليين أو أجبيين في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر تطورها محدودا.

قد يعود سبب ذلك إلى سوء تسيير مؤسسات التمويل الأصغر العاملة، تعقد الإجراءات والتدابير المتخذة، عدم الشفافية، البيروقراطية وكثرة الإجراءات التي لا بد من تتبعها في سبيل إنشاء مؤسسة، أو قد يعود سبب ذلك إلى قلة الوعي لدى أفراد المجتمع الجزائري للتوجه إلى مؤسسات التمويل الأصغر وتهربهم من إنشاء مؤسسات خاصة بهم في ظل ما توفره الدولة الجزائرية من إمكانيات، فضلا عن رغبتهم في سرقة الأموال التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر بغية خلق مؤسسات والتهرب من إنشائها بحجة أن هذا المال هو مال العام وكون أن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر ملكية حكومية.

ثانيا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

يبين الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال الفترة 2007-2021.

الجدول رقم (51): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم خلال الفترة 2007-2021

نوع المؤسسة السنوات	المؤسسات المصغرة	%	المؤسسات الصغيرة	%	المؤسسات المتوسطة	%
2007	280883	95.34	12167	4.13	1562	0.53
2008	377562	96.16	12800	3.26	2277	0.58
2009	560176	95.35	24205	4.12	3113	0.53
2010	600562	97.01	16715	2.70	1795	0.29
2011	630497	95.63	25647	3.89	3165	0.48
2012	683572	96.03	24843	3.49	3417	0.48
2013	755259	97.10	20145	2.59	2412	0.31
2014	824617	96.78	24113	2.83	3323	0.39
2015	907659	97.12	24054	2.57	2855	0.31
2016	993170	97.12	26281	2.57	3170	0.31
2017	1 042 121	97	28 288	2.6	4 094	0.4
2018	1 107 607	97	29 688	2.6	4 567	0.4
2019	1 157 539	97	31 027	2.6	4 773	0.4
2020	1195126	97.08	31023	2.52	4924	0.40
2021	1255235	97.58	27657	2.15	3473	0.27

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال

الفترة 2007-2021.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن المؤسسات المصغرة تسيطر على إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر خلال الفترة 2007-2021 بنسبة فاقت 95%، فانتقل عددها من 280883 مؤسسة مصغرة منشأة سنة 2007 إلى 1255235 مؤسسة مصغرة منشأة سنة 2021، يعود سبب هذا التطور الإيجابي إلى سهولة إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات، عدم تطلبها لتمويل ضخم وهو ما يتناسب مع حجم التمويل الذي تمنحه مؤسسات التمويل الأصغر، القدرة على تسييرها خاصة وأن أغلب المؤسسات المصغرة في الجزائر هي مؤسسات عائلية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة التي عرفت تذبذبا في تطورها خلال الفترة المدروسة سبب ذلك يعود إلى ضعف الإقبال عليهم من قبل الأفراد، تطلبهم لمبالغ تمويلية كبرى التي قد تفوق الحد المسموح به في مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر أو قد تعجز عن تقديمه

كونها في الغالب تقوم على الإعانات التي تمنحها لها الدولة، ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية التي على أصحاب المشاريع تقديمها لمؤسسات التمويل الأصغر لبدء المشروع والتي يعجزون عن تقديمها في الكثير من الأحيان، عدم امتلاك أغلب أصحاب المشاريع للقدرات التسييرية والقدرات الكافية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عجز أغلب مؤسسات التمويل الأصغر على الاقتراض لتوفير الدعم المالي الكافي لهذه المشاريع، الظروف الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحبها من أزمات قد تؤثر على سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر.

ثالثا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي
تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة على جملة من الأنشطة الاقتصادية مثلما هو موضح فيما يلي.

1. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

يبين الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الأنشطة الاقتصادية. الجدول رقم (52): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2003-

2022

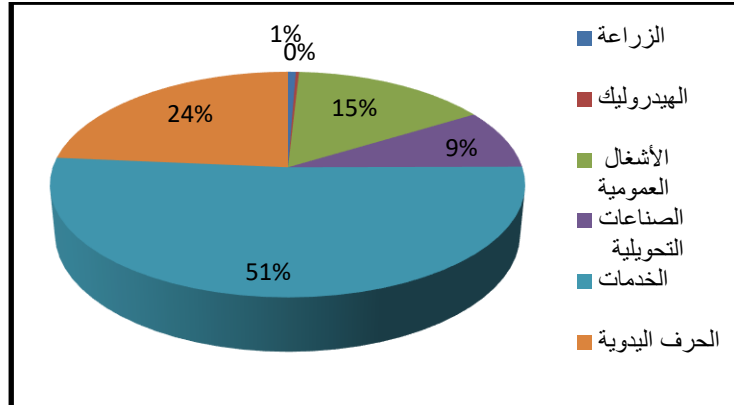
قطاع النشاط	الزراعة	الهيدروليك	الأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	الحرف اليدوية	المجموع
2003	2 477	510	65 799	-	-	79 850	287799
2004	2 748	549	72 869	-	-	86 732	312181
2005	2 947	600	80 716	-	-	96 072	341914
2006	3 186	793	90 702	51 343	123 782	106 222	376028
2007	3 401	843	100 250	54 301	135 151	116 347	410293
2008	3 599	876	111 978	57352	218208	126 887	518900
2009	3 642	908	122 238	59 670	268940	169 080	624478
2010	3 806	1870	129 762	61 228	286226	135 623	618515
2011	4.006	1.956	135.752	63.890	306252	146 881	658737
2012	4 277	2 052	142 222	67 517	334443	160 764	711275
2013	4 616	2259	15 0910	73 037	370761	175 676	777259
2014	5 038	2 439	159 775	78 108	411589	194 562	851511
2015	5625	2 639	168 557	83 701	456373	217142	934037
2016	6130	2767	174848	89597	513647	235242	1022231
2017	6599	2887	179303	94930	548195	242 322	1074236
2018	7068	2981	185121	99865	585915	260652	1141602
2019	7387	3064	190155	103621	614315	274554	1193096
2020	7607	3113	193950	106049	631401	288724	1230844
2021	7 927	3241	199318	109 919	662 130	303605	1286140
2022	8404	3371	204452	115992	703499	324085	1359803

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال

الفترة 2003-2022.

الشكل رقم (25): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة

2003-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

يتضح من خلال معطيات الجدول والشكل البياني السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تم إنشائها في الجزائر خلال الفترة 2003-2022 توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية لكن بشكل غير متوازن نظرا لسيطرة بعض الأنشطة الاقتصادية على الأخرى. فقطاع الخدمات، الحرف اليدوية والأشغال العمومية تعتبر القطاعات التي تسيطر على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المنشأة في الجزائر، ولعل ذلك راجع إلى تفضيل أصحاب المشاريع المتقدمين لمؤسسات التمويل الأصغر لقطاع الخدمات لقلّة التكاليف التي يمكن تكبدها والعوائد المتأثية منه في ظل المخاطر المقبولة فضلا عن سهولة توفير متطلباته مقارنة بباقي الأنشطة فمثلا نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد مولت سنة 2021 ما يقدر بـ 189270 مشروع في قطاع الخدمات والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قد عملت على تمويل 134805 مشروع خلال نفس السنة.

أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فهو يمتاز بوجود الطلب فيه نظرا للعديد من المشاريع والبرامج العمومية التي خطط لإنجازها في ظل الإنفاق العمومي على غرار برامج الإسكان، إصلاح الطرقات والمستشفيات لمواجهة التطور الديمغرافي وتحسين الظروف الاجتماعية من خلال برامج الإنفاق العمومي، لذلك عملت مؤسسات التمويل الأصغر على تشجيع المتقدمين إليها للاستثمار في هذه المجال مع تقديم العديد من الامتيازات لهم.

أما عن قطاع الحرف اليدوية فيحوزون أغلب أصحاب المشاريع ضمنه على الخبرة وشهادات الكفاءة المهنية التي تؤهلهم للحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الأصغر وفي نفس الوقت إقبالهم للحصول على التمويل نظرا لوفائهم وحبهم لهذا القطاع الذي يعتبره العض قطاع الأجداد وأغلبهم توارثوه عن آبائهم وأجدادهم.

كما عملت الحكومة الجزائرية على تدعيم قطاع الصناعة وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية من خلال العديد من البرامج مثل برنامج تطوير الطماطم الصناعية وبرنامج تطوير إنتاج الحليب، تحفيز مؤسسات التمويل الأصغر على زيادة تقديم الامتيازات والدعم المادي للمستثمرين الراغبين في إنشاء مؤسسات في هذا القطاع، إلا أن نظرا لأن العديد من المشاريع ضمن هذا القطاع تم تدعيمها من قبل الدولة يتخوف المستثمرين من الاستثمار فيه لقلّة العوائد التي قد يحصلون عليها.

إلا أنه وبالرغم من تتبع الحكومة الجزائرية لسياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على زيادة نسب التمويل الممنوحة لهذا القطاع مع تقليص حجم الواردات الفلاحية والرغبة في التخلص من التبعية الغذائية، ووضع مخططات وطنية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتمتع الجزائر بالثروات الطبيعية والسكنية والأراضي الفلاحية إلا أن المؤسسات المنشأة في قطاع الزراعي لازالت لم ترق للمستوى المطلوب نظرا لاتجاه المستثمرين للقطاعات التي لا تحتاج إلى مجهود كبير والتخوف من المخاطر التي قد تحدث كتقلب المناخ والأسعار لعدم وجود استراتيجيات واضحة للتعامل مع ندرة ووفرة المنتجات الزراعية والتي تؤثر على أسعار المحاصيل ومن ثم على ربحية أصحاب المؤسسات وعدم قدرتهم على تغطية التكاليف.

أما عن قطاع الهيدروليك فهو القطاع الذي يعود الاعتقاد لدى غالب الجزائريين بأنه القطاع الذي تسيطر عليه الحكومة بمؤسساتها العمومية ولا يمكن لصغار المستثمرين منافسة المؤسسات النشطة فيه، فهم يتنبئون بفشل المشروع حتى قبل بدأه، لذلك تكون دائما المؤسسات المنشأة في هذا القطاع هي الأضعف من بين كل القطاعات، وهنا يأتي دور الحكومة التي يجب عليها أن تحارب هذا الاعتقاد السائد وتحفز المستثمرين على خوض غمار التجربة في هذا القطاع بالتحفيزات والمساعدات التي تقدمها لهم وإنشاء مؤسسات للمناولة تخدم المؤسسات الكبيرة النشطة في هذا المجال.

2. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة:

توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم (53): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2003-

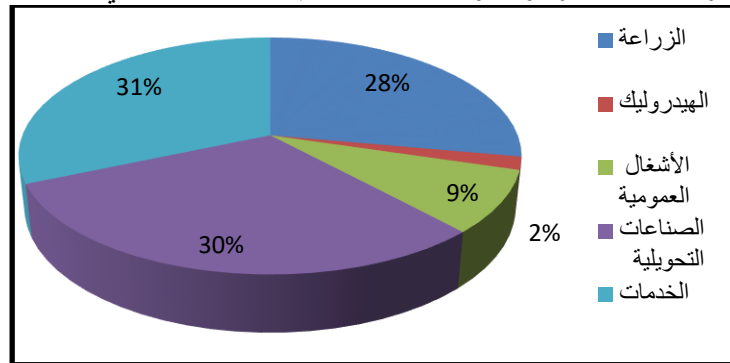
2022

المجموع	الخدمات	الصناعات التحويلية	الأشغال العمومية	الهيدروليك	الزراعة	القطاعات السنوات
778	-	-	-	-	-	2003
778	-	-	-	-	-	2004

874	-	-	-	-	-	2005
739	289	236	85	16	113	2006
666	253	224	62	13	114	2007
626	243	197	58	15	113	2008
591	219	185	63	11	113	2009
557	209	179	43	12	114	2010
572	167	169	41	12	183	2011
557	151	171	40	11	184	2012
557	156	158	52	10	181	2013
542	150	151	50	09	182	2014
532	145	161	38	08	180	2015
390	81	97	28	03	181	2016
267	73	80	23	03	88	2017
261	68	73	16	04	100	2018
243	60	72	15	02	94	2019
229	58	72	14	02	83	2020
225	55	72	13	02	83	2021
223	54	71	14	02	82	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2003-2022.

الشكل رقم (26): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2003-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

يوضح الجدول والشكل البياني أعلاه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة على مختلف الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة بالرغم من ضالتها وتراجع عددها من سنة إلى أخرى. كما يلاحظ أن القطاع الزراعي، الصناعات التحويلية والخدمات هي القطاعات التي استقطبت أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، فقطاع الزراعة يجسد رغبة الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد، قطاع الخدمات يوضح الربحية المتأتمية من المشاريع المنجزة في هذا القطاع، وعدم احتياج القطاع للتقنيات الحديثة في التسيير أو التسويق للمنتجات، قطاع الصناعات التحويلية فيجسد الإجراءات الحكومية المتخذة لتطويره من خلال البرامج الحكومية المسطرة. أما عن قطاع الأشغال العمومية فقد شهد ضعفا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة إذ لم تتعدى المشاريع فيه 85 مشروع كأقصى حد خلال الفترة 2007-2022 نظرا لسيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على أغلب المشاريع المنشأة فيه، هذا وعن قطاع الهيدروكربون فيشهد سيطرة مؤسسات كبرى كمؤسسة سوناطراك ما أضعف مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نظرا لقلّة إمكاناتها وخبرتها في المنافسة.

رابعا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (54): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2022

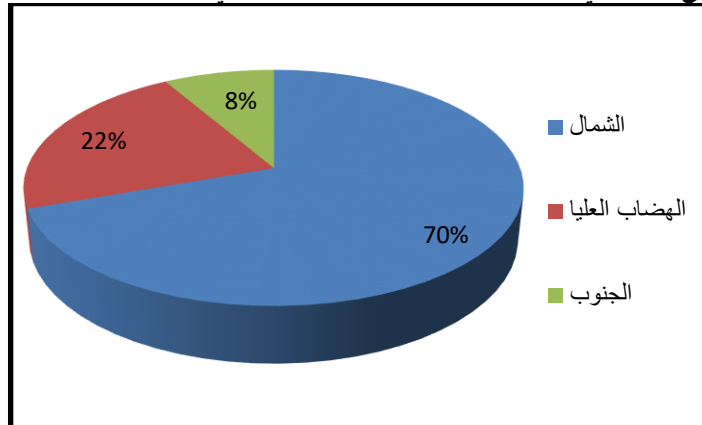
المجموع	الجنوب	الهضاب العليا	الشمال	المناطق السنوات
189552	-	-	-	2002
207 949	-	-	-	2003
225 449	-	-	-	2004

245 842	-	-	-	2005
269 806	26242	80 072	163 492	2006
293 946	28550	87 666	177 730	2007
321 387	31550	96 354	193 483	2008
345 902	34940	105 085	205 857	2009
369 319	37714	112 335	219 270	2010
391761	39951	119146	232664	2011
420 117	42816	128 316	248 985	2012
459 414	40517	102533	316364	2013
496 989	43 672	108 912	344 405	2014
537 901	46 525	118 039	373 337	2015
575 906	49 595	125 696	400 615	2016
609 344	51 508	133 177	424 659	2017
1141814	96 174	251 007	794 633	2018
1193339	100 561	262 340	830 438	2019
1231073	103 558	270 736	856 779	2020
1286365	108 068	283 416	894 882	2021
1359803	113905	300745	945153	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال

الفترة 2003-2022.

الشكل رقم (27): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الجدول أعلاه.

يتبين من معطيات الجدول رقم (54) والشكل البياني أعلاه أن الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مس كافة مناطق التراب الوطني، فلا تخلو أي منطقة من وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة فيها الأمر الذي يوضح تميز هذه المؤسسات بخاصية الشمولية والانتشار ولانتشار مؤسسات التمويل الأصغر عبر مختلف مناطق التراب الوطني، لكن بالتدقيق يتضح أن هناك اختلال في التوزيع بين مختلف المناطق، حيث تركزت نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، ثم في الهضاب العليا وتبقى النسبة الأقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب. قد يرجع سبب تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال للكثافة السكانية المتواجدة فيها وتطور النشاط الاقتصادي فيها، القرب من الموانئ ومختلف المراكز الخدماتية التي تسهل ظروف الاستثمار والحصول على المواد الأولية اللازمة لقيام نشاطها في فترة وجيزة وبتكاليف أقل، بالإضافة إلى القرب من مؤسسات التمويل الأصغر وفروعها المتعددة الأمر الذي يشجع المستثمرين أكثر على الذهاب لهذه المؤسسات للحصول على التمويل.

هذا وتأتي منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية فحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها لا ينافس تلك التي في الشمال إلا أنها تبقى مقبولة مقارنة بالجنوب، فالعديد من الولايات في منطقة الهضاب العليا تعتبر أقطاب اقتصادية، بالإضافة إلى الظروف المناخية المحفزة والطلب المتنامي في هذه المنطقة وكذلك قرب المسافة من المناطق الساحلية لمواكبة التطور الحاصل فيها.

أما عن الجنوب الذي تؤثر عليه الظروف المناخية وانخفاض التركيز السكاني والمرافق الضرورية لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على أن احتياج أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكلفهم الانتقال إلى العاصمة وما يترتب عليها من ضياع الوقت وتحمل تكلفة، كلها عوامل أضعفت من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة.

يقود هذا الاختلال في التوازن الجهوي إلى ضرورة تدخل السلطات الحكومية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل منه وكبحه خاصة أن الجنوب الجزائري يعتبر فرصة ذهبية لم يتم استغلالها سواء من خلال تشجيع السياحة أو الفلاحة الصحراوية أو قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الهيدروليك وفي مختلف المجالات بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، فضلا على ضرورة اتخاذ مؤسسات التمويل الأصغر لامتيازات أكثر تغري الأفراد في مناطق الجنوب على التقدم لها.

الفرع الثاني: كفاءة برامج التمويل الأصغر في ترقية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن أهمية مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز أكثر من خلال التطور الذي عرفته مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب شغل، خلق القيمة المضافة، المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الميزان التجاري بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وغيرها من المساهمات الأخرى.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل

تعد مشكلة التشغيل والقضاء على البطالة من أهم الهواجس التي تواجه اقتصاد أي دولة، وخاصة الجزائر باعتبارها دولة نامية تعتمد على التوظيف العمومي بشكل كبير والذي أصبح لا يستوعب عدد البطالين، لذلك حاولت الحكومة الجزائرية من خلال إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلف العديد من مناصب الشغل، والجدول الموالي يوضح التطور في عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (55): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة 2003-2022.

السنوات	مناصب الشغل	معدل النمو (%)
2003	705000	-
2004	838 504	18.93
2005	1 157 856	38,09
2006	1 252 647	8.18
2007	1 355 399	8.20
2008	1 540 209	11.99
2009	1 546 584	0.41
2010	1.625.686	5.11
2011	1 724 197	6.05
2012	1 848 117	7.19
2013	2 001 892	8.32
2014	2 157 232	7,76
2015	2 371 020	9.91
2016	2 540 698	7.16
2017	2655470	4.52
2018	2724264	2.59
2019	2885651	5,92
2020	2989516	3,60
2021	3134968	4,87
2022	3307821	5.51

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2003-2022.

يبين الجدول تطور عدد مناصب الشغل التي ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفيرها من سنة إلى أخرى تماشيا مع التطور الذي عرفه العدد الإجمالي لهذه المؤسسات، حيث انتقل عدد مناصب الشغل المحدث من 705000 منصب شغل سنة 2003 إلى 3307821 منصب شغل سنة 2022، خاصة في ظل عدم اشتراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمالة ذات الخبرة واستقبالها للعمالة التي ترفضها المؤسسات الكبيرة لصغر أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصصها يجعلها قادرة على توفير التدريب لليد العاملة وتأهيلها من خلال النشاطات التي تقوم بها، علاوة على مساهمة السياسات والتدابير الحكومية في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التشغيل ضمن مخططات التنمية التي تتبناها ومن خلال الامتيازات التي تمنحها من خلال مؤسسات التمويل الأصغر التي سعت من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ضمنها إلى المساهمة في زيادة التشغيل فنجد مثلا أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم بـ340393 منصب شغل بنهاية سنة 2021، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ساهمت بـ944525 منصب شغل بنهاية سنة 2021، الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ساهمت بـ1400059 منصب شغل نهاية سنة 2021، زيادة على ذلك خلق مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ذو تكلفة منخفضة إذا ما قورن بتلك التي يتم خلقها في المؤسسات الكبيرة.

هذا ويظل عدم تصريح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد العاملين لديهم كون أغلبهم من أفراد العائلة والأصدقاء وفي بعض الأحيان يكفي عمل صاحب المؤسسة تقاديا للارتباطات التعاقدية وإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كمؤسسات التأمين، أو اللجوء إلى تشغيل صغار السن من أجل تخفيض أجرتهم، كون أن أغلب المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة توظف 09 عاملين كحد أقصى يعتبر عائق يواجه نمو التشغيل المتوفر من هاته المؤسسات.

كتقييم لتطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في التشغيل يظهر الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، لكن بتتبع تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناصب المحدث من خلال هاته المؤسسات ومساهمة مؤسسات التمويل الأصغر فيها تبقى هذه المساهمة محدودة لم تحقق المأمول منها نظرا لعدم وجود سياسات رقابية للمشاريع التي يتم إنشائها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر فغالبيتها لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال كونها في الغالب تتم في قطاعات غير إنتاجية أو أنها مؤسسات عائلية، كما أن دراسة أغلب المشاريع المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر ظهرت سيطرت قطاع الخدمات، قطاع النقل والقطاعات التي لا تتطلب عدد كبير من العمال، كما أن سيطرة فكرة أن الدولة هي الموظف الأول في الجزائر وأن المناصب الحكومية أفضل خاصة للنساء جعل العديد من العمال يتهربون من التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبة شروط التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعجز العاملون عن توفيرها كاشتراط الخبرة بالنسبة لخريجي الجامعات الجدد وغيرها من المعوقات.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تكوين القيمة المضافة.

عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة المضافة لوضعية المبينة في

الجدول الموالي:

الجدول رقم (56): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2021 /

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع العام	482	505	551	599	651	704	5813	893	1188	1313	1415	1291	1362	1449	1300	1426
القطاع الخاص	1560	1679	1884	2147	2365	2740	793	6741	7339	7925	8530	8816	9524	10001	9327	10334
المجموع	2042	2184	2435	2745	3016	3444	6606	7634	8527	9238	9944	10107	10887	11451	10626	11760

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة

2003-2021.

يبرز الجدول تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة سواء كانت هذه المؤسسات تنتسب للقطاع العام أو تنتسب للقطاع الخاص، فانتقلت مساهمة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار من 2042 مليار دج سنة 2001 إلى 11760 مليار دينار جزائري سنة 2021، لكن يظهر الجدول المساهمة الكبرى للقطاع الخاص في تحقيق قيمة مضافة بنسبة لا تقل عن 90% خلال السنوات المدروسة، كما انتقلت القيمة المضافة في القطاع الخاص من 1560 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 10334 سنة 2021، أما المساهمة القطاع العام في تحقيق القيمة المضافة فلم تتعدى 1449 مليار دينار جزائري في أقصى الحالات.

قد يرجع سبب تحقيق هذه النتائج إلى عمل الحكومة الجزائرية على منح القطاع الخاص دور أكبر وهو الذي يترجم سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وبالتالي مساهمتها أكثر في القيمة المضافة، نظرا لإدراك السلطات الجزائرية بأهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية وتبنيها لاستراتيجيات تشجيعية لزيادة استثمار الخواص في ظل التحرر والانفتاح الاقتصادي على غرار السعي إلى التخلص من مشاكل التمويل من خلال إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وتزويدها بالآليات اللازمة، الخوض في الإصلاحات الاقتصادية، تخصيص الحكومة الجزائرية لأغلفة مالية في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مخططات التنمية التي تقيمها ومنح مؤسسات التمويل الأصغر جزء منها، تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نتيجة المشاكل التشغيلية التي تواجهها وإعادة الهيكلة المتبعة.

إلا أن بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنها لا زالت لم ترق للمستوى المطلوب فضعف التشغيل والتخطيط، عدم التوجه نحو استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وعدم اتخاذ إجراءات صارمة في سبيل كبح الاقتصاد الموازي، سيطرة سياسة الكم بدل النوع في أغلب السنوات لدى مؤسسات التمويل الأصغر في توزيع المشاريع جعل من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة محدودة.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان التجاري (المبادلات التجارية)
سعت مؤسسات التمويل الأصغر لدعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات التجارية لما لهذه الأخيرة من فوائد على الاقتصاد، هذا ويوضح الجدول أدناه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري.
الجدول رقم (57): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان التجاري خلال الفترة 2002-2022 / الوحدة: مليون دولار أمريكي، *ص.خ.م: صادرات خارج المحروقات، **م.ت: الميزان التجاري.

السنوات البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	24612	31713	44 395	52 822	60 163	78 233	45194	56665	73489	73981
ص.خ.م*	448	753	907	1066	1 332	1 893	1066	1619	2062	2062
الواردات	13 535	18199	20 044	21 005	27631	39 156	39 294	40 212	47247	46801
م.ت**	11 078	13514	24351	31817	32532	39077	5 900	16 453	26242	27180
السنوات البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	64 974	62956	34668	28883	37191	41168	35824	23797	39281	60384
ص.خ.م*	2 165	2810	2142	1805	1930	2830	--	--	--	--
الواردات	55 028	58330	51702	46727	46057	46197	41934	34391	37683	40173
م.ت**	9946	4626	-17034	-17844	-10868	-5029	-6111	-10596	1598	20210

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة خلال الفترة 2003-2022.
عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ويعود ذلك لارتباط الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي هو بدوره يبقى رهينة تغيرات أسعار النفط وقيمة الدولار وبالتالي ستعكس هذه التغيرات على إجمالي قيمة الصادرات التي انخفضت خلال الفترة 2013-2016 نتيجة تراجع أسعار البترول وبالتالي انخفاض صادرات المحروقات، كما انخفضت سنة 2009 نتيجة تجميد تصدير بعض المنتجات كالنفائات الحديدية وغير الحديدية، تصدير بعض المواد الغذائية والتأثر بالأزمة المالية العالمية، أما عن الانخفاض المسجل سنة 2019-2020 فيرجع إلى تأثير الأزمة الصحية الناتجة عن وباء كورونا والتي أدت إلى غلق المطارات وتوقيف أغلب العمليات والعمل في أغلب القطاعات.

أما عن الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد سجلت قيم ضئيلة خلال الفترة المدروسة لا تتعدى في أقصى الحالات 2830 مليون دولار أمريكي، سبب ذلك يرجع إلى أن أغلبها منتجات خام

ونصف مصنعة فنسبة كبيرة من المشاريع المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر كانت موجهة لخدمة المجتمع والاقتصاد المحلي الذي لم يتحقق فيه اكتفاء هو الآخر، علاوة على تأثير الأزمة المالية سنة 2008 وما تبعها من انخفاض الدولار الأمريكي وما صاحبه من تراجع التمويل المقدم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، عدم تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيات الحديثة واعتمادها في التزايد على استراتيجيات الكم لا النوع والجودة بناء على المشاريع التي تم إنشائها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر التي كانت في الغالب في قطاعات غير إنتاجية، صعوبة تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية وعدم رقي المنتج الوطني لمنافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة وانخفاض الأسعار، زيادة على عدم احتكاك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنتجين الأجانب والمؤسسات الأجنبية كون أن مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لا تدعم هذا الجانب، الإجراءات التصديرية المعقدة والقيود الجمركية التي يتهرب منها أغلب مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وبالرجوع للواردات الجزائرية التي سجلت قيما مرتفعة وصلت إلى 58330 مليون دولار أمريكي، والتي كانت أغلبها منتجات موجهة للاستهلاك كالمسلع الغذائية، الوسائل والتجهيزات الخاصة بالإنتاج تبين درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المنتجات القادمة من الخارج في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

كتنقييم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات التجارية بناء على مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تطويرها يمكن القول بأن دورها جد محدود لا يرقى لمقارنته حتى مع دور الجوار كتونس والمغرب، فبالرغم من سعي السلطات الحكومية إلى دعم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير من خلال البرامج التنموية والأغلفة المالية التي تمنح لمؤسسات التمويل الأصغر، تسخير الهياكل والمؤسسات الداعمة التحفيزات الجبائية إلا أن مساهمتها تبقى ضئيلة جدا، قد يعود سبب ذلك إلى تخوف المستثمرين من خوض تجربة التصدير للمشاكل التي قد يواجهونها التي قد تؤثر على سير نشاط مؤسساتهم وتكبدتهم خسائر فادحة في ظل عدم وجود قوانين من مؤسسات التمويل الأصغر تحفز خوض المستثمرين لتجربة التصدير، غياب عملية الرقابة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر على منتجات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ما يجعلها غير مؤهلة لمنافسة المنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت عدم اتخاذ إجراءات صارمة في سبيل كبح الاستيراد.

المبحث الثاني: الآليات المقترحة لتحسين كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من الضروري العمل المستمر على تحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة عبر تقييم التجربة الجزائرية وتحديد موقعها من التجارب الناجحة في الدول الأخرى واقتراح الآليات التي يمكن الاستفادة منها في تحسين الكفاءة الاستخدامية لمؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: موقع التجربة الجزائرية من التجارب الدولية في كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على موقع التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر من التجارب الناجحة التي تم التعرض لها في الفصل الثاني، ومدى إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في الجزائر.

الفرع الأول: موقع التجربة الجزائرية من تجارب دول آسيا وأمريكا اللاتينية

تعد تجارب دول آسيا وأمريكا اللاتينية من التجارب الأولية في مجال التمويل الأصغر، لذا كان يتوجب على الدول التي تسعى إلى تطوير خدمات التمويل الأصغر دراستها والتعرف عليها، لذا كان من الضروري التعرف على موقع التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر من تجارب بعض هذه الدول.

أولاً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة البنغالية

تتشابه تجربة بنغلاديش في مجال استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات مع التجربة الجزائرية من حيث أن كلا التجريبتان كانت تهدفان إلى خدمة الفئات محدودة الدخل بغية مساعدتهم على إنشاء مؤسسات خاصة بهم، إلا أن التجربة البنغلاديشية تختلف عن التجربة الجزائرية في النقاط التالية:

1. تعتبر بنغلاديش الموطن الأصلي للتمويل الأصغر الذي يهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي انطلقت من بعده باقي التجارب العالمية؛
2. انتقل التمويل الأصغر في بنغلاديش من الشكل التقليدي إلى الطابع الرقمي الذي يقلل من الوقت والتكاليف والجهد؛
3. وجود تشعب في المؤسسات التي تقدم مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش؛
4. للقطاع الخاص دور بارز في قيادة التمويل الأصغر في بنغلاديش؛
5. اكتمال الجانب القانوني والتنظيمي الذي يسير التمويل الأصغر في بنغلاديش؛
6. خضوع أنشطة التمويل الأصغر في بنغلاديش لهيئة تنظيمية إشرافية ورقابية (هيئة تنظيم الائتمان الأصغر)؛
7. وجود العديد من مؤسسات التمويل الأصغر النموذجية في بنغلاديش التي تم الاقتداء بها عالمياً كتجربة بنك جرامين؛
8. إصدار مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش لتقارير سنوية لنشاطها؛
9. وجود العديد من أساليب الإقراض المصغر الذي يمكن استخدامها في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
10. يخدم التمويل الأصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد بمنحهم قروض تعليمية، قروض استهلاكية... الخ؛
11. التركيز على تكوين الإطار البشري المقدم للتمويل الأصغر في بنغلاديش.

ثانياً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة الهندية

إن تجربة الهند في مجال كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة تتوافق مع التجربة الجزائرية من ناحية أن كلاهما يهدف إلى خدمة الأفراد ذوي الدخل المحدود سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية بغرض تحسين معيشتهم من خلال المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشائها أو توسيعها، والتي لا تستطيع الوصول إلى التمويل من خلال النظام المالي التقليدي، إلا أن التجربة الهندية تختلف عن التجربة الجزائرية في عدة نقاط لعل أهمها:

1. يتم منح التمويل الأصغر في الهند في أغلب الأوقات من خلال مؤسسات غير حكومية؛
2. تنقسم مؤسسات التمويل الأصغر في الهند إلى مؤسسات ربحية ومؤسسات غير ربحية؛
3. تخضع كل مؤسسات التمويل الأصغر في الهند باستثناء مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية لرقابة البنك الاحتياطي الهندي؛
4. تسخير العديد من البرامج في مجال التمويل الأصغر بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، خلق فرص العمل وترقية الصادرات؛
5. توفير مصادر التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر بغية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6. السعي إلى عقد شراكات مع مؤسسات التأمين من أجل منح خدماتها لعملاء التمويل الأصغر؛
7. إنشاء بنوك المدفوعات الصغيرة بغية تشجيع الادخار المصغر؛
8. يمنح التمويل الأصغر في الهند إما لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من أجل الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

ثالثا: موقع التجربة الجزائرية من التجربة البوليفية

ما يجمع تجربة بوليفيا في مجال كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة مع التجربة الجزائرية هو استهداف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص البطالة، زيادة الدخل للفئات المحدودة، تشجيع المنافسة وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن تجربة بوليفيا تختلف عن التجربة الجزائرية من حيث أن:

1. التجربة البوليفية في مجال التمويل الأصغر جاءت ضمن متطلبات الإصلاح المالي الذي تبنته الحكومة البوليفية لمحاربة البطالة؛
2. جاءت التجربة البوليفية في مجال التمويل الأصغر لمحاربة تكاثر الأنشطة غير الرسمية واحتكار القلة؛
3. تعتبر خدمة الإقراض الأصغر في بوليفيا هي الخدمة الرئيسية وباقي الخدمات تعتبر مكملة لهذه الخدمات؛
4. تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في بوليفيا تحت رقابة هيئة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية المسؤولة عن وضع الإطار التنظيمي لها والرقابة عليها؛
5. تسعى الجهات الحكومية في بوليفيا إلى عقد اتفاقيات مع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تصريف منتجاتها والترويج لها؛
6. تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بعقد العديد من الندوات والمعارض التي تهدف إلى تطوير التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
7. تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في بوليفيا على الوسائل الالكترونية في سبيل التعريف بمؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
8. منح القطاع الخاص دور في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسات التمويل الأصغر الخاصة؛
9. تشجيع الصناديق والتعاونيات على تلقي الودائع بغية توجيهها نحو المقترضين الصغار لتمويل أنشطتهم.

الفرع الثاني: موقع التجربة الجزائرية من التجربة الأوروبية

تتشابه التجربة الجزائرية مع تجربة أوروبا في مجال كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات في استهداف زيادة مساهمة الفئات محدودة الدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن التجربة الأوروبية في مجال التمويل الأصغر تعتبر مختلفة عن التجربة الجزائرية من حيث:

1. الركائز التي تقوم عليها، فالقنة المعنية بالتمويل الأصغر في أوروبا مشمولة ماليًا بمعنى أنهم قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي الرسمي؛

2. أغلب مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في أوروبا هي مؤسسات غير حكومية كالشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر والعديد من الصناديق كصندوق الاستثمار الأوروبي؛
3. تبني الدول الأوروبية للعديد من البرامج كبرنامج التقدم الأوروبي للتمويل الأصغر؛
4. تعدد مصادر التمويل الذي يمكن أن تلجئ لها مؤسسات التمويل الأصغر في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
5. اعتماد مؤسسات التمويل الأصغر على استخدام الأدوات الرقمية في التعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجنب التكاليف وتقليل وقت حصولهم على الخدمات؛
6. دعم مؤسسات التمويل الأصغر للمؤسسات النشطة في المجالات الصديقة للبيئة؛
7. السعي إلى تحقيق الاستفادة وسعي مؤسسات التمويل الأصغر إلى جذب العمال المتطوعين في سبيل المساهمة في نشر خدماتها المالية وغير المالية؛
8. سعي مؤسسات التمويل الأصغر إلى إصدار تقارير دورية لمؤشرات نشاطها كونها تتحلى بالشفافية؛
9. أغلب عملاء التمويل الأصغر غير قادرين على تقديم الضمانات اللازمة لمؤسسات النظام المالي التقليدي بالرغم من أنهم ينتمون لها؛
10. أهم القروض المصغرة المنتشرة في أوروبا نجد القروض المهنية، القروض الاستهلاكية الشخصية والقروض الاحترافية التي تتباعد أو تختلف من حيث أسعار الفائدة وفترة التسديد؛
11. اختلاف شروط تقديم خدمات التمويل الأصغر والأجل التمويلية بين الجزائر والدول الأوروبية؛
12. خضوع أنشطة التمويل الأصغر في أوروبا لسياسات واستراتيجيات فعالة ودراسات استشرافية لتعمل على التنبؤ بمستقبل التمويل الأصغر في أوروبا.

الفرع الثالث: موقع التجربة الجزائرية من تجربة بعض الدول العربية

هناك العديد من التجارب العربية التي اعتبرت كتجارب رائدة في مجال التمويل الأصغر على غرار مصر، المغرب، الأردن والسودان والذي كان لابد من دراستها من أجل الاستفادة منها وتدارك الأخطاء التي وقعت فيها، خاصة وأنها تتقارب بشكل كبير مع المجتمع والاقتصاد الجزائري.

أولاً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة المصرية

تشابه تجربة مصر في مجال استخدام مؤسسات التمويل الأصغر مع التجربة الجزائرية في أن كلا الدولتين ناميتين وتهدفان إلى تعزيز دور طبقة محدودتي الدخل عبر تشجيعهم على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدر عليهم دخلاً يحسن من مستوياتهم المعيشية وتساهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع، إلا أن التجربة المصرية تختلف عن التجربة الجزائرية من ناحية أن:

1. السلطات المصرية سعت إلى وضع التمويل الأصغر ومؤسساته ضمن الإطار الرسمي وتحديد الشروط التي يقوم عليها؛
2. استفادت مصر من مساهمة وكالة التنمية الأمريكية في تطوير توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر ووضع أهم السياسات والاستراتيجيات التي يقوم عليها؛
3. إنشاء هيئة الرقابة المالية كجهة مسؤولة عن التمويل الأصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار التقارير السنوية لنشاطها، باستثناء المؤسسات البنكية التي يعمل البنك المركزي المصري على الإشراف عليها بالتعاون مع الهيئة؛
4. تسخير كافة الوزارات والهيئات ذات العلاقة لتطوير قطاع التمويل الأصغر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
5. الترخيص للعديد من المؤسسات والبنوك لممارسة التمويل الأصغر علاوة على الترخيص للمؤسسات المسؤولة عن تقييم الجدارة الائتمانية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
6. تشجيع تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال الجمعيات التي يقودها رجال الأعمال في مصر؛
7. السماح للقطاع الخاص بممارسة أنشطة التمويل الأصغر ضمن شروط هيئة الرقابة المالية؛
8. عقد هيئة الرقابة المالية لشراكة مع مؤسسات التعليم العالي كالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بهدف تقديم هذه المؤسسات للتدريب والتكوين للمستفيدين من التمويل الأصغر؛

9. وضع خطط إستراتيجية ورؤية طويلة المدى تهدف إلى زيادة دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة ومن أهمها رؤية مصر 2023؛
10. سعي الجهات الرسمية إلى تحديد العرض (مؤسسات التمويل الأصغر) والطلب على التمويل الأصغر (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في مصر وتقدير الفجوة بينهما، بغية السعي إلى العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

ثانياً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة المغربية

ما يجمع تجربة المغرب في مجال استخدام مؤسسات التمويل الأصغر بالتجربة الجزائرية هو تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تنميتها وزيادة دورها في الاقتصاد والمجتمع، علاوة على التقارب الجغرافي بين الدولتين الذي يجعل هناك تقارب في إمكانات الشعبين، إلا أن الاختلاف بين التجربتين يتضح في كون أن التجربة المغربية حظيت بـ:

1. اهتمام الجهات الرسمية في البلاد بالتمويل الأصغر كالبנק المركزي ووزارة المالية؛
2. وضع التمويل الأصغر ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بزيادة مشاركتها في الاقتصاد والمجتمع؛
3. تعدد الجهات الوطنية والدولية المشاركة في التمويل الأصغر في المغرب؛
4. اختلاف شروط الحصول على خدمات التمويل الأصغر والمبالغ التمويلية المقررة؛
5. عقد الجهات الرسمية في المغرب للعديد من الندوات والملتقيات بمشاركة العديد من الجهات في سبيل تطوير خدمات التمويل الأصغر؛
6. فتح الباب أمام مؤسسات التمويل الأصغر الدولية بغية الاستفادة من خبراتها؛
7. السعي إلى رقمنة قطاع التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب؛
8. تعتبر التجربة المغربية في مجال التمويل الأصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية؛
9. منح صناديق الاستثمار غير الحكومية دور كبير في تمويل مؤسسات التمويل الأصغر لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة الأردنية

تتشابه التجربة الأردنية مع التجربة الجزائرية في كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في كونها تهدفان إلى خدمة فئة محددة من أفراد المجتمع من أجل مساعدتها على تجاوز الظروف الصعبة والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها، إلا أن الاختلاف بين التجربتين يتضح في كون أن:

1. التجربة الأردنية تولى البنك المركزي الأردني مسؤولية وضع التشريعات الخاصة بالتمويل الأصغر بحيث قام بوضع تعريف له، الإطار التنظيمي والقانوني له؛
2. تعدد مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن بين مؤسسات رسمية، شبه رسمية وغير رسمية؛
3. إنشاء شبكة التمويل الأصغر التي تتولى إشراف ومراقبة وتطوير قطاع التمويل الأصغر؛
4. منح خدمات التمويل الأصغر بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية مع حظر مؤسسات التمويل الأصغر من مزاوله بعض الخدمات كتحويل الأموال وقبول الودائع؛
5. استخدام التمويل الأصغر كوسيلة من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مخططات التنمية التي تتبناها الحكومة الأردنية؛
6. إصدار تقارير رسمية خاصة بتطور التمويل الأصغر في الأردن؛
7. سعي البنك المركزي الأردني إلى إصدار القوانين الهادفة إلى زيادة الشمول المالي للأفراد لتسهيل وصول خدمات التمويل الأصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
8. تشجيع البنك المركزي الأردني مؤسسات التمويل الأصغر لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني وتعزيز التحول الرقمي خاصة بعد وباء كورونا.

رابعاً: موقع التجربة الجزائرية من التجربة السودانية

تتشترك تجربة السودان مع التجربة الجزائرية في كون كلاهما يهدف إلى دعم الأفراد من أجل إنشاء مؤسسات خاصة بهم تدر عليهم دخلاً وتحسن من مستواهم المعيشي عبر تنمية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، إلا أن التجربة السودانية قد قطعت أشواط عديدة في هذا المجال وتقدمت عن التجربة الجزائرية من حيث أن:

1. الجهات المسؤولة في السودان استطاعت أن تضع الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالتمويل الأصغر؛
2. قيام الجهات المسؤولة بوضع الإطار التعريفي لجميع ما تعلق بالتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. حظي التمويل الأصغر ومؤسساته باعتراف رسمي في السودان؛
4. وضع الجهات المسؤولة لإستراتيجيات خاصة للتمويل الأصغر وتحديد المستويات الخاصة به؛
5. التركيز على مختلف الخدمات المالية التي يمكن تقديمها من خلال مؤسسات التمويل الأصغر للمستفيدين وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
6. وضع وحدة مركزية مسؤولة عن الرقابة عن التمويل الأصغر ومؤسساته وجميع ما تعلق به؛
7. تعدد أنواع مؤسسات التمويل الأصغر في السودان من مؤسسات رسمية، شبه رسمية وغير رسمية؛
8. تخصيص جزء من محفظة البنوك العاملة في السودان لعمليات التمويل الأصغر؛
9. منح خدمات التمويل الأصغر في السودان بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
10. للقطاع الخاص في السودان دور كبير في تعزيز قدرة التمويل الأصغر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
11. تعدد الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في السودان من مؤسسات غير حكومية، صناديق وتعاونيات... الخ.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تطوير التمويل الأصغر في الجزائر وزيادة تأثيره الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه لا زال يعاني من العديد من التحديات التي حالت دون تطويره إلى مستوى التجارب الرائدة في هذا المجال، لعل أهم هذه التحديات نذكر:¹

أولاً: التحديات المتعلقة بالمحيط التنظيمي وبالجهات الممولة

أهم هذه التحديات نذكر:

1. عدم وجود إطار رقابي في الجزائر على الجهات الفاعلة في التمويل الأصغر ينظم عمل مختلف الجهات المقدمة لهذا التمويل، فالبنوك العمومية التي تتعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر تخضع إلى سلطة وإشراف البنك المركزي الجزائري، وصندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، الأمر الذي من شأنه أن يشنت الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل الأصغر في الجزائر؛
2. عدم توفر نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة في الجزائر، فمنح القروض المصغرة يتم عبر البنوك العمومية في أغلب الحالات ما ينتج عنه من بيروقراطية، وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛
3. غياب المنافسة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، نظرا لعدم كفاية المؤسسات التمويلية المتخصصة في هذا المجال وتسيير جل المؤسسات الموجودة من قبل السلطات العامة، الأمر الذي يلغي عنصر التحفيز في منح هذا النوع من التمويل؛
4. تعدد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بسبب كثرة التعديلات، وعدم وجود نصوص قانونية خاصة تحكم التمويل الأصغر في الجزائر (غياب الإطار القانوني الخاص بالتمويل الأصغر في الجزائر)؛

¹ سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2018، ص 256.

5. ارتباط تقديم التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية في إطار الشراكة بينها وبين مؤسسات التمويل الأصغر، لكن البنوك العمومية لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى، زيادة على عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها ما يؤثر سلبا على العديد من المشاريع؛
6. صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية (البيروقراطية)، حيث أن التغيير المستمر في القوانين لم تواكبه حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء؛
7. عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات الخاصة بالتمويل الأصغر في الجزائر؛
8. ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين (كفاءة الموارد البشرية) في هذا القطاع؛
9. كثرة شروط تسجيل عقود القروض وفرض طوابع الدمغة والتحويل الجزئي للفائدة، والمصاريف القضائية لإنفاذ المطالب، وجوانب الغموض المتعلقة بأولوية مطالبات مؤسسات الائتمان، هذه الأمور ستسفر على الأرجح عن زيادة كبيرة في التكلفة بالنسبة للمقترضين وتضع عبئا مفرطا على كاهل الأجهزة الضريبية والنظام القضائي¹؛
10. عدم التأطير الرسمي للتمويل الأصغر في الجزائر من قبل جهات مختصة وانحصاره في شكل مؤسسات للدعم الحكومي؛
11. تركيز التمويل الأصغر على خدمة وحيدة تتمثل في القرض المصغر وإهمال باقي الخدمات؛
12. تنفيذ برامج التمويل الأصغر في الجزائر على أساس المقاربة الاجتماعية وإغفال المقاربة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي لانحراف الرسالة المرجوة من وراء هذا النوع من التمويل؛
13. افتقار برامج التمويل الأصغر في الجزائر للتخطيط والتنظيم من قبل السلطات الرسمية؛
14. ضعف مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر.

ثانيا: التحديات المتعلقة بفئة المستفيدين من التمويل الأصغر

أهم هذه التحديات نذكر²:

1. نقص الكفاءة المهنية التسييرية لأغلب المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في الجزائر؛
2. تفضيل المستفيدين للاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية والخدمات التي تتميز بسرعة الإنجاز وانخفاض التكلفة وصغر الحجم، كما أنها لا تعتمد على اليد العاملة الكثيرة بل على الآلات التقنية واليدوية، مثل كراء السيارات، المقاهي وورشات الخياطة وغيرها من المشاريع؛
3. تقنيا يصعب على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تلبية كل الطلب على خدمات التمويل الأصغر أو موازنة كل الجمهور، فوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل طالبي التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4. عدم توفر فرص جيدة ومناسبة لتدريب لإعداد أفراد لإقامة وإدارة مؤسساتهم نظرا لقصور البرامج التعليمية في هذا المجال؛
5. عدم الدراسة الجيدة للمشاريع من قبل المستفيدين (الانسياق وراء تجارب سابقة قام بها أحد المحيطين بهم)؛
6. عدم إدراك المستفيدين بماهية التمويل الأصغر والخدمات التي يمكنهم الاستفادة منها من خلاله؛
7. تخلف العديد من المستفيدين عن سداد ديونهم تجاه مؤسسات التمويل الأصغر في الوقت المناسب، لاعتقادهم بأن مؤسسات التمويل الأصغر الحكومية ستقوم بمسح ديونهم.

¹ ريمة برارمة، سلمى مهادي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 258

المطلب الثالث: آليات تحسين كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بغية تحسين كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد للجهات الرسمية المسؤولية وكل القائمين على القطاع الأخذ بالآليات التالية:
أولاً: تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للتمويل الأصغر في الجزائر
من أهم الآليات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار نذكر:

1. على السلطات الرسمية في الجزائر الاعتراف الرسمي بمؤسسات التمويل الأصغر ولما لا دمجها في النظام المالي الرسمي، كما تقتقر مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسيرها وينظمها، لذلك على السلطات المختصة السعي بمشاركة جميع الأطراف ذات مصلحة إلى ضبط الجانب القانوني والتنظيمي له فلا يصح أن يبقى قطاع التمويل الأصغر في الجزائر دون تنظيم، فضلاً عن تقديم تعريفات رسمية للمفاهيم الخاصة بالتمويل الأصغر؛
2. لابد من تعزيز الإطار المؤسساتي للتمويل الأصغر في الجزائر من خلال خلق بنوك خاصة بالتمويل الأصغر والابتعاد عن الشراكة مع الحكومة أو البنوك العمومية، خلق مؤسسات التمويل الأصغر ذات توجهات ربحية، إنشاء صناديق وتعاونيات ناشطة في مجال التمويل الأصغر وغيرها من أنواع المؤسسات، علاوة على تقديم الامتيازات الجبائية لها خلال السنوات الأولى من نشاطها، وعلى السلطات الرسمية إعادة ضبط القوانين من أجل الترخيص لخلق مؤسسات للتمويل الأصغر متخصصة بغض النظر عن نوعها؛
3. إنشاء وزارة تضم التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قد يتم تسميتها بوزارة التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛
4. السعي إلى إنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر تتميز بالبساطة وعدم التعقيد من جهة، ومن جهة أخرى تتبنى العديد من البرامج التي يتم استحداثها ضمنها؛
5. لابد من إنشاء وحدات خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل البنوك وتدريب الموظفين للتخصص في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاستعانة بالخبرات الدولية النشطة في نفس المجال، وفي نفس الوقت يجب على البنوك تخفيف إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنميتها؛
6. يجب على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر مجازة عصر السرعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلاً في مصر هناك مؤسسات خاصة للتمويل الأصغر تمنح القرض المصغر في 48 ساعة كحد أقصى؛
7. لابد من التخلص من التسيير المركزي لمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر وهو الأمر الذي يؤخر معالجة ملفات المتقدمين، كما أنه يؤخر استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل في الوقت الذي تحتاجه؛
8. ما يلاحظ من تجربة الجزائر في مجال التمويل الأصغر أن هناك فجوة كبيرة بين طالبي التمويل الأصغر (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في الجزائر وبين مقدميه الذي أغلبهم (أكثر من 98% منها) عبارة عن مؤسسات حكومية تتلقى الإعانات من الخزينة العمومية في سبيل القيام بنشاطها، وإن توقف الدعم انهارت منظومة التمويل الأصغر في الجزائر؛
9. على مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في الجزائر تحفيز صغار المستثمرين على الاستثمار فيها، من خلال التعريف بخدماتها وإمكاناتها وقدرتها على تغيير المستوى المعيشي للأفراد وتحسينه من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدر دخلاً على مالكيها؛
10. في سبيل الحفاظ على الوازع الديني للمجتمع الجزائري على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر السعي نحو الابتعاد عن منح القروض بسعر فائدة وإنما تعويضها بمعدلات ربح سنوية، وفي نفس الوقت توجد العديد من صيغ التمويل الإسلامي التي لها جانب إيجابي في دفع عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر نحو الأفضل كاعتماد صيغة المشاركة واقتسام الأرباح والمخاطر التي يمكن أن يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيمكن من خلال هاته صيغة أن يتقدم صاحب الفكرة أو صاحب المشروع المصغر إلى إحدى مؤسسات التمويل الأصغر التي تقوم بدراسة

فكرته، وفي حال ما إذا كانت فكرة صالحة للتطبيق يمكن أن تعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة يتم تطبيقها على أساس المشاركة بين مؤسسة التمويل الأصغر وصحاب المشروع؛

11. بعد القيام بدراسة تحليلية لمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تم التوصل إلى أن لا بد من تحديد القطاعات المعنية أكثر بتدخل التمويل الأصغر للاستثمار فيها وهي القطاعات الإنتاجية التي يعتبر التوجه لها ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى بالرغم من أنها هي أكثر مساهمة في الاقتصاد والمجتمع كالزراعة والصناعة، وإعطائها معاملة تفضيلية فيما يخص التكلفة ومرونة الضمانات وتبسيط الإجراءات الحصول على استثمارات فيها، كما لا بد من تحديد القطاعات المشبعة التي لا بد من تأجيل الاستثمار فيها لسنوات معينة أو حسب الحاجة والمناطق.

ثانياً: الآليات المتعلقة بتنويع وتوسيع مصادر ومنهجيات التمويل الأصغر في الجزائر

من بين الآليات التي يمكن تطبيقها في هذا الإطار نذكر:

1. لا بد لمؤسسات التمويل الأصغر من اعتماد مختلف منهجيات التمويل الأصغر في الإقراض، حيث يلاحظ غياب منهجية الإقراض الجماعي لدى أغلب مؤسسات التمويل الأصغر، مع ضرورة التعريف بمنهجياته للمقترضين؛

2. تتميز مناطق الظل في الجزائر بامتلاكها للإمكانيات البشرية الشابة وامتلاكها الأراضي والعقارات التي يمكن من خلالها خلق مشاريع تتلاءم مع المنطقة، كما تتنوع مناطق الظل في الجزائر حيث هناك مناطق ظل في الشمال، في الهضاب العليا، في الغرب وفي الجنوب فإذا تم دراسة خصوصيات كل منطقة وإمكاناتها والتخصصات التي يمكن أن تتفوق فيها تمكن التمويل الأصغر من تحقيق نتائج في الجزائر، الأمر الذي يحتم زيادة عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر في مناطق الظل والسهل على تزويد القاطنين في هاته المناطق بمختلف الخدمات والتعريف به لتعزيز مساهمتهم فيها؛

3. مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لازالت بعيدة عن ممارسات التمويل الأصغر المتعارف عليها عالمياً، الأمر الذي يحتم عليها عقد شراكة أو القيام بتوأمة مع مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة في الدول الأخرى من أجل نقل الجانب الإيجابي من تجربتها الذي يمكن تطبيقه في الجزائر للاستفادة منها؛

4. تفتقر مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر إلى مصادر التمويل المتعددة التي يمكن لها اللجوء لها من غير إعانات الخزينة والبنوك العمومية، لذلك عليها السعي جاهدة للبحث عن مصادر تمويل جديدة التي يمكن لها الحصول منها على التمويل الذي يساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من المبادرات التي تنظمها المؤسسات الكبرى كمبادرة مشروع التي قامت بها مؤسسة الاتصالات أوريدو لدعم المشاريع الصغيرة للنساء؛

5. لا تخضع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالجزائر للمبادئ الأساسية للتمويل الأصغر المتعارف عليها عالمياً (تم التعرض لها في الجزء النظري)، لذلك لا بد من إسناد عملها إلى هذه المبادئ التي من خلالها شهدت العديد من التجارب في الدول الأخرى نجاحاً؛

6. يستغرق المقترضون وقتاً طويلاً حتى يتمكنوا من إرجاع ديون مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر، فيلاحظ أن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تمنح التمويل على المدى المتوسط والطويل، دون اعتمادها على التمويل القصير الأجل المعتمد من مؤسسات التمويل الأصغر الأجنبية النشطة في الدول الأخرى، لذلك يجب أن تتبنى مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في الجزائر التمويل القصير الأجل في منح خدماتها؛

7. حتى وإن كانت البورصة الجزائرية تعاني من العديد من العقبات، على السلطات الرسمية السعي نحو إدخال مؤسسات التمويل الأصغر في البورصة من أجل تعزيز فرص حصولها على التمويل خاصة في حال ما إذا تم فتح باب المشاركة في البورصة لصغار المستثمرين، الذين يجذبون استثمار أموالهم في البورصة مقابل عوائد شهرية؛

8. يفتقر التمويل الأصغر في الجزائر إلى نظام يقوم عليه، فلا بد للجهات الرسمية المسؤولة خلق نظام أو سوق للتمويل الأصغر مكون من الجهات المانحة للتمويل، مؤسسات التمويل الأصغر،

المقترضون، الحكومة وغيرها من الأطراف ذات مصلحة، وفتح موقع رسمي يحتوي على جميع البيانات الخاصة بهم يسهل الوصول إليه؛

9. حققت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في الدول الأخرى نجاحات مبهرة وحتى في دول الجوار توجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تحقق نتائج مرضية وتبني المفهوم الصحيح للتمويل الأصغر، لذلك على السلطات المسؤولة في الجزائر السعي نحو فتح باب الاستثمار في مجال التمويل الأصغر للمؤسسات الأجنبية من أجل فتح فروع في الجزائر بما يتماشى وقوانين الجزائرية، وتقديم الامتيازات لها التي تحفزها على دخول الجزائر؛

10. على السلطات الرسمية إدراج ومنح مؤسسات التمويل الأصغر حصة كبرى ضمن برامج ومخططات التنمية وتخصيص أغلفة مالية من أجل تطويرها، وفي نفس الوقت يجب إدماج التمويل الأصغر ضمن السياسات الكلية للبلاد لضمان نجاحه؛

11. يعتبر البريد الجزائري جهة فعالة فأغلب الجزائريين يتعاملون من خلاله ولهم حسابات بريدية فيه، لذلك يجب استغلال هذه النقطة الايجابية وإعطاء دور كبير في مجال التمويل الأصغر سواء من خلال تغطية خدمة الادخار المصغر، تحويل الأموال وغيرها من الخدمات، وفي نفس الوقت تكوين العاملين في بريد الجزائر على تبني مفهوم التمويل الأصغر وخدماته؛

12. على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر التنسيق فيما بينها من أجل تبادل الخبرات والتعرف على المخاطر التي قد يواجهها القطاع والسعي للتخلص منها، ولما لا الاقتراض من بعضها البعض في حال الحاجة؛

13. بالرغم من أن القطاع البنكي في الجزائر يعاني هو الآخر من العديد من المشاكل، إلا أن لابد من تفعيل دوره في خدمة طبقة ذات الدخل المحدود في الجزائر والفقراء النشطين اقتصاديا، من خلال إلزام البنك المركزي البنوك العاملة في الجزائر من تحديد نسبة من ميزانيتها لتمويل قطاع التمويل الأصغر وصياغة سياسات هادفة لجذب عملاء التمويل الأصغر لها من خلال إدراج خدمات التمويل الأصغر فيها؛

14. الاشتراك مع مؤسسات التأمين الناجحة بغض النظر إن كانت محلية أو أجنبية بغية الاستفادة من خبراتها في تطوير التأمين المصغر في الجزائر؛

15. العمل على إنشاء جمعيات يترأسها رجال الأعمال في الجزائر يتم تمويلها من خلالهم، بحيث يقوم صندوق هذه الجمعية بتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويده بخبراتهم في مجال التسيير، ولما لا يكون رجل أعمال مسؤول عن جملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الذي يعمل به لتسهيل عملية متابعتهم لها؛

16. من أجل تنشيط البورصة الجزائرية وإيجاد مصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة وتخصيص سوق خاص بها يمكنهم من الحصول على التمويل ويمكن صغار المستثمرين من المشاركة فيه؛

17. فتح باب الاستثمار أمام المؤسسات الأجنبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء فروع في الجزائر، أو إدخال البنوك الخاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة يمكن للمتقدمين تحقيقها أو تطبيقها من أجل توفير مصادر متعددة للتمويل.

ثالثا: الآليات المتعلقة بتحفيز تبني البعد الاقتصادي لمؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر

من أهم الآليات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار نذكر:

1. يلاحظ على نظام التمويل الأصغر في الجزائر أنه يميل بشكل كبير إلى الجانب الاجتماعي حتى أن البعض يشبهه بنظام المساعدة الاجتماعي، كون أن أغلبه يفتقر للجانب المالي والربحي الذي يعزز من دوره الاقتصادي، لذلك على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تبني المقاربة الاقتصادية بشكل أكثر، حتى وإن أدى الأمر إلى التخلص من مؤسسات التمويل الأصغر القائمة التي اعتاد الشعب الجزائري وغرست فيه فكرة أنها مؤسسات اجتماعية يمكن الاقتراض منها دون الإرجاع وخلق مؤسسات أخرى أكثر صرامة في التعامل مع المقترضين، والتخلص من الصورة النمطية لمؤسسات التمويل الأصغر التي اعتاد عليها الشعب الجزائري؛

2. أغلب برامج التمويل الأصغر التي تم اعتمادها في الجزائر جاءت لشراء السلم الاجتماعي والتخلص من الأزمات الاجتماعية خاصة وأن الجزائر من تسعينات القرن الماضي واجهتها العديد من الأزمات الاجتماعية كأزمة الزيت والسكر وأزمة الربيع العربي، لذلك لا بد من التخلص من هذه العقلية والسعي إلى إبعاد مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر عن سياسة الدعم الاجتماعي التي تتبعها الحكومة؛

3. تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر دون تقدير التكاليف التي تتكبدها سنويا، الأمر الذي يحتم عليها السعي جاهدة إلى تقدير تكاليفها من أجل البحث عن مصادر التمويل التي تتمكن من خلالها من تغطية التكاليف.

رابعا: الآليات المتعلقة بتعزيز الرقابة والتقييم لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر

من بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا المجال نذكر:

1. لكي يتم ضبط عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر يجب أن يتم خلق جهات رقابية ترأب عملها والخدمات التي تقدمها من أجل ضمان جودة عملياتها وكفاءتها؛

2. نظرا لعدم وجود تقييم سنوي لنشاط أغلب مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر تعمل هذه المؤسسات دون توجهات مستقبلية أو دون تقديرات، الأمر الذي يلزمها من السعي نحو التقييم السنوي لعملها واختبار قابليتها للاستمرار بشكل سنوي أو بشكل نصف سنوي، والعمل على إنشاء بنوك للمعلومات توفر تشمل معلومات اقتصادية عن التمويل الأصغر كعدد الفقراء النشطين اقتصاديا، العرض والطلب على التمويل الأصغر في الجزائر، الجدارة الائتمانية للعملاء ولمؤسسات التمويل الأصغر، وتقييم المخاطر، ولما لا التعاقد مع المؤسسات الكبرى النشطة في مجال تقييم الجدارة الائتمانية لضمان التقييم الجيد لمؤسسات التمويل الأصغر بصفة دورية بناء على المعايير العالمية؛

3. لتجنب عمل التمويل الأصغر في الجزائر دون ضوابط ودون أهداف قائمة، على الجهات المختصة إنشاء معايير الحد الأدنى لضمان كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر، وفي حال لم تحقق إحدى المؤسسات النشطة للمعايير الموضوعة يتم وضعها تحت الرقابة من أجل تعرف على جوانب النقص التي لم تؤدي بها لتحقيق المعايير بغية معالجتها في وقت قصير؛

4. إنشاء وحدة مركزية للتمويل الأصغر مسؤولة عن ممارساته وتعمل على رقابة على جميع أنشطته، تكون تحت سلطة جهة مختصة، هذه الوحدة تكون مثل مجلس الإدارة يظم ممثلين عن الجهات ذات علاقة مهمتها صياغة المعايير اللازمة لممارسة نشاط التمويل الأصغر ومنح التراخيص للمؤسسات وغيرها من الأمور؛

5. الاستعانة بأنظمة الكشف المبكر عن الأزمات لاستعمالها في مؤسسات التمويل الأصغر لتجنب وقوعها في الأزمات؛

6. على الحكومة الجزائرية أن تتخذ دور المراقب في مجال التمويل الأصغر، وتعمل على خلق بيئة مساندة لتطوير خدمات التمويل الأصغر وفي نفس الوقت حماية العارضين والطالبين من خلال القوانين التي تسنها، وتنسحب من كونها الممول الأول للقطاع لأن دورها كممول أدى إلى فشل القطاع وعدم تحقيقه للنتائج اللازمة؛

7. وضع مؤسسات التمويل الأصغر لإجراءات صارمة فيما يتعلق بالمؤسسات التي تتخلف عن السداد، وضرورة معرفة المقبلين بالشروط اللازمة قبل التعاقد؛

8. يجب على مؤسسات التمويل الأصغر تفعيل دراسات الجدوى للمشاريع التي تتقدم لها من أجل ضمان نجاحها هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجيه العملاء فهم يمتلكون الأفكار لكنهم في حالة ضياع حول كيفية تجسيدها على أرض الواقع؛

9. لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر بالمتابعة بعد إنشائها، فهي تكون عرضة لمواجهة تغيرات البيئة الداخلية والخارجية لوحدها، ونظرا لأنها تفقر أغلبها لسبل مواجهة الأزمات فإنها تفشل وتتكدس خسائر، الأمر الذي يتطلب ضرورة عمل مؤسسات التمويل الأصغر على تكوين طاقم مسؤول على متابعة والرقابة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بغية مساعدتها على تجاوز العقبات.

خامسا: الآليات التي تهدف إلى زيادة التكوين والتحفيز لموظفي مؤسسات التمويل الأصغر

في هذا السياق نذكر الآليات التالية:

1. تعتبر التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر حديثة وإن صح القول بأنها لا تزال فتية ليس لها الخبرة اللازمة في المجال، لذلك على السلطات المسؤولة تأهيل الموظفين في مؤسسات التمويل الأصغر وتكوينهم على يد مختصين في هذا المجال بغض النظر إن كانوا محليين أو أجانبين، من أجل ضمان مشاركتهم الفعالة في تطوير منظومة التمويل الأصغر في الجزائر؛
2. منح امتيازات لموظفي التمويل الأصغر أو نسبة من عوائد في حال ما إذا قاموا بمنح عدد أكبر من الخدمات وجذبوا أكبر عدد ممكن من العملاء.

سادسا: الآليات التي تهدف إلى رقمنة قطاع التمويل الأصغر في الجزائر

لمواكبة التمويل الأصغر لعصر الرقمنة لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

1. إن أمكن إنشاء نظام لمتابعة تقديم خدمات التمويل الأصغر آليا في الجزائر لزيادة كفاءتها، والتعرف على الخدمات التي لا يتم طلبها بكثرة من أجل اقتراح الحلول لزيادة دورها؛
2. تبني التمويل الأصغر الرقمي للمساهمة في تخفيض التكاليف التي يمكن أن تتكبدها مؤسسات التمويل الأصغر وفي نفس الوقت ضمان شفافية عملياته؛
3. لا زال المجتمع الجزائري بعيد عن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير أموره المالية، لذلك على مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر أن تتوجه نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير عملياتها والابتكار لتعزيز الشمول المالي لأفراد المجتمع الجزائري، خاصة وأن العالم اليوم يتجه نحو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية.

سابعا: الآليات التي من شأنها زيادة الترويج لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر

من أهم الآليات المتخذة في هذا الإطار نذكر:

1. لأن التمويل الأصغر يعتبر مفهوم جديد في الجزائر لابد من إدراجه ضمن مواد تعليمية للتلاميذ وفي الجامعة وفي مراكز التكوين وذلك من أجل تعريف الطبقة المثقفة به، ولما لا يتم تنظيم مسابقات سنوية من طرف دار المقاولاتية على مستوى كل جامعة بالشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر (التي يجب عليها تخصيص محفظة تمويلية للخريجين) للطلبة المقبلين على التخرج أصحاب الأفكار من أجل الحصول أحسن فكرة منهم على تمويل للإنشاء المشروع ولما لا يتم اقتراح بعض الطلبة للعمل في المشروع؛
2. التعريف بالخدمات المالية وغير المالية التي يمكن للتمويل الأصغر في الجزائر تقديمها وتسعيرها بتكلفة مناسبة حتى تتمكن الطبقة المستهدفة من الحصول عليها؛
3. العمل على عقد تجمعات ومنتديات تضم الأطراف ذات الصلة بالتمويل الأصغر وحتى قد تشمل مراقبين من أطراف خارجية من منظمات الدولية للتمويل الأصغر، بغية اقتراح سبل تبني مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر وكيفية تطويره بناء على آخر التحديثات التي يعيشها القطاع، ولما لا يتم تنظيم هاته المنتديات عن بعد وحضوريا حتى يتمكن الجميع من المشاركة فيها، بالإضافة إلى عرضها على مواقع التواصل الاجتماعي والتلفزيون، ولما لا استضافة المسؤولين بشكل دوري في التلفزيون لجذب العملاء أكثر؛
4. ضرورة تهيئة المجتمع الجزائري لتبني مفهوم التمويل الأصغر والتخلص من اعتماده على الدولة في التوظيف أو في باقي الأمور، والعمل على إصدار كتيبات وفيديوهات تثقيفية للمستهلك المالي تسهل عليه فهم الأمور بطريقة جد مبسطة، خاصة في ظل عدم وعي المجتمع الجزائري بمثل هاته المؤسسات، ومواجهة حالة عدم السداد بتوعية الأفراد بأن سدادهم يعني إتاحة الفرصة للأفراد الآخرين للحصول على التمويل؛

5. الاستعانة بما يسمى بالمؤثرين الجزائريين الذين لا يمكن إنكار أن هناك فئة كبيرة من المجتمع الجزائري تتابعهم، للترويج للتمويل الأصغر وإيجابياته في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثامنا: الآليات التي من شأنها تطوير السياسات والاستراتيجيات المتبعة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر

أهم هذا الآليات نذكر:

1. وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج لتسيير قطاع التمويل الأصغر في الجزائر، والعمل على تجديدها كل سنة بما يتماشى والظروف الاقتصادية، وفي نفس الوقت وضع خطط استشرافية تنبؤية لعمل التمويل الأصغر تتماشى مع المخططات الاقتصادية التي يتم وضعها؛
 2. البحث عن سبل استدامة مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر بنوعها المالية والاجتماعية؛
 3. إعادة هندسة مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- يمكن لنا تعريف إعادة هندسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر على أنها إعادة التصميم الجذري للعمليات الإستراتيجية التي لها قيمة مضافة للمؤسسة، من خلال إعادة التصميم للنظم والسياسات التي تساند العمليات الجديدة وأساليب العمل التي تنبأها الإدارة، بهدف تسهيل انسياب العمل وإدخال التحسينات على التكلفة، الوقت، الجودة والخدمة.¹
- يمكن لإعادة الهندسة المساهمة في تحسين كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القدرة على التحكم في التكاليف التي يتم تحملها، القدرة على مقاومة تغيرات البيئة الداخلية والخارجية، اعتماد طرق أكثر كفاءة في تسيير هذه المؤسسات، اعتماد الطرق الحديثة والأكثر كفاءة في مجال الاتصال والمعلومات علاوة على السرعة في إنجاز الأعمال؛
4. تركيز مؤسسات التمويل الأصغر في استراتيجياتها على الانتشار الجغرافي وتعزيز نشاطها على المناطق الريفية نظرا لأن عملائها هم الأكثر التزاما بالسداد وهم أكثر انتظاما، كتمويل الأطباء الذين يمتلكون عيادات غير مجهزة في المناطق الريفية أو ربوات البيوت وغيرها من المشاريع.
- تاسعا: الآليات المتعلقة بالضمانات التي تقدم لمؤسسات التمويل الأصغر**

في هذا الإطار نذكر الآليات التالية:

1. من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة حالة عدم السداد التي قد يقع فيها العديد من المستثمرين يكمن للسلطات المختصة أن تحتفظ بوثائق ملكية المؤسسة لحين السداد التام للقرض ويتم تحويل الملكية؛
2. حماية عمل التمويل الأصغر من خلال العقود التي يتم إبرامها مع مؤسسات التمويل الأصغر، التي يتم تحديد التزامات كل طرف، الأقساط التي يجب تسديدها والمدة اللازمة لذلك وغيرها من الأمور... الخ، لتعزيز ثقته في هذا النظام؛
3. بدراسة الإطار المؤسسي للتمويل الأصغر يلاحظ أن هناك العديد من برامج التمويل الأصغر في الجزائر التي توقفت نظرا لعدم اعتمادها على الركائز الأساسية التعارف عليها في مجال التمويل الأصغر أو عدم كفاءة المقترضين على سداد قروضهم، الأمر الذي حصول مؤسسات التمويل الأصغر على ضمانات حتى وإن كانت صغيرة.

المطلب الرابع: الآليات المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إدراكا منا بأهمية التمويل الأصغر ودوره الذي يلعبه في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اقتراح بالإضافة إلى الآليات المذكورة في المطلب الثاني، آليات أخرى يمكن من خلالها تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الآليات التي يمكن اتخاذها بهدف تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لعل من بين أهم هذه الآليات نذكر:

1. السعي إلى البحث عن سبل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير البنية التحتية والتكنولوجية، صياغة القوانين وتوفير الهياكل المساندة لعمل هاته المؤسسات، فضلا عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحافظ على البيئة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المناولة مع المؤسسات الكبرى في مختلف المجالات وخاصة في الصناعة بدلا من اللجوء إلى الاستيراد من خلال تزويدها باحتياجاتها وخاصة في ظل التخصص الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يسمح بالترويج لها وتنميتها؛

¹ محمد ميانى، سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، 2017، ص 191.

2. يمتلك العديد من الأفراد أفكار قابلة للتنفيذ كمشاريع، لكنهم للأسف يتفقدون إلى طرق وآليات اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع أو كيفية صياغتها في شكل مشاريع، لذلك يجب على السلطات الجزائرية تخصيص هيئات مختصة في دراسة أفكار الأفراد المقبلين عليها وتوجيههم بغرض تحويلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة مسجلة بأسمائهم؛

3. إنشاء هيئة مختصة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على صياغة الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لذلك، وفي نفس الوقت وضع خطط مستقبلية أو رؤية لسنوات القادمة (توقع المستقبل القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) مثلاً رؤية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2040؛

4. على الحكومة الجزائرية إعادة هيكلة الاقتصاد بحيث يتم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور أكبر في سبيل الرقي بالاقتصاد، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكن من التخلص من الاعتماد على قطاع المحروقات وتخفيض الاستيراد من خلال السعي إلى تشجيع المنتج الوطني وتنميته لينافس المنتجات الأجنبية سواء من ناحية الجودة أو السعر؛

5. في سبيل تخفيف العبء على القطاع العام في التوظيف، على الجهات المختصة الشراكة مع دار المقاولاتية على مستوى كل جامعة وتنظيم مسابقات سنوية للخريجين من أجل اختيار أحسن مشروع لتمويله ومنحه الامتيازات اللازمة أو من خلال تحويل مشاريع التخرج المناسبة لمشاريع؛

6. إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن التصنيفات الائتمانية الدولية والمؤشرات العالمية، من أجل العمل على تحسينها وتحقيق مراتب متقدمة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية وهو أمر جيد للتعريف بها وبمنتجاتها.

ثانياً: الآليات التي يمكن اتخاذها بغية تنويع وتوسيع مجالات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في هذا المجال نذكر الآليات التالية:

1. تمتلك الجالية المقيمة في الخارج العديد من الأفكار لمشاريع من البلدان التي يقطنون فيها التي يمكن تطبيقها في الجزائر، لذلك يجب على السلطات المختصة تحفيز الجالية على الرجوع إلى الوطن لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم من خلال منحهم الامتيازات والإعانة؛

2. رفع مستوى وعي الأفراد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والمجتمع من جهة، ودورها في توفير مصدر دخل يمكن مالكيها من تحسين مستوى معيشتهم؛

3. الاستفادة من التنوع الجغرافي للجزائر في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مختصة حسب إمكانيات كل منطقة، وخاصة في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجنوب الجزائري فيمكن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الفلاحة الصحراوية، أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة في مجال الفندقة والسياحة الصحراوية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة في مجال التمور وما يتعلق بها علاوة على مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال المحروقات تعمل مع المؤسسات الكبرى؛

4. تشجيع الأفراد على دعم مجتمعاتهم من خلال العمل على اكتشاف كل مستثمر لأهم النقائص في ولايته والاستفادة من ذلك في تحويلها لمشاريع تعالج هذه النقائص، وتكليف جهة مختصة يمكن للمستثمرين التوجه إليها أو إطلاق منصة أو تنظيم ملتقيات يتلاقى فيها أصحاب الأفكار وأصحاب التمويل مع ضرورة توفر الثقة بينهما والإيمان بأفكار المستثمرين، ولما لا تشجيع الموظفين في القطاع العام الذين يمتلكون ما يكفي من الخبرات لإنشاء مؤسسات خاصة صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، الأمر الذي يساهم في تكوين بيئة حاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

5. لا بد من تغيير وقت عمل الجهات المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر لتصبح على مدار الأسبوع 7/7 لكي يسهل للمستثمر التوجه لها في وقت الحاجة فالوقت عامل كافي لتغيير مصير المؤسسة.

ثالثاً: الآليات التي يمكن اتخاذها بغية تعزيز فرص التسويق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
من بين أهم الآليات المتخذة في هذا المجال نذكر:

1. يواجه بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة بغية تصريف منتجاتهم خاصة في بداية النشاط كون أنهم غير ملمين بالسوق الذي ينشطون فيه، لذلك يمكن للحكومة الجزائرية التعاقد

مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تصريف منتجاتهم كإجراء امتيازي يمنح لهم لتخطي مرحلة البداية؛

2. لا بد من تلقي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمهارات التسويق واستخدامها بهدف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتسويق يوسع السوق الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعرف الناس بها علاوة على أنه يسمح بتنميتها؛

3. تنظيم المعارض بصفة دورية عبر كافة التراب الوطني بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية بهدف التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب العملاء لها، فضلا عن تنظيم حلقات عمل حوارية مع الجهات التي مكن لها دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبحث كيفية تنمية هذه الأخيرة.

رابعاً: الآليات التي يمكن اتخاذها لرقمنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الإطار نذكر الآليات التالية:

1. يجب أن يتم خلق نظام إلكتروني سهل التعامل به لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلكترونياً للتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجهها قبل وقوعها في الصعوبات، وإيجاد الحلول التابعة لها في فترة زمنية قصيرة، وفي نفس الوقت يحتوي على جميع ما يتعلق بهذه المؤسسات من معلومات حول مدى تقدمها، مؤسسات التمويل الأصغر الداعمة لها، إحصائيات تطورها، القوانين التي تنظمها وغيرها من الأمور الأخرى، مع العمل على تعزيز استخدام أحدث التقنيات الرقمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عقد شراكات مع مؤسسات كبرى مختصة في الرقمنة؛

2. إطلاق أكاديميات رقمية تهتم بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص التعليم والتدريب للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة كما يمكنها وضع التدريب والتعليم بصفة إجبارية، علاوة على إطلاق البرامج التوجيهية التي تهدف تطوير قدرات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجيات التي يتبنونها، ما يمكن من تشكيل بيئة حاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3. لا بد من إطلاق مبادرات رقمية بعنوان استفد من تجربتي أو لا تعمل مثلي هدف هذه المبادرة إبقاء الاتصال مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نجحت أو التي فشلت لنقل تجربتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتحذيرها من الأخطاء التي سبق وأن وقعوا فيها لتفاديها وكيفية تجاوز الصعوبات وعمل تقييم سنوي للمبادرة من أجل التعرف سنوياً على أهم العراقيل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد منها.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن التمويل الأصغر في الجزائر يعد مفهوما قديما من حيث الممارسات المتبناة منذ الاستقلال إلا أنه لم يتم إدراجها في خانة التمويل الأصغر، نظرا لأنه لم يحظ بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يسيره، وما يتميز به من خصائص يجعل منه تجربة مختلفة عن باقي التجارب الأخرى، فهو يقوم على الدعم الحكومي، يمنح لأجل متوسطة وطويلة الأجل، ويعتبر الإقراض المصغر الخدمة الرئيسية المقدمة فيه، كما أن الحكومة الجزائرية تتحكم فيه حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لكن لا يمكن إنكار أهميته في الاقتصاد والمجتمع الجزائري فمن خلاله تم تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تشجيع تبني روح المبادرة لدى الشباب لإنشاء مشاريع خاصة بهم توفر لهم دخل وتحسن مستوى معيشتهم وتخفف العبء على القطاع العام. كما يدعم التمويل الأصغر في الجزائر العديد من المؤسسات كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الزكاة والعديد من البرامج الأجنبية التي تم تطبيقها بالشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية، التي حققت نتائج متفاوتة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتوجهها للقطاعات غير الإنتاجية كما أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة بنسبة تفوق 90% ما يحد من مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع ويجعلها لم ترق للمستوى المطلوب، أي أنها لم تحقق مستوى الكفاءة اللازم.

بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز منظومة مؤسسات التمويل الأصغر بالعديد من المؤسسات الأخرى والصناديق الداعمة لها، على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسط وصندوق دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف كلها إلى تقديم العون والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات والامتيازات التي تمنحها للمتقدمين لها، ما ساهم في تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 إلى سنة 2021، كما سمح بانتشارها على كافة مناطق التراب الوطني وإن بشكل غير متوازن سواء جهويا أو على مستوى توزيعها على القطاعات ، وقد ساهم ذلك إلى حد ما في ترقية مساهمة منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني عبر دعم التشغيل، وتكوين القيمة المضافة وتحسين الصادرات الوطنية حتى وإن لم يكن بالمستوى المأمول منها.

هذا وبغية الرفع من كفاءة مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم اقتراح العديد من الآليات، كضرورة وضع إطار تنظيمي وقانوني للتمويل الأصغر في الجزائر، اعتماد التمويل الأصغر الرقمي، استخدام الوسائل التكنولوجيات الحديثة والمنصات الرقمية، الاستعانة بالخبرات الخارجية، منح القطاع الخاص دور أكبر وغيرها من الآليات التي ترفع من كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر وتنمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة العامة

في نهاية هذا البحث الذي تبلور حول مدى كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونظرا لما لمؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية كبرى في سبيل النهوض بالاقتصاد والمجتمع في مختلف الدول وانتشال محدودي الدخل من الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشون فيها، وفي ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيقها التنمية وحصولها على التمويل، كان لابد من البحث في كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر خاصة بعد النجاحات التي حققتها مؤسسات التمويل الأصغر عالميا في دعم محدودي الدخل في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم تدر عليهم دخلا، من خلال الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها لهم هذه المؤسسات، فالتجارب الناجحة التي تحققت شجعت مختلف الدول على تبني هذه المؤسسات سيما في ظل الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم اليوم.

كما عملنا في هذا البحث على جمع الإحصائيات والمعلومات الخاصة بالمؤسسات التي تمارس نشاط التمويل الأصغر في الجزائر لتحليلها وتقييمها لأجل تحديد مدى كفاءتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعرضت إلى التجارب الرائدة في هذا المجال، ومن ثم اقتراح الآليات التي يمكن من خلالها الرفع من كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ليتم التوصل إلى جملة من النتائج وقدمت مجموع من التوصيات نلخصها فيما يلي:

أولا: النتائج

من خلال ما تم دراسته تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

___ بخصوص الفرضية الأولى التي مضمونها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فبعد القيام بالدراسة توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى في مختلف الدول، فهي تساهم في توفير مناصب الشغل وتخفيض البطالة، تحسين وضعية الميزان التجاري، المساهمة في التنمية المحلية، خلق روح الابتكار، التوزيع العادل للدخل، تحقيق الاستقرار الاجتماعي ورفع مشاركة المرأة في المجتمع، وهو ما يثبت صحة هاته الفرضية؛

___ بخصوص الفرضية الثانية التي مضمونها أن مؤسسات التمويل الأصغر تتميز بكفاءة عالية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالدراسة أكدت ذلك من خلال ما أبرزته التجارب الرائدة في هذا المجال في الكثير من الدول من آسيا وأوروبا والدول العربية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

___ بخصوص الفرضية الثالثة القائلة بأن مؤسسات التمويل الأصغر بمختلف مقارباتها ساهمت بكفاءة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فبحسب هاته الدراسة توصلنا إلى أن التمويل الأصغر في الجزائر يواجه العديد من المعوقات التي تحد من كفاءة استخدامه في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعدم وجود إطار رقابي على مؤسسات التمويل الأصغر، البيروقراطية، غياب الشفافية، غياب المنافسة، عدم الدراسة الجيدة للمشاريع من قبل المستفيدين وتفضيلهم للمشاريع الربحية التي تنخفض فيها المخاطرة، نقص التدريب والتكوين في مجال التمويل الأصغر سواء للموظفين أو للمستفيدين، وهو ما ينفي صحة هذه الفرضية؛

2. نتائج البحث:

1.2 النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

نوجزها فيما يلي:

___ يتميز التمويل الأصغر بالعديد من الخصائص التي جذبت المستثمرين والحكومات اليه، فهو يقوم على توجيه خدماته للفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي أو التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على الخدمات المالية وغير المالية من المؤسسات المالية التقليدية، وبرامجه التي لا تقتصر على الخدمات المالية فقط بل هناك الخدمات غير المالية، فضلا عن اعتماده الدفع المبسط لأقساط

القرض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر، والتقييم البسيط والسهل لاستثمارات العملاء وعدم وجود شروط معقدة؛

حظى التمويل الأصغر بأهمية كبيرة في جل دول العالم لدوره في تحقيق الاستقلال المالي، ومساعدة الأفراد على إنشاء أو بدأ أنشطة تكون مصدر دخل لهم، فضلا عن دوره في تحقيق الأمن الاقتصادي، وتحفيز الاقتصاديات المحلية عبر خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما تعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة، فضلا عن تركيز برامجه على النساء والعمل على تمكينهن، عبر تحسين وضع المرأة داخل الأسرة والمجتمع وتعزيز احترامها لذاتها أو حتى قدرتها على التنظيم؛

أدى السعي إلى تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية للتمويل الأصغر إلى بروز نوعين من المقاربات هما مقاربة الرفاهية التي تقوم على نظرية المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لأفقر الفقراء، أما المقاربة المؤسساتية فألويتهما الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء وليس الوصول إلى أفقر السكان من أجل الحفاظ على الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر؛

تتميز مؤسسات التمويل الأصغر بالعديد من الخصائص على غرار سرعة تقديمها للقروض، الإجراءات البسيطة وعدم تطلبها ضمانات تعجيزية، تركيزها على النساء، تعاملها اليومي مع العملاء، تقديمها الحوافز للموظفين وغيرها من الخصائص الأخرى؛

تقوم مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم حزمة من الخدمات المالية وغير المالية للعملاء من بينها، الإقراض المصغر، الادخار المصغر، التأمين المصغر، التحويلات المالية، تقديم الخدمات الاجتماعية، التعليم المالي للفقراء، تقديم الخدمات لتطوير الأعمال كتنظيم المنتجين، إجراء دراسات استقصائية للسوق، وتصميم أحدث المنتجات وتدريب المنتجين؛

تصنف مؤسسات التمويل الأصغر في العادة طبقا لمعيار الرسمية إلى ثلاث أنواع هي مؤسسات رسمية، مؤسسات شبه رسمية، ومؤسسات غير رسمية، والاختلاف الأساسي بين هذه الأنواع يكمن في جهة الإشراف عليها، فالمؤسسات الرسمية يتم تنظيم لوائحها من قبل الجهات الرسمية في البلد، المؤسسات شبه الرسمية يتم الترخيص لها من قبل الحكومات ويشرف عليها مجالس الإدارات، أما المؤسسات غير الرسمية فإنه لا يعترف بها من قبل الهيئات الحكومية ويتم الإشراف عليها فقط من قبل الأعضاء، كما أن هناك من يصنف مؤسسات التمويل الأصغر تبعا لمعيار تلقي الودائع إلى مؤسسات متلقية للودائع ومؤسسات غير متلقية للودائع؛

تعتمد مؤسسات التمويل الأصغر في تمويلها على مصادر متعددة منها رأس مال هذه المؤسسات، الصناديق التمويلية، المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، الجمعيات، التعاونيات وغيرها من المصادر الأخرى؛

شهد العالم العديد من التجارب الرائدة في استخدام مؤسسات التمويل الأصغر بكفاءة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على غرار تجربة بنغلاديش، الهند وبوليفيا التي تعد من أشهر التجارب في دول آسيا وأمريكا اللاتينية، كما تعتبر تجربة الدول الأوروبية من التجارب الحديثة في هذا المجال وتختلف عن باقي التجارب وعن التجربة الجزائرية من حيث أن أغلب الأوروبيين مشمولين ماليا، أما عن تجارب الدول العربية فنجد أن مصر، الأردن، السودان والمغرب كانت في مقدمة الدول العربية التي حققت نجاحات في مجال التمويل الأصغر.

2.2 النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

يتميز التمويل الأصغر في الجزائر بأنه أداة تتحكم فيها الحكومة من خلال البرامج التي تسيطرها، وتسيطر خدمة الإقراض المصغر على أغلب الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر، ومعظم مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر هي مؤسسات اجتماعية غير ربحية، تقدم خدماته بالشاركة مع البنوك العمومية؛

لم يحظ التمويل الأصغر لحد الآن بقوانين تنظم عمله في الجزائر الأمر الذي يعيق تطوره ويضعف مساهمته في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأغلب القوانين الصادرة تشكل عائقا لتطور صناعة التمويل الأصغر في الجزائر؛

يفتقر نشاط مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر لأغلب مبادئ التمويل الأصغر المتعارف عليها عالميا ما يجعل مساهمته محدودة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تعتبر خدمة الإقراض المصغر هي الخدمة المسيطرة أو المستحوذة على أغلب الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر، فالخدمات الأخرى سواء كانت مالية أو غير مالية هي جد محدودة وفي بعض الأحيان تكاد تنعدم أو مدرجة مع خدمة الإقراض المصغر، كما يمكن القول أن أغلبية المجتمع الجزائري لا يعلم بوجود هذه الخدمات ما يؤثر سلبا على كفاءة القطاع وتطوره؛

نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لا يخضع لأغلب مبادئ التمويل الأصغر المتعارف عليها عالميا ما يجعل مساهمته محدودة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الصندوق يعتمد بشكل كبير على الإعانات التي تقدم له من قبل الدولة ولا يسعى لتوفير التمويل بنفسه، فضلا عن مركزية تسيير الملفات التي يستقبلها الصندوق، علاوة أن السياسة التي يعتمدها الصندوق هي في أغلب الأوقات سياسة اجتماعية تهدف إلى شراء السلم الاجتماعي دون مراعاة الجانب الاقتصادي، فأغلب المشاريع هي مشاريع غير إنتاجية، كما أن الصندوق يفتقر إلى رسم سياسات واستراتيجيات تهدف إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير دور الصندوق أكثر في مجال التمويل الأصغر؛

نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لا يزال بعيد عن مفهوم التمويل الأصغر المعمول به دوليا ما جعل مساهمتها محدودة في دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأغلب المشاريع التي تمولها الوكالة هي مشاريع غير إنتاجية تفتقد للتوجه الاقتصادي وهدفها كبح الاحتياجات الشعبية والمطالب الاجتماعية، فالوكالة لها توجهها اجتماعيا بالدرجة الأولى، كما وأن الوكالة تعتمد على المركزية في تسيير الملفات واتخاذ القرارات وإتباع الأوضاع الاجتماعية زيادة على أن الوكالة لا تمتلك أي مصادر تمويل من غير الخزينة العمومية التي تقدم لها الإعانات، بالإضافة على أن الموقع الرسمي للوكالة في أغلب الأوقات غير متاح للخدمة، علاوة على أن الوكالة لا تقوم بمراقبة المشاريع التي تتم فقد يتم إنشاء مشاريع وهمية؛

أغلب مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر هي مؤسسات حكومية غير ربحية تعتمد على الإعانات في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطلب خدماتها، في ظل انخفاض كبير في مشاركة الجهات الأجنبية في تطوير التمويل الأصغر في الجزائر كما أن المشاركات التي كانت يمكن القول بأنها لم تحظى بالنجاح؛

أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من المؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحتها كل الصلاحيات في سبيل تنمية هذه الأخيرة، لكن في ظل اعتماد أغلب المؤسسات الداعمة على إعانة الخزينة العمومية، اعتمادها المركزية في اتخاذ قراراتها، اعتمادها على توجه الدولة حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، عدم وجود تأطير كافٍ للموظفين، نقص التحسيس بأهمية هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها ونقص الخبرة لدى أغلب المؤسسات الداعمة في التعامل مع طالبي التمويل المتقدمين لها أضعف من مساهمتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل زيادة القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وتحسين الصادرات إلا أنها لا زالت لم ترقى إلى المستوى المأمول منها؛

التجربة الجزائرية لا زالت بعيدة عن التجارب الرائدة في مجال التمويل الأصغر، فأغلب التجارب المدروسة حقق فيها التمويل الأصغر نتائج جد مرضية وساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي شجع السلطات المسؤولة في مختلف الدول المدروسة إلى دعم الإطار القانوني والمؤسسي للتمويل الأصغر رغبة منها في زيادة دوره أكثر فأكثر، ولزيادة كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لابد من دعم الإطار القانوني والمؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تقوم بدورها على أكمل وجه؛

سعت مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في إحداثها في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية مساهمتها الاقتصاد الوطني عبر دورها في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة، ترقية الصادرات وتقليل الاستيراد، زيادة القيمة المضافة، ولكن دون المستوى المأمول.

ثانيا: التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

1. التوصيات المقدمة لمؤسسات التمويل الأصغر:

— ضرورة التخلص من التسيير المركزي لمؤسسات التمويل الأصغر واعتماد المقاربة الاقتصادية في التسيير، فضلا عن ضرورة إخضاع التمويل الأصغر في الجزائر للمبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا المجال؛

— لابد من العمل على تعزيز الإطار المؤسسي للتمويل الأصغر في الجزائر من خلال خلق بنوك خاصة بالتمويل الأصغر والابتعاد عن الإعانات الحكومية أو البنوك العمومية، خلق مؤسسات التمويل الأصغر ذات التوجهات ربحية، إنشاء صناديق وتعاونيات ناشطة في مجال التمويل الأصغر وغيرها من المؤسسات، علاوة على تقديم الامتيازات الجبائية لها خلال السنوات الأولى من نشاطها، وعلى السلطات الرسمية إعادة ضبط القوانين من أجل الترخيص لخلق مؤسسات للتمويل الأصغر متخصصة بغض النظر عن نوعها؛

— تفتقر مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر إلى مصادر التمويل المتعددة التي يمكن لها اللجوء لها، لذلك عليها البحث عن مصادر تمويل جديدة تمكنها من تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من المبادرات التي تنظمها المؤسسات الكبرى كمبادرة مشروعي التي قامت بها مؤسسة الاتصالات أوريدو لدعم المشاريع الصغيرة للنساء؛

— لابد من إحداث هيئات رقابية لمراقبة مؤسسات التمويل الأصغر والخدمات التي تقدمها من أجل ضمان جودة عملياتها وكفاءتها، وعلى مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر السعي لتقدير تكاليفها لتغطيتها بمصادر التمويل المتاحة، والتقييم السنوي لعملها واختبار قابليتها للاستمرار بشكل دائم؛

— إنشاء جمعيات يترأسها رجال الأعمال في الجزائر تمويل من خلالها، بحيث يقوم صندوق الجمعية بتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويده بخبراتهم في مجال التسيير، وإمكانية أن يكون رجل الأعمال مسؤول عن مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الذي يعمل به لتسهيل عملية متابعتهم لها؛

2. التوصيات المقدمة للجهات الحكومية:

— على السلطات المسؤولة في الجزائر الاعتراف الرسمي بمؤسسات التمويل الأصغر ودمجه في النظام المالي الرسمي، أيضا ضبط الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسيرها وينظمها بمشاركة جميع الأطراف ذات المصلحة، فضلا عن تقديم تعريفات رسمية للمفاهيم الخاصة بالتمويل الأصغر؛

— على الجهات الرسمية المسؤولة خلق نظام أو سوق للتمويل الأصغر يضم الجهات المانحة للتمويل، مؤسسات التمويل الأصغر، المقترضون، الحكومة وغيرها من الأطراف ذات المصلحة، وفتح موقع رسمي يحتوي على جميع البيانات الخاصة بهم يسهل الوصول إليه ووضع التمويل الأصغر تحت وصاية وزارة معينة كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

— ضرورة العمل على إنشاء بنك للمعلومات يوفر المعلومات الاقتصادية عن التمويل الأصغر كعدد الفقراء النشطين اقتصاديا، العرض والطلب على التمويل الأصغر في الجزائر، الجدارة الائتمانية للعملاء ولمؤسسات التمويل الأصغر، وتقييم المخاطر، والتعاقد مع المؤسسات الكبرى النشطة في مجال تقييم الجدارة الائتمانية لضمان التقييم الجيد لمؤسسات التمويل الأصغر بصفة دورية بناء على المعايير العالمية؛

— لابد من تأهيل الموظفين في مجال التمويل الأصغر ومنحهم الامتيازات اللازمة، فضلا عن ضرورة تبني الوسائل التكنولوجية الحديثة وتدريب الموظفين عليها؛

يجب أن يتم خلق نظام إلكتروني لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلكترونيا للتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجهها قبل وقوعها في الصعوبات، وإيجاد الحلول التابعة لها في فترة زمنية قصيرة، وفي نفس الوقت يحتوي على جميع ما يتعلق بهذه المؤسسات من معلومات حول مدى تقدمها، مؤسسات التمويل الأصغر الداعمة لها، إحصائيات تطورها، القوانين التي تنظمها وغيرها من الأمور الأخرى، مع العمل على تعزيز استخدام أحدث التقنيات الرقمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عقد شراكات مع مؤسسات كبرى مختصة في الرقمنة؛

على السلطات الرسمية إدراج ومنح مؤسسات التمويل الأصغر حصة كبرى ضمن برامج ومخططات التنمية وتخصيص أغلفة مالية من أجل تطويرها، وفي نفس الوقت يجب إدماج التمويل الأصغر ضمن السياسات الكلية للبلاد لضمان نجاحه؛

على الحكومة الجزائرية أن تتخذ دور المراقب في مجال التمويل الأصغر، وتسخر البيئة المساندة لتطوير خدمات التمويل الأصغر وفي نفس الوقت حماية العارضين والطالبين من خلال القوانين التي تسنها، وتنسحب من كونها الممول الأول للقطاع لأن دورها كممول أدى إلى فشل القطاع وعدم تحقيقه للنتائج اللازمة؛

إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن التصنيفات الائتمانية الدولية والمؤشرات العالمية، من أجل العمل على تحسينها وتحقيق مراتب متقدمة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العالمية وهو أمر جيد للتعريف بها وبمنتجاتها؛

3. التوصيات المقدمة للمهتمين بقطاع التمويل الأصغر:

عقد تجمعات ومنتديات تضم الأطراف ذات الصلة بالتمويل الأصغر تشمل حتى مراقبين من المنظمات الدولية للتمويل الأصغر، بغية اقتراح سبل تبني مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر وكيفية تطويره بناء على آخر التحديثات التي يعيشها القطاع، وقد يتم تنظيم هاته المنتديات عن بعد وحضورها حتى يتمكن الجميع من المشاركة فيها، بالإضافة إلى عرضها على مواقع التواصل الاجتماعي والتلفزيون، واستضافة المسؤولين بشكل دوري في التلفزيون لجذب العملاء أكثر.

ثالثا: آفاق البحث

بعد ما تم التعرض لكل من التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوع من التفصيل، يقترح البحث بعض المواضيع كآفاق مستقبلية له:

كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة مقارنة بين منظومات التمويل الأصغر في المغرب العربي-؛

كفاءة استخدام مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر من وجهة نظر العملاء -دراسة استبائية على عملاء التمويل الأصغر في الجزائر-؛

سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري؛

آليات استقطاب خريجي الجامعات نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

دراسة سبل تفعيل المبادرات الخاصة في مجال التمويل الأصغر في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2016؛
- بيان حرب، علي خضر، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الكتب والمطبوعات -دمشق-، بدون طبعة، سوريا، 2003؛
- حسن حامد، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع-الرياض-، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2011؛
- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة 01، الأردن، 2015؛
- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2004؛
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الثانية، الأردن، 2009؛
- رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة-، الطبعة الأولى، مصر، 2008؛
- سالم صلال الحساوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، مؤسسة دار صادق الثقافية - القاهرة-، الطبعة 01، مصر، 2017؛
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي -الإسكندرية-، الطبعة 01، مصر، 2020؛
- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2018؛
- عبد الرحمان كاسب عامر، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع -القاهرة-، الطبعة 01، مصر، 2016؛
- عبد الرحمن إبراهيم الشيخ، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، المركز الديمقراطي العربي -برلين-، الطبعة 01، ألمانيا، 2020؛
- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -القاهرة-، الطبعة الثالثة، مصر، 2010؛
- عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي -صنعاء-، الطبعة الثانية، اليمن، 2013؛
- عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، ألفا للوثائق نشر، استيراد وتوزيع الكتب -قسنطينة-، الطبعة 01، الجزائر، 2020؛
- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان-، الطبعة الأولى، الأردن، 2015؛
- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي -التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي-، دار المسيرة للنشر والتوزيع -عمان-، (ب.ط)، الأردن، 2013؛
- كاميلية سايعي، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقارنة التمويل الأصغر في الجزائر، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع -قسنطينة-، الطبعة الأولى، 2021، الجزائر؛
- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية -بنغازي-، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010؛

- محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكاتب الأكاديمي للنشر والتوزيع - عمان، - بدون طبعة، الأردن، 2019؛
- مصطفى يوسف الكافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع - عمان، - الطبعة الأولى، الأردن؛
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت، - الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
- ب. أطروحات الدكتوراه:
 - أحمد بن قطاف، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية حالة الجزائر، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2016؛
 - أحمد بوساق، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) حالة الجزائر، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2021؛
 - أحمد عزوز، آلية الزكاة والوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر، 2015؛
 - آدم بن مسعود، ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر، 2016؛
 - إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، - الجزائر، 2017؛
 - أم الخير ملال، تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2019؛
 - إيمان بوضرسة، تحليل أثر المرافقة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2019؛
 - جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2011؛
 - حامد عبد الله إبراهيم عبود، دور العوامل البيئية في رفع كفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر دراسة تطبيقية بولاية شرق دار فور في الفترة من (2018-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين- الخرطوم، - السودان، 2019؛
 - حبيبة عامر، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2016؛
 - حكيم بوحرب، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تحليلية لمحددات التمويل برأسمال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2015؛

- حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، الجزائر، 2017؛
- خالد بن مكرلوف، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -بين الواقع والآفاق-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البليدة-، الجزائر، 2017؛
- دنيا شبلي، تقييم سياسات الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، 2018؛
- ريم بونواله، مؤسسات التمويل الأصغر وإشكالية الموازنة بين الأدعين المالي والاجتماعي - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال سنة 2012-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، 2015؛
- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014؛
- سلمية هالم، هينات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017؛
- سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014؛
- سلمية غدير أحمد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية -دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2017؛
- سماح طلحي، دور البدائل التمويلية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة لحالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، 2014؛
- سمية بلعيد، واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر - باتنة-، الجزائر، 2018؛
- سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، 2017؛
- صابر بن زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2017؛

- صبرينة محنان، تطوير دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية-دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2018؛
- صندرة سايبي، المفاوالاتية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة وميلة وجيجل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة، الجزائر، 2014؛
- عبد الحفيظ ميلاط، النظام القانوني لتحويل الفاتورة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2012؛
- عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2016؛
- عبد المجيد تيموي، نحو بناء نظري لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014؛
- عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد -وهران-، الجزائر، 2019؛
- عسري بلعميري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2020؛
- علي غريباون، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2015؛
- عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017؛
- عيشوش بزيو، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار دراسة مقارنة بين الجزائر-السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2019؛
- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2018؛
- فاطمة مرابط، علاج الفقر بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة بين التمويل الأصغر والتمويل الأصغر الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر، الجزائر، 2019؛
- كاتية بوروبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2019؛

- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر؛
- محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015؛
- محمد مباني، سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، 2017؛
- محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-، الجزائر، 2015؛
- مهدي جابر، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر، 2016؛
- ناجية صالح، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2019؛
- نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر، 2016؛
- هشام بن عزة، التمويل الأصغر الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مؤسسات الزكاة و الأوقاف نموذجا دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2018؛
- هيبه بوعبد الله، التمويل غير المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2016؛
- وليد صافي عثمان، تقييم أثر التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة مقارنة لبعض الدول العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة -غرداية-، الجزائر، 2022.
- ت. رسائل الماجستير:
- أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي -حالة ولاية جيجل-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2014؛
- حنان على سليمان إدريس، التمويل الأصغر في السودان ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015؛
- حوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشراكة الأوروبية للمساهمات-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2012؛

- سمير براهيم، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2010؛
- سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2015؛
- شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012؛
- عبد الرحمن ياسر، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - حالة ولاية جيجل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2014؛
- عبد القادر فطيم، إستراتيجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، الجزائر، 2011؛
- عبد الله آدم عبد الله أحمد، دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة من 2008-2017 (دراسة حالة: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018؛
- علياء حيدر عبد عون، التمويل المتناهي الصغر ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2018؛
- غسان روجي عقل، العوامل المؤثرة في قرار منح الانتماء في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2010؛
- محمد أمين مليزي، دور التأمين الأصغر في تنمية القطاع الزراعي - دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد دباغين - سطيف، الجزائر، 2015؛
- محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقعه، أهميته وشروط تطبيقه، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2006؛
- محمد غانم، واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2010؛
- محمد ناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر؛
- محمد ياسين موساوي، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة الفقر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2013؛
- ونيس محمد أحمد البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها - دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2014؛

- ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2014.
- ث. المجلات والدوريات:
- إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وآخرون، التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي - دراسة حالة بعض مدن ولاية غرب كردفان السودان خلال الفترة 2009-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - غزة، المجلد 01، العدد 07، فلسطين، 2017؛
- أحمد بوساق، عثمان لخلف، معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريش، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2021؛
- أحمد دروم وآخرون، تقييم أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، 2021؛
- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، التمويل الأصغر ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني نموذجاً، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي تبسي - تبسة، الجزائر، 2021؛
- أسامة وجدي وديع، حاتم محمد البناء، الفجوات الائتمانية لتمويل المشروعات متناهية الصغر حالة جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 45، العدد 01، مصر، 2022؛
- أصيلة العمري، هشام عامر، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للتقليل من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 فيفري 2017، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 00، جامعة شادلي بن جديد - الطارف، الجزائر، 2018؛
- أحمد بزارية، رفيقة بن عيشوبة، تمكين الأرامل عن طريق التمويل الأصغر "السلام باب رزق نموذجاً"، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، الجزائر، 2021؛
- أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 71، العراق، 2015؛
- أمينة حنفي، لخضر بريكتي، عوانق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرب الجزائري، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 07، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، 2018؛
- أمينة مولاي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2020؛
- بركاهم عدة، محمد لخضر بوساحة، التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد طاهري - بشار، الجزائر، 2021؛
- بومدين بوغرارة، ناصر صلاح الدين غربي، مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، 2013؛
- حازم أحمد فروانة، رمضان إبراهيم أبو جزر، أثر النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المراجعات دون الفوائد في البنوك الربوية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2022؛

- الحبيب ميكاي، كريمة بابا حمد، البورصة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017؛
- حكيمة صيفاوي، بسمة عوملي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 وآفاق تطويره- دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر-، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد الخاص، جامعة أحمد بوقرة -يومرداس-، الجزائر، 2021؛
- حمزة العوادي، نحو تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار إستراتيجية الجودة الشاملة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي علي كافي -تندوف-، الجزائر، 2018؛
- حمزة ضويفي وآخرون، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2020؛
- الحواس زواق، مساهمة التمويل الأصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2021؛
- خولة مسراتي، نور الهدى دريوش، ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بليدة-، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد خاص، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمودين مختار -إيليزي-، الجزائر، 2021؛
- دلال عجالي وآخرون، تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية -دراسة قياسية للفترة ما بين 2002-2019-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، 2021؛
- رابح بوعراب، التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر 03-، الجزائر، 2017؛
- رامي حريد، سارة سلامة، صناعة رأس المال المخاطر مصدر تمويلي بديل للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة شركة Sofinance-، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 02، الجزائر، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، المجلد 09، 2020؛
- رضا محفوظ جلال، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، الجزائر، 2020؛
- ريمة برارمة، سلمى مهادي، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية -تجربة السودان، المغرب، بنغلاديش والجزائر-، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2020؛
- زهير موساسب، ملانمة عقد تحويل الفاتورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-، الجزائر، 2012؛
- زين العابدين يسن بريمة، التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان، دار المنظومة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 02، مصر، 2016؛
- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2018؛

- سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -دراسة حصيلية الزكاة الوطنية إلى غاية 2017-، مجلة دفاتر الكرياد "استقلال"، المجلد 34، العدد 03، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، 2018؛
- سلمى صالحى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية -الواقع والعراقيل-، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020؛
- سلمى صالحى، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021؛
- سلوى محمود أبو ضيف، دور التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، مجلة أماراباك، المجلد 07، العدد 22، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2016؛
- سليم جابو، نوال بن عمار، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2017؛
- سليم مجلخ، وليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلفة-، الجزائر، 2019؛
- سليمة هالم، رابع خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2015؛
- سميحة بن معاوي، جميلة الجوزي، أهمية ومتطلبات إنشاء بورصة عربية موحدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة دالي إبراهيم -الجزائر-، الجزائر، 2020؛
- شريف غياط، محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل دورها التنموي "دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة مجامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 05، العدد 02، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة، 2021؛
- صادق هادي، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل الأصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر -دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSEJ) سابقا 2000-2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2021؛
- صفية يخلف، علي سايج جبور، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف-، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017؛
- عابد بوقبرين، الدور الحمائي لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة القانون، المجلد 06، العدد 01، جامعة أحمد زبانة -غليزان-، الجزائر، 2017؛
- عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية -القاهرة-، المجلد 29، العدد 01، مصر، 2009؛

- عباس خيضر، أحمد النداوي، تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2021؛
- عبد الحق بوقفة وآخرون، الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 03، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2017؛
- عبد الحكيم عمران، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المتناهي الصغر دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 16، العدد 16، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2016؛
- عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة الجمعية الوطنية للتطوع في مجال التمويل المتناهي الصغر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، الجزائر، 2016؛
- عبد الحكيم عمران، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 04، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2017؛
- عبد القادر مطاي وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي الونشريسي -تسمسليت-، الجزائر، 2018؛
- عبد اللطيف تيقان، التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2022؛
- عبد الله بلعدي، رأس المال المخاطر نمط تمويل بديل ومعاصر للمؤسسة "التجربة الجزائرية نموذجاً"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عباس لغرور -خنشلة-، الجزائر، 2020؛
- عبد الله علي محمد بابكر، البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قرى محلية شرق سنار نموذجاً، مجلة التمويل الأصغر، العدد 04، السودان، 2019؛
- عبده مختار، عبد الحليم حاجي، تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج-، الجزائر، 2019؛
- عثمان ولد الصافي وآخرون، واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد -بشار-، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020؛
- عدنان عوض الرشدي، التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية دار العلوم -القاهرة-، المجلد 37، العدد 131، جامعة القاهرة، مصر، 2020؛
- علي بخيتي، سليمة بوعينة، آثار الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، الصين والإمارات العربية المتحدة-، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أحمد درارية -أدرار-، الجزائر، 2021؛
- علي سايج جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، 2019؛
- عمر الله جابو عمر مصطفى، التمويل الأصغر ودوره في حفز مشاريع الشباب المنتجة تجربة المصارف السودانية فترة ما بعد الانفصال (2010-2017)، مجلة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 2019؛

- عمر بن عبد الرحمان، أمانة قاجة، دور مؤسسات التمويل الخاص في تمويل المشاريع الريادية: دراسة حالة صندوق خليفة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي الوشريسي -تيسمسيلت-، الجزائر، 2019؛
- فاطمة دغفل وآخرون، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2018؛
- فاطمة الزهرة ماموني، القرض المصغر في الجزائر آلية لاستدامة المؤسسات تعزيز العمل اللائق والإدماج الاجتماعي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 04، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2020؛
- فتحي مولود، محمد خملول بلقايد، فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي أفلو الصديق -الأغواط-، الجزائر، 2017؛
- فتيحة بوهرين، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2018؛
- فريدة موهوب، واقع مؤسسات التمويل الأصغر في الاقتصاديات العربية، مجلة للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 03، جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة-، الجزائر، 2020؛
- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب-، مجلة مقاربات، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور -الجلقة-، الجزائر، 2017؛
- فواز واضح وآخرون، مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2019؛
- لالة فاطمة رقاني، موراد حطاب، واقع إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمدخل للقضاء على البطالة، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، جامعة أمين عقال -تمنراست-، الجزائر، 2021؛
- ليليا بن منصور، وفاء سعيدي، سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 03، العدد 12، جامعة لحاج لخضر -باتنة-، الجزائر، 2017؛
- ماجدة صواب، الخزان بوشتي، جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المجلة المغربية للفكر المعاصر، العدد 01، المغرب، 2017؛
- مباركة عثمان، مصطفى يحقينة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -واقع وتحديات-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 35، جامعة زيان عاشور -الجلقة-، الجزائر، 2018؛
- محمد الشريف عنتوري، محمد حولي، أثر دعم هيئات المرافقة المقاولاتية ومساهمته في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الولائية عنابة-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2021؛
- محمد بن الدين، دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشاركة -ناجية الوسط-، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2010؛
- محمد بوقوم وآخرون، مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة خلال الفترة (2004-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2018؛

- محمد عبد الباقي شادي، أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع "دراسة ميدانية في محافظة الدقهلية"، مجلة الزراعة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 08، جامعة منصور، مصر، 2016؛
- مريم كلاش، نور الدين بهلول، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المنظور الإسلامي -دراسة حالة مصرف السلام-، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2020؛
- مصطفى بنشلاط، محمد ناجي، دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حمه لخضر - الوادي-، الجزائر، 2022؛
- مصطفى طويطي، عبد اللطيف حيمودة ، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2019؛
- مليكة حفيظ شبايكي، مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل استثمار أموال الزكاة -اتفاقية التعاون بين بنك البركة وصندوق الزكاة الجزائري نموذجاً-، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة الجبالي بونعامة -خميس مليانة-، الجزائر، 2014؛
- منال خلخال، رحمة جميلة عماري، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة، دراسة حالة ولاية عين تيموشنت خلال الفترة (2018-2005)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد طاهري -بشار-، الجزائر، 2021؛
- موسى عساوس، مراد ايت محمد، نموذج ألتمان ونموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي -دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، 2021؛
- ناصر المهدي، أحمد بزارية، منور أوسرير، معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 18، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، 2018؛
- نجمة بوفليسي، العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، الجزائر، 2016؛
- نصيرة سعدي، محمد ميلود قاسمي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2018؛
- نوال يحيوي، ميلود زنكري، تفعيل دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنشيط الاستثمارات الصغرى في الوسط الريفي-دراسة حالة الاستثمارات الصغرى في الوسط الريفي السوداني-، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، 2021؛
- نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بورصة الجزائر-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 06، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، 2014؛
- هادي صادق، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE ANSEJ - سابقا) 2000-2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر، 2021؛

- هشام بن عزة، عبد الحميد بن الشيخ، التمويل الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة - نماذج عالمية ناجحة-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، الجزائر، 2020؛
- هشام بن عزة، عبد الناصر بوثلجة، عرض وتقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر، 2018؛
- وفاء مساح، حكيم شبوطي، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة -دراسة تجربة الجزائر والسودان-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، جامعة لونييسي علي -البليدة، الجزائر، 2018؛
- ياسر أحمد محمد سباعي، تقييم دور آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المجلة الدولية للدراسات متعددة التخصصات حول الإدارة والأعمال والاقتصاد، المجلد 04، العدد 01، مصر، 2021؛
- ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات-، مجلة نماء للاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة محمد صديق بن يحيى -جامعة جيجل-، الجزائر، 2018؛
- ياسمينه لحواسنية، سليمة ياسية، التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الواقع والآفاق-، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 05، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2017.
- ج. الدلائل والمطبوعات والتقارير:
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه، صندوق النقد العربي -أبوظبي-، الإمارات العربية المتحدة، 2009؛
- إيهاب مقابلة، محمد عواودة، أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة قضايا التنمية في الدول العربية، العدد 152، الكويت، 2020؛
- تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019؛
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دراسة مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2022؛
- جرامين جميل للتمويل الأصغر المحدود، دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، 2011، متاح على الموقع www.findevgateway.org، تم الإطلاع عليه يوم 03-12-2023، على الساعة 12:18؛
- جمال يوسف، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2017؛
- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل متناهي الصغر المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2015؛
- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، 2010؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، منظمة كير العالمية في الأردن، دراسة مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، -عمان- الأردن، متاح على الموقع www.esc.jo، تم الإطلاع عليه يوم 03-12-2023، على الساعة 17:19، ص 56-58؛

- مكتب العمل الدولي، تقرير حول مجال الأهمية البالغة بشأن الإنتاجية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، جنيف، سويسرا، 2014؛
- نورا عدلي رزق، المؤسسات المالية غير المصرفية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 06، صندوق النقد العربي -أبو ظبي-، الإمارات العربية المتحدة، 2021؛
- هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي -أبو ظبي-، الإمارات العربية المتحدة، 2019؛
- وليد عبد مولا، تطوير العناقيد الصناعية، سلسلة دورية خاصة بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 156، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2022.
- ح. الملتقيات والمؤتمرات العلمية:
- أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر؛
- رابع خوني وآخرون، هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر - الوادي-، الجزائر؛
- سعاد عون الله، راشدة عززيو، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، مداخلة مقدمة في إطار الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد أيام 03-04-05 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر؛
- سعيدة حجلة جازم، أمال بوسواك، دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر؛
- طارق رقاب وآخرون، الانتماء الإيجاري كبديل لمصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، المنعقد يومي 04-05 فيفري 2019، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر؛
- عبد الحكيم سعيح، مريم محصر، مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر -الوادي-، الجزائر؛
- عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد خلال الفترة 03-05 ماي 2011، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2011؛
- عمر جنينة، أمينة بلغيث، استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنويع الاقتصادي في الجزائر -تجربة الجزائر وتجربة إيطاليا (دراسة مقارنة)، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2018، جامعة لونييسي علي -البليدة-، الجزائر؛
- عمران عبد الحكيم، محمد الغربي غزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة

- وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر؛
- عيسى قروس، شعبان بعيثش، الابتكار وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يوم 19 ديسمبر 2017، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر؛
- فاطمة الزهراء خبازي، التمويل المتناهي الصغر ودوره في التشغيل "دراسة حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية، المنعقد يومي 09-10 ديسمبر 2018، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر؛
- كريمة العادي أبو شعالة، استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مداخلة مقدمة في إطار مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 21 سبتمبر 2019، جامعة مصراته، ليبيا؛
- مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حسنية بن بوعلي -الشلف، الجزائر.
- خ. المراسيم والقوانين:**
- القانون 141 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل المتناهي الصغر، الجريدة الرسمية، العدد 46، 13 نوفمبر 2014، ص 09؛
- القانون 201 لسنة 2020 المتعلق بتنظيم نشاط التمويل المتناهي الصغر، الجريدة الرسمية، العدد 41 (مكرر)، 11 أكتوبر 2020، ص 03؛
- المرسوم التنفيذي 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، المؤرخ في 25 أبريل 2007؛
- المرسوم التنفيذي 170-18 المؤرخ في 26 جوان 2018 المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، المؤرخ في 04 جوان 2018؛
- المرسوم التنفيذي 20-244 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتضمن إسناد وصاية الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع إلى الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 02 سبتمبر 2020؛
- المرسوم التنفيذي 20-331 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 170-18 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020؛
- المرسوم التنفيذي 20-331 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 170-18 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020؛
- المرسوم التنفيذي 22-45 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 20 جانفي 2022، العدد 06؛
- المرسوم التنفيذي 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، 14 جوان 1998، العدد 42؛

- _____ المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 05 ماي 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، 06 ماي 2020؛
- _____ المرسوم التنفيذي رقم 22-44 المؤرخ في 19 جانفي 2022 المعدل والمتمم لأحكام المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 20 جانفي 2022؛
- _____ المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، المؤرخ في 28 أفريل 2004؛
- _____ المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003؛
- _____ المرسوم التنفيذي 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها؛ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003؛
- _____ المرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المؤرخ في 26 فيفري 2003؛
- _____ المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 10 أكتوبر 1993؛
- _____ المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 11 سبتمبر 1996؛
- _____ المادة 04 من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الجزائر؛
- _____ المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، المؤرخ في 13 نوفمبر 2002؛
- _____ المرسوم التنفيذي رقم 06-365 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 11 أكتوبر 2006؛
- _____ المرسوم التنفيذي 11-102 المؤرخ في 06 مارس 2011 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، المؤرخ في 06 مارس 2011؛
- _____ المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020؛
- _____ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، المؤرخ في 22 أوت 2001؛
- _____ المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتضمن شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع للبالغين ما بين 35 و50 سنة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، 11 جانفي 2004؛
- _____ المادة 24 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الجزائر، المؤرخ في 11 جانفي، 2017؛

- القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 11 جانفي 2017؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-10 المؤرخ في 27 جانفي 2008 المعدل للمرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، 30 جانفي 2008؛
- الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003.
- د. المواقع الالكترونية:**
- الأمانة للتمويل الأصغر، متاح على الموقع www.alamana.org.ma، تم الاطلاع عليه يوم 31-08-2022، على الساعة 11:09؛
- بنك السودان المركزي، متاح على الموقع <https://cbos.dot.jo>، تم الاطلاع عليه يوم 30-07-2023، على الساعة 11:37؛
- البنك المركزي الأردني، متاح على الموقع www.cbj.gov.jo، تم الاطلاع عليه يوم 29-08-2022، على الساعة 17:05؛
- التقارير السنوية لصندوق ضمان الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على الموقع <https://cgci.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 12-08-2023، على الساعة 17:07؛
- التقارير السنوية لهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة 2016-2020، متاح على الموقع: <https://fra.gov.eg>، تم الاطلاع عليه يوم 09-08-2023 على الساعة 17:30؛
- التقارير السنوية لوحدة التمويل الأصغر، متاح على الموقع <https://mfu.gov.sd/ar>، تم الاطلاع عليه يوم 12-08-2023، على الساعة 18:25؛
- الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية، متاح على الرابط <https://kafileyatim.dz>، تم الإطلاع عليه يوم 24-05-2023، على الساعة 10:57؛
- شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن، متاح على الموقع <http://tanmeyahjo.com>، تم الاطلاع عليه يوم 12-08-2023، على الساعة 11:31؛
- الشركة التعاونية للتأمين، متاح على الموقع www.taawuniya.com، تم الإطلاع عليه يوم 29-07-2023، على الساعة 11:13؛
- الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر، متاح على الموقع <http://smdf.sd>، تم الاطلاع عليه يوم 30-07-2023، على الساعة 11:51؛
- الفيدالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، متاح على الموقع <https://fnam.co.ma>، تم الاطلاع عليه يوم 10-08-2023، على الساعة 11:23؛
- مصرف السلام، متاح على الرابط www.alsalamalgeria.com، تم الإطلاع عليه يوم 22-05-2023، على الساعة 11:15؛
- موقع استثمار في الجزائر- متاح على الرابط www.investdz.com، تم الاطلاع عليه يوم 02-03-2022 على الساعة: 10:58؛
- موقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، متاح على الرابط www.albaraka-bank.dz، تم الإطلاع عليه يوم 14-04-2022، على الساعة 20:19؛
- الموقع الرسمي للصندوق العالمي للتنمية الزراعية، متاح على الرابط www.ifad.org، تم الإطلاع عليه يوم 15-04-2022، على الساعة 17:20؛

- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، متاح على الرابط www.cnac.dz، تم الإطلاع عليه يوم 28-02-2022، على الساعة 18:04؛
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، متاح على الرابط www.aniref.dz، تم الإطلاع عليه يوم 26-04-2022، على الساعة 12:21؛
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الرابط www.angem.dz، تم الإطلاع عليه يوم 02-03-2022 على الساعة 20:39؛
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متاح على الرابط www.ansej.org.dz، تم الإطلاع عليه يوم 27-02-2022، على الساعة 11:04؛
- موقع تمويلي، متاح على الموقع www.tamweely.org، تم الإطلاع عليه يوم 11-07-2023، على الساعة 11:00؛
- موقع وكالة التنمية الاجتماعية، متاح على الرابط www.ads.dz، تم الإطلاع عليه يوم 07-02-2022، على الساعة 10:25؛
- ندين شحادة، أليس نيجر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، متاح على الموقع www.cgap.org، واشنطن -الولايات المتحدة الأمريكية-، 2013؛
- الهيئة الرقابية للنظام المالي (ASFI)، متاح على الموقع www.asfi.gob.bo، تم الإطلاع عليه يوم 08-08-2023، على الساعة 12:14؛
- وكالة التنمية الاجتماعية، نموذج مبتكر لمرافقة التنمية المحلية في الجزائر، متاح على الرابط www.ads.dz.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

A- Les Livres:

- Beatriz Armendáriz, Philippe Guichandut, **Vers une convergence du secteur bancaire et de la microfinance?**, BAROMètre de la microfinance -Convergences BAROMètres-, 5eme édition, 2014;
- Cheryl Frankiewicz, Craig Churchil, **MAKING MICROFINANCE WORK Managing Product Diversification**, International Labour Office -Geneva-, First published, Switzerland, 2011;
- H.M.W.A HEARTH, **MICROFINANCE Theory and Practice**, Published by S. Godage & Brothers, First Edition, Colombo, Sri Lanka, 2018;
- Milford Bateman, **FROM PANACEA TO ANTI-DEVELOPMENT" INTERVENTION: THE RISE AND FALL OF MICROCREDIT** Milford Bateman, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, New York, USA, 2018;
- Nayan Barua and others, **Microfinance Commerce**, Krishna Kanta Handiqui State Open University- Guwahati-, First Edition, India, 2019;
- O.C. Rana, Hem Raj, **MICROFINANCE**, Himalaya Publishing house, First Edition, India, 2016.

B- Thèses:

- Abdulaziz Abdulsaleh M. A, **Bank Financing for Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Libya**, A thesis submitted to in according with the requirements of degree of Doctor of Philosophy, Department of Accounting, Finance and Economics, Griffith Business School, Griffith University, Australie, 2016;
- Alexandra Moritz, **Financing of Small and Medium-Sized Enterprises in Europe - Financing Patterns and 'Crowdfunding'**, DISSERTATION zur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften, Fachbereich Wirtschafts und Sozialwissenschaften der, Universität Trier, Deutschland, 2015;

- Aquib Sadman Bari, **Digital Microfinance in a Digital Bangladesh Organizational Challenges for Microfinance Institutes towards Digital Financial Inclusion**, magister thesis in International Development and Management, Lund University, Suède, 2021;
- David Pine, **The microfinance sector in Bangladesh: Innovation or Stagnation**, CMF Thesis Series No 6, Swiss Banking Institute, University of Zurich, Switzerland, 2010;
- Fiyori Afeworki Negash, **The Relationship between Saving and Micro Credit Program and Small Businesses in Eritrea: Evidence from Central Zone**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Division of Modern Economics and Management, Graduate School of Economics and Business, HOKKAIDO UNIVERSITY, Japon, 2021;
- Hadjira Nadjat GAFOUR, **LE DEVELOPPEMENT LOCAL CONCEPTION ET USAGE : CAS DE L'ALGERIE**, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Département des Sciences Commerciales, L'Université Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem, l'Algérie, 2011;
- Ibrahim ROBLEH, **Micro finance et réduction de la pauvreté : le cas de Djibouti**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, ECOLE DOCTORALE DE SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES, l'Université de PICARDIE JULES-VERNE, France, 2015;
- Jorge Eguino, **The Microfinance Industry in Bolivia**, magister thesis in of Science in Business Administration, University of Arkansas, Sam M. Walton College of Business - Arkansas-, The United States, 2016;
- Karima BOUDEDJA, **Microfinance et ONG: Bilan et analyse diagnostic du fonctionnement du dispositif de microcrédit à l'ONG algérienne Touiza en vue de la création d'une institution de microfinance**, Thèse de magister of Science de l'Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, France, 2008;
- Khaled Alhabashi, **FINANCING FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES: THE ROLE OF ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS IN KUWAIT**, A thesis submitted to in according with the requirements of degree of Doctor of Philosophy, Business school, The University of Gloucestershire, Angleterre, 2015;
- KWANE BEBEY Giscard Léon, **LE COMPORTEMENT STRATEGIQUE DES PME DANS UN ENVIRONNEMENT INCERTAIN**, thèse pour obtenir le degré de doctorat en Sciences de Gestion, Université d'Artois, France, 2017;
- Mamadou Ndione, **Déterminants de la performance des institutions de micro-crédits : UEMOA et BRICS**, thèse de doctorat en Sciences de gestion, Centre de recherche en gestion des Organisations, Université Bourgogne Franche-Comté, France, 2019;
- Maria Lind, **MICROCREDIT IN INDIA REGULATION AND ITS EFFECTS**, Magister thesis in business law, Karlstad Business School, Karlstad University, Sweden, 2019;
- MEL Saveur Paulin, **Accès au microcrédit en Côte d'Ivoire: La problématique des Institutions de Microfinance à satisfaire les besoins des exclus bancaires**, THESE de doctorat en Sociologie, Sociologie Economique de Développement, UNIVERSITE ALASSANE, République de Côte d'Ivoire, 2016;
- Mohammed El-Amin Elsanoosi AHMED, **ASSESSMENT OF THE IMPACT OF BUSINESS ENVIRONMENT ON SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) PERFORMANCE IN SUDAN**, majester thesis, INSTITUTE OF SOCIAL SCIENCES, SAKARYA UNIVERSITY, TURKEY, 2020;
- Nora CHEBLI, **RESSOURCES ET DEVELOPPEMENT LOCAL DE LA COMMUNE D'AIN MELOUK, WILAYA DE MILA**, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de magister En Aménagement du territoire, Option: Aménagement rural,

FACULTE DES SCIENCES DE LA TERRE DE LA GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, UNIVERSITE frères Mentouri -Constantine-, l'Algérie, 2011;

– Ondel'ansek Kay, **Les contraintes de financement des PME en Afrique: le rôle des registres de crédit**, thèse pour obtenir le degré de doctorat en économie appliquée, Faculté des études supérieures, l'Université de Montréal, Canada, 2010;

– Radia AIT SI SAID, **La mise à niveau des PME maghrébines Étude comparative: Algérie, Tunisie et Maroc**, thèse pour obtenir le degré de doctorat en Sciences économiques, Université Mouloud MAMMERI -Tizi Ouzou-, Algérie, 2018;

– Roblain Murielle, **LE MICROCREDIT EN EUROPE: TENTATIVE D'EXPLICATION D'UN DEVELOPPEMENT PLUS FAIBLE QUE DANS LES PAYS EMERGENTS**, magister en sciences de gestion, LOUVAIN SCHOOL OF MANAGEMENT, UNIVERSITE CATHOLIQUE DE LOUVAIN, Belgique, 2015;

– Rofia BENAMEUR, **LE DEVELOPPEMENT COMMUNAL EN ALGERIE (PRATIQUE LOCALE ET EXPERIENCE ETRANGERE) CAS DE WILAYA DE MILA**, Mémoire Pour l'obtention du diplôme de magister En Aménagement du territoire et l'environnement, DEPARTEMENT DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, FACULTE DES SCIENCES DE LA TERRE DE LA GEOGRAPHIE ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, UNIVERSITE frères Mentouri -Constantine-, l'Algérie, 2018;

– Rony Germon, **Sécuriser le capital immatériel des petites et moyennes entreprises : vers un outil d'aide à la décision**, thèse pour obtenir le grade de doctorat, Spécialité DEVELOPPEMENT DURABLE, UNIVERSITE DE TECHNOLOGIE - TROYES-, France, 2013;

– Rosalie Sagna Marie, **Impact de la micro finance sur l'empowerment des femmes et la lutte contre la pauvreté dans la région de Ziguinchor**, Thèse de Doctorat en sociologie, université de Laval, Québec, Canada, 2015;

– Thu Trang BUI, **Les facteurs influant sur le développement de la micro finance au Vietnam**, A thesis submitted to obtain a doctoral degree in Economics and Finance, Université Sorbonne Paris Cité, France, 2017;

– Vange Mariet Ocasio, **ESSAYS ON THE ROLE OF MICROFINANCE INSTITUTIONS IN FINANCIAL DEEPENING, ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT**, A thesis submitted in fulfillment of the requirements For the Degree of Doctor of Philosophy, Department of Economics, Colorado State University, Fort Collins, Colorado, 2012;

– Wassini ARRASSEN, **LA MICROFINANCE: QUELLES LEÇONS TIRÉES DES EXPÉRIENCES DES PAYS EN DÉVELOPPEMENT?**, THÈSE de doctorat EN SCIENCES ÉCONOMIQUES, ÉCOLE DOCTORALE de DAUPHINE (EDD), UNIVERSITÉ PARIS-DAUPHINE, France, 2013.

C- Revues et périodiques:

– A. Magbul, R. Hassan, **Microcredit supply under Islamic Banking in Khartoum State, Sudan**, Southern African Business Review, Vol 21, No 01, University of South Africa, South Africa, 2017;

– Adelekan Saidi Adedeji, **Islamic Financing Effects on Small and Medium Enterprises Competitiveness**, Journal of Islamic Economic and Business Research, Vol 01, No 01, Department of Sharia Economics, Faculty of Islamic Studies, University of Muhammadiyah Yogyakarta, Malaysia, 2021;

– Afef Tlili, **Evaluation de la performance des institutions de microfinancement (IMF) : étude de cas des IMF de la région MENA**, papier de Les archives personnelles RePEc de Munich, Université de Munich, Allemagne, 2019;

- Alexander Newman and others, **Microfinance and Entrepreneurship: An Introduction**, international small business journal: researching entrepreneurship, Vol 35, No 07, Kingston University, London, 2017;
- Anshu, Satish Kumar Gauba, **A Literature Review of Micro Finance in India**, International Journal of Management & Business Studies, Vol 03, Issue 02, united states, 2013;
- Antonio Alcon Vila, **Small and Medium Enterprises in Bolivia, a Look Back to the Future, 1900 -2020**, journal of evolutionary studies in business, Vol 7, N 02, University of Barcelona, Spain, 2022;
- Arvind Ashta, Satish Pillariseti, **Can micro savings work without microcredit? A case study of India Post Payments Bank (IPPB)**, journal of Briefings in Entrepreneurial Finance, Burgundy School of Business, Université Bourgogne Franche-Comté, France, 2020;
- Aslam Mia, **An Overview of the Microfinance Sector in Bangladesh**, East Asian Journal of Business Management Vol 07, No 02, Korea, 2017;
- Aslam Mia, **microfinance institutions as an alternative to the poor savers**, École de management, university de Sains, Malaysia, 2019;
- AYI AYAYI, Christine NOEL, **Défis et perspectives de la recherche en micro finance**, 5ème Congrès de l'ADERSE: Transversalité de la Responsabilité sociale de l'Entreprise, Jan 2008, Grenoble, France;
- BANGOURA LANSANA, **Microfinance as an Approach to Development in Low Income Countries**, Bangladesh Institute of Development Studies (BIDS), Vol XXXV, No 04, Bangladesh, 2012;
- Bappaditya Biswas, **Growth and Trend in Indian MFIs Sector –A Study**, journal of Business Studies, Vol XXXVIII, Department of Commerce, University of Calcutta, india, 2017;
- Bayeh Asnakew Kinde, **Financial Sustainability of Microfinance Institutions (MFIs) in Ethiopia**, European Journal of Business and Management, Vol 04, No 15, United Kingdom, 2012;
- Benedetta FERRARO and others, **An innovative microcredit for sustainable local development in Morocco**, Microfinanza Srl, Italie, 2021;
- Christine NOEL, AYI AYAYI, **L'autosuffisance des institutions de micro finance est-elle une nécessité? Contributions à un débat clef de l'économie financière**, journal d'HUMANISME & ENTREPRISE, vol 02, N 292, France, 2009;
- Devendra Singh, **A Critical Study of Micro Finance Institutions & It's Growth in India**, Amity International Journal of Juridical Sciences, Vol 5, india, 2019;
- Djabar BEZTOUH, Karima TOUATI, **La micro-finance, pauvreté et développement durable en Algérie**, Colloque international Développement durable, projets et engagements, tenue le 08 et 09 novembre 2010, L'Université Abderrahmane Mira -Béjaïa-, l'Algérie;
- Djaber BEZTOUH, Mahdia BOULAHOUAT, **LA MICROFINANCE, VECTEUR D'INCLUSION FINANCIÈRE ET DE CRÉATION D'ENTREPRISES EN ALGÉRIE**, Journal of International Economy and Globalization, Vol 03, No 02, l'université de Ziane Achour -Djelfa-, l'Algérie, 2020;
- Doaa Mamdouh, Yehia Abd El-Rahman, **Socioeconomic Effects of Some Agricultural and Rural Micro-Enterprises Funded by the Local Development Fund, The Egyptian Journal of Agricultural Research**, Egypt, 2021;
- Elsadig Musa Ahmed, Anwar Ammar, **Islamic Microfinance in Sudanese Perspective**, Journal of Business & Financial Affairs, Volume 04, Issue 03, National Sun Yat-Sen University, Taiwan, 2015;

- EMERAH Ajevata Apollos and others, **VENTURE CAPITAL AND PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES IN NIGERIA**, Journal of Management Sciences, Vol 04, No 02, Federal University Otuoke, Nigeria, 2020;
- Fadoua Anairi, Saïd Radi, **Sources De Financement Des Petites Et Moyennes Entreprises (PME) Et Contraintes De Survie**, European Scientific Journal, Vol 13, No 25, Spain, 2017;
- Gabriela Chmelíková and others, **Performance of microfinance institutions in Europe- Does social capital matter?**, The International Journal of Public Sector Decision-Making, Vol 68, Faculty of Business Administration of the University of Economics -Prague-, tchèque, 2018;
- Germain SONKENG et autres, **MICROFINANCE ET CREATION D'EMPLOIS AU CAMEROUN MICROFINANCE AND JOBS CREATION IN CAMEROON**, REVUE DES ÉTUDES MULTIDISCIPLINAIRES EN SCIENCES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES -Rabat-, vol 07, NO 01, Maroc, 2018;
- Imène BERGUIGA, **Performance sociale versus performance financière des institutions de micro finance**, revue économie et management, vol 01, NO 07, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, université de abou bekr belkaid –tlemcen-, l'Algérie, 2008;
- JOANNA FILA, **European Microfinance –Relevance, Efficiency And Impact**, Comparative Economic Research -London-, Vol 18, N 4, UK, 2015;
- Joseph NZONGANG et autres, **LA MESURE DE L'EFFICACITÉ FINANCIÈRE ET SOCIALE DES INSTITUTIONS DE MICROFINANCE DU RÉSEAU MC² AU CAMEROUN**, journal de Mondes en développement, Vol 04, N 160, France, 2012;
- Khaidher Khenfri and others, **Small and Medium Enterprises as a Strategic Choice for Development Case Study of Algeria**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol 09, Issue 03, Pakistan, 2019;
- laid Gherbi, soufiane Khedir, **Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en œuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie**, Revue des Science Administratives et Financieres, Vol 02, N 01, Université Hamma Lakhdar -El Oued-, Algerie, 2018;
- Lubna Mohammad THAHER and others, **The Effect of Microfinance Services on Women Entrepreneurship: A Case Study in Jordan**, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 08, No 05, Korea, 2021;
- Mohamed Jamal Eddine ZAROUALI, **LE DEVELOPPEMENT DES FINANCEMENTS ALTERNATIFS AU MAROC: CAS DE LA MICRO-FINANCE**, Revue Économie, Gestion et Société -Rabat-, N°18, Morocco, 2018;
- Mohammad Kamal Hossain, **Measuring the Impact of BRAC Microfinance Operations: A Case Study of a Village**, International, Business Research, Vol 5, No 4, canada, 2012;
- MUHAMMAD IZLAWANIE, **FACTORS THAT INFLUENCE BUSINESS ZAKAT COMPLIANCE AMONG SMALL AND MEDIUM ENTREPRENEURS**, The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research, Vol 13, No 01, University of Sains Islam, Malaysia, 2016;
- Nawel BOUAZIZ, Amar KADDOURI, **Le fonds de garantie FGAR, un partenaire public au service des acteurs du financement de la PME**, Arsad Journal for Economic and Management Studies, Vol 03, spicial issue, University of 20th August 1955 -Skikda-, Algeria, 2020;

- Nikita Sharma, **AN ANALYSIS OF PERFORMANCE OF MICRO FINANCE IN INDIA**, International Journal of Management Research & Review, Volume 4, Issue 7, india, 2014;
- Nimal A. Fernando, **Risk management microfinance some observations and suggestions**, Asian Journal of Agriculture and Development, Vol 04, No 02, Asian Development Bank, 2008;
- Pamela Das, **Avoiding a Subprime-Like Crisis in Microfinance: Lessons from the Mexican and Bolivian Experience**, Law and Business Review of the Americas of SMU Scholar -Dallas-, Vol 15, N 04, united states, 2009;
- René Gélinas et autres, **Les caractéristiques et les spécificités de la PME : favorables ou défavorables au juste-à-temps?**, Revue internationale P.M.E, volume 09, numéro 2, l'Université du Québec, canada, 2021;
- Robert Lensink and others, **Do microfinance institutions benefit from integrating financial and nonfinancial services?**, journal of Applied Economics, Vol 50, No 21, The United Kingdom, 2018;
- Rocheny Sifrain, **Does Psychometric Testing in Microfinance Actually Work?- The Case of Sogesol**, Journal of Financial Risk Management, Vol 09, No 03, Scientific Research Publishing, chine, 2020;
- Ruth Mulungi, Milly Kwagala, **Accessibility Of Microfinance Savings Services And Its Effect On Business Growth Of Small Scale Enterprises In Uganda: A Case Of Pride Microfinance Branches And Their Small Scale Enterprise Clients In Kampala**, Journal of Management, Vol 03, No 05, India, 2015;
- Samuel Muiruri Muriithi, **AFRICAN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMES) CONTRIBUTIONS, CHALLENGES AND SOLUTIONS**, European Journal of Research and Reflection in Management Sciences, Vol 05, No 01, Progressive Academic Publishing, The United Kingdom, 2017;
- SÉBASTIEN DUGAS-IREGUI, **DÉBAT ENTRE INSTITUTIONNALISTES ET WELFARISTES EN MICROFINANCE, LA RÉALITÉ DU TERRAIN ARGENTIN, MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE**, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, canada, 2010;
- SHAHIDUR KHANDKER, **Grameen Bank: Impact, Costs, and Program Sustainability**, Asian Development Review, vol 14, No 1, Philippines, 2010;
- Sharmilee Sitharam, Muhammad Hoque, **Factors affecting the performance of small and medium enterprises in KwaZulu-Natal, South Africa**, Journal of Problems and Perspectives in Management, Vol 14, No 02, Ukraine, 2016;
- Tiep Le Thanh and others, **Determinants for competitiveness in the context of international integration pressure: Case of small and medium enterprises in emerging economy**, journal of Cogent Business & Management, Volume 08, issue 01, Vietnam, 2021;
- VIJAY MAHAJAN, T. NAVIN, **LA MICROFINANCE EN INDE: CROISSANCE, CRISE ET AVENIR**, Revue d'économie financière, Vol 3, N 107, france, 2012;
- VIVEK KUMAR TRIPATHI, **MICROFINANCE -EVOLUTION, AND MICROFINANCE-GROWTH, OF INDIA**, International Journal of Development Research, Vol. 4, Issue 5, India, 2014;
- ZAIDA Houssem, **The leasing as a financing tool for small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria A case study of the Agricultural and Rural Development Bank**, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Vol 13, No 01, Ecole des hautes études commerciales -Alger-, Algérie, 2020;

- Zeynep Mualla and others, **The role of small and medium-sized enterprises in development: What can be learned from the German experience?**, Working Paper, NO 53, The Global Labour University-Berlin-, Germany- 2018.
- D- Guides, Rapports, et Publications:**
- Anastasia Cozarenco, **Micro finance Institutions and Banks in Europe: The story to date, European Micro finance Network**, Belgique, European Microfinance Network (EMN) report, 2015;
- Annual Report on European SMEs 2022/2023, Publications Office of the European Union, European Commission, Luxembourg, 2023;
- asian development bank report, **Proposed Loan and Technical Assistance Grant People’s Republic of Bangladesh: Microenterprise Financing and Credit Enhancement Project**, Vol 03, bangladesh, 2022;
- ASIAN DEVELOPMENT BANK, **Digitalizing Microfinance in Bangladesh: Findings from the Baseline Survey**, Vol 03, Philippines, 2022;
- **British Council**, Global Social Enterprise State of Social Enterprise in Algeria, **United Kingdom, 2021**;
- British Council, **The state of social enterprise in Sudan**, social enterprise UK, Royaume-Uni, 2020;
- Carolina Laureti, **Pourquoi et comment faire du microcrédit en Europe occidentale?**, Réseau Financement Alternatif, réseau financement alternatif, Belgique, 2008;
- Consultative Group to Assist the Poor, **Making Money Transfers Work for Microfinance Institutions**, A Technical Guide to Developing and Delivering Money Transfers, Washington, USA, 2008;
- Credit and Development Forum, **BANGLADESH MICROFINANCE STATISTICS 2016-17**, Bangladesh, 2017;
- European Commission, **“Designing effective microfinance schemes for inclusive entrepreneurship”**, OECD Publishing -Paris-, France;
- European Commission, **European SME-Action Programme**, Federal Ministry for Economic Affairs on behalf of the SME Envoys Network, 2017;
- Joana Ledgerwood and Others, **The New Microfinance Handbook: A Financial Market System Perspective**, The World Bank, Washington, USA, 2013;
- Justyna Pytkowska, **Microfinance in Europe: Survey Report**, 2020 edition, Belgique, 2020;
- Marita riedel et des autres, **Vers un système de micro assurance pour assurer un entrepreneuriat durable en Algérie**, Rapport Algérie GIZ, Coopération allemande au développement, 2013;
- National Bank for Agriculture and Rural Development (NABARD), **status MICROFINANCE IN INDIA 2021-22, India**, 2023;
- Nowak Maria, **Introducción a la sección especial: Microcredits in Europe**, Revista de Economía Mundial -Huelva-, núm 19, España, 2008;
- Tanmeyah report, **Market Research on Expanding Microfinance Outreach in Jordan through Innovative Market-Driven Product Development 2019**, jordan, 2019;
- the Consultative Group to Assist the Poor, **Microfinance in Algeria Opportunities and Challenges**, Final Report, 2006;
- Wail Mohamed Aminou, **TOWARDS A BETTER FINANCIAL INCLUSION IN MAGHREB COUNTRIES: INSIGHTS ON THE ROLE OF ISLAMIC MICROFINANCE AND FINTECH**, the Research Center for Islamic Economics (IKAM) -Istanbul-, No 22, 2022, Turkey.

E- Websites:

- Annual Report of Bangladesh Bank 2020-2021, Available on the website www.bb.org.bd, Viewed on 04-09-2022, on the hour 10:15;
- ASA Bangladesh, Available on the website <https://asa.org.bd> Viewed on 05-09-2022, on the hour 13:15;
- bankbazaar, Available on the website www.bankbazaar.com, Viewed on 07-08-2023, on the hour 12:00;
- Commission européenne, disponible sur le site <https://ec.europa.eu>, vu le 15-10-2022, à l'heure 11: 06;
- European Investment Fund, disponible sur le site www.eif.org , vu le 27-10-2022, à l'heure 16:06;
- Fatima Ezzahra taouil, **The microfinance sector in Morocco: an overview**, Social Science Research Network, available on the website <https://papers.ssrn.com>, Viewed on 14-08-2023, on the hour 17:01;
- germany Trade and Invest, , available on the websit www.gtai.de, Viewed on 08-08-2023, on the hour 10:42;
- Grameen bank, Available on the website <https://grameenbank.org>, Viewed on 03-09-2022, on the hour 11:07;
- institution financière Proparco, Disponible sur le site www.proparco.fr, Vu le 31-08-2022, à l'heure 17:10;
- Instruments financiers de la microfinance, Disponible sur le site www.fi-compass.eu, Vu le 15-11-2022, a l'heure 16:14;
- La Délégation des Barreaux de France, disponible sur le site www.dbfbruxelles.eu, vu le 27-10-2022, à l'heure :1625;
- MARIA NOWAK, **LE MODÈLE EUROPÉEN DE MICROCRÉDIT**, Disponible sur le site www.aef.asso.fr, Vu le 13-10-2022, à l'heure 10:49;
- MED MSMSs policies for inclusive growth, available on the website <https://medmsmes.eu>, Viewed on 11-08-2023, on the hour 18:18;
- Ministry of Micro, Small & Medium Enterprises, Available on the website <https://msme.gov.in>, Viewed on 06-08-2023, on the hour 12: 46;
- MSME Clearinghouse, available on the website www.sice.oas.or, Viewed on 08-08-2023, on the hour 10:29;
- PROSHIKA, Available on the website <https://proshikabd.com>, Viewed on 02-09-2022, on the hour 12:00;
- Site de microcrédit social, www.microcreditsocial.fr, consulté le 22-04-2022, à l'heure 11:57;
- SME Chamber of India, www.smechamberofindia.com, Viewed on 06-08-2023, on the hour 12: 30;
- The EUROPEAN MICROFINANCE NETWORK (EMN), disponible sur le site www.european-microfinance.org, vu le 15-10-2022, à l'heure 11: 16.

الملاحق

الملحق رقم (01): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Région	Nbre de PME 2021	Taux de concentration (%)
Nord	894 882	69,57
Hauts-Plateaux	283 416	22,03
Sud	108 068	8,40
Total Général	1 286 365	100,00

الملحق رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

Tableau 6 Répartition des PME privées par secteur d'activité

	Secteurs d'Activité	Nombre	Part en (%)
I	Agriculture	7 927	0,62
II	Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés	3241	0,25
III	BTPH	199318	15,50
IV	Industries manufacturières	109 919	8,55
V	Services y compris les professions libérales	662 130	51,48
VI	Artisanat	303605	23,61
	Total Général	1 286 140	100,00

الملحق رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط

Tableau 5 Répartition des PME publiques par tranche d'effectifs et secteur d'activités (Source : ECOFIE)

Secteurs d'activités	1 à 9 salariés		10 à 49 salariés		50 à 249 salariés		Nombre global de PME	%	Effectif global	%
	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs				
Industrie	4	14	14	369	54	7226	72	32,00	7609	37,84
Services	0	0	9	291	46	6013	55	24,44	6304	31,35
Agriculture	15	85	47	1262	21	2366	83	36,89	3713	18,47
BTPH	0	0	0	0	13	2150	13	5,78	2150	10,69
Mines et carrières	0	0	0	0	2	332	2	0,89	332	1,65
Total	19	99	70	1922	136	18087	225	100	20108	100,00

الملحق رقم (04): الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Secteur d'Activité	Projets financés	%	Nombre d'emplois correspondants	Nombre moyen d'emplois	Montant d'investissement (DA)	Coût moyen de l'emploi (DA)	Coût moyen d'une micro-entreprise (DA)
AGRICULTURE	59 894	15%	141 567	2	225 231 049 937	1 590 986	3 760 494
ARTISANAT	43 663	11%	127 638	3	112 368 363 963	880 368	2 573 537
BTPH	36 162	9%	104 505	3	140 807 307 625	1 347 374	3 893 792
HYDRAULIQUE	570	0%	2 079	4	3 393 895 933	1 632 466	5 954 203
INDUSTRIE	30 348	8%	86 216	3	148 335 635 733	1 720 512	4 887 822
MAINTENANCE	11 395	3%	26 105	2	32 471 485 197	1 243 880	2 849 626
PECHE	1 136	0,29%	5 563	5	7 539 558 396	1 355 304	6 636 935
PROFESSION LIBERALE	13 055	3%	29 237	2	37 138 891 715	1 270 270	2 844 802
SERVICE	110 355	28%	256 992	2	364 077 572 304	1 416 688	3 299 149
TRANSPORT FRIGORIFIQUE	13 390	3,4%	24 138	2	33 799 593 882	1 400 265	2 524 242
TRANSPORT DE MARCHANDISE	56 824	14,4%	96 754	2	147 516 023 362	1 524 650	2 596 016
TRANSPORT DE VOYAGEURS	19 020	5%	43 731	2	46 920 207 187	1 072 928	2 466 888
Total	395 812	100%	944 525	2	1 299 599 585 235	1 375 929	3 283 376

Source : ANADE

الملحق رقم (05): الوثائق المتحصل عليها من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

حصيلة المجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2022

حصيلة الخدمات المالية

- توزيع القروض حسب نمط التمويل

النسبة	عدد القروض الممنوحة	نمط التمويل
89,89%	868 562	تمويل شراء مواد أولية
10,11%	97 740	التمويل الثلاثي (الوكالة - البنك - المستفيد)
100,00%	966 302	المجموع

- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

النسبة	العدد	الجنس
63,28%	611 449	النساء
36,72%	354 853	الرجال
100,00%	966 302	المجموع

- توزيع القروض حسب قطاع النشاط

النسبة	عدد القروض الممنوحة	قطاع النشاط
13,52%	130 686	الزراعة
30,47%	381 421	الصناعة الصغيرة
8,91%	86 120	البناء و الأشغال العمومية
39,78%	191 098	الخدمات
17,61%	170 180	الصناعة التقليدية
0,60%	5 799	التجارة
0,10%	998	المهنة
100,00%	966 302	المجموع

عدد مناصب الشغل حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد مناصب الشغل
تمويل شراء مواد أولية	1 261 671
التمويل الثلاثي (الوكالة - البنك - المستفيد)	151 224
المجموع	1 412 895

الملحق رقم (06): الإحصائيات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Secteurs d'activités	2021				Cumulé au 31/12/2021			
	Nombre de projets financés	Part de la Femme(%)	Impact emploi	Total financement (Million DA)	Nombre de projets financés	Part de la femme	Impact emploi	Total financement (Million DA)
Agriculture	2 015	10,6%	4 462	9 832,14	26 967	11,0%	63 813	113 700,57
Artisanat	1 337	21,4%	3 245	4 819,52	16 659	22,5%	43 092	55 281,22

- 31 -



Année 2021

BTP	299	4,7%	842	1 683,11	8 946	2,6%	28 455	37 586,69
Hydraulique	14	21%	42	96,41	372	5,6%	1 255	2 627,35
Industrie	611	29,3%	1 619	3 780,81	12 943	22,1%	37 523	61 440,17
Maintenance	76	3%	188	336,43	1 026	2,0%	2 480	3 314,28
Pêche	28	4%	107	186,85	626	0,5%	2 231	4 211,68
Professions Libérales	353	54,1%	759	1 724,96	1 771	49,4%	3 821	7 931,51
Services	647	21,6%	1 578	3 623,12	32 381	17,3%	68 958	118 229,02
Transport Marchandise	208	0,5%	263	1 491,08	46 124	1,5%	70 053	120 632,29
Transport Voyageurs	32	6%	46	290,45	12 347	1,2%	18 712	29 611,13
TOTAL	5 620	18,4%	13 151	27 864,88	160 162	10,7%	340 393	554 565,91

Source : CNAC

الملحق رقم (07): الإحصائيات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Projets financés et Impact Emploi de l'année 2021 et le cumul au 31/12/2021

2021			Cumulé au 31/12/2021		
Nombre de projets financés	Impact emploi	Total financement (Million DA)	Nombre de projets financés	Impact emploi	Total financement (Million DA)
5 620	13 151	27 864,88	160 162	340 393	554 565,91

الملحق رقم (08): حصيلة انجازات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fgar إلى غاية 2021-06-30

Montants en DA

Items	Création	Extension *	TOTAL
Nombre des garanties accordées	1465	1742	3207
Coût total des projets	204 217 145 828	184 436 002 885	388 653 148 712
Montant des crédits sollicités	121 039 637 236	126 712 811 829	247 752 449 065
Taux moyen de financement sollicité	59%	69%	64%
Montant des garanties accordées	44 791 678 162	65 211 201 758	110 002 879 920
Taux moyen de garantie accordée	37%	51%	44%
Montant moyen de la garantie	30 574 524	37 434 674	34 300 867
Nombre d'emplois à créer	32 398	60 859	93 257
Investissement par emploi	6 303 387	3 030 546	4 167 549
Crédit par emploi	3 736 022	2 082 072	2 656 663
Garantie par emploi	1 382 545	1 071 513	1 179 567

Source : FGAR

الملحق رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

Unité : Mds DA

Secteur juridique	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%
Part du Public dans la VA	1313,36	14,22	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51	1449,22	12,66	1299,91	12,23
Part du Privé dans la VA	7924,51	85,78	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49	10001,3	87,34	9326,55	87,77
TOTAL	9237,87	100	9943,92	100	10106,76	100	10886,62	100,00	11450,6	100	10626,46	100

الملحق رقم (10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري

	2020**	2021*	Evolution en%
Importations	34 391,64	37 683,17	9,57
Exportations	23 796,60	39 280,83	65,07
Balance Commerciale	- 10 595,04	1 597,67	

الملحق رقم (11): الإحصائيات الخاصة بصندوق الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

SECTEURS	NBR.DOSSIERS	%
INDUSTRIE	1 009	53%
SERVICES	320	17%
BTPH	217	12%
SANTE	111	6%
TRANSPORT	102	5%
TOURISME	84	5%
PROFESSION LIBÉRALE	45	2%
TOTAL	1 888	100%

الملحق رقم (12): الإحصائيات الخاصة بصندوق الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

RÉGION	Nbr.dossiers	%
CENTRE	687	36%
EST	651	34%
OUEST	383	20%
SUD	167	9%
TOTAL	1 888	100%

الملحق رقم (13): المصادقة على طلب الحصول على المعلومات من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

حردى : صه - 03 - 2023

هيئة مزعائن
06.56.38.67.86
Hibti.mezzaache@univ-msila.dz
جامعة محمد بن حنايف - الكسيلة -

إلى السيد : المدير العام
لصندوق الوطني للتأمين
عن البطالة -

الموضوع : طلب الحصول على إحصائيات حول نشاط الصندوق
بعد واجب الصبر والتقدير، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم
بطلبي هذا المتصل في الحصول على إحصائيات حول نشاط الصندوق،
تتعلق هذه الإحصائيات بـ معالجة الملفات (عدد الملفات المستحقة، المقبولة
والمرفوضة...)، عدد المشاريع التي تساهم الصندوق في تمويلها، إجمالي
التمويل المخصص، عدد العمال الذين تساهم الصندوق في تشغيلهم،
هذه الإحصائيات خاصة بالسنوات 2020، 2021 و 2022 وما قبل ذلك.
الرجاء منكم أخذ طلبي هذا بعين الاعتبار، وإن أمكن
إرسال الإحصائيات عبر البريد الإلكتروني المذكور أعلاه.
وفي الأخير زقبلوا مني عاشق الصبر والتقدير.

الامضاء
4

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
B.O.G. المديرية العامة
20 MAR 2023
البريد الإلكتروني
رقم N° WIC 267